بقلم الشهيد السيد محمد الصدر (قدس سره)

تعليقات

على كتاب

الشيعة والسنة

لإحسان إلهي ظهير

تعليقات على كتاب الشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير

الشهيد السيد محمد الصدر (قدس سره)



تعليقات

على كتاب "الشيعة والسنة"

لإحسان إلهي ظهير

بقلم

آية الله العظمى

الشهيد السيد محمد الصدر (قدس سره)

تحقيق

مؤسسة المنتظر

لإحياء تراث آل الصدر

سرشناسه	:	صدر، سیدمحمّد، ۱۹۴۳ - ۱۹۹۹م.
عنوان قراردادی	:	الشیعه و اهل‌البیت .شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	تعلیقات علی کتاب‌الشیعه والسنه لاحسان الهی ظهیر/ سیدمحمّد صدر.
مشخصات نشر	:	قم: محبین، ۱۳۹۷.
مشخصات ظاهری	:	۱۵۴ص.
شابک	:	۹۷۸-۶۰۰-۱۳۱-۱۲۷-۷
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
موضوع	:	ظهیر، احسان‌الهی . الشیعه و اهل‌البیت -- نقد و تفسیر
موضوع	:	شیعه -- دفاعیه‌ها
موضوع	:	Shi'ah -- Apologetic works
موضوع	:	شیعه -- ردیه‌ها
موضوع	:	Shi'ah -- Controversial literature
شناسه افزوده	:	ظهیر، احسان‌الهی . الشیعه و اهل‌البیت. شرح
رده بندی کنگره	:	۱۳۹۷ ۹۰۲۶ش۹ظ/۲۱۲/۵BP
رده بندی دیویی	:	۲۹۷/۴۱۴۲
شماره کتابشناسی ملی	:	۵۳۳۸۸۲۲



مؤسّسة المحبّين للطباعة والنشر – هاتف : ٠٢٥-٣٧٧٢٢٦٠١

تعليقات على كتاب الشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير

✓ المؤلّف: آية الله العظمى الشهيد السيّد محمّد الصدر قُدِّسَ سِرُّه
✓ تحقيق: مؤسّسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر
✓ الناشر: المحبّين
✓ العدد: ١٠٠٠
✓ الطبعة: الأولى –١٤٤٠ هـ–٢٠١٨م
✓ رقم الإيداع الدولي: 978-600-131-127-7

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لا ينبغي للكاتب أن يكون أعمى أو منحازاً في كتابته أيّاً كانت، ولا سيّما إذا كان الأمر الذي يكتب فيه هو الدين والعقيدة، مضافاً إلى ما دأب عليه الكتّاب من الاستدلال وتدعيم الكلمات إن جاز التعبير بالأدلّة والقرائن لكي يكون ذا مصداقية ولو بعض الشيء.

إلّا أنَّ الكاتب (إحسان إلهي ظهير) سرد الكثير من الأمور والمدّعيات التي قد جانب فيها الصواب ولم يعزّزها بالأدلّة والقرائن في أغلب الأحيان والموارد؛ وأنّه قد حاول أن يدّعم بعضها الآخر بالأدلّة ولكنّها كانت واهيةً وركيكةً، وخصوصاً أن جلّها غير متوافقٍ عليه، مع أنَّ الكتاب هو كتابٌ لمناقشة جهةٍ معيّنةٍ لا أنّه مجرّد أطروحةٍ أو كلامٍ، وفي مثل هذه الكتب يجب على كاتبها الاستدلال بما صدر فعلاً من الطرف المراد مناقشته.

وهذه الهفوات إن دلّت على شيء فلا تدلّ على جهله على الإطلاق بل على قدر الحقد الضغين الذي يحمله في جنبات نفسه وقلبه وعقله، بحيث طغت الانحيازية بها لا يخفى على قارئ الكتاب أكيداً.

كلّ هذه الشبهات ما هي إلّا دليلٌ واضحٌ على كونه وأمثاله ذوي تفكيرٍ سطحيٍّ ولا يعلمون ممّا ورائيّات الأوامر الإلهيّة والنبويّة شيئاً على الإطلاق؛

لذا فإنَّه وقع بعدّة شبهات:

منها: أنَّه لم يميّز بين (التشيّع) و(الشيعة)؛ لأنَّ الإشكال الذي طرحه - أعني به التعّدي على الصحابة- إنَّما هو متوجّهٌ إلى (الشيعة) وليس (التشيّع)، فالمذهب الإماميّ لا يرضى بذلك، كما أنَّه لا يرضى بعصمة (الصحابة)، ومعه فنقدهم لا مانع منه إذا كان منطقيّاً وأخلاقيّاً، إلَّا أنَّ كيل التهم جزافاً وبطريقةٍ غير لائقةٍ شرعاً وعقلاً فهذا غير مقبول.

ومنهـا: وقـع في الـشبهات المادّيـة وتـرك التفـسيرات والتعلـيلات والتحلـيلات المعنويّـة، كنقـده لـسلاح رسـول اللهﷺ؛ إذ فـسّره بالـسيف واللامة وما شابه، إلَّا أنَّ الإمام المهديّ عجّل الله فرجه قد لا يستعمل ذلك بل يـستعمل الأسلحة المعنويّـة (الفكريّـة والثقافيّـة) ومـا شـابه ذلـك؛ مـضافاً إلى بعـض الأطروحات التي لا مجال لذكرها هنا.

ثُمَّ إنَّه غفل أو تغافـل عـن أسـس الكتابـة وخـرج عـن المتعـارف بـين الكتّاب ونسي أنَّه يجب أن يكون ما يُكتب هو لصالح المجتمع وهداية الجميع، فإنَّه ككاتب - إن كان يـؤمن بـضلالة الـشيعة- لا ينبغـي لـه تنفـيرهم بهـذه الصورة الهجوميّة بل عليه مناقشتهم بالحكمة والموعظة، وأن لا يتجنّى عليهم ويسرد ادّعاءاتٍ باطلة.

وما ذكره السيّد الوالدقدس سره في الكثير من التعليقـات مـن نفـي لـبعض كلامه إلَّا دليلٌ على كونه صاحب ادّعاءاتٍ واهيةٍ غير مدعومةٍ بأدلّـةٍ، وكأنَّـه قد عاشر قوماً يحملون من الضغينة الكثير اتّجاه المذهب الإمامي.

لذا وعلى الرغم مـن أنَّ الـشهيدين الـصدرين عمومـاً والـصدر الثـاني خصوصاً كان من دعاة الوحدة الإسلامية، ونحن سائرون على نهجهم هـذا،

إلّا أنَّ صاحب الكتاب - أعني: إحسان إلهي ظهير- لم يترك لنا المجال لعدم الردّ عليه، فهو قد تعدّى الكثير من الأسس المنطقيّة والعقليّة حتّى وصل به الأمر إلى إلحاق الشيعة باليهوديّة، متناسياً أنَّ الكثير ممّن يؤمن بهم وبخلافتهم قد استعانوا بأراذل الأديان الأخرى.

كما أنَّه غفل عن أمرٍ أشار إليه السيّد الوالد قدس سره، فهو استنكر على الشيعة كونهم أصحاب تقيّة، متناسياً أنَّ أول مَن عمل بها هو رسول الله في دعوته السرّية قبل أن يعلنها.

وما علينا إلّا أن نميّز بين أصل التشيّع وبين ما يقترفه بعض الشيعة من السذّج والجهّال، كما تغاضينا عمّا صدر عن بعض السنّة ولم نحسبه عليهم؛ فإنَّ هذا الخلط وقع عند بعض أصحاب الأديان، فهم لا يفرّقون بين الإسلام والمسلمين، ويجعلون ما يصدر من بعض المسلمين أو مدّعي الإسلام دستوراً تاركين الإسلام الأصيل والمعصومين جانباً مع شديد الأسف، وقد قال سيّدهم ورسولهم صلى الله عليه وآله: «إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، لا أن نقطع الرقاب وننفّر الجميع من الإسلام.

والأدهى من ذلك هو أنَّ مثل هؤلاء الكتّاب نجد لهم داعمين ومروّجين لكتاباتهم وكتبهم مع شديد الأسف، متناسين أنَّ ذلك هو لصالح العدوّ المشترك (الثالوث المشؤوم)، حتّى وصل الأمر لتناسي العدوّ المشترك وتشكيل جهاتٍ عسكريّةٍ هدفها قتل الشيعة قبل تحرير فلسطين والأندلس والعراق وغيرها من الدول.

وعموماً فنحن نمدّ أيدينا لمن مدَّ يده ولا نمدّها للذين يريدون علوّاً في الأرض وفساداً.

وأخيراً: أقدّم شكري الجزيل للعاملين الذين لم يألوا جهداً لإخراج هذا الكتاب إلى النور فهو يستحقّ أن ينوّر دربنا فجزاهم الله خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على خير خلقه محمّد وآله وصحبه المنتجبين الأخيار.

مقتدى الصدر

١٥/ ربيع الأوّل/ ١٤٣٩ هـ

مقدّمة المؤسّسة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، محمّد المصطفى وعلى آله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

من مسلّمات العقيدة الإسلاميّة الخاتمة: أنّها عقيدةٌ شاملةٌ للأجيال التي تليها إلى يوم القيامة؛ كما ورد في كتاب الله المجيد؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾. سورة النحل، الآية: ٨٩.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾. سورة الأنعام، الآية:٣٨.

وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. سورة المائدة، الآية: ٣.

ونقل الكليني في الكافي[1] عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وختم بكتابكم الكتب فلا كتاب بعده أبداً، وأنزل فيه تبيان كل شيءٍ، وخلقكم وخلق السموات والأرض، ونبأ ما قبلكم وفصل ما بينكم وخير ما بعدكم وأمر الجنّة والنار وما أنتم صائرون إليه.

كما دأب علماء الطائفة الاثنا عشريّة منذ القدم على بيان ماهيّة حقائق العقيدة الإسلاميّة الحقّة منقادين لكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام

(١) الكليني، الكافي ١: ٢٦٩.

ولم يتركوا مجالاً للمرجفين في ضرب العقيدة الإسلاميّة الراسخة والتشكيك فيها، فمَن يراجع مصنّفات كبار علمائنا في هذا الباب يرى ذلك جليّاً في كتاباتهم الشامخة.

إلّا أنَّ مسألة العناد والإصرار على الجهل والإهمال المتعمّد لتراث مدرسة أهل البيتعليهم السلام وعدم الاطّلاع التامّ على هذا الصرح المعرفيّ الكبير من عقائد أهل بيت النبيّ جعل المخالفين لهم يشنّعون عليهم، وقد ظلموهم بعدم مساواة حديثهم مع مَن ثبت أنَّه دونهم في المقام وعدم معرفته بكتاب الله وسنّة نبيّهصلى الله عليه وآله عند الفرق الإسلاميّة جمعاء.

في هذا السياق جاءت هذه التعليقات ردّاً واضحاً لا لبس فيه على الكاتب (إحسان إلهي ظهير) الذي أساء للعقيدة وللعلم في عدم انصافه وتجاهله للحقائق البيّنة.

هذا الكتاب (هوامش نقديّة على كتاب: الشيعة والسنّة) للشهيد السيّد محمّد الصدر (رضوان الله عليه) جاء ردّاً علميّاً منصفاً على كتاب إلهي ظهير، وقد أجاد سيّدنا الشهيد فيه من حيث الوضوح وصراحة القول في بيان وقوع الكاتب في المغالطات والنقل الخاطئ ما ينبع عن تعصّب الكاتب دون مراعاة أصول البحث العلمي.

ملاحظة: لم يثبّت تاريخ التأليف لهذا الكتاب، وبحسب القرائن – كذكره لكتاب ما وراء الفقه– أنَّه بعد سنة ١٤٠٠ هجريّة.

منهجنا في التحقيق

اقتصر عملنا في تحقيق هذا الكتاب على ما يلي:

أوّلاً: المقابلة مع النسخة الخطّيّة بقلم الشهيد السيّد محمّد الصدر قدس سره.

ثانياً: تقويم النصّ ومراجعته وتصحيحه طبقاً للمعايير المعهودة في التحقيق والتدقيق.

ثالثاً: تقطيع المتن وتنظيم فقراته بحسب اقتضاء الحال.

رابعاً: تخريج الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة من المجاميع الروائيّة المعتبرة، وضبطها وتمييزها عن غيرها.

خامساً: إرجاع الآراء الواردة في الكتاب إلى أصحابها ومصادرها الأصليّة.

سادساً: إضافة بعض العناوين في ثنايا الكتاب.

نسأل الله تعالى أن يوفّقنا لكلِّ ما فيه خير دنيانا وصلاح آخرتنا، إنَّه سميع مجيب.

كما نستغفره تعالى شانه من كلِّ زللٍ وخطأ، سائلين العلماء والباحثين الكرام أن يتجاوزوا عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ لُوحظ في إخراج هذا الكتاب؛ فانَّ الكمال لله وحده.

نسأل الله الرحمة والرضوان وعلوّ الدرجات لمولانا الشهيد قدس سره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

عادل الطائي

١٩ ربيع الأوّل/ ١٤٣٩

مؤسّسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر

تعليقات

على كتاب الشيعة والسنة

لإحسان إلهي ظهير

بسم الله الرحمن الرحيم

توكّلت على الله

ص٨-٩[1]: الوحدة بين المسلمين تقوم كشيءٍ أساسيٍّ على الجانب الأهمّ، وهو محاربة العدوّ المشترك، والاختلاف بين الجانبين- أعني: المذاهب الإسلاميّة- وإن كان موجوداً، إلَّا أنَّه يجب تناسي ذلك لأجل الحفاظ على أصل الإسلام المشترك الصدقِ بيننا وبينهم.

ويكفي في الاتّحاد على هذا الهدف وجود عناوين عامّةٍ مشتركةٍ، كالكتاب والسنّة والقبلة، وبعض أُصول الدين، وأكثر فروع الدين، مع غضِّ النظر عن التفاصيل طبعاً، ومع تناسي الماضي وليس نسيانه؛ لأنَّ نسيانه الواقعيّ يعني إسقاط المذهب عن نظر الاعتبار.

---

(١) ذكر هناك: ... فبعداً للوحدة التي تقام على حساب الإسلام، وسحقاً للاتّحاد الذي يُبنى على أعراض محمّد النبيّ وأصحابه، وأزواجه (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين). إنَّ كفّار مكّة طلبوا أيضاً من رسول الله صلى الله عليه وآله الصادق الأمين عدم الفرقة والاختلاف بدعوته إلى عبادة الله وحده، مخلصين له الدين، وإفضاحه آلهتهم، والردّ عليهم، فأجابهم بأمرٍ من الله ...: ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ * وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (سورة الكافرون، الآيات: ١-٦)... . نعم، يمكن الوحدة إن أرادوها، ويمكن الاتّحاد إن يطلبوه، الوحدة والاتّحاد بالرجوع إلى الكتاب والسنّة، والتمسّك بهما حسب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩).

وليس معنى الوحدة الاتّفاق على مذهبٍ معيّنٍ من مذاهب الإسلام، لا السنّي ولا الشيعي؛ فإنَّ ذلك يتعذّر في المستقبل المنظور، وإنّما المهمّ الآن دفع العدوّ المشترك الذي يترصّد لنا بمختلف الأساليب والحبائل والخدع، بل أساليب القتل والفناء.

وهذا هدفٌ لو كان عليّ بن أبي طالب لاهتمَّ به، ولو كان عمر بن الخطاب لاهتمَّ به، وقد اتّفقا فعلاً (ظاهراً) في حياتهما وتاريخهما بهذا الهدف، فلماذا لا يكونان لنا أُسوة؟!

وهذا يعني - ضمناً - أنَّ أيّاً من أتباع المذاهب الإسلاميّة مهما كان اعتقادهم أمام الله عزّ وجلّ، فإنَّ هذا حسابه في الآخرة، وليس في الدنيا.

وأمّا في الدنيا: فيجب أن لا ينال أحدهم بالسبّ أو الشتم العلني من قادة المذهب الآخر، أو من أتباعه كائناً ما كان، سواء كان من القدماء أو من المعاصرين، وبالتالي لا يجوز - لأجل الهدف المشترك - إثارة حفيظة الطرف الآخر؛ لئلّا ينسحب من الميدان.

وهذا الخطاب متوجّه إلى الشيعة والسنة على حدٍّ سواء، وإلى مؤلّف هذا الكتاب أيضاً؛ [لأجل] أن يكفّ شرّه عن الآخرين، وإلّا لم يتحقّق الهدف المشترك، إلّا إذا لم يكن يهتمّ بأُمور المسلمين؛ و«مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ»[1].

---

(١) الكافي ٢: ١٦٤، كتاب الإيمان والكفر، باب الاهتمام بأُمور المسلمين والنصيحة لهم ونفعهم، الحديث ٤، ووسائل الشيعة ١٦: ٣٣٦، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبواب فعل المعروف، الباب ١٨، باب وجوب الاهتمام بأُمور المسلمين، الحديث ١، وتاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢١: ٢٠٧، وراجع مثله في مجمع الزوائد (للهيثمي) ١: ٨٧، باب النصيحة، وكنز العمّال ٩: ٤٠، الحديث ٢٤٨٣٦.

ص٩ س١٥[1]: هـذه الآيـة الكريمـة لا يحتمـل أن تكـون عامّـة لكـلّ المهاجرين والأنصار والتابعين؛ إذ كان هناك من أهل المدينة وغيرها منـافقون كثيرون، وهم داخلون تحت عموم الآية ظاهراً، وهو أمرٌ غير محتمـل صـدقه، ونتيجة ذلك: أنّها خاصّة بمَن حمل الإيمان واقعاً في قلبه، وكان مهـاجراً إلى الله حقيقة، كما قال الله عـزّ وجـلّ: ﴿وَقَـالَ إِنِّي ذَاهِـبٌ إِلَى رَبِّي سَـيَهْدِينِ﴾[2]، ومـن أنصار الله ورسوله حقيقـة، ومـن التـابعين لهـؤلاء بـإخلاص. والحـرّ تكفيـه الإشارة.

ص١٠ س٢[3]: هذه الآية الكريمة خاصّة بالمؤمنين، كما هو منطوقهـا، وغير عامّةٍ لكـلّ المبـايعين، ولـو سـلّمنا فـلا استبعاد أن يتحـوّل الرضـا إلى الغضب إذا جاء الفرد بالمعاصي الكبيرة والجرائر العظيمة.

ص١٠ ص٤[4]: هذا الحديث والحديث الـذي بعـده ليسا حجّـة عـلى

---

(١) ذكر هناك: ... فاتركوا السباب لأصحاب رسـول الله صلّى الله عليه وآله، خيـار خلـق الله الـذين بشّرهم الله بالجنّة في كتابه المجيـد؛ حيـث قـال: ﴿وَالسَّـابِقُونَ الأَوَّلُـونَ مِـنَ الْمُهَـاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَـدَّ لَهُـمْ جَنَّـاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَـا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾. (سورة التوبة، الآية: ١٠٠).

(٢) سورة الصافّات، الآية: ٩٩.

(٣) حيث ذكر هناك- مستشهداً بقوله تعالى-: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْ الْمُـؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَـكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ بتقريب: أنّ الله تعالى قد رضي عن أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله بنصّ الآية الكريمة.

(٤) واستشهد أيضاً بحديثٍ - حسب كلامه- عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «لا تمسّ النار مسلماً رآني أو رأى مَـن رآني»، وقـال صلّى الله عليه وآله: «الله الله في أصـحابي، لا تتّخـذوهم غرضـاً مـن بعدي، فمَن أحبّهم فبحبّي أحبّهم، ومَن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومَن آذاهم فقـد آذاني، ومَـن آذاني فقد آذى الله، ومَن آذى الله فيوشك أن يأخذه».

الشيعة؛ لأنّها مرويّة عن مصادر سنيّة[(١)]، نقله عن الترمذي[(٢)]، ولو سلّمنا صحّته، نقول: إنّ المراد من الرؤية: الرؤية المعنويّة الناتجة عن عمق الإيمان، وكذلك قوله في الحديث الآخر (أصحابي)، يعني: مَن كان صاحباً له في الإيمان وفي مدارج اليقين، أو ناصراً لدينه أو دافعاً لأعدائه، أو مجاهداً في سبيل ربّه، وهكذا. ومعه، ينطبق الحديث على مثل هؤلاء تماماً كائناً مَن كانوا.

ص١٠ س١٥[(٣)]: سيأتي الكلام عن التقيّة، حين يتعرّض المؤلّف لها في فصلٍ من الكتاب، ولازلنا هنا في المقدّمة.

ص١١ س٤[(٤)]: سيأتي بحث ذلك مفصّلاً، ولا يخفى أنّه يتكلّم- مهما كان في ذاته- بصفته عدوّاً غادراً ناصباً، فكلّ آرائه واستنتاجاته - مهما كان شكلها ومضمونها- إنّما هي ناشئةٌ من هذا المنشأ، فلا يكون لها أيُّ اعتبار.

ص١١ س١٥[(٥)]: هذا بحسب عقيدته ورأيه الذي ليس ناشئاً عن

---

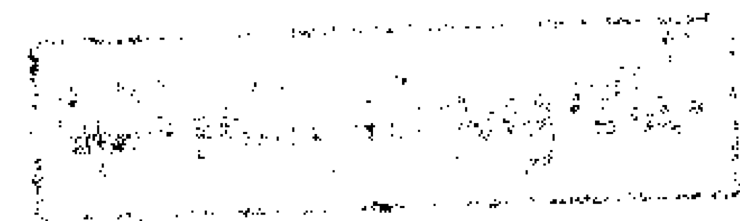
(١) راجع مسند أحمد ٥: ٥٤- ٥٥، حديث عبد الله المزني، وميزان الاعتدال (للذهبي) ٢: ٤٥٢، الحديث ٤٤١٢، وشرح المواقف ٨: ٣٧٣، المقصد الرابع في الإمامة، والإصابة (لابن حجر) ١: ٢٠، والصواعق المحرقة (للهيتمي): ٦.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٥٧-٣٥٨، فيمَن سبَّ أصحاب النبيﷺ، الحديث ٣٩٤٩، و٣٩٥٤. وفي ذيل كلا الحديثين قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

(٣) ذكر هناك- داعياً إلى الوحدة-: وهلمّوا إلى الوحدة بالعهد على أنّ الكذب والتقيّة قد تركتموها كلّيّةً وقطعاً، وترون الكذب من الموبقات التي تُدخل الناس النار .... .

(٤) ذكر هناك: ولن يحصل الاتّفاق والوحدة دون توبتكم عن العقائد اليهوديّة والوثنيّة المجوسيّة، بأنّ الأئمّة يعلمون الغيب، ويعرفون متى يموتون، ويفعلون ما يشاؤون .... .

(٥) قال هناك: تعالوا نتعاون بيننا ونتّفق ونتّحد؛ لتكون كلمة الله هي العليا، وليس للعسكري ولدٌ حتّى يأتي ويخرج ويكشف عنّا الهموم، ويفرّج عنّا الكروب.



التدبّر، بل عن التعصّب، وقد سطّرت الكتب كثيراً من علماء السُنّة ممّن يعتقد بوجود المهديّ عليه السلام، بل ممّن يعتقد بأنّه هو ابن الإمام العسكريّ عليه السلام[1]، وليس الآن مجال التفصيل.

ص١٢ س٦[2]: هذه الانتصارات إنّما حدثت بفعل الروح المعنويّة والإيمان والحماس الذي غرسه رسول الله صلى الله عليه وآله في الأُمّة الإسلاميّة.

ص١٢ س١٢[3]: هذا وما بعده من كلام أمير المؤمنين عليه السلام سيكرّره المؤلّف في فصلٍ من الكتاب، وسنرى أنّه إنّما صدر ليس ضدَّ الشيعة بعنوانهم، وإنّما ضدَّ مجتمعٍ معيّنٍ كان عاصياً لأوامره عليه السلام.

ص١٤ س١٠[4]: سيأتي مناقشة ذلك في داخل الكتاب.

ص١٥ س١٠[5]: نعترف بمضمون هذا الحديث، وسيأتي التعرّض إلى

---

(١) راجع تفاصيل أقوال الفرق الإسلاميّة في الموضوع محلّ البحث كتاب: عقيدة أهل السنّة والأثر في المهديّ المنتظر عليه السلام، للشيخ بن حمد العبّاد. وراجع أيضاً مسند أحمد ٣: ٢٧، مسند أبي سعيد الخدري، وسنن أبي داود ٢: ٣٠٩، كتاب المهديّ عليه السلام، ومستدرك الحاكم ٤: ٤٦٥.

(٢) قال هناك: فلكم رأينا النصر وهو آتٍ من السماء في زمن الصدّيق الأكبر أبي بكر، والفاروق الأعظم عمر، وذي النورين عثمان، حتّى هزموا الكفر في عقر داره ... .

(٣) ذكر هناك قول أمير المؤمنين عليه السلام معرِّضاً- أي: المؤلّف- بالشيعة: «**أُوصِيكُمْ عِبَادَ الله بِتَقْوَى الله... وقَدْ فُتِحَ بَابُ الحَرْبِ بَيْنَكُمْ وبَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ...**». عن نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٤٨، من خطبة له عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٤) قال هناك: وقد أثبتنا في مختصرنا هذا: أنّ الشيعة ليست إلّا لعبة يهوديّة ناقمة على الإسلام ... .

(٥) ذكر حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام، أنّه قال لأحد شيعته: «**يَا سُلَيْمانُ إِنَّكُمْ عَلَى دِينٍ مَنْ كَتَمَه أَعَزَّه اللهُ ومَنْ أَذَاعَه أَذَلَّه اللهُ**». [نقله عن الكافي للكليني، راجع الحديث في الكافي ٢: ٢٢٢، باب الكتمان، الحديث ٣]. وزعم المؤلّف أنّ هذا الحديث مكذوبٌ على الإمام عليه السلام.

فلسفته مع تعرّض المؤلّف لنقد التقيّة.

ص١٨ س٤[١]: سيأتي كلام المؤلّف وكلامنا عن عبد الله بن سبأ، وقد قلنا قبل قليل: إنَّ آراء المؤلّف واستنتاجاته إنَّما هي رأي عدوٍّ تسقط عن الاعتبار، على أنَّ استخدام القدح والشتم إنَّما هو وسيلة العاجز عن الاستدلال.

ص٢٠ س٨[٢]: هذا الاستنتاج من المؤلّف وكلّنا نعرف الواقع بإزائه؛ فإنَّ شيعة الرجل أو الأمير أو القائد هم تابعوه وناصروه، والمؤلّف يحسن الظنّ بالإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فينبغي أن يكون من تابعيه ومناصريه.

ص٢١ س٨[٣]: كان كثير من اليهود- كما كان كثير من الملل الأُخرى- يدخل في الإسلام في ذلك الحين، وفي كلِّ حين، كلّما في الأمر أنَّ الفرد عندما يدخل في الإسلام لا يتكامل ويتهذّب لأوّل مرّة، بل يبقى مستواه العقلي

---

(١) ذكر هناك: وأوّل دسّ دسّه أبناء اليهوديّة البغيضة ... في الشريعة الإسلاميّة باسم الإسلام ... رأس هؤلاء المكرة المنافقين ... عبد الله بن سبأ اليهوديّ الخبيث، الذي أراد مزاحمة الإسلام.

(٢) ذكر هناك: ... ومن هناك ويومئذٍ كوّنت طائفة وفرقة في المسلمين للإضرار بالإسلام، والدسّ في تعليمه، والنقمة عليه والانتقام منه، وسمّت نفسها «الشيعة لعليّ»، ولا علاقة لها به، وقد تبرّأ منهم ... .

(٣) ذكر هناك قول الكشّي في رجاله: وذكر بعض أهل العلم أنَّ عبد الله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم ووالى عليّاً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديّته في يوشع بن نون وصيّ موسى بالغلوّ، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في عليّ مثل ذلك ... والرفض مأخوذ من اليهوديّة. راجع قول الكشي في رجاله (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

والنفسي محفوظاً لفترةٍ طويلةٍ أو لطول عمره.

وقد دخل عددٌ من اليهود في الإسلام، فأخلص بعضهم في إسلامهم ودسّ عدد منهم في الإسلام ما ليس منه، ككعب الأحبار[1] الذي كان تابعاً للبلاط في زمن الخلافة الراشدة، طبقاً لما قلناه من عدم حصول التهذيب النفسي بمجرّد الدخول في الإسلام.

إذن، فليس دخول اليهوديّ في الإسلام عجيباً ولا موالاة أمير

(١) كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري. كان في الجاهليّة من أحبار اليهود في اليمن، ويُعرف بـ(كعب الأحبار)، وأسلم في زمن أبي بكر، وقيل في زمن عمر، وذاع صيته أكثر وأوفر في عهد عثمان لـمّا استصفاه معاوية بن أبي سفيان وجعله من مستشاريه لكثرة علمه.

يُقال أنّه أظهر إسلامه ليخدع المسلمين بما بثّه هو وزميله وهب بن منبّه وعبد الله بن سلام اليهوديّين من الإسرائيليّات والأخبار اليهوديّة في الإسلام.

كان الخليفة عمر بن الخطاب معجباً به وبما يرويه من الأخبار ممّا جاء في كتبه التي كانت في حيازته، وكان كعب يجالس الخليفة كثيراً. وكان أكثر أحاديثه في تفسير آيات القرآن حتّى امتلأت كتب التفسير من منقولاته، وحيث كان كعب وزميليه (وهب وعبد الله بن سلام) من خواصّ بلاط الخلفاء عمر وعثمان ومعاوية، لم يجرؤ أحد أن يمسّ بشخصيّتهم، وقد كان الكثير من رواة الجمهور يأخذون منهم ويروون عنهم الأحاديث، ومن هؤلاء أبو هريرة، ومعاوية، ومالك بن أبي عامر الأصبحي.

قدم المدينة في دولة عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيراً من أخبار الأُمم الغابرة. خرج إلى الشام فسكن حمص، وتوفّي فيها عن مئة وأربع سنين. راجع الأعلام (للزركلي) ٥: ٢٢٨، كعب الأحبار. وراجع تفاصيل حياته أيضاً في (أضواء على السنّة المحمّديّة) للشيخ محمود أبو ريّة، و(ضحى الإسلام) لأحمد أمين، و(أبو هريرة شيخ المضيرة) للشيخ محمود أبو ريّة.

المؤمنين عليه السلام عجيباً إذا كان عبد الله بن سبأ قد فعل هذين الأمرين.

على أنّنا سنسمع من مفكّري الشيعة وثقاتهم وقدماء علمائهم الطعن في هذا الرجل وعدم الوثاقة به، ومن المستبعد جدّاً أن لا يكون هذا المعنى مكشوفاً ومفهوماً منذ عصر وجوده؛ لأنّه أمرٌ يعرف من كلامه وتصرّفاته، فإذا كان هذا معروفاً، إذن كيف استطاع أن يستقطب قيادة المحبّين لعليّ عليه السلام وشيعته؟! بل إنَّ ذلك متعذّرٌ تماماً مع وجود أمير المؤمنين عليه السلام؛ فإنَّه هو القائد الحقيقيّ يومئذٍ، ولا حقّ لأحدٍ أن يتولّى دونه القيادة مهما كانت صفته.

إذن، فهذه الاستنتاجات التي يميل إليها عددٌ من مؤلّفي العامّة- ومنهم مؤلّف هذا الكتاب- لا يمكن أن تكون صحيحةً.

بل إنَّ المرويّ: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام نفسه عاتبهم وعاقبهم على ملأ من الناس بعد أن ظهر الغلوّ من عبد الله بن سبأ وجماعته[1]، وهم شرذمةٌ يُعدّونَ

---

(١) أُنظر: الهداية الكبرى (للخصيبي): ١٥١، الباب الثاني باب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد ورد عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: مُدَّ الْفُرَاتُ عِنْدَهُمْ بِالْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ بِهَا مُقِيمٌ مُدَّةً عَظِيمَةً ... إلى أن قال: وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَتْ فِتْنَةُ عَبْدِ الله بْنِ سَبَإٍ وَأَصْحَابِهِ الْعَشَرَةِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ وَقَالُوا مَا قَالُوهُ، وَأَحْرَقَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالنَّارِ بَعْدَ أَنِ اسْتَتَابَهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَبَوْا وَلَمْ يَرْجِعُوا فَأَحْرَقَهُمْ فِي صَحْرَاءِ الْأُخْدُودِ. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٣-٣٢٤، عبد الله بن سبأ. حيث ورد عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ سَبَإٍ كَانَ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ وَيَزْعُمُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام هُوَ اللهُ (تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ) فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَدَعَاهُ وَسَأَلَهُ، فَأَقَرَّ بِذَلِكَ وَقَالَ: نَعَمْ أَنْتَ هُوَ وَقَدْ كَانَ أُلْقِيَ فِي رُوعِي أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ وَأَنِّي نَبِيٌّ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: وَيْلَكَ قَدْ سَخِرَ مِنْكَ الشَّيْطَانُ فَارْجِعْ عَنْ هَذَا ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ وَتُبْ! فَأَبَى فَحَبَسَهُ وَاسْتَتَابَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمْ يَتُبْ فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ وَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ اسْتَهْوَاهُ فَكَانَ يَأْتِيهِ وَيُلْقِي فِي رُوعِهِ ذَلِكَ. الفضائل (لابن شاذان): ٧١-٧٢.

بالأصابع، فكيف يمكن بعد ذلك أن يتّسع أمرهم في الشيعة ويكتسبون الأهمّيّة التي يتوقّعها المؤلِّف؟!

ثُمَّ إنَّ هذا التأثير المزعوم هل يشمل الصالحين والقادة من أولاد أمير المؤمنين عليه السلام، كالحسن والحسين والسجّاد وغيرهم؟!

فإن قال المؤلِّف: إنَّه شاملٌ لهم أيضاً، فقد افترى إثماً مبيناً، ولكن هذا على أيِّ حالٍ هو الاتّجاه الذي يسير عليه في الكتاب، وإن لم يكن صريحاً به في هذا الشكل.

وإن قال المؤلِّف: إنَّ تأثير عبد الله بن سبأ لم يشمل الأئمّة- وهم الذين كانوا مركز التقدير والتقديس والقيادة للشيعة- فأحرى بهم أن ينبّهوا شيعتهم على دسائس هذا الرجل وكيده، ومعه كيف يمكن أن تقوم له قائمة؟!

هذا، ولا نجد بين الشيعة قادة ومؤلِّفين ومفكّرين قدماء ومحدَثين مَن يمجّد هذا الرجل أو يذكره بخير، وكلّهم مجمعون على رفضه والطعن فيه[1]. فكيف يمكن الاستنتاج بالتبعيّة له، وهلّا كان هناك رأيٌ واحدٌ على الأقلّ مؤيّدٌ له بين الشيعة؟!

---

(١) راجع على سبيل المثال الاعتقادات (للصدوق): ١٠٠، باب الاعتقاد في نفي الغلوّ والتفويض، واختيار معرفة الرجال (للطوسي) ١: ٣٢٣، عبد الله بن سبأ، ونوادر المعجزات (للطبري الشيعي): ٢١- ٢٢، ومناقب آل أبي طالب (لابن شهر آشوب) ١: ٢٢٧، والفضائل (لابن شاذان): ٧٢، وخلاصة الأقوال (للعلّامة الحلّي): ٣٧٢، رقم (١٩) عبد الله بن سبأ، وبحار الأنوار ٢٥: ٢٦٣، باب نفي الغلوّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، وأصل الشيعة وأُصولها (لكاشف الغطاء): ١٧٩- ١٨٣، الحديث عن عبد الله بن سبأ، والغدير (للأميني) ٣: ٢٦٦، والميزان في تفسير القرآن (للطباطبائي) ٩: ٢٦٠.

هذا مضافاً إلى أنَّ هناك من مفكّري الشيعة مَن حاول إثبات أنَّ هذا الاسم - يعني: عبد الله بن سبأ- ليس إلّا أُسطورةً مكذوبةً وليس له شخصيّةٌ تاريخيّةٌ واقعيّةٌ، وهو السيّد مرتضى العسكري في كتابه (عبد الله بن سبأ)، مستدلاً بوثائق وكلمات من كتب العامّة أنفسهم، فراجع[1].

ص٢٣ س٩[2]: إنَّ إظهاره البراءة من الأعداء معناه مخالفته للتقيّة التي تسالم الشيعة على صحّتها، وهو دليلٌ على انحرافه النفسيّ والفكريّ، وليت شعري ماذا كان من الأثر لهذا الرجل ضدّ أعدائه مثل ما كان من الأثر للأئمّة المعصومين (سلام الله عليهم) عسكريّاً، كعليّ والحسين عليهما السلام، أو فكريّاً، كغيرهما من الأئمّة عليهم السلام.

ص٢٤ س١٢[3]: هذا وما بعده كلّه من استنتاجات المؤلِّف بصفته

---

(١) صدرت الطبعة الأُولى من هذا الكتاب بعنوان: (عبد الله بن سبأ- المدخل) في عام ١٣٧٥هـ-١٩٦٥م، ثُمَّ أُعيد طبعه لاحقاً تحت عنوان: (عبد الله بن سبأ وأساطير أُخرى) في مجلّدين كبيرين.

(٢) ذكر هناك قول النوبختي: عبد الله بن سبأ كان ممَّن أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر، وعثمان، والصحابة، وتبرّأ منهم ... وهو أوّل مَن شهر القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، فمن هناك قال مَن خالف الشيعة: إنَّ أصل الرفض مأخوذ من اليهوديّة ... . راجع قول النوبختي في (فرق الشيعة): ٢٢-٢٣.

(٣) قال هناك- بعد أن ذكر شيئاً عن ابن سبأ في بعض مصادرنا-: فهذه هي الشهادات الشيعيّة أنفسهم يشهدون بها عليهم، ويتلخّص منها أشياء: أوّلاً: تكوين اليهود فئةً باسم الإسلام تحت قيادة عبد الله بن سبأ ... . ثانياً: دسّ الفتنة بين المسلمين والتآمر على الخليفة الثالث الراشد، الإمام المظلوم ... عثمان بن عفّان وشقّ عصا الطاعة له ... ثالثاً: غرس الحقد والضغينة في قلوب الناس ضدّ أبي بكر وعمر، وباقي الصحابة

عدوّاً وناصباً، فلا تكون حجّة.

ص٢٧ س١[1]: سبق أن ناقشنا ذلك، فراجع[2].

ص٢٧ س٤[3]: ثبت إسلاميّاً بالأدلّة الكافية: أنَّ لعددٍ من الأنبياء أوصياء يقومون مقامهم في حياتهم وبعد مماتهم[4]، فليس من الغريب، بل ومن الضروريّ أن يقع نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله ضمن هذه السلسلة من الأنبياء الذين طبّقوا هذه الفكرة.

ولا يخفانا أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة ليس معناه السطو على الفكرة القديمة والتأثّر بها إلَّا أن يكون النظر عدائيّاً وغير موضوعيٍّ، وإلَّا فمن

من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة ... . رابعاً: تكفير الصحابة كلّهم، سوى المعدودين منهم ... خامساً: ترويج العقيدة اليهوديّة بين المسلمين، ألا وهي عقيدة الوصاية والولاية التي لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة الثابتة، بل اختلقها اليهود من وصاية يوشع بن نون لموسى ونشروها بين المسلمين ... . سادساً: نشر الأفكار اليهوديّة، كالرجعة، وعدم الموت، وملك الأرض ... . الشيعة والسنّة: ٢٤-٢٧.

(١) ذكر هناك: وإذا لم يكن الرسالة موجودةً فإلى أيّ شيءٍ الدعوة؟ وعلى أيّ شيءٍ العمل؟ فالتوقّف والانتظار إلى أن يخرج القائم الذي لن يخرج أبد الدهر.

(٢) راجع التعليق على الصفحة: ١١، السطر ١٥.

(٣) ذكر هناك: خامساً: ترويج العقيدة اليهوديّة بين المسلمين، ألا وهي عقيدة الوصاية والولاية التي لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة الثابتة ... .

(٤) الروايات كثيرة منها في الكافي (للكليني) ١: ٣٥٥-٣٥٦، ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، الحديث ١٥. الأمالي (للصدوق): ٤٨٦، المجلس الثالث والستّون، الحديث ٦٦١، الأمالي (للطوسي): ٤٤٢، المجلس الخامس عشر، الحديث ٩٩١، الاختصاص (للمفيد): ٢٦٣، الاعتقادات (للصدوق): ٩٢، باب الاعتقاد في عدد الأنبياء والأوصياء.

الواضح أنَّ المذاهب العقليّة سماويّةً كانت أو أرضيّةً قد تتماثل في عددٍ من الأفكار، كما قد تختلف في عددٍ منها، وليس معنى تبنّي أيّ مذهبٍ أو فكرٍ لشيءٍ مشابهٍ لما سبق أن يكون قد أخذه منه، بل يمكن أن يكون له أسبابه ومصالحه الخاصّة به، وإلّا فمن الواضح أنَّ عدداً من عقائد الإسلام وفروعه كانت سابقةً على الإسلام، بما فيها عقيدة التوحيد والصوم والحجّ والظهار والعتق والطلاق والزواج، وغير ذلك كثيرٌ، وقد أقرّها الإسلام مع بعض التغييرات.

فهل يقول المؤلّف إنَّ الإسلام قد أخذ ذلك عن العقائد السابقة؟!

وجوابه: ما قلناه: أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة لا يعني السطو عليها، بل سيكون لها ما يبرّرها من المصالح في أيّ دينٍ أو مذهبٍ يتبنّاها.

وأمّا قول المؤلّف إنَّ الوصاية والولاية لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة، فهو موكولٌ إلى المؤلّفات التي شرحت تواتر أدلّة الولاية والوصاية، كحديث الدار[١]، وحديث الغدير[٢]، وغيرهما كثير[٣]، ولا يمكن الآن الدخول في تفاصيل ذلك.

ص٢٧ س١٦[٤]: ينبغي للمؤلّف أن يُثبت بدليلٍ حجّة وجود هذه

---

(١) الإرشاد (للمفيد) ١: ٤٩، حديث الدار ومقامه، المراجعات، (للسيّد شرف الدين): ١٨٧، المراجعة ٢٠و٢٦.

(٢) انظر كتاب الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، في أحد عشر مجلّداً.

(٣) كحديث السفينة، وحديث الولاية وحديث المنزلة.

(٤) ذكر هناك: سادساً: نشر الأفكار اليهوديّة، كالرجعة، وعدم الموت، وملك الأرض، والقدرة على أشياء لا يقدر عليها أحدٌ من الخلق، والعلم بما لا يعلم أحد، وإثبات البداء والنسيان لله عزّ وجلّ، وغير ذلك من الخرافات والترّهات.

الأفكار عند اليهود منذ العهد السابق على الإسلام؛ لكـي يـستطيع أن يقـول بانتقالها إلى الشيعة، وأنّها إذا لم تكـن هـذه الأفكـار عـمّا يعرفـه اليهـود أصـلاً فستبوء حجّة المؤلِّف بالفشل، مضافاً إلى ما قلناه من أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة لا يعني الاستقاء منها والسطو عليها.

ص٢٨ س٤[1]: هذا الحديث منقولٌ عن مصدرٍ سنّي[2]، لا حجّـة فيـه على الشيعة.

ص٣١ س٣[3]: إنَّ نسبة هذا الإجماع إلى الشيعة محلّ إشكال.

نعم، مشاركة هذا الرجل في هذا العمل أمرٌ محتملٌ وليس أكيـداً مجمعـاً

---

(١) ذكر هناك حديثاً عن كتـاب (طـوق الحمامـة في مباحـث الإمامـة) ليحيـى بـن حمـزة الزيدي، نقلاً عن كتاب «مختصر التحفة» للشيخ الآلوسي: ١٦، ط. مصر/ ١٣٨٧هـ. والحديث هو: عن سويد بن غفلة أنّه قال: مررتُ بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فأخبرتُ عليّاً كرم الله وجهه، وقلتُ: لولا أنّهم يرون أنّك تضمر ما أعلنوا، ما اجترأوا على ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، فقال عليٌّ رضي الله عنه: «نعوذ بالله، رحمنـا الله»، ثُمَّ نهض وأخذ بيدي وأدخلني المسجد، فصعد المنبر، ثُمَّ قبض على لحيته وهـي بيضاء، فجعلت دموعه تتحادر عليها ... فقال: «ما بال أقوامٍ يذكرون أخـوَي رسـول الله ووزيريه وصاحبيه ...».

(٢) راجع على سبيل المثال الصواعق المحرقة (لابن حجـر الهيتمـي): ٦٣، وكنـز العـمّال ١٣: ٨، الحديث ٣٦٠٩٦.

(٣) ذكر هناك: أجمع المؤرّخون قاطبة، شيعة كانوا أم أهل السنّة، أنَّ الذي أضرم نار الفتنة والفساد، ومشى بين المدن والقرى بالتحريض والإغراء عـلى أمـير المـؤمنين وخليفـة المسلمين عثمان بـن عفّـان ... كـان هـذا اللّعـين [أي: عبـد الله بـن سـبأ] وشرذمتـه اليهوديّة... .

عليه، وإنَّما هو في أغلب الظنّ استنتاجٌ تاريخيٌّ لبعض المؤلِّفين العامّة[1]. وإنَّما كانت حادثة مقتل عثمان باعتبار النقمة الشعبيّة التي حصلت ضدّه، بتوزيعه الأموال الطائلة على بني أُميّة، وحرمانه الآخرين منها، ونبذه أبا ذرٍّ الغفاريَّ الصحابيَّ الجليل إلى الربذة[2]، وإيكاله الولاية في البلدان إلى أُناسٍ فسقةٍ، أمثال: الوليد بن عقبة الذي ولّاه على الكوفة، فخرج ذات صباح إلى المسجد مخموراً وصلّى الصبح أربعاً، والتَفَتَ إلى الناس وقال: هل أزيدكم؟ وتقيّأ في المحراب خمراً. إلى غير ذلك من أعماله.

ص٣٢ س٢[3]: لاحظ أنَّ المؤلِّف لم يذكر كتاب النوبختي[4] ولا

---

(١) راجع على سبيل المثال تاريخ الطبري ٣: ٣٧٨، وما بعدها، أحداث سنة خمس وثلاثين من الهجرة، والكامل في التاريخ (لابن الأثير) ٣: ١٥٤، وما بعدها، ذكر مسير مَن سار إلى حصر عثمان، والبداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٧٩.

(٢) أُنظر: الإمامة والسياسية (لابن قتيبة)١: ٥٠، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)١: ١٦٦، ذكر خلافة عثمان، شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد) ١: ١٩٩، نتف من أخبار عثمان بن عفّان، مروج الذهب ومعدن الجواهر، (للمسعودي) ٣: ٣٣٩.

(٣) ذكر هناك نقلاً عن النوبختي: أنَّ عبد الله بن سبأ كان أوّل مَن أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان .... انتهى. دون أن يُشير إلى المصدر؟!

(٤) إنَّ عبارة النوبختي في كتابه هي: (عبد الله بن سبأ كان ممَّن أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر، وعثمان، والصحابة، وتبرّأ منهم ... وهو أوّل مَن شهر القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، فمن هناك قال مَن خالف الشيعة: إنَّ أصل الرفض مأخوذٌ من اليهوديّة ...). وليس كما ذكر من أنَّ ابن سبأ أوّل مَن أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان. راجع كلام النوبختي في (عبد الله بن سبأ) في (فرق الشيعة): ٢٢ - ٢٣.

الصفحة التي ذكر فيها ذلك، فإنّما هو دسّ عليه. والشيعة عندهم- على أيّ حال- أنَّ موالاة أهل البيت عليهم السلام ومعاداة أعدائهم ضروريّة، ولا معنى للولاية من دون تلك المعاداة أو البراءة. ولا يمكن حبّ أهل البيت وأعدائهم في نفس الوقت كما هو معلوم، إلّا أنَّ لفظ (الأعداء) لفظٌ عامّ، لا ينطبق على أحدٍ بعينه، وأمّا تطبيقه على المشايخ الثلاثة فهو ممّا خرج به بعض الشيعة عن التقيّة.

ومنه يظهر الحديث عمّا ذكره المؤلّف في الصفحات التالية[1]؛ فإنّها من أخبارنا التي لا نناقش فيها عادة.

ص٣٤ س٣[2]: قوله (ويكذب) هذا رأيه بصفته سنيّاً، ولا يكون

---

(١) ذكر هناك: فهذا هو الكشي كبيرهم في الجرح والتعديل يذكر عقيدة الشيعة في الصدّيق الذي سمّاه رسول الله الصدّيق، فيروي عن حمزة بن محمّدٍ الطيّار أنّه قال: ذكرنا محمّد بن أبي بكرٍ عند أبي عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام: رحمه الله وصلّى عليه، قال محمّد بن أبي بكرٍ لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام يوماً من الأيّام: أبسط يدك أبايعك، فقال: أوما فعلت؟ قال: بلى، فبسط يده فقال: أشهدك أنّك إمامٌ مفترضٌ طاعتك، وأنَّ أبي في النار، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كان النجابة فيه من قبل أمّه، أسماء بنت عميس رحمة الله عليها لا من قبل أبيه.

هذا عن جعفر، وأما عن أبيه الباقر، فيروي الكشي أيضاً عنه، عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: أنَّ محمّد بن أبي بكرٍ بايع عليّاً عليه السلام على البراءة من أبيه.

عن شعيبٍ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعت ما من أهل بيتٍ إلّا وفيهم نجيبٌ من أنفسهم، وأنجب النجباء من أهل بيت سوءٍ محمّد بن أبي بكر ... رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٨٣.

(٢) ذكر هناك: ويكذب ابن بابويه القمّي الشيعي على الفاروق ويقول: قال عمر حين حضره الموت: أتوب إلى الله من ثلاث: اغتصابي هذا الأمر أنا وأبي بكر من دون الناس، واستخلافه عليهم، وتفضيل المسلمين بعضهم على بعض. الخصال (للصدوق): ١٧٠.

كلامه حجّةً على الشيعيّ.

ص٣٥ س٨[١]: هذا التخريج (أمام العامّة) محلّ مناقشة؛ فإنّه يحتاج إلى إثبات أنَّ أبا بكر كان أزرق العينين، مضافاً إلى أنّه رأيٌ شخصيّ للملّا الهنديّ[٢]، مضافاً إلى أنَّ (جبتر) مقدّم على (زريق) في الرواية[٣]، وقد عكسه هذا الشارح[٤]، فكيف حصل ذلك حين قال: فالمراد بالأوّل الأوّل، ومن الثاني الثاني. لا يخلو الأمر من تهافت.

ص٣٥ س١٨[٥]: يأتي الكلام عن أمثال هذه الزيادة عند الحديث عن

---

(١) ذكر هناك: وقد فسّر «الجبتر» و«الزريق» لعينهم الهندي الملّا مقبول بقوله: روي أنَّ الزريق مصغّر لأزرق، والجبتر معناه الثعلب، فالمراد من الأوّل، الأوّل (أبو بكر)؛ لأنّه كان زرقاء العيون، والمراد من الثاني، الثاني (عمر) كناية عن دهائه ومكره. مقبول قرآن الشيعي (في اللغة الأُردية): ٢٨١، ط. الهند.

(٢) لم نعثر على ترجمةٍ للملّا مقبول الهنديّ.

(٣) والرواية كما في تفسير القمي ١: ٢١٤، وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً إِلَّا وَفِي أُمَّتِهِ شَيْطَانَانِ يُؤْذِيَانِهِ وَيُضِلَّانِ النَّاسَ بَعْدَهُ- فَأَمَّا صَاحِبَا نُوحٍ فقنطيفوص [فغنطيغوص] وَخرام، وَأَمَّا صَاحِبَا إِبْرَاهِيمَ فمكثل [مكيل] وَرزَامٌ، وَأَمَّا صَاحِبَا مُوسَى فَالسَّامِرِيُّ وَمرعقيبا [مرعتيبا] وَأَمَّا صَاحِبَا عِيسَى فبولس [يرليس يرليش] وَمريتون [مريبون] وَأَمَّا صَاحِبَا مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله فَحَبْتَرٌ [جبتر] وَزُرَيْقٌ [زلام].

(٤) لم نعثر على كتاب الشارح الملّا مقبول الهنديّ.

(٥) ذكر هناك: ويذكر القمّي أيضاً عن جعفر: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أصابه خصاصةٌ، فجاء إلى رجلٍ من الأنصار، فقال له: هل عندك من طعام؟ فقال: نعم، يا رسول الله، وذبح له عناقاً وشواه، فلمّا أدناه منه تمنّى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يكون معه عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فجاء منافقان ثُمَّ جاء عليٌّ بعدهما، فأنزل الله في ذلك (وما أرسلنا من



تحريف القرآن، ولا يخفى أنَّ الرواية غير واضحةٍ في أنَّ المنافقين اللـذين جـاءا مَن يكونان؟!

ص٣٦ س٣[1]: هذه الرواية لا دلالة فيها على مَن هو المقصود، بل المقصود فيها عامّ.

ص٣٦ س١٥[2]: لا دليل على أنَّ المقصود بالأوّل هنا أبو بكر، بل يراد به مَن يعلمه الله عزّ وجلّ، وقد يراد بالأوّل ذلك.

إلَّا أنَّه هنا قال: البادي الأوّل، وليس لفظ الأوّل وحده.

ص٣٧ س١[3]: هذا الحديث وما بعده لا غبار عليه من الناحية الشيعيّة.

قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ ولا محدّثٍ – زيادة من الملعونين– إلَّا إذا تمنّى ألقى الشيطان في أمنيته) يعنى منافقين... تفسير القمي ٢: ٨٥.

(١) ذكر هناك أيضاً: أنَّ القمّي ذكر تحت قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ﴾ يعني: نقض عهد أمير المؤمنين عليه السلام ... . تفسير القمي ١: ١٦٣.

(٢) وذكر أيضاً عن القمّي، أنَّه ذكر تحت قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. قال: يحملون آثامهم، يعني: الذين غصبوا أمير المؤمنين عليه السلام وآثام كلّ مَن اقتدى بهم... وهو قول الصادق جعفر عليه السلام: «والله ما أهريقت من دم ولا قرع عصا بعصا، ولا غصب فرج حرام ...».
قال عليٌّ عليه السلام: «... فأقسم ثُمَّ أقسم ليحملُها بنو أُميّة من بعدي، وليعرفنّها في دار غيرهم عمّا قليل... وعلى البادي الأوّل (أبو بكر) ما سهّل لهم من سبيل الخطايا مثل أوزار كلّ مَن عمل بوزرهم إلى يوم القيامة». تفسير القمي ١: ٣٨٣.

(٣) ذكر هناك نقلاً عن الكشي، قال: ويروي الكشي عن الورد بن زيد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلني الله فداك، قدم الكميت فقال: أدخله، فسأله الكميت عن الشيخين، فقال له أبو جعفر عليه السلام: «ما أهريق دم ولا حكم بحكم غير موافق لحكم

ص٣٧ س١٤[1]: أحاديث بناء المسجد هذه لا نعلم صحّة أسنادها ولا ينبغي إرسالها كالمسلّمات، غير أنَّ الوضع العامّ المعروف لذلك الوقت لا ينفيها على أيّ حال.

ص٣٩ س٨[2]: هذا الخبر لا نعلم صحّة سنده، مضافاً إلى أنَّه لا تصريح فيه باسم أحد، فربّما كان المقصود أشخاص آخرين يوجدون في التاريخ، ومن أدلّة ذلك أنَّه اعتبر الرايات خمساً في حين أنَّ الخلفاء (الراشدين) أربعة.

ص٤٠ س١٤[3]: هذا التعليق من عدوّ، وقد ظهر جوابه، والشعر

الله، وحكم رسوله ﷺ وحكم عليّ عليه السلام إلّا وهو في أعناقهم». فقال الكميت: الله أكبر، حسبي، حسبي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٤٦١.

(١) قال: روى عن الكشي أيضاً: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ وعليّ وعمّار يعملون مسجداً، فمرّ عثمان في بزّةٍ له يخطر، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أرجز به»، فقال عمّار:

لا يستوي مَن يعمَر المساجدا   يظلّ فيها راكعاً وساجداً
ومَن تراه عانداً معانداً   عن الغبار لا يزال حائداً

رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ١٣٨.

(٢) ذكر هناك عن القمّي تحت قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ روايةً مكذوبةً عن النبيّ ﷺ المحبّ لأصحابه، وخاصّة رفقائه الثلاثة، فقال: قال رسول الله ﷺ: «يرد عليّ أُمّتي يوم القيامة على خمس راياتٍ، فرايةٌ مع عجل هذه الأمّة، فأسألهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي، فيقولون: أمّا الأكبر فحرّفناه ونبذناه وراء ظهورنا، وأمّا الأصغر فعاديناه وأبغضناه وظلمناه ...». تفسير القمي ١: ١٠٩.

(٣) ذكر هناك: أرأيت خبث القوم وقبحهم كيف يسبّون أصحاب رسول الله ﷺ ويغيّرون أسماءهم ويطعنون فيهم، ويكذبون على النبيّ ﷺ.

الذي ذكره هو للسيّد الحميري[1] من قصيدةٍ له، وليس للإمام الصادق عليه السلام، كما أنّه ليس فيه تصريحٌ باسم أحد، فلعلّ المراد أشخاص غير مَن فهمهم المؤلِّف.

ص٤١ س٦[2]: أقول: يعني بعد توبته، مضافاً إلى أنّ الوارد عندنا في محبّة عليّ عليه السلام ذلك وأكثر منه[3]، غير أنّي أعتقد أنّ هذه المحبّة لا يمكن أن

---

(١) السيّد أبو هاشم إسماعيل بن محمّد بن مزيد بن محمّد بن وداع بن مفرغ الحميري ولد بعمان في ١٠٥هـ، ونشأ بالبصرة، وتوفّي ببغداد في ١٧٣هـ، من أصحاب الصادق ولقي الكاظم عليهما السلام، وهو ليس هاشمياً ولا علوياً، وإنّما لقّبته أمّه بالسيّد بمعنى السيادة، وهو صاحب العينيّة المشهورة وأحد الثلاثة الذين قيل في حقّهم أنّهم أشعر الناس. انظر: معالم العلماء (لابن شهر آشوب): ١٨٠، الأعلام (لخير الدين الزركلي) ١: ٣٢٢، معجم المؤلّفين (لرضا كحالة) ٢: ٢٩٤.

(٢) ذكر هناك: ويذكر الكشي أنّ جعفراً أنشد شعراً: ...

فالناس يوم البعث راياتهم ... خمسٌ فمنها هالكٌ أربعُ
قائدُها العجلُ وفرعونُها ... وسامريُّ الأُمّة المفظعُ
ورايةٌ قائدها حيدرٌ ... كالشمس إذا تطلعُ
ومخدعٌ عن دينه مارقٌ ... جدّ عبد لكع أوكعُ

قال (جعفر): «مَن قال هذا الشعر؟» قلتُ (الراوي): السيّد محمّد الحميري، فقال: «رحمه الله». قلتُ: إنّي رأيته يشرب نبيذ الرستاق. قال: «تعني الخمر؟» قلتُ: نعم. قال: «رحمه الله، وما ذلك على الله أن يغفر لمحبّ عليّ». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٧٠.

(٣) عن رسول الله صلى الله عليه وآله: حبّ عليّ بن أبي طالبٍ يأكل السيّئات كما تأكل النار الحطب. انظر: فضائل الشيعة (لابن بابويه): ١٢، الحديث ١٠.

تجتمع مع الكبائر إلّا أن تؤدّي بصاحبها إلى التوبة.

ص٤٢ س٣[(١)]: هذا رأيه الخاصّ، وقد خالف به التقيّة. مضافاً إلى أنَّ في العبارة (فلان) مرّتين، فكيف أصبحوا ثلاثة؟

ص٤٢ س١٥[(٢)]: هذه الروايات في عبد الله بن عبّاس لا نعلم صحّة

عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: حبّ عليّ بن أبي طالب يحرق الذنوب كما تحرق النار الحطب. انظر: بحار الأنوار (للمجلسي) ٣٩: ٢٦٦، الحديث ٤٢.

عنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُهَيْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: بَيْنَا أَبُو ذَرٍّ قَاعِدٌ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ فِيهِمْ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَرَمَاهُ أَبُو ذَرٍّ بِنَظَرِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: مَنْ لَكُمْ بِرَجُلٍ مَحَبَّتُهُ تُسَاقِطُ الذُّنُوبَ عَنْ مُحِبِّيهِ كَمَا تُسَاقِطُ الرِّيحُ الْعَاصِفُ الْهَشِيمَ مِنَ الْوَرَقِ عَنِ الشَّجَرِ؟ سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ لَهُ ذَلِكَ. قَالُوا: مَنْ هُوَ يَا أَبَا ذَرٍّ؟ قَالَ هُوَ الرَّجُلُ الْمُقْبِلُ إِلَيْكُمْ ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ... انظر: بحار الأنوار (للمجلسي) ٢٧: ١١٢-١١٣، الحديث ٨٧.

(١) وبيّن شارح الكافي أنَّ المراد من فلان وفلان أبو بكر وعمر وعثمان. الصافي في شرح الكافي (في اللغة الفارسيّة) ط. إيران.

(٢) ذكر هناك: فيذكر الكشي عن محمّد الباقر أنّه قال: «أتى رجلٌ إلى أبي (زين العابدين) فقال: إنَّ فلاناً- يعني عبد الله بن عبّاس- يزعم أنّه يعلم كلَّ آيةٍ نزلت في القرآن، في أيّ يومٍ نزلت وفيم نزلت، قال (زين العابدين): فاسأله فيمَن نزلت ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾، وفيم نزلت ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾، وفيم نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾، فأتاه الرجل وقال: «وددتُ الذي أمرك بهذا واجهني به فأسائله، ولكن سله: ما العرش ومتى خُلق وكيف هو؟ فانصرف الرجل إلى أبي فقال له ما قال، فقال: وهل أجابك في الآيات؟ قال: لا. قال: ولكنّي أجيبك فيها بنور وعلم غير المدّعى والمنتحل، أمّا الأوليان فنزلتا في أبيه، وأمّا الأخيرة فنزلت في أبي وفينا». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٥.

أسنادها، وفي أغلب الظنّ أنّها ضعيفة السند[١]. ولو سلّمناها كانت محمولةً على أحد أمرين:

الأوّل: أن يدّعي أحدٌ من العلم أكثر ممّا لديه.

الثاني: أنَّ أولاد العباس (عبد الله وعبيد الله) هم أجداد بني العباس الظالمين لأهل البيت، فيكون التنقيص منهم مصلحةً؛ باعتبار أنّه يؤول إلى التنقيص من أولئك الظالمين، لكن في حدود ما هو حقٌّ وصدقٌ.

وبغضّ النظر عن ذلك، فإنَّ عبد الله بن عباس كان موالياً لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد حمل عنه بعض العلم، ومقتضى القاعدة أنّه ليس من الهالكين.

ص٤٣ س١٣[٢]: هذا الكلام المشار إليه في الرواية متّصفٌ بأنّه من

---

(١) ذكر الخوئي في معجم رجال الحديث سندين لهذه الرواية وضعّفهما:

الأول: عن جعفر بن معروف، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد الأنباري، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام.

أقول: جعفر بن معروف لم يوثق.

الثاني: حدّثني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: جاء رجلٌ إلى عليّ بن الحسين (عليهما السلام) وذكر نحوه.

أقول: عليّ بن محمّد بن قتيبة لم يوثّق، على أن الرواية مرسلة، وفي رجال المولى عناية الله: محمّد بن أبي عمير، عن أحمد بن محمّد بن زياد، قال: جاء...إلخ، ولو صحّت النسخة فأحمد بن محمّد بن زياد مجهول. انظر: معجم رجال الحديث (للخوئي) ١١: ٢٤٥- ٢٥١. وهكذا ضعّفها صاحب منتهى المقال في أحوال الرجال ٤: ١٩٧ وما بعدها.

(٢) ذكر هناك: ويذكر الكشي عن زين العابدين أيضاً: «.... ولو أذن لي في القول لقلتُ ما لو سمع عامّة هذا الخلق لجحدوه وأنكروه». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٦.

الأسرار الإلهيّة التي لا يحصل الإذن بذكرها، وقد كان للأئمّة عليهم السلام قسط وافر من ذلك؛ ولذا ورد «أنَّ علمنا صعبٌ مستصعبٌ»[(١)]، وورد عن السجّاد عليه السلام[(٢)]:

يا ربَّ جوهرَ علمٍ لو أبوحُ به ... لقيل لي أنت ممّن يعبد الوثنا

ولاستحلّ رجالٌ مسلمونَ دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسنا

ص٤٣ س١٦[(٣)]: هذا الحديث مثل سابقه في ضعف السند. مضافاً إلى أنَّه إنَّما يدلّ على أفضليّة جعفر وحمزة على عبّاس وعقيل، هذا مضافاً إلى وجود بعض الدلائل التي تدلّ على وجود نقاط الضعف عند هذين الرجلين، كالذي ورد في نهج البلاغة في مطالبة عقيل لأخيه عليّ عليه السلام من المال أكثر من حقّه[(٤)]، وهي خطبةٌ معروفةٌ.

---

(١) الوارد في الروايات هو أن (حديثنا صعب مستصعب)، وكذلك ورد (أمرنا صعب مستصعب)، وأما (علمنا صعب مستصعب) فقد ورد في كتاب الوافي (للفيض الكاشاني) ٤: ٤٦، وبحار الأنوار (للمجلسي) ٢٥: ٩٥ و٦٤: ١٠٣.

(٢) نسبة الشعر إلى مولانا الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام مشهورةٌ، فراجع ينابيع المودّة ٣: ١٣٥، الباب ٦٤، الفتوحات المكّية ١: ٣٢، مراتب العلوم، الوافي (للفيض الكاشاني) ١: ١١، المقدّمة الأولى، الأصول الأصيلة (للفيض الكاشاني): ١٦٧، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (للخوئي) ١٧: ٣٢٣.

(٣) ذكر هناك: ويروي الملّا باقر عن الكليني ... ومن كان بقي من بني هاشم إنَّما كان جعفر وحمزة، فمضيا وبقي معه رجلان، ضعيفان، ذليلان، حديثا عهد بالإسلام عباس وعقيل. حياة القلوب للملّا باقر المجلسي ط. الهند.

(٤) ومن كلام له عليه السلام يتبرّأ من الظلم:

ص٤٤ س٢[1]: هذا الحديث مثل سوابقه في ضعف السند، ولو صحّ لكان معناه عدم مقاومة هذا الرجل مع جلالة قدره لإغراء هذا المقدار من المال الذي هو مليونا درهم، فقد سوّلت له نفسه الاستيلاء عليه، الأمر الذي

وَالله لَأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّداً أَوْ أُجَرَّ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّداً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِباً لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَداً لِنَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا، وَالله لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلاً وَقَدْ أَمْلَقَ حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرِّكُمْ صَاعاً وَرَأَيْتُ صِبْيَانَهُ شُعْثَ الشُّعُورِ غُبْرَ الْأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ كَأَنَّمَا سُوِّدَتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ وَعَاوَدَنِي مُؤَكِّداً وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّداً فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِي فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقاً طَرِيقَتِي فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا. فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَتَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ؟ أَتَئِنُّ مِنَ الْأَذَى وَلَا أَئِنُّ مِنْ لَظَى؟ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ طَارِقٌ طَرَقَنَا بِمَلْفُوفَةٍ فِي وِعَائِهَا وَمَعْجُونَةٍ شَنِئْتُهَا كَأَنَّمَا عُجِنَتْ بِرِيقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْئِهَا، فَقُلْتُ: أَصِلَةٌ أَمْ زَكَاةٌ أَمْ صَدَقَةٌ، فَذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: لَا ذَا وَلَا ذَاكَ وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ. فَقُلْتُ: هَبِلَتْكَ الْهَبُولُ أَعَنْ دِينِ الله أَتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي أَمُخْتَبِطٌ أَنْتَ أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ؟ وَالله لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ، وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا. مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَى وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَى، نَعُوذُ بِالله مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ وَقُبْحِ الزَّلَلِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ. انظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٤٦-٣٤٧، الخطبة ٢٢٤.

(١) ذكر هناك: وأمّا ابنه عبد الله بن عباس حبر الأُمّة، وترجمان القرآن، وصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، فاتّهموه بتهمة الخيانة، فقالوا: استعمل عليٌّ صلوات الله عليه على البصرة عبد الله بن عباس، فحمل كلّ مال في بيت المال بالبصرة ولحق بمكّة وترك عليّاً عليه السلام.

يجعله عبرةً للآخرين، وأنَّ الفرد يجب أن لا يثق بوثاقة نفسه؛ لأنَّ الوثاقة كلّما ازدادت زادت معها المغريات ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾[1].

ص٤٤ س١٠[2]: لا دليل على كذب هذه الرواية. نعم، هي ضعيفة السند[3].

ص٤٥ س٤[4]: كما قلنا قبل سطر، ولا يخفى ما في خالد بن الوليد من

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٥٣.

(٢) ذكر هناك: وبوّب الكشي هذا، باباً مستقلاً باسم دعاء عليٍّ على عبد الله وعبيد الله ابني عباس، ثُمَّ يروي عقيدته بهذه الرواية الكاذبة: عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين (عليّ) عليه السلام: اللهمّ العن ابني فلان- يعني عبد الله وعبيد الله... . رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٣٠.

(٣) قال الخوئي في معجم رجاله ١١: ٢٥٥: وهي ضعيفة بالإرسال: أولاً: لجهالة طريق الكشي إلى محمّد بن عيسى بن عبيد، وبمحمّد بن سنان وموسى بن بكر الواسطي ثانياً.

(٤) ذكر هناك: وحكوا أيضاً قصّةً باطلةً مختلقةً، فيذكرها القمّي: وقع الخلاف بين أبي بكر وعليّ وتشاجرا، فَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَنْزِلِهِ- وَبَعَثَ إِلَى عُمَرَ فَدَعَاهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَا رَأَيْتَ مَجْلِسَ عَلِيٍّ مِنَّا الْيَوْمَ، وَاللهِ لَإِنْ قَعَدَ مَقْعَداً مِثْلَهُ لَيُفْسِدَنَّ أَمْرَنَا، فَمَا الرَّأْيُ؟ قَالَ عُمَرُ: الرَّأْيُ أَنْ تَأْمُرَ بِقَتْلِهِ، قَالَ: فَمَنْ يَقْتُلُهُ؟ قَالَ: خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَبَعَثَا إِلَى خَالِدٍ فَأَتَاهُمَا فَقَالا: نُرِيدُ أَنْ نَحْمِلَكَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، قَالَ: حَمِّلَانِي مَا شِئْتُمَا وَلَوْ قَتْلَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالا: فَهُوَ ذَاكَ، فَقَالَ خَالِدٌ: مَتَى أَقْتُلُهُ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِذَا حَضَرَ الْمَسْجِدَ فَقُمْ بِجَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِذَا أَنَا سَلَّمْتُ فَقُمْ إِلَيْهِ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: نَعَمْ. فَسَمِعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ذَلِكَ وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ لِجَارِيَتِهَا: اذْهَبِي إِلَى مَنْزِلِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ فَأَقْرِئِيهِمَا السَّلَامَ، وَقُولِي لِعَلِيٍّ: إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ، فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ. فَجَاءَتِ الْجَارِيَةُ إِلَيْهِمَا فَقَالَتْ لِعَلِيٍّ عليه السلام: - إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ تَقْرَأُ

الأخطاء والانحرافات، وهي مرويّة في الكتب كثيراً[١].

ص٤٦ س١٦[٢]: لم يثبت حديث العشرة المبشّرة لدى الشيعة لا سنداً، ولا معنويّاً، ولا مجال لمناقشته الآن. ولا يخفى أنّه من واضحات التاريخ: أنّ

عَلَيْكُمَا السَّلَامَ - وَتَقُولُ إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ، فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ. فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام قُولِي لَهَا: إِنَّ اللهَ يحيل [يَحُولُ] بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُونَ. ثُمَّ قَامَ وَتَهَيَّأَ لِلصَّلَاةِ وَحَضَرَ الْمَسْجِدَ وَوَقَفَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَصَلَّى لِنَفْسِهِ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى جَنْبِهِ وَمَعَهُ السَّيْفُ. فَلَمَّا جَلَسَ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّشَهُّدِ نَدِمَ عَلَى مَا قَالَ، وَخَافَ الْفِتْنَةَ وَشِدَّةَ عَلِيٍّ وَبَأْسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ مُتَفَكِّراً لَا يَجْسُرُ أَنْ يُسَلِّمَ، حَتَّى ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ سَهَا، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى خَالِدٍ فَقَالَ: يَا خَالِدُ لَا تَفْعَلْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَا خَالِدُ مَا الَّذِي أَمَرَكَ بِهِ؟ قَالَ: أَمَرَنِي بِضَرْبِ عُنُقِكَ، قَالَ: وَكُنْتَ تَفْعَلُ؟ قَالَ: إِي وَاللهِ، لَوْ لَا أَنَّهُ قَالَ لِي لَا تَفْعَلْ لَقَتَلْتُكَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، قَالَ: فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ عليه السلام فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَقَالَ عُمَرُ: يَقْتُلُهُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ اللهَ اللهَ بِحَقِّ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ فَخَلَّى عَنْهُ، قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَى عُمَرَ وَأَخَذَ بِتَلَابِيبِهِ وَقَالَ: يَا ابْنَ الصُّهَاكِ لَوْ لَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَكِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَعَلِمْتَ أَيُّنَا أَضْعَفُ نَاصِراً وَأَقَلُّ عَدَداً. ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ. تفسير القمي ٢: ١٥٨-١٥٩.

(١) براءة النبيّ صلى الله عليه وآله منه عندما غدر بأهل اليمن وقتل الأسارى منهم. انظر: الأمالي (للصدوق): ٢٣٨، المجلس الثاني والثلاثون، الحديث ٢٥٢، الخصال (للصدوق): ٥٦٢، الإرشاد (للمفيد) ١: ١٣٩، مسند أحمد ٢: ١٥١، صحيح البخاري ٤: ٦٧ و٥: ١٠٧ و٧: ١٥٤ و٨: ١١٨، تاريخ اليعقوبي ٢: ٦١.

وكذلك قتله لمالك بن نويرة وزناه بامرأته. انظر: السنن الكبرى (للبيهقي) ٨: ١٧٦، باب ما جاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردّة بعد روسول الله ص، الثقات (لابن حبّان) ٢: ١٦٩، الاستيعاب (لابن عبد البرّ) ٢: ٤٢٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣١.

(٢) ذكر هناك: وطلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة.

طلحة والزبير حاربا أمير المؤمنين عليه السلام في واقعة الجمل[١]، فكلّ حديثٍ مخالفٍ لذلك مرفوضٌ. وقد روى المؤلِّف في فضلهما أحاديث عامّيّة[٢] لا تثبت عند الشيعة.

ص٤٧ س٩[٣]: هذه في الشهادة على يوم الغدير، فهذا من الأخبار الدالّة على صحّة هذا الخبر، إلّا أنَّ المؤلِّف أهمل الإشارة إلى ذلك لغرضٍ في نفسه.

ص٤٧ س١٦[٤]: لا يخفى أنَّه من واضحات التاريخ التي لا يمكن أن

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٢، تاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢٥: ١١٠، تاريخ الإسلام (للذهبي) ٣: ٤٨٥، البداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٥٩. وغيرهم كثير.

(٢) ذكر هناك: وطلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الأحد: أوجب طلحة الجنّة.
والزبير الذي هو من العشرة أيضاً والذي قال فيه النبيّ الصادق الناطق بالوحي: إنَّ لكلّ نبيٍّ حوارياً وحواريّ الزبير. انظر: مسند أحمد ١: ١٦٥، سنن الترمذي ٣: ١١٩، باب ما جاء فضل الخيل، الحديث ١٧٤٣، وقال الترمذي في ذيل هذا الحديث: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من حديث محمّد بن إسحاق. وكذلك ٥: ٣٠٧، الحديث ٣٨٢١، قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ. الثقات (لابن حبان) ١: ٢٣٠.

(٣) ذكر هناك: وأمّا أنس بن مالك والبراء بن عازب رضي الله عنهما فقالوا فيهما: إنّ عليّاً قال لهما: ما منعكما أن تقوما فتشهدا، فقد سمعتما ما سمع القوم، ثمَّ قال: اللّهم إن كانا كتمهما معاندةً فابتلهما، فعمي البراء بن عازب وبرص قدما أنس بن مالك. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٤٧.

(٤) ذكر هناك: فقال الكشي: لما هزم عليُّ بن أبي طالب صلوات الله عليه أصحاب الجمل بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن عباس إلى عائشة يأمرها بتعجيل الرحيل وقلّة العرجة، قال ابن عباس: فأتيتها وهي في قصر بني خلف في جانب البصرة.... رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٧.

ينكرها المؤلِّف محاربة هذه المرأة أمير المؤمنين عليه السلام في واقعة الجمل[١]، كما لا يخفى أنَّ عبد الله بن عبّاس – الذي كان المؤلِّف قبل قليل يدافع عنه – أصبح هنا [أي: في واقعة الجمل] مناصراً لأمير المؤمنين عليه السلام[٢].

---

(١) انظر: المصادر المتقدّمة: تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٢، تاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢٥: ١١٠، تاريخ الإسلام (للذهبي) ٣: ٤٨٥، البداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٥٩. وغيرهم كثير.

(٢) جَعْفَرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نُعْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مَطَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَشْيَاخِي، قَالَ: لَمَّا هَزَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَصْحَابَ الْجَمَلِ، بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ (رَحْمَةُ الله عَلَيْهِمَا) إِلَى عَائِشَةَ يَأْمُرُهَا بِتَعْجِيلِ الرَّحِيلِ وَقِلَّةِ الْعُرْجَةِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَتَيْتُهَا وَهِيَ فِي قَصْرِ بَنِي خَلَفٍ فِي جَانِبِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: فَطَلَبْتُ الْإِذْنَ عَلَيْهَا فَلَمْ تَأْذَنْ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا، فَإِذَا بَيْتٌ قِفَارٌ لَمْ يُعَدَّ لِي فِيهِ مَجْلِسٌ، فَإِذَا هِيَ مِنْ وَرَاءِ سِتْرَيْنِ، قَالَ: فَضَرَبْتُ بِبَصَرِي فَإِذَا فِي جَانِبِ الْبَيْتِ رَحْلٌ عَلَيْهِ طِنْفِسَةٌ، قَالَ: فَمَدَدْتُ الطِّنْفِسَةَ فَجَلَسْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ، دَخَلْتَ بَيْتَنَا بِغَيْرِ إِذْنِنَا وَجَلَسْتَ عَلَى مَتَاعِنَا بِغَيْرِ إِذْنِنَا، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ (رَحْمَةُ الله عَلَيْهِمَا): نَحْنُ أَوْلَى بِالسُّنَّةِ مِنْكِ وَنَحْنُ عَلَّمْنَا السُّنَّةَ، وَإِنَّمَا بَيْتُكِ الَّذِي خَلَّفَكِ فِيهِ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله فَخَرَجْتِ مِنْهُ ظَالِمَةً لِنَفْسِكِ غَاشِيَةً لِدِينِكِ عَاتِيَةً عَلَى رَبِّكِ عَاصِيَةً لِرَسُولِ الله صلى الله عليه وآله فَإِذَا رَجَعْتِ إِلَى بَيْتِكِ لَمْ نَدْخُلْهُ إِلَّا بِإِذْنِكِ وَلَمْ نَجْلِسْ عَلَى مَتَاعِكِ إِلَّا بِأَمْرِكِ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بَعَثَ إِلَيْكِ يَأْمُرُكِ بِالرَّحِيلِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقِلَّةِ الْعُرْجَةِ! فَقَالَتْ: رَحِمَ اللهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا وَالله أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ تَزَبَّدَتْ فِيهِ وُجُوهٌ وَرُغِمَتْ فِيهِ مَعَاطِسُ، أَمَا وَالله لَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَسُّ بِرَسُولِ الله رَحِماً وَأَقْرَبُ قَرَابَةً وَأَقْدَمُ سَبْقاً وَأَكْثَرُ عِلْماً وَأَعْلَى مَنَاراً وَأَكْثَرُ آثَاراً مِنْ أَبِيكِ وَمِنْ عُمَرَ، فَقَالَتْ: أَبَيْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله إِنْ كَانَ إِبَاؤُكِ فِيهِ

ص٤٩ س٣[١]: هـذا خـبرٌ ضـعيف الـسند[٢]؛ فـإنَّ أغلـب أخبـار

لَقَصِيرَ المُدَّةِ عَظِيمَ التَّبِعَةِ ظَاهِرَ الشُّؤْمِ بَيِّنَ النَّكَدِ، وَمَا كَانَ إِبَـاؤُكِ فِيـهِ إِلَّا حَلْـبَ شَـاةٍ حَتَّى صِرْتِ لَا تَأْمُرِينَ وَلَا تَنْهَيْنَ وَلَا تَرْفَعِينَ وَلَا تَضَعِينَ، وَمَا كَـانَ مَثَلُـكِ إِلَّا كَمَثَـلِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ بْنِ نَجْمَانَ أَخِي بَنِي أَسَدٍ، حَيْثُ يَقُولُ:

مَا زَالَ إِهْـدَاءُ الْقَـصَائِدِ بَيْنَنَـا ... شَتْمَ الـصَّدِيقِ وَكَثْـرَةَ الْأَلْقَـابِ

حَتَّـى تَـرَكْتُهُمْ كَـأَنَّ قُلُـوبَهُمْ ... فِي كُـلِّ مَجْمَعَـةٍ طَنِـينُ ذُبَـابِ

قَالَ: فَأَرَاقَتْ دَمْعَتَهَا وَأَبْدَتْ عَوِيلَهَا وَتَبَدَّى نَشِيجُهَا، ثُمَّ قَالَتْ:

أَخْرُجُ وَاللهِ عَنْكُمْ، فَمَا فِي الْأَرْضِ بَلَدٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدٍ تَكُونُونَ فِيهِ! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ: فَوَ اللهِ مَا ذَا بَلَاءَنَا عِنْدَكِ وَلَا بضيعتنا [بِصَنِيعِنَا] إِلَيْكِ، إِنَّا جَعَلْنَاكِ لِلْمُؤْمِنِينَ أُمّاً وَأَنْتِ بِنْتُ أُمِّ رُومَانَ، وَجَعَلْنَا أَبَاكِ صِدِّيقاً وَهُوَ ابْنُ أَبِي قُحَافَـةَ، فَقَالَـتْ: يَـا ابْـنَ عَبَّاسٍ تَمُنُّونَ عَلَيَّ بِرَسُولِ اللهِ! فَقَالَ: وَلِمَ لَا نَمُنُّ عَلَيْكِ بِمَنْ لَوْ كَـانَ مِنْـكِ قُلَامَـةٌ مِنْـهُ مَنَنْتِنَا بِهِ وَنَحْنُ لَحْمُهُ وَدَمُهُ وَمِنْهُ وَإِلَيْهِ، وَمَا أَنْتِ إِلَّا حَشِيَّةٌ مِـنْ تِـسْعِ حَـشَايَا خَلَّفَهـنَّ بَعْدَهُ لَسْت بِأَبْيَضِهِنَّ لَوْناً وَلَا بِأَحْسَنِهِنَّ وَجْهاً وَلَا بِأَرْشَـحِهِنَّ عِرْقـاً وَلَا بِأَنْـضَرِهِنَّ وَرَقاً وَلَا بِأَطْرَأِهِنَّ أَصْلاً، فَصِرْتِ تَأْمُرِينَ فَتُطَاعِينَ وَتَدْعِينَ فَتُجَابِينَ، وَمَـا مَثَلُـكِ إِلَّا كَمَا قَالَ أَخُو بَنِي فِهْرٍ:

مَنَنْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَبْـدَوْا عَـدَاوَةً ... فَقُلْتُ لَهُمْ كُفُّوا الْعَـدَاوَةَ وَالـشُّكْرَا

فَفِيهِ رِضًا مِـنْ مِـثْلِكُمْ لِـصَدِيقِهِ ... وَأَحْجِ بِكُمْ أَنْ تَجْمَعُوا الْبَغْيَ وَالْكُفْـرَا

قَالَ: ثُمَّ نَهَضْتُ وَأَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَخْبَرْتُهُ بِمَقَالَتِهَا وَمَا رَدَدْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَنَا كُنْتُ أَعْلَمُ بِكَ حَيْثُ بَعَثْتُكَ. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٧-٢٧٨.

(١) ذكر هناك: والله ما أراني إلّا مطلّقها، فأنشد الله رجلاً سمع من رسول الله يقـول: يـا عليّ أمرُ نسائي بيدك بعدي ... . أُنظر: الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٤٠.

(٢) من الواضح أنّها مرسلة لا سند لها، وهـذا مـا صرح بـه قدس سره لاحقـاً في تعليقتـه عـلى ص٨٤ س١٣: قال: إنَّ أكثر روايات (الاحتجاج)، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّة

الاحتجاج- وهو مصدره- ضعيفة، مضافاً إلى أنَّ الطلاق بعد الوفاة لا معنى له، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أمر نسائي بيدك من بعدي»[1] لا يشمل الطلاق جزماً؛ لأنَّه غير مشروع عندئذٍ، بل المراد به إصلاح ما لهنّ في الدين والدنيا.

ص٤٩ س١٦[2]: أوّلاً: لا دليل على صحّة سند هذا الحديث[3].

ثانياً: إنَّه لا يشمل المعصومين عليهم السلام، بل المراد به رأساً غيرهم، وهذا واضح.

من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنَّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنَّ ذلك لا يحتاج إلى سند.

(١) أُنظر: الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٤٠.

(٢) ذكر هناك: فهذا هو الكشي أحد صناديدهم يروي عن أبي جعفر أنّه قال: كان الناس أهل الردّة بعد النبيّ إلَّا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذرّ الغفاري، وسلمان الفارسيّ. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٦.

(٣) سند الحديث عند الكشي ١: ٢٦ كالتالي: أَبُو الْحَسَنِ وأَبُو إِسْحَاقَ حَمْدَوَيْهِ وإِبْرَاهِيمُ ابْنَا نُصَيْرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام.

أقول: ورد هذا الحديث في عدّة مصادر منها: تفسير العيّاشي ١: ١٩٩، الكافي (للكليني) ٨: ٢٤٥، مناقب آل ابي طالب (لابن شهر آشوب) ٢: ٣٧٥، رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٦.

وقد عبّر عن هذا الحديث بأنَّه حسنٌ أو موثّقٌ. انظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (للمجلسي) ٢٦: ٢١٣، الحديث ٣٤١.

علماً أنَّ الحديث الحسن – هو ما اتّصلت روايته إلى المعصوم بإماميٍّ ممدوحٍ لم ينصّ على عدالته- لا يوخذ به وفق مبنى السيّد الشهيد الرجالي، وقد صرَّح بذلك عند التعرّض لعبدالرحمن بن سيابة: هذا الرجل من أصحاب الأئمّة الذين لم يُعرفوا بسوءٍ أو بذمٍّ، إلَّا أنَّ العمل بالروايات الحسنة ممّا لا يصحَّح عادةً في علم الأصول، فإنَّ المهمّ الوثاقة في الراوي، ولا يكفي ما دون ذلك. انظر: ما وراء الفقه: ٣ ق ١: ١١٠.

ثالثاً: إنَّه إنَّما يدلّ على أفضليّة هؤلاء الثلاثة بدرجةٍ عالية من الفرق، وإلَّا فالصالحون إجمالاً كانوا موجودين، كعمّار وحذيفة، ولا يمكن اعتبارهما مرتدّين. فالمراد بالارتداد درجة من درجات الضعف في الإيمان بعد فراق النبيّ صلى الله عليه وآله والميل إلى الدنيا لا أكثر، وإلَّا فالكثير منهم ليسوا مرتدّين بالمعنى الحقيقيّ جزماً.

ص٥٠ س٧[1]: قلنا إنَّ هذه الأخبار لا تشمل المعصومين أساساً.

ص٥٠ س١٤[2]: قوله: (والظاهر أنَّ ربّنا واحدٌ)، أوّلاً هذا هو الظاهر، والله أعلم بما في القلوب، والأخبار السابقة تشير إلى ما في القلوب.

ص٥١ س٧[3]: هذا الفصل كلّه معتمدٌ على المصادر السنيّة، فلا حاجة إلى مناقشة أخباره واحداً واحداً؛ لأنَّها جميعاً لا تصحّ لدينا، ولا ينبغي أن ننسى أنَّ كلّ خبرٍ وجدوه مرويّاً في شأن المعصومين عليهم السلام رووا مثله في أصحابهم، وهذا واضحٌ لِمَن استعرض هذه الأخبار العاميّة التي ذكرها المؤلِّف وغيرها.

ص٥٢ س١٣[4]: هذا الحديث من شواهد ما قلناه، وينبغي أن نلتفت [إلى] أنَّه ليس في الجنّة كهول، كما ينبغي أن نلتفت إلى أنَّ [حديث] «الحسن

---

(١) ذكر هناك: والعجب كلّ العجب أين ذهب عليّ والحسن والحسين وبقيّة أهل البيت وعمّار وحذيفة وعمرو بن الحمق وغيرهم.

(٢) ذكر هناك: الذي رواه إمام الشيعة محمّد الرضيّ في (نهج البلاغة) ... والظاهر أنَّ ربّنا واحدٌ. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٤٤٨، من كتاب له إلى أهل الأمصار يقصّ فيه ما جرى بينه وبين أهل صفّين.

(٣) ذكر هناك عنواناً هو: الصحابة عند السنّة.

(٤) ذكر هناك: وقال فيهما: أبو بكر وعمر سيّداً كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين إلَّا النبيّين والمرسلين. رواه الترمذي ٥: ٢٧٢، وابن ماجة ١: ٣٦.

والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة» قاله الرسول صلى الله عليه وآله[1]، وهو يعلم أنّهما يموتان في حال الكهولة لا الشباب، إلّا أنّه دليلٌ على أنّه ليس في الجنّة غير عهد الشباب، وكلّهم على هيئته.

ص٥١ س١٢[2]: هذا رأي المؤلّف، وهو غريبٌ لم يسبق إليه سنيّ ولا شيعيّ حسب عهدي، وإلّا فالآية أجنبيّة في معناها عمّن قصدهم، يكفي أن نعرف أنّ هؤلاء المقصودين لم يخافوا في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله، بل كانوا أشدّ النّاس أمناً، وأقلّهم مشاركة في الحروب.

ص٥٤ س٨[3]: سبق أن ناقشنا دلالة الآيات وناقشنا في أسناد

---

(١) لم يخلُ كتابٌ حديثيٌّ من مصادر علماء الشيعة من هذا الحديث وسنذكر بعضها لا على وجه الحصر، وكذلك نذكر طرفاً من كتب العامة التي روت هذا الحديث. انظر: الأمالي (للصدوق):٧٤، المجلس السادس، ١١٢، المجلس الثالث عشر، ١٨٧، المجلس السادس والعشرون، ٥٢٤، المجلس السابع والستون، ٥٦٠، المجلس الثاني والسبعون، ٦٥٢، المجلس السادس والسبعون، من لا يحضره الفقيه (للصدوق) ٤: ١٧٩، الأمالي (للمفيد): ٢١، المجلس الثالث، الأمالي (للطوسي): ٨٥، المجلس الثالث، ٢٤٨، المجلس التاسع، ٣١٢، المجلس الحادي عشر، مسند أحمد ٣: ٣، ٣: ٦٢، ٣: ٨٢، ٥: ٣٩١-٣٩٢، سنن ابن ماجة ١: ٤٤، سنن الترمذي ٥: ٣٢١، المستدرك (للحاكم النيسابوري) ٣: ١٦٧، صحيح ابن حبان ١٥: ٤١١-٤١٣، مناقب الحسين والحسين. وغيرها الكثير.

(٢) ذكر هناك: وكانوا مصداق قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾ (النور/ ٥٥).

(٣) ذكر هناك: فهؤلاء هم وغيرهم أصحاب رسول الله الذين مدحهم الله في كتابه، ومدحهم وأثنى عليهم ودعا لهم بالمغفرة الناطق بالوحي الذي لا ينطق عن الهوى ...

الروايات؛ فإنّها جميعاً عاميّةٌ، لا حجّيّة فيها، والكلام الذي يقوله المؤلّف هنا كلام عدوٍّ لا اعتبار به.

ص٥٦ س٣[1]: ليس في ذلك محذورٌ شرعيّ كما هو واضح.

ص٥٦ س٦[2]: هذه استنتاجات من المؤلّف العدوّ، ومن الطريف أنّه يعتمد فيها على آراء المستشرقين الذين هم أعداءٌ أيضاً[3]، فلا يكون في كلّ ذلك أيّة دلالةٍ أو حجّيّةٍ حقيقيّةٍ.

ص٦٠ س١[4]: استشهاد المؤلّف بهذا الخبر بهذا الصدد يدلّ على أنّه

---

(١) ذكر هناك: وخاصّة بعد أن رأوا أنّ الدم الذي يجري في عروق عليّ بن الحسين الملقّب بـ(زين العابدين) وفي أولاده دمٌ إيراني من قبل أمّه (شهربانو) ابنة (يزدجر) ملك إيران من سلالة الساسانيّين، المقدّسين عندهم.

(٢) ذكر هناك: فلأجل هذا دخل أكثر أهل فارس في الشيعيّة؛ لما يجدون فيها التسلية بالسباب على الصحابة ... فها هو المستشرق الإنكليزي الذي سكن إيران مدّةً طويلةً ودرس تاريخها دراسةً وافيةً صافيةً يقول صراحةً: من أهمّ أسباب عداوة أهل إيران للخليفة الراشد الثاني عمر هو أنّه فتح العجم ... .

(٣) Eduard browne ١٨٦٢-١٩٢٦م، مستشرقٌ إنكليزيٌّ تخصّص في الأدب الفارسيّ، وهو صاحب كتاب التاريخ الأدبيّ لفارس، اهتمّ باللغات الشرقيّة، ودرس التركيّة والفارسيّة والعربيّة، سافر إلى فارس وقضى فيها عاماً بين الفرس على حدّ تعبير عنوان كتابه الذي سجّل فيه ذكرياته عن إقامته الأولى في فارس إيران. انظر: موسوعة المستشرقين (عبد الرحمن بدوي): ٧٩.

(٤) ذكر هناك: وأيضاً عن محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر يقول: إنّ الله أخذ ميثاق النبيّين على ولاية عليّ وأخذ عهد النبيّين بولاية عليّ. بصائر الدرجات (للصفّار): ١: ٧٣.

يُريد أن يدسّ هذه الفكرة، وهو أنَّ الأئمّة المعصومينعليهم السلام أيضاً متأثّرون بدعوة عبد الله بن سبأ.

مع أنَّه سبق أن روى حديثاً أو أكثر عن بعض الأئمّة في الطعن فيه والتنقيص منه[١]. وعلى أيّ حالٍ فولاية عليّعليه السلام لا تُنكر، وكلّ ما ورد عنها فمضمونه صحيحٌ عندنا.

وكلّ رأيٍ أو استنتاجٍ ينافيه من المؤلّف أو غيره مرفوضٌ ومتضمّنٌ للعداوة والاعتداء.

ص٦٠ س١١[٢]: لا دليل على أنَّ الضمير في عبارات النوبختي[٣] والكشّي[٤] يعود إلى هذا الرجل، ولو سلّمنا ذلك فالمقصود إعلان الأمر وإشهاره لا أصل وجوده، وهو واضحٌ من العبارة، ولو سلّمنا إذن تكون العبارة من هذين الرجلين مكذوبةً أو مكذوباً عليها من المؤلّف نفسه.

ص٦١ س٨[٥]: سبق أنَّ هذا الحديث واردٌ في السيّد الحميري بعد

---

(١) راجع التعليقة في ص٢١، س٨.

(٢) ذكر هناك: وأخيراً فلنرجع إلى ما قاله النوبختي والكشّي، فيقول النوبختي: وهو (أي عبد الله بن سبأ) أوّل من شهر القول بفرض إمامة عليّعليه السلام. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٢.
والكشّي يقول: وكان (ابن سبأ) أوّل من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

(٣) أُنظر: فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٢.

(٤) أُنظر: رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

(٥) ذكر هناك: فقد مرّ قبل ذلك في هذا الباب أنَّ شارب الخمر ذُكر عند جعفر بن الباقر – الإمام المعصوم عندهم– فقال: وما ذلك على الله أن يغفر لمحبّ علي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٧٠.

توبته[1]، فلا يكون في مضمونه أيّ إشكال.

ص٦١ س١١[2]: هذه الأخبار في فضل المعصومين والشيعة نعترف بمضمونها ولا إشكال فيها.

ص٦٢ س٧[3]: لا يلزم من تلك الأخبار تعطيل الشريعة لأُمور:

أوّلاً: أنَّ المراد بها اقتران الولاية بالتوبة.

ثانياً: أنَّ المراد بها اقتران الذنب بالتوسّل والخشوع لله والتضرّع بالمعصومين عليهم السلام.

ثالثاً: إن سلّمنا ما هو أكثر من ذلك واستلزم إباحة المحرّمات لم نعترف بصحّة هذه الأخبار، إلَّا أنّنا لا نسلّم ذلك كما أوضحنا.

ص٦٣ س٣[4]: ليس معنى البداء النسيان والجهل، بل أُمور أُخرى، وقد أُلِّفت في ذلك بحوث ومؤلَّفات من قبل الشيعة ومفكّريهم[5]، فلا نطيل

---

(١) تقدم تخريج حياة السيّد الحميري في تعليقة ص٤٠س١٤، وكذلك تقدّم ذكر هذا الحديث في تعليقة ص٤١س٦.

(٢) ذكر هناك: وذكر القمّي أكثر من هذا فقال: عن أبي عبد الله قال: إذا كان يوم القيامة يدعى محمّد صلى الله عليه وآله فيكسى حلّةً ورديّةً ... ثُمَّ يدعى بعليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام ... ثُمَّ يدعى بالأئمّة ... ثُمَّ يدعى بالشيعة فيقومون أمامهم، ثُمَّ يدعى بفاطمة ونسائها من ذرّيتها وشيعتها فيدخلون الجنّة بغير حساب. تفسير القمي ١: ١٢٨.

(٣) قال هناك: فانظر كيف تعطّل الشريعة المحمّدية البيضاء، وكيف يلغى أحكامها وأوامرها، فهذا هو المطلوب والمقصود .... .

(٤) قال هناك: وكانت من الأفكار التي روّجها اليهود وعبد الله بن سبأ (أنَّ الله يحصل له البداء) أي: النسيان والجهل، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

(٥) مثل: كتاب البداء للميرداماد، رسالتان في البداء، تأليف السيّد الخوئي والعلاّمة محمّد

في البحث هنا، وعلى أيّ حالٍ فالأخبار الواردة في البداء صحيحةٌ مضموناً.

ص٦٤ س٤[١]: هذا خلاف ضرورة المذهب عندنا، وكلّما خالفه فهو مدسوسٌ ومكذوبٌ، والنوبختي ليس حجّةً فيما يقول.

ص٦٤ س٩[٢]: هذه الآيات الكريمة لا تصلح ردّاً على القول بالبداء إلّا بعد تفسيره بالجهل، وهذا ما سبق أن عرفنا بطلانه.

ص٦٥ س١[٣]: لا بأس بذلك، فقد يكون الأمر صحيحاً ولا إشكال فيه، أمّا السابقون عليه من الأنبياء وغيرهم فلم يكن لديهم ذلك؛ لعدم وجود مصلحة في تعليم الله عزّ وجلّ لهم ذلك، وليس هو من الأُمور الضروريّة في الحياة. ولو سلّمنا تعرّف بعض الأنبياء على ذلك أمكنت المناقشة في سند هذا الحديث، أو نقول: إنَّ عبد المطّلب آمن بالبداء[٤] وإن لم يكن أوّل مَن قال به.

جواد البلاغي وإعداد السيّد محمّد عليّ الحكيم. وكتاب البداء عند الشيعة الإماميّة للسيّد محمّد كلانتر، وكتاب البداء للسيّد مرتضى العسكري، وكتاب البداء في ضوء الكتاب والسنّة للشيخ جعفر السبحاني، وكتاب البداء آية عظمة الله للسيّد محمّد باقر علم الهدى، وكتاب مفهوم البداء في الفكر الإسلامي للسيّد هاشم الموسوي.

(١) ذكر هناك: وذكر النوبختي (أنَّ جعفر بن محمّد الباقر نصّ على إمامة إسماعيل ابنه وأشار إليه في حياته، ثُمَّ إنَّ إسماعيل مات...) فرق الشيعة (للنوبختي): ٦٤.

(٢) قال هناك: وهذا ما يعتقده الشيعة في الله، حيث إنَّ الله يبين عن علمه بقوله على لسان موسى عليه السلام: ﴿لاَ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى﴾ (طه/ ٥٢).

(٣) قال هناك: ولكنّ الشيعة بعكس ذلك لا يعتقدون في الله ذاك فحسب، بل ويمجّدون من يعتقد في الله معتقدهم الباطل، فيروي الكليني عن جعفر أنّه قال: يبعث عبد المطّلب أمّةً وحده، عليه بهاء الملوك، وسيماء الأنبياء، وذلك أنّه أوّل من قال بالبداء. الكافي (للكليني) ١: ٤٤٧، كتاب الحجّة، باب مولد النبيّ صلّى الله عليه وآله ووفاته، الحديث ٢٤.

(٤) بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فتسقط الدلالة من هذه الناحية فقط.

ص٦٥ س٣(١): ليس الشيعة كلّهم يعتقدون بالرجعة، وإن كان لا يمكن لأحدٍ أن ينكرها، بل يوكلون علمها إلى الله سبحانه، فقد تكون صحيحة أو لا تكون، وليست من ضروريّات الدين ليكون إنكارها موجباً للكفر(٢).

ص٦٥ س٦(٣): هذا دسٌّ على الشيعة؛ فإنَّه مجرّد احتمال أو تفسير من تفسيرات الرجعة وليس هو أقواها ولا أصحّها سنداً.

ص٦٥ س١٤(٤): هل الأئمّة يعلمون الغيب أو لا، وكيف يمكن ذلك؟ سنتعرّض له بعد قليل. كلّ ما في الأمر أنَّ الأمر لا يعدو أكثر من

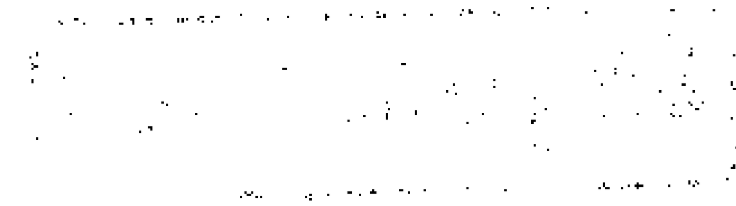
بْنِ الْحَجَّاجِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: يُبْعَثُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ أُمَّةً وَحْدَهُ عَلَيْهِ بَهَاءُ الْمُلُوكِ وَسِيمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالْبَدَاءِ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ أَرْسَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلَى رُعَاتِهِ فِي إِبِلٍ قَدْ نَدَّتْ لَهُ فَجَمَعَهَا فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ فَأَخَذَ بِحَلْقَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ وَجَعَلَ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَ تُهْلِكُ آلَكَ إِنْ تَفْعَلْ فَأَمْرٌ مَا بَدَا لَكَ. فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِالْإِبِلِ وَقَدْ وَجَّهَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فِي كُلِّ طَرِيقٍ وَفِي كُلِّ شِعْبٍ فِي طَلَبِهِ وَجَعَلَ يَصِيحُ يَا رَبِّ أَ تُهْلِكُ آلَكَ إِنْ تَفْعَلْ فَأَمْرٌ مَا بَدَا لَكَ. وَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله أَخَذَهُ فَقَبَّلَهُ وَقَالَ: يَا بُنَيَّ لَا وَجَّهْتُكَ بَعْدَ هَذَا فِي شَيْءٍ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تُغْتَالَ فَتُقْتَلَ. الكافي (للكليني) ١: ٤٤٧، كتاب الحجّة، باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله ووفاته، الحديث ٢٤.

(١) قال هناك: ومنها – أي من العقائد المدسوسة – عقيدة الرجعة، فالشيعة من بكرة أبيهم يعتنقون بها.

(٢) أُنظر (تاريخ ما بعد الظهور) موسوعة الإمام المهديّ عجل الله فرجه ٣: ٦٢٩ وما بعدها. (منه قدس سره).

(٣) قال هناك: ... فإنّهم ما قالوا بإمامة أحدٍ من عليّ إلى ابن الحسن العسكري الموهوم إلَّا واعتقدوا رجوعه بعد موته.

(٤) ذكر هناك عنواناً وهو: الأئمّة يعلمون الغيب.



الأخبار التي وردت في كتبنا، والقول بأنَّ الأئمّة يعلمون الغيب بالذات- يعني: بالاستقلال عن الله سبحانه- إنَّما هو قولُ كافر.

ص٦٥ س١٥[1]: التعبير عن الكافي بأنَّه صحيحٌ ليس بصحيحٍ، وإنَّما هو مأخوذٌ من مفهومٍ عامّي - أي: سنّي- من حيث إنَّهم يسمّون كتبهم بالصحاح بزعم أنَّ كلّ ما روي فيها فهي واردة حقيقةً ومطابقةً للواقع، إلَّا أنّنا لا نقول في كتبنا ذلك، بل نقول إنَّها تحتوي على الصحيح والسقيم والقويّ والضعيف.

ولابدَّ من الحساب مع كلِّ روايةٍ على استقلالها، وهذا كلامٌ عامٌّ للكافي ولغيره.

ص٦٨: الكتاب هنا فيه نقص مقدار صفحتين [أي: ٦٦-٦٧]، ولا نستطيع أن نقول فيما نقص شيئاً قبل الاطّلاع عليه.

ص٦٨ س٢[2]: هذه الآيات الكريمات تدلّ على انحصار علم الغيب بالله سبحانه بالذات والاستقلال، وأمّا غيره فهو إنَّما يعلم الغيب بتعليمٍ منه سبحانه، وبقدرةٍ موهوبةٍ من قبله جلّ جلاله. والدليل على ذلك من القرآن نفسه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[3]. وإذا أمكن في بعض المخلوقات أمكن في الكثيرين بلا فرق، مع حفظ جانب عدم الاستقلال عنه سبحانه.

---

(١) قال هناك: فيروي الكليني كبير الشيعة ومحدّثهم في صحيحه (الكافي).

(٢) قال هناك: هذا مع أنّ الله عزّ وجلّ قال في محكم كتابه: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ﴾ (النمل/ ٦٥).

(٣) سورة الجن، الآية: ٢٧.

ص٦٨ س٧[١]: قوله تعالى: ﴿وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾[٢] معناه:

أوّلاً: يعني بالاستقلال عن الله سبحانه.

ثانياً: يعني: ولا أقول لكم إنّي أعلم الغيب، وعدم بيان الشيء لا يعني عدم وجوده، ففكّر أيُّها القارئ المنصف.

ص٦٨ س١٠[٣]: قوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٤].

أوّلاً: هو غير خاصٍّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله، بل هو قاعدةٌ عامّةٌ للجميع؛ لأنَّ أيّ واحدٍ إذا علم الغيب استكثر من الخير.

ثانياً: لو سلّمنا اختصاصه بالنبيّ صلى الله عليه وآله، فهو أمرٌ من الله سبحانه أن يقول ذلك كما هو صريح الآية. وهذا القول متضمّن لقضيّةٍ شرطيّةٍ، وقد قالوا في المنطق[٥]: إنّه يكفي في صدق القضيّة الشرطيّة صدق النسبة، ويمكن

---

(١) قال هناك: وأمر رسوله الكريم بأن يقرّ ويعترف ويعلن أنّه لا يعلم الغيب بقوله: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ (الأنعام/ ٥٠).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.

(٣) قال هناك: وبقوله: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف/ ١٨٨).

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

(٥) انظر: الشفاء (المنطق):٣٣- ٣٤، قال ابن سينا: وأمّا الشرطيّات فهي بالحقيقة قضايا كثيرةٌ لا قضيّةٌ واحدةٌ، وإنّما صارت واحدةً برباط الشرط الذي لمّا لحق المقدّم من فصيلتها أو فصولها حرّفه، فجعله الشفاء: العبارة غير صادق ولا كاذب، كما لحق «إن كان» بقولنا «الشمس طالعة»، وكما لحقت لفظة «إمّا» بالمثال الآخر، فصار كلّ مقدّمٍ موقوفاً في أن يتعرّف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث

فيها كذب طرفيها.

ثالثاً: إنَّه يمكن القول: أنَّ هذه الآية أو هذا المعنى خاصٌّ بغير النبيّ صلى الله عليه وآله أو غير المعصومين عليهم السلام؛ لعدم صدق النسبة بالنسبة لهم؛ لأنّهم لو علموا الغيب لما استكثروا من الخير، بل هم يسلّمون إلى الله ما يشاء لهم من خيرٍ وشرٍّ، سواء علموا الغيب أو لم يعلموا.

إذن، فالآية تشير إلى غير المعصومين. وقد قلنا إنَّ القضية الشرطيّة تصدق مع كذب طرفيها، فليس معنى ذلك أنَّ غير المعصومين يعلمون الغيب فعلاً.

رابعاً: إنَّ الاستكثار من الخير ليس تابعاً للعلم بالغيب فقط، بل على القدرة على تنفيذ ما يعلم أو اتّقاء الشرّ الذي يعلمه لو حصل له العلم، وهذا الأمر لم تُشِرْ له الآية، بل أخذته مسلّم الوجود والصحّة، إلَّا أن يكون المراد مجرّد الرغبة في استكثار الخير ورفع السوء مع وجود علم الغيب، فإنَّه يحصل عادةً في أكثر النفوس.

ص٦٩ س٢[1]: هذه الآية الكريمة تدلّ على انحصار العلم بهذه الأُمور بالله سبحانه، إلَّا أنَّه لا ينافي أنَّه سبحانه قد يعلِّمها أو بعضها إلى بعض خلقه

لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً، وإذا ألحق به الآخر فتمّ الكلام كانت الجملة صادقةً أو كاذبةً لا المقدّم وحده، وكذلك حال التالي فإنَّه لا يعتبر فى صدق الشرطية وكذبها صدق أجزائها وكذبها، كانت واحدةً أو كثيرةً.

(١) قال هناك: وقال الربّ تبارك وتعالى ...: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ (التوبة/ ١٠١).

من خاصّته والمعصومين الطاهرين من عباده. يكفي من ذلك أن نعرف أنَّ هناك علماً يسمّى بـ (علم ما كان وما يكون)[1]، وهو موجودٌ عند الأئمّة عليهم السلام، وبعض خاصّتهم، فهم يعلمون متى يموتون، وبأيّ أرضٍ يُدفنون، وماذا غداً يكسبون. كلّ هذا بتعليمٍ من الله سبحانه.

ص٦٩ س٢[2]: قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾:

أوّلاً: محمولٌ على الظاهر من كون المعصومين عليهم السلام يعيشون بين الناس كعيشتهم.

ثانياً: أنَّ المراد بها غير المعصومين عليهم السلام.

ثالثاً: أنَّ المقصود بها الاستقلال بالعلم عن الله عزّ وجلّ، وهو منتفٍ ومتعذّرٌ طبعاً.

ص٦٩ س٥[3]: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ

---

(١) عقدت أبواب تحت هذا العنوان. انظر: بصائر الدرجات (للصفّار) ١: ١٢٧، باب ٦ في علم الأئمّة بما في السموات والأرض والجنّة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه ٦ أحاديث، الكافي (للكليني) ١: ٢٦٠، باب أنَّ الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم الشيء، وفيه ٦ أحاديث، بحار الأنوار (للمجلسي) ٢٦: ١٠٩، الباب ٦ أنّهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنّة والنار وأنّه عُرض عليهم ملكوت السموات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه ٢٢ حديثاً.

(٢) ذكر هناك الآية: ﴿... لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾. (التوبة / ١٠١).

(٣) ذكر هناك: وقال النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في المنافقين الذين استأذنوه في القعود عن غزوة تبوك: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (التوبة/ ٤٣).

﴿الْكَاذِبِينَ﴾ معناه العلم الفعليّ الناتج عن التمحيص والامتحان الذي يمرّ به الأفراد، وقد صرّح القرآن الكريم بمثل ذلك تماماً بالنسبة إلى الله سبحانه نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾[(١)]، فهل معنى ذلك نسبة الجهل إلى الله سبحانه؟

وقلنا: إنَّ معناه حصول العلم الفعليّ الناتج عن الامتحان بعد أن كان علماً اقتضائيّاً. وتفصيل الكلام في ذلك موكولٌ إلى محلّه.

وأمّا الكلام من المؤلِّف بعد هذه الآية فهو كلام عدوٍّ ناتجٌ من فهمٍ معيّن من هذه الآيات الكريمات قد ناقشناه.

ص٧٢ س٢: هنا نقيصة في الكتاب مقدار صفحتين [أي: ٧٠-٧١]، وعلى أيّ حالٍ فهذه الرواية[(٢)] تدلّ على علوّ شأن أمير المؤمنين عليه السلام ولا إشكال فيه، بل الأمر أهمّ وأعظم فيه سلام الله عليه، وإنّما الرواية تدلّ على سماع الصحابة للصرير، الأمر الذي يدلّ على أنَّ المصلحة تعلّقت بأن يفهموا ذلك أو شيئاً منه.

ص٧٣ س١[(٣)]: هذا الحديث تواضعٌ من النبيّ صلى الله عليه وآله وتشجيعٌ لعليّ عليه السلام -

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٢) ذكر هناك: وأيضاً عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله لأهل الطائف: لأبعثنّ إليكم رجلاً كنفسي يفتح الله به الخيبر، سيفه سوطه، فيشرف الناس له، فلمّا أصبح ودعا عليّاً فقال: اذهب بالطائف، ثُمَّ أمر الله النبيّ أن يرحل إليها بعد أن رحل عليّ، فلمّا صار إليها كان عليٌّ على رأس الجبل، فقال له رسول الله: اثبت، فسمعنا مثل صرير الرجل، فقيل يا رسول الله: ما هذا؟ قال: إن الله يناجي عليّاً. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٤١٢.

(٣) ذكر هناك - مع تلاعبٍ بألفاظ الحديث كما سيتّضح لك- فقال: وكما ذكر الملّا محمّد باقر المجلسي في كتابه بحار الأنوار كذباً على النبيّ عليه السلام بأنّه قال لعليّ: يا عليّ أنت

لو صحّ التعبير- وإلّا فمن الواضح جدّاً أنّ كلّ مَن ذكرهم النبيّ صلى الله عليه وآله ليس شرفهم إلّا بشرفه صلى الله عليه وآله، وليس لهم أيّ اعتبارٍ آخر مستقلّ عنه صلى الله عليه وآله حتّى فاطمة سلام الله عليها.

إذن، يعود كلّ هذا الشرف الذي ذكره النبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام إلى النبيّ صلى الله عليه وآله كرّةً أُخرى.

ص٧٣ س٧[1]: لا وجه لاستبعاد أمثال هذه الأحاديث، ولا ينبغي أن ننسى أنّ نهج البلاغة متضمّنٌ لقول النبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام: **«إنّك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع»**[2]؛ لأنّه سمع رنّة الشيطان كما هو مذكورٌ في الخطبة، وهذه

تملك ما لا أملك، ففاطمة زوجك، وليس لي زوج مثلها، ولك منها ابنان ليس لي مثلاهما، وخديجة أمّ زوجك وليس لي رحيمة مثلها، وأنا رحيمك فليس لي رحيمٌ مثل رحيمك، وجعفر أخوك من النسب وليس مثل جعفرٍ أخي، وفاطمة الهاشميّة المهاجرة أمّك، وأنّى لي أمٌّ مثلها.

أقول: أين الأمانة في النقل يا أيّها المؤلّف، وإليكم نصّ الحديث من مصدره:
يَا عَلِيُّ لَكَ أَشْيَاءُ لَيْسَ لِي مِثْلُهَا: إِنَّ لَكَ زَوْجَةً مِثْلَ فَاطِمَةَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا، وَلَكَ وَلَدَانِ مِنْ صُلْبِكَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهُمَا مِنْ صُلْبِي، وَلَكَ مِثْلُ خَدِيجَةَ أُمِّ أَهْلِكَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا حُمَاةً، وَلَكَ صِهْرٌ مِثْلِي وَلَكَ أَخٌ فِي النَّسَبِ مِثْلُ جَعْفَرٍ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهُ فِي النَّسَبِ، وَلَكَ أُمٌّ مِثْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ الْهَاشِمِيَّةِ الْمُهَاجِرَةِ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا. بحار الأنوار (للمجلسي) ٤٠: ٦٨، باب ٩١ جوامع مناقبه صلوات الله عليه، الحديث ١٠٢.

(١) ذكر هناك: وروى شيخهم المفيد عن حذيفة قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أما رأيت الشخص الذي اعترض لي؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: ذاك ملكٌ لم يهبط قطّ إلى الأرض قبل الساعة، استأذن الله عزّ وجلّ في السلام على عليّ، فأذن له فسلّم عليه. الأمالي (للمفيد): ٢٣، المجلس الثالث.

(٢) أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ وَأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ

الجملة من النبيّ صلى الله عليه وآله عامّةٌ لكلِّ شيءٍ كما هو واضحٌ، وهي من الأخبار القلائل الخاصّة التي تدلّ على علوّ شأنه عليه السلام مثل قوله صلى الله عليه وآله: «ما عرفك إلّا الله وأنا»[1]، ونحو ذلك من الأخبار.

ص٧٣ س١٣[2]: نعترف بصحّة مضمون هذه الرواية والتأكيد فيها على اتّصاف عليّ عليه السلام بصفات الأنبياء، وهو غير بعيدٍ في شأنه، بل هو قليلٌ في شأنه عليه السلام.

ص٧٤ س٥[3]: نعترف بصحّة هذه الأخبار كلّها في المعنى، وفيها إشارةٌ إلى واقع أرواح أهل البيت عليهم السلام وأنوارهم العليا التي أعطاها الله سبحانه ما شاء من علمه وقدرته، وهم خير الخلق على الإطلاق.

الْوَحْيُ عَلَيْهِ صلى الله عليه وآله فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله مَا هَذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وَتَرَى مَا أَرَى. انظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح) ٣٠١، خطبة فضل الوحي.

(١) مختصر البصائر (الحسن بن سليمان بن محمّد الحلي): ٣٣٦، مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام (للحافظ البرسي): ١٧٣.

(٢) قال هناك: وهناك روايةٌ موضوعةٌ أخرى رواها المفيد أيضاً عن أبي إسحاق عن أبيه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وآله جالسٌ في جماعةٍ من أصحابه؛ إذ أقبل عليّ بن أبي طالب عليه السلام نحوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أراد أن ينظر إلى آدم في خلقه، وإلى نوح في حكمته، وإلى إبراهيم في حلمه، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب. الأمالي (للمفيد): ١٤، المجلس الثاني.

(٣) ذكر هناك: كما روى الكليني في صحيحه تحت باب (إنَّ الأرض كلّها للإمام) عن أبي عبد الله أنّه قال: إنَّ الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء. الكافي (للكليني) ١: ٤٠٩، باب أنَّ الأرض كلّها للإمام عليه السلام، الحديث ٤.

ص٧٤ س١٦[١]: هذه الرواية وإن لم تكن بعيدةً عن شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام جسديّاً ومعنويّاً إلّا أنّها على أيّ حالٍ ضعيفة السند، وهناك من المفكّرين الشيعة مَن يطعن بالبرسي[٢]، بصفته مائلاً إلى الغلوّ في أمير المؤمنين عليه السلام، مضافاً إلى أنّها تحتوي على مضامين غير صحيحة كثور الأرض.

ص٧٧س٢[٣]: من الأُطروحات والأفكار المعقولة التي لا ينبغي الاستشكال فيها نظريّاً حول القرآن الكريم أن نقول: إنَّ البشريّة عامّة والأُمّة الإسلاميّة خاصّة في تطوّرٍ مستمرٍّ لا ينقطع من الناحيتين العقليّة والروحيّة، لا يستثنى من ذلك إلّا أفرادٌ قلائل قد يسبقون المستوى العامّ في التطوّر.

والمهمّ أنَّ كلّ مستوى من التطوّر يناسبه مستوى معيّنٌ من الوضع والتشريع والتعليم، وهذا ما يعلمه الله سبحانه وتعالى في خلقه، وأمّا نحن فقد نحدّد بعضه وقد لا نحدّد شيئاً منه.

---

(١) ذكر هناك: ومنها ما رواها الجزائري عن البرسي بقوله: روى البرسيُّ في كتابه لمّا وصف وقعة خيبر وأنَّ الفتح فيها كان على يد عليّ عليه السلام: أنَّ جبرئيل جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله مستبشراً بعد قتل مرحب، فسأله النبيّ صلى الله عليه وآله عن استبشاره، فقال: يا رسول الله إنَّ عليّاً لمّا رفع السيف ليضرب به مرحباً.... الأنوار النعمانية (للسيّد نعمة الله الجزائري) ١: ٦٤.

(٢) قال العلامة المجلسي عن كتابي مشارق الأنوار والألفين للحافظ البرسي: ولا أعتمد على ما يتفرّد بنقله، لاشتمال كتابيه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع، وإنّما أخرجنا منهما ما يوافق الأخبار المأخوذة من الأصول المعتبرة. انظر: بحار الأنوار ١: ١٠.

وقال الحرّ العاملي: وفي كتابه - المشارق - وربّما نسب إلى الغلوّ. انظر: أمل الآمل ٢: ١١٧.

ونقل صاحب معجم رجال الحديث قولي العلامة والحرّ العاملي في معجمه. انظر: ٨: ١٨٧، الترجمة ٤٥٦٦.

(٣) ذكر هناك عنوان هو: الشيعة والقرآن.



وأمّا إذا أُعطي أيّ مستوى من المستويات أكثر ممّا يناسبه من التشريع والتعليم، كان ذلك خلاف الحكمة والمصلحة، وثقل جدّاً من الناحية الروحيّة والعقليّة على الجيل الذي يفترض إعطاؤه له، وقد يحصل في هذا الجيل مضاعفات غير محمودةٍ في عقله أو دينه أو روحيّاته، ومن هنا ورد قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾(١). وهذا هو الديدن العامّ للتبليغ الإلهيّ على مدى العصور.

حيث نعلم أنَّ الأُمّة المسلمة كسائر البشريّة متطوّرة باستمرار، وأنّها تحتاج في كلِّ طور إلى شكلٍ من إشكال التعليم مغايرٍ لسابقه نسبيّاً.

إذن، فمن المستطاع القول إنَّ هناك شيئاً أو عدداً من الحِكَم الربانيّة النازلة على النبيّ صلّى الله عليه وآله، أو الآيات القرآنيّة التي لا تناسب إعلانها معجّلاً، بل تبقى محفوظةً في صدور خاصّة الخلق إلى حين استحقاق البشريّة لسماعها والعلم بها.

ومن هنا أعلنت بعض الآيات القرآنيّة – وهي التي تناسب مستوى العصر في صدر الإسلام وما بعده– وبقي عددٌ من الآيات القرآنيّة مؤجّلاً إلى عصرٍ آخر.

وهذا الاحتمال لا دليل على نفيه بل تثبته القواعد العامّة والاعتبار العقليّ، وتدعمه الروايات الدالّة على نقيصة القرآن الكريم، والتي يروي المؤلّف قسماً منها، فإنّها محمولةٌ على شيءٍ ممّا ذكرناه، سواءٌ كانت تتضمّن نقيصة ألفاظٍ قليلةٍ من بعض الآيات أو أجزاءٍ كثيرةٍ من القرآن الكريم.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

وأمّا الزيادة في القرآن الكريم، فهي قطعيّة العدم وغير ممكنة لأيّ مخلوق؛ لأنَّ أيّ شيءٍ يحتمل زيادته فإنّه سوف يظهر في السياق القرآني نشازاً قبيحاً، وحيث لا نجد نشازاً في القرآن بل هو متشابهٌ ومستوٍ تماماً، نعرف عدم الزيادة فيه.

ولعلّ أوضح دليل على ذلك ملاحظة الآيات والسور المنسوبة إلى القرآن زوراً، فإنّها من الضعف والركاكة بحيث يبدو للناظر تماماً بأنّها ليست من القرآن الكريم، سواءٌ من ذلك ما رواه العامّة كآية الرجم[1]، أو رواه الخاصّة كسورة الولاية[2] وغيرها[3].

---

(١) الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. انظر: مسند أحمد ٥: ١٣٢، سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٤، السنن الكبرى (للنسائي) ٤: ٢٧٠، صحيح ابن حبّان ١٠: ٢٧٣.

(٢) بسم الله الرحمن الرحيم يا أيّها الذين آمنوا آمِنوا بالنبيّ والوليّ اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم نبيّ وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير، إنَّ الذين يوفون بعهد الله لهم جنّات النعيم، فالذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذّبين، إنَّ لهم في جهنم مقام عظيم، نودي لهم يوم القيامة أين الضالّون المكذّبون للمرسلين، ما خلفهم المرسلين إلَّا بالحق وما كان الله لينظرهم إلى أجل قريب، فسبّح بحمد ربّك وعليّ من الشاهدين. انظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ٢: ٢١٦-٢١٧.

(٣) مثل سورة النورين: بسم الله الرحمن الرحيم يا أيّها الذين آمنوا آمِنوا بالنورين أنزلناهما يتلون عليكم آياتي ويحذّرانكم عذاب عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، إنَّ الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آياتٍ لهم جنّات نعيم، والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يُقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا لوصيّ الرسول أولئك يسقَون من حميم، إنَّ الله الذي نور السماوات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، قد مكر الذين من قبلهم برسلهم

فأخذتُهم بمكرهم إنَّ أخذي شديدٌ أليم. إن الله قد أهلك عاداً وثمود بما كسبوا وجعلهم لكم تذكرةً أفلا تتّقون. وفرعون بما طغى على موسى وأخيه هارون أغرقتُه ومن تبعه أجمعين، ليكون لكم آيةً وإنَّ أكثركم فاسقون، إنَّ الله يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب حين يُسألون، إنَّ الجحيم مأواهم وإنَّ الله عليمٌ حكيمٌ. يا أيّها الرسول بلّغ إنذاري فسوف يعلمون، قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك إنّي جزيتهم جنّات النعيم. إنَّ الله لذو مغفرةٍ وأجرٍ عظيم. وإنَّ عليّاً من المتّقين. وإنّا لنوفّيه حقّه يوم الدين. فما نحن ممّن ظلمه بغافلين. وكرّمنا على أهلك أجمعين. فإنّه وذرّيته لصابرون. وإنَّ عدوّهم إمام المجرمين. قل للذين كفروا بعد ما آمنوا أطلبتم زينة الحياة الدنيا واستعجلتم بها ونسيتم ما وعدكم الله ورسوله ونقضتم العهود من بعد توكيدها وقد ضربنا لكم الأمثال لعلّكم تهتدون. يا أيّها الرسول قد أنزلنا إليك آياتٍ بيّناتٍ فيها من يتوفّاه مؤمناً ومن يتولّاه من بعدك يُطهَّرون، فأعرِض عنهم إنّهم معرضون. إنّا لهم محضرون. في يوم لا يغني عنهم شيءٌ ولا هم يُرحمون. إنَّ لهم في جهنّم مقاماً عنه لا يعدلون. فسبّح باسم ربّك وكن من الساجدين. ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبرٌ جميلٌ. فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعنّاهم إلى يوم يبعثون. فاصبر فسوف يبصرون. ولقد آتينا بك الحكم كالذين من المرسلين. وجعلنا لك وصيّاً لعلّهم يرجعون. ومن يتولّ عن أمري فإنّي مرجعه فليتمتّعوا بكفرهم قليلاً فلا تُسأل عن الناكثين. يا أيّها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهداً فخذه وكن من الشاكرين. إنَّ عليّاً قائم الليل ساجداً يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربّه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون. سيجعل الأغلال في أعناقهم فهم على أعمالهم يندمون. إنّا بشّرناك بذرّيته الصالحين. وإنّهم لأمرنا لا يخلفون، فعليهم منّي صلواتٌ ورحمةٌ أحياءً وأمواتاً يوم يُبعثون. وعلى الذين يبغون عليهم من بعد غضبي إنّهم قوم سوءٍ خاسرين وعلى الذين سلكوا مسلكهم منّي رحمةٌ وهم في الغرفات آمنون، والحمد لله ربّ العالمين. انظر: بحر الفوائد في شرح الفرائد (ط. ق) (للآشتياني) ١: ١٠١.

وهذا الحقل من التفكير وإن كان يعود إلى نقيصة القرآن، إلّا أنَّ محلّ شاهدنا أنَّ مَن يريد الزيادة فسوف يتورّط في شيءٍ مماثل لهذا الكلام الركيك الذي لا يشبه القرآن الكريم، وسوف يظهر عواره سريعاً للناظرين.

غير أنَّه يبقى التساؤل عن مستوى العقليّة الشيعيّة التي نسبت إلى القرآن ما ليس فيه، ولا حاجة لنا الآن إلى الاعتذار عنهم بعد أن نعلم أنَّ عملهم باطلٌ في باطلٍ ومحرّمٌ في الشريعة.

هذا، ولا يخفانا أن نلاحظ: أنَّ السور المنسوبة إلى القرآن ليست مرويّةً عن المعصومين عليهم السلام، وإنّما هي موجودةٌ في الكتب الشيعيّة بدون روايةٍ[1]، وإن وجدت لها روايةٌ فهي ضعيفةٌ ومرسلةٌ[2]، بل قطعيّة العدم؛ لما قلناه من ظهور الركاكة فيها.

وعلى هذا الضوء فيما قلناه من النقيصة أو الزيادة نستطيع أن نناقش المؤلِّف.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3] الدالّ على الحفظ عن الزيادة والنقيصة معاً، فإن سلّمنا أنَّ المقصود بالذكر هو القرآن الكريم الذي هو أحد معانيه، نستطيع أن نقول إنَّ الحفظ عن الزيادة موجودٌ فعلاً لما أسلفناه فلا نكرّر.

وأمّا الحفظ عن النقيصة، فهو حفظ لكلِّ مستوىً بحسبه، فحفظ

---

(١) أُنظر المصادر المتقدّمة.

(٢) كما أشار المؤلِّف السيّد الشهيد قدس سره أنّها ليست مرويّةً حتّى يكون لها سندٌ، وبالتالي فالحكم بالضعف والإرسال فرع كونها روايةً.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

القرآن الموجود بين أيدينا والمعلن لنا يكون باستمرار إعلانه وعدم ضياعه.

وأمّا القرآن المؤجّل، فهو في ذاته إلى الآن غير موجودٍ بين الناس ليتمّ حفظه بينهم، وإنّما هو موجودٌ في صدور خاصّة الخلق، فحفظه إنّما يكون على المستوى الذي هو فيه[١].

وأمّا حفظ القرآن الكريم عن التقديم والتأخير في السور والآيات عن شكل النزول، فهذا قطعيّ الحصول فعلاً تأريخيّاً، ولم يتيسّر وجود هذا الحفظ، بل إنَّ المرويّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه كان يتسبّب إلى مغايرة ترتيب الآيات عن شكل النزول، فكان عندما تنزل آيةٌ يقول ألحقوها بمحلٍّ كذا، وفي سورة كذا[٢].

وهذا يحتاج إلى التعليق بأمرين:

الأمر الأوّل: أنَّ الترتيب الموجود عندنا في القرآن مُعترَفٌ به من قبل المعصومين عليهم السلام قطعاً، إمّا النبيّ صلى الله عليه وآله، وإمّا مَن بعده[٣]، وهذا يكفي في حجّيّته بالنسبة لنا.

الأمر الثاني: أنّنا ندرك أنَّ المعنى من حفظ القرآن هو حفظه كسببٍ لتعليم البشريّة وهدايتها، وهذا لا دخل له لترتيب النزول فيه، بل المهمّ بقاء ألفاظه وآياته الدالّة على المعاني المطلوبة، وهذا معناه أنَّ الوعد بالحفظ غير موعودٍ به من هذه الناحية، وغير منفّذٍ أيضاً.

---

(١) نظريّة القرآن المؤجّل هي إحدى النظريات التي تعرَّض لها السيّد الشهيد قدس سره هنا في أكثر من موضع عند ردِّه على إحسان إلهي ظهير.

(٢) مسند أحمد ١: ٥٧و ٤: ٢١٨، السنن الكبرى (للنسائي) ٥: ١٠، سنن الترمذي ٤: ٣٣٧.

(٣) وهم أئمّة أهل البيت الاثنا عشر عليهم السلام.

وأمّا قوله تعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾[١]، فإن قصدنا بالباطل الزيادة، فقد عرفنا عدمها، وإن قصدنا من الباطل التقديم والتأخير عن النزول، فقد عرفنا أنّه ليس بباطل، وإن قصدنا منه النقيصة المتعمّدة من قبل المخلوقين، فهي أيضاً غير موجودة؛ لشمول كلتا الآيتين السابقة واللاحقة- أعني: الوعد بالحفظ- وإن قصدنا من النقيصة نقيصة ما هو مؤجّلٌ من القرآن الكريم، فقد عرفنا أنَّ تأجيله ليس بباطلٍ أيضاً.

ص٨٠ س٢[٢]: هذا الحديث محمولٌ على القرآن المؤجّل.

ص٨٠ س٩[٣]: هذا الحديث نعترفُ بصحّة مضمونه، وهو خاصٌّ بالمعصومين عليهم السلام وليس غريباً عنهم.

ص٨١ س١٢[٤]: بالنسبة إلى تعرّضه إلى مصحف فاطمة سلام الله عليها ففيه عدّة احتمالاتٍ يمكن أن ندركها:

---

(١) سورة فصّلت، الآية: ٤٢.

(٢) ذكر هناك: في الكافي في الأصول، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣٤، باب النوادر، الحديث ٢٨.

(٣) ذكر هناك: وتنصّ على هذا رواية الكافي أيضاً عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: جُعلت فداك إنّي أسألك عن مسألة، أههنا أحدٌ يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد الله ستراً بينه وبين بيتٍ آخر، فأطلع فيه، ثُمّ قال: سل عمّا بدا لك... . الكافي (للكليني) ١: ٢٣٩، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، الحديث ١.

(٤) ذكر هناك: ... وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ ... الكافي (للكليني) ١: ٢٣٩، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، الحديث ١.

أوّلاً: يمكن حمله على النظريّة التي قلناها في القرآن المؤجّل.

ثانياً: يمكن أن تكون الزيادات من قبيل الشروح وليست من متن القرآن.

ثالثاً: كما يمكن أن يكون لبعض الأجيال الآتية قرآن خاصّ بهم مؤجّلٌ إلى حين وجودهم، كذلك يمكن أن يكون للمعصومين سلام الله عليهم من كلام الله ما يخصّ مستواهم العالي ولا يصل إلى غيرهم.

رابعاً: كما يمكن أن يكون مصحف فاطمة مؤوّلاً بالفهم المعمّق والموسّع للقرآن الكريم حسب مستوى المعصومين أنفسهم - الذين بيديهم علم الكتاب كلّه - فإنَّ القرآن الكريم يمكن أن يُفهم من كلِّ مستوىً من المستويات العقليّة والروحيّة بشكلٍ يختلف عن الآخر، فإذا وصل المستوى إلى أعلى المستويات - كما في المعصومين عليهم السلام - أصبح فهمهم للقرآن الكريم لا يشبهه فهمٌ آخر.

ص٨١ س١٥[1]: هذا الكلام وما بعده من المؤلّف لا حجّيّة فيه.

ص٨٢ س١٩[2]: كلّ ما ذكره هذا الحديث الشريف قد حصل فعلاً، أمّا تحريف القرآن الكريم فبتحريف معناه وحمله على المحامل الباطلة[3]، وأمّا

---

(١) قال هناك: فبصرف النظر عمّا فيها من السخافات والخرافات والأباطيل التي تبتني عليها عقائد الشيعة، صرّح في هذه الرواية أنّ ثلاثة أرباع القرآن قد حذف وأسقط من المصحف الموجود، المعتمد عليه عند المسلمين قاطبة سوى الشيعة.

(٢) ذكر هناك: فانظر ما يرويه الشيعة عن أبي جعفر، فيقول صاحب (بصائر الدرجات): حدّثنا عليّ بن محمّد عن القاسم بن محمّد عن سليمان ... يا أيّها الناس إنّي تاركٌ فيكم حرمات الله، كتاب الله وعترتي والكعبة، البيت الحرام، ثُمَّ قال أبو جعفر عليه السلام: أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدموا، وأما العترة فقتلوا... بصائر الدرجات (للصفار) ١: ١٥١.

(٣) وهذا الأمر من الوضوح يكفيك منه ملاحظة واقع المسلمين والنظر في مؤلّفاتهم حيث حرّفوا مرادات القرآن ومعانيه.

هدم الكعبة وقتل العترة فهو أمرٌ تأريخيّ قائم[١].

ص٨٣ س٧[٢]: التحريف هنا كسابقة محمولٌ على تحريف المعنى، ولا ضرورة لنا إلى حمله على تحريف اللّفظ؛ لأنّنا عرفنا أنّ الزيادة والنقيصة المتعمّدتين قد تمَّ البرهان على عدمهما.

ص٨٣ س٨[٣]: هذه الرواية لعلّها ضعيفة السند[٤]، ومن الممكن القول

---

(١) تعرّضت الكعبة الشريفة إلى هدم غير متعمّد وذلك من خلال الظواهر الطبيعيّة كالسيول التي تضرب مكّة المكرّمة، وتعرّضت إلى هدمٍ متعمّدٍ، فقد هدمت على يد عبد الله بن الزبير في سنة ٦٤ للهجرة، وكذلك هدمت على يد الحجّاج الثقفي سنة ٧٣ للهجرة.
انظر: أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار (الأزرقي) ١: ٢٠٦، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٦٠.
وأمّا قتل العترة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام بدأ من اغتيال الإمام عليّ بن أبي طالب وسمّ الحسن المجتبى وفاجعة كربلاء التي انتهت بقتل الحسين عليه السلام ومروراً بأئمّة أهل البيت الذين تجرّعوا السم القاتل من قبل حكّام زمانهم إلى أن قضوا جميعهم صلوات الله عليهم؛ كلّ هذا من الشهرة لا يحتاج إلى التدليل عليه.

(٢) ذكر هناك: وهو ما يرويه الكليني في الكافي أنّ أبا الحسين موسى عليه السلام كتب إلى عليّ بن سويد وهو في السجن: ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تحبّن دينهم، فإنّهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، وتدري ما خانوا أماناتهم؟ ائتمنوا على كتاب الله، فحرّفوه وبدّلوه. الكافي (للكليني) ٨: ١٢٥، حديث أبي الحسن موسى عليه السلام، الحديث ٩٥.

(٣) ذكر هناك: ومثل هذه الرواية، رواية أبي بصير كما رواها الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: قول الله عزّ وجلّ: ﴿هَـذَا كِتَابُنَـا يَنطِـقُ عَلَـيْكُمْ بِـالْحَقِّ﴾ (الجاثية/ ٢٩) قال: فقال: إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق، ولكن رسول الله هو الناطق بالكتاب.... الكافي (للكليني) ٨: ٥٠، حديث أبي الحسن موسى عليه السلام، الحديث ١١.

(٤) ضعّفه العلّامة المجلسي في كتاب مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ٢٥: ١٠٧.

أنّها ضعيفة المعنى أيضاً؛ لأنّ القرآن الكريم ناطق فعلاً بآياته، وهذا معنىً مجازيٌّ جليلٌ؛ فقوله في الرواية: «إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق» لا يخلو من مناقشة، ومهما يكن من أمر فليس لنا إلّا إيكال مضمونها إلى أهله.

ص٨٤ س٦[1]: قوله: «يا ربّ حرّقوني ومزّقوني»، فإن كان المراد منه الحرق بنقطتين بإزاء التمزيق، فقد حصل فعلاً أكثر من مرّة[2]، وإن كان المراد التحريف بنقطةٍ واحدة، فقد سبق أن قلنا أنّه محمول على التحريف في الفهم وبيان الاستدلال على الآراء الباطلة بآيات القرآن الكريم، ولا يمكن حمله على الزيادة والنقيصة المتعمّدة.

ص٨٤ س٩[3]: هذا الخبر لا حجّيّة فيه سنداً[4]، وقلنا: إنّ الزيادة

---

(١) ذكر هناك: ويروي صدوق الشيعة ابن بابويه القمّي في كتابه (حدّثنا محمّد بن عمر الحافظ البغداديّ، قال: حدّثنا عبد الله بن بشر، قال: حدّثنا الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر قال سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّقوني ومزّقوني). الخصال (لابن بابويه): ١٧٥.

(٢) حصل في زمن عثمان بن عفّان عندما تولّى الخلافة، وقد تظافرت الكتب بنقل ذلك.

(٣) ذكر هناك: وينقل المفسّر الشيعي المعروف الشيخ محسن الكاشي عن المفسّر الكبير الذي هو من مشائخ المفسّرين عند الشيعة: أنّه ذكر في تفسيره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لولا أنّه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقّنا على ذي حجى، ولو قد قام قائمنا صدّقه القرآن. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤١.

(٤) هذه الرواية من روايات العيّاشي في تفسيره ١: ١٣، ونقلها عنه صاحب تفسير الصافي، وسنده لا يقف أمام إجماع المسلمين على عدم وقوع الزيادة والنقيصة في القرآن الكريم.

والنقيصة المتعمّدة غير موجودةٍ برهاناً. وأمّا إذا أُريد من النقيصة ما قلناه من فكرة القرآن المؤجّل، فهذا ليس موكولاً إلى ذنب أحد، وإنّما حاصلٌ بمشيئة الله وفعل المعصومين عليهم السلام، إلّا أنّه مع ذلك تبقى الزيادة المذكورة بلا تفسير.

ص٨٤ س١٣[١]: قلنا فيما سبق: إنَّ أكثر روايات «الاحتجاج»[٢]، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّة من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنَّ ذلك لا يحتاج إلى سند.

ص٨٥ س٢[٣]: هذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الزيادات الموجودة ليست من نصِّ القرآن، بل هي مثل الشرح والتفسير له وتطبيقه على موارده؛ فإنّنا نعلم بوضوحٍ أنَّه ليس من شأن القرآن الكريم التعرّض إلى التفاصيل الجزئيّة وإنّما يقتصر على القواعد العامّة.

ص٨٥ س٦[٤]: هذا لا يخلو من إشكال؛ لأنَّ المفروض أنَّ القرآن الذي فيه الزيادات و(الهتك) غير موجودٍ عندهم، فكيف يأخذونه وينقصون منه؟ والقرآن الموجود عندهم ليس فيه (هتكٌ)؛ بدليل ما تقول الرواية[٥] من أنّهم

(١) قال هناك: وأصرح من ذلك كلّه ما رواه الطبرسي في كتابه (الاحتجاج) المعتمد عليه عند جميع الشيعة ما يدلّ على اعتقاد الشيعة حول القرآن.

(٢) تقدم ذلك في تعليقته قدس سره على ص٤٩، س٣.

(٣) ذكر هناك: وفي رواية أبي ذرّ الغفاريّ أنّه لمّا توفّي رسول الله جمع عليٌّ القرآن ... فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحةٍ فتحها فضائح القوم، فوثب عمر ... الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٥.

(٤) ذكر هناك: ... وقد رأينا أن نؤلّف القرآن ونسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك المهاجرين والأنصار. الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٨.

(٥) وفي رواية أبي ذرّ الغفاريّ أنّه قال: لمّا توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله جمع عليٌّ عليه السلام القرآن وجاء

تعجّبوا من هذه الزيادات واعترضوا عليها، ولعلّ الاطمئنان قائمٌ على أنّهم لا يستطيعون حتّى أن ينقصوا من القرآن الموجود عندهم لأمرين:

أحدهما: أنَّ القرآن كان محفوظاً ومكتوباً عند المئات من الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وما بعده، فإذا أنقصوا منه ظهر قبح فعلهم للناس.

ثانيهما: أنّه يُؤثّر على السياق، فتكون العبارة ركيكةً بعد النقيصة، الأمر الذي يفضح فعلهم تجاه الآخرين الموجودين يومئذٍ.

ص٨٦ س١٦[1]: قلنا إنَّ المقصود من الوحدة الإسلاميّة هو الاتّحاد تجاه الهدف المشترك مع التغاضي عن الخلافات السابقة، وليس معناه دخول أحد في مذهب الآخرين، إلّا أن يُريد ربّي شيئاً، كشيءٍ استثنائيٍّ لو صحّ التعبير.

ص٨٧ س١[2]: هذا الجدل والشتم حصل من قبل الطرفين في عدد من الأجيال خلال التاريخ، وهو أمرٌ مؤسفٌ وليس فقط خاصّاً بالشيعة، كلّ ما

به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحةٍ فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا عليّ اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف. الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٥-٢٢٨.

(١) قال هناك: هل يقصد به أن نترك عقائدنا ونغمض عن أعراض أسلافنا التي تنتهك من قبل (إخواننا) الشيعة، ونصفح عن جراحات أكلت قلوبنا وأقلقت مضاجعنا.

(٢) قال هناك: أهذه هي دعوى التقريب بين الشيعة وأهل السنّة، بأن نكرمكم وتهينونا، ونعظّمكم وتذلّونا، ونسكت عنكم وتسبّونا، ونحترم أسلافكم وتحتقروا أسلافنا، ونحتاط في أكابركم وتخوضوا في أكابرنا، ونجتنب الكلام في عليّ وأولاده وتشتموا أبا بكر وعمر وعثمان وأولادهم، فوربّك تلك إذاً قسمةٌ ضيزى.

في الأمر أنَّ قادة الشيعة لا مجال للطعن فيهم، بل المسلمون مجمعون على احترامهم وتقديسهم، وليس كذلك قادة الآخرين.

ص٨٧ س٩[١]: هذا دليلٌ آخر واضحٌ على أنَّ الزيادات ليس من نصّ القرآن الكريم؛ لوضوح عدم انسجام هذا الأُسلوب معه.

ص٨٧ س١٤[٢]: هذا الكلام من قول البحراني[٣] وليس روايةً، فهو الذي يكون مسؤولاً عن كلامه، وليس بحجّةٍ على غيره.

ص٨٨ س٥[٤]: قوله: (كما أُنزل) معناه أحد أُمورٍ سبق أن حملنا فكرةً عنها:

الأوّل: القرآن المؤجّل.

---

(١) قال هناك: توجد روايةٌ في بخاريهم (الكافي) عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.... لا تنظر فيه، ففتحه وقرأت فيه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليَّ أبعث إلىَّ بالمصحف. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣١، باب النوادر، الحديث ١٦.

(٢) ذكر هناك: وذكر كمال الدين ميسم [ميثم] البحراني في شرح نهج البلاغة مطاعن الشيعة على ذي النورين عثمان بن عفّان وفيها: أنّه جمع الناس على قراءة زيد بن ثابتٍ خصاة، وأحرق المصاحف، وأبطل ما لا شكّ أنّه من القرآن المنزل. شرح نهج البلاغة (البحراني) ٢: ١١٥.

(٣) انظر: شرح نهج البلاغة (البحراني) ٢: ١١٥.

(٤) قال هناك: ويؤيّد هذه الرواية ذلك الحديث الشيعيّ المشهور الذي رواه محمّد بن يعقوب الكلينيّ، عن جابر الجعفي قال: سمعت أبا جعفرعليه السلام يقول: ما ادّعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذابٌ، وما جمعه وحفظه كما أُنزل إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة بعده. الكافي (للكليني) ١: ٢٢٨، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّةعليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه، الحديث ١.

الثاني: الفهم المعمّق.

الثالث: الشروح المضافة إلى القرآن.

فإنَّها أيضاً مُنزَلَةٌ من الله لا على أساس أنَّها من نصِّ القرآن.

ص٨٨ س١٠[(١)]: هذا الخبر نعترفُ بصحّة مضمونه ولا إشكال فيه، وقد حملنا فكرةً كافيةً عن بعض تفاصيله.

ص٨٩ س٦[(٢)]: برهنّا في موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام[(٣)]: أنّه لا ارتباط للسرداب بالغيبة، وأنّه لا يوجد قائل من الشيعة بأنَّه غاب في السرداب، فضلاً عن أنَّه لا يزال هناك. والتفاصيل في هذا المجال كثيرةٌ، يراجع فيها (تاريخ الغيبة الصغرى)[(٤)].

ص٨٩ س١٥[(٥)]: هذا الكلام من المؤلِّف فيه احتقارٌ واضحٌ لسلاح

---

(١) قال هناك: يجيب على ذلك الحديث الشيعيّ الذي يرويه أيضاً الكليني (عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجلٌ على أبي عبد الله وأنا أسمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كفّ عن هذه القراءة، اقرأ .... الكافي (للكليني) ٢: ٦٣٣، باب النوادر، الحديث ٢٣.

(٢) قال هناك: فلأجل ذلك يعتقد الشيعة أنَّ مهديّهم المزعوم الذي دخل في السرداب ولم يزل هناك، دخل ومعه ذلك المصحف، ويخرجه عند خروجه من ذلك السرداب الموهوم.

(٣) موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام (تاريخ الغيبة الصغرى) ١: ٥٦٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ذكر هناك: يذكر في هذا الكتاب (أنَّ الإمام المهديّ المزعوم حينما يظهر يكون عنده سلاح رسول الله، وسيفه ذو الفقار)، ولا أدري ماذا يفعل بهذا السلاح في زمن الصواريخ والقنابل الذرّية.

رسول الله صلى الله عليه وآله وذي الفقار، فويلٌ له، وقد ذكرنا في كتابنا (تاريخ ما بعد الظهور)[1] عدّة أُطروحاتٍ ممكنةٍ لسيطرة الإمام المهديّ عليه السلام على العالم عند ظهوره، من أوضحها قيام حربٍ عالميّةٍ مدمّرةٍ قبل الظهور، تكون سبباً لفناء الأسلحة والمعدّات الحربيّة الضخمة، وسبباً لموت القادة المخطّطين في العالم، وسبباً لذلّة الدول التي كانت كبرى قبل قيام تلك الحرب، إلى غير ذلك من النتائج. وهناك أُطروحات أُخرى لا حاجة إلى التطويل بها هنا.

ص٩٠ س١[2]: هذا الكلام في «الاحتجاج» لا يبدوا أنّه روايةٌ، بل هو من ذكر المؤلِّف نفسه، ولكنّه نقل عن مضمون الروايات[3]، وكونه في «إهاب

---

(١) موسوعة الإمام المهديّ عجّل الله فرجه (تاريخ ما بعد الظهور) ٣: ٣٣٧، الضمان الثاني: ضعف الدول السابقة على الظهور، الحرب العالمية.

(٢) ذكر هناك: ويكون عنده الجفر الأكبر والأصغر، وهو إهاب كبشٍ فيه جميع العلوم حتّى إرش الخدش وحتّى الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة، ويكون عنده مصحف فاطمة عليها السلام. الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ٢٣٠.

(٣) روي عن الحسن بن عليّ بن فضّال عن أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: أنّه قال: للإمام علاماتٌ: يكون أعلم الناس، وأحكم الناس، وأتقى الناس، وأشجع الناس، وأسخى الناس، وأعبد الناس، ويولد مختوناً، ويكون مطهّراً ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه، ولا يكون له ظلّ، وإذا وقع إلى الأرض من بطن أمّه وقع على راحتيه رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يحتلم، ولا ينام عينه ولا ينام قلبه، ويكون محدّثاً ويستوي عليه درع رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يُرى له بولٌ ولا غائطٌ، لأنَّ الله قد وكل الأرض بابتلاع ما يخرج منه، وتكون رائحته أطيب من رائحة المسك، ويكون أولى الناس منهم بأنفسهم، وأشفق عليهم من آبائهم وأمّهاتهم، ويكون أشدّ الناس تواضعاً لله عزّ وجلّ، ويكون آخذ الناس بما يأمر به وأكفّ الناس عمّا ينهى عنه، ويكون دعاؤه مستجاباً، حتّى أنّه لو دعى على صخرةٍ لانشقّت بنصفين، أو

كبش» لابدَّ من إيكال علمه إلى أهله؛ فإنَّ المعاني قد لا تكون منحصرة بالمعاني الظاهرة على أيِّ حالٍ.

ص٩١ س٦[1]: قوله: (يرتفع إلى السماء) يبدو أنَّ ذلك من فهم الجزائري[2] الذي ينقل مضمون الروايات بالمعنى لا بالنصّ، ولم نجد ذلك على أيّ حالٍ في أيّة روايةٍ، ولعلّ الموجود هو قولهم (يرتفع)، أي: يكون ملغيّاً ومعرضاً عنه.

أو قال: إنَّ حجّيته مرتفعة، أي: ساقطة وملغيّة أو حكمه مرتفعٌ ومحذوفٌ، وليس معنى ارتفاعه صعوده إلى السماء، وإلَّا فمن الواضح أنَّ

يكون عنده سلاح رسول الله وسيفه ذو الفقار، وتكون عنده صحيفةٌ فيها أسماء شيعته إلى يوم القيامة، وصحيفةٌ فيها أسماء أعدائه إلى يوم القيامة، ويكون عنده الجامعة، وهي صحيفةٌ فيها سبعون ذراعاً، فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم، ويكون عنده الجفر الأكبر والأصغر، وهو إهاب كبش فيها جميع العلوم حتّى أرش الخدش، حتّى الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة، ويكون عنده مصحف فاطمة عليها السلام. الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ٢٣٠-٢٣١.

(١) يذكر هناك: فيقول المحدّث الشيعيّ الجزائريّ في هذا الكتاب قد ورد في الأخبار أنَّهم أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتّى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء. الأنوار النعمانية (للجزائري) ٢: ٣١٧.

(٢) الجزائري كان في موقع الجواب عن إشكال، وإليك عبارة صاحب الأنوار النعمانية ٢: ٣١٧: فإن قلت كيف جاز القراءة في هذا مع ما لحقه من التغيير. قلت: قد روي في الأخبار أنَّهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتّى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء.

القرآن الآن مطبوعٌ بملايين النسخ، فهل ترتفع كلّها إلى السماء.

أقول: قد عرفنا أنّ قوله (إلى السماء) من فهم الجزائري وغير موجود في الروايات.

ص٩١س١٥[١]: حول كتاب «فصل الخطاب»[٢] لنا كلمةٌ أو (أُطروحة) محتملة[٣] وهي: أنّه لا شكّ أنّ التخطيط الاستعماريّ ليس وليد السنين

---

(١) قال هناك: كتابه المشهور (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب).

(٢) كتاب (فَصلُ الخِطابِ في تَحريفِ كِتابِ رَبِّ الأربابِ)، للميرزا حسين بن محمّد تقي النوري من المحدّثين في القرن الرابع عشر الهجري.

اشتمل هذا الكتاب على أمورةٍ مثيرةٍ في خصوص تحريف القرآن، وقد ردَّ علماء الشيعة ومحقّقوهم على هذا الكتاب، ونقدوا مؤلّفه، ممّا دعا المحدّث النوري أن يبادر إلى كتابة رسالةٍ مفردةٍ ينفي فيها ما أسيء فهمه من كتابه.

وقد اتّخذه معاندو الشيعة ذريعةً للتشنيع على الشيعة بالرغم من عشرات الردود التي وردت على كتاب النوري.

(٣) يعرّف السيّد الصدر الأطروحة بتعريفين:

الأوّل: الأطروحة: الفكرة المحتملة مع القرائن. هي «فكرةٌ محتملة تعرضُ عادةً فيما يتعذّر البتُّ فيه من المطالب، ويحاول صاحبها أن يجمع حولها أكبر مقدارٍ ممكن من القرائن والدلالات على صحّتها؛ لكي يرجح بالتدريج على أنّها الجواب الصحيح».

ولكن لا ينبغي أن ندّعي أن كُلّ المحتملات بالتالي تصلح أن تكون أطروحةً بهذا المعنى، بل ما يصلح لها، هو ما يمكن للفرد تكثير القرائن على صحّته، وتجميع الدلائل على رجحانه، وإلّا لم يكن أطروحةً، بل كان احتمالًا. ومن الواضح جدّاً أنّهُ ليس كُلُّ المحتملات على هذا المستوى.

التعريف الآخر للأطروحة: هي «الاحتمال المسقط للاستدلال المضادّ، من باب القاعدة القائلة: إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال»؛ ذلك لأنّ «الاستدلال لابدَّ وأن يكون قائماً على الجزم ومنتجاً لليقين بالنتيجة»، ولهذا فإن «أيّة فكرة تطعن في ذلك

المتأخّرة، بل هو قديمٌ منذ ما يسمّى بـ (عصر النهضة) في أوربّا، بل منذ الحروب الصليبيّة وإلى العصر الحاضر، فقد كانوا وما زالوا يكيدون لنا بمختلف الأساليب والمؤامرات. فقد يحصل من ضمن ذلك: أن يدسّوا إلى بعض العلماء أشخاصاً يحسبهم العلماء ثقات؛ لكي يؤلّفوا في أفكار معيّنة يكون إعلانها والتركيز عليها محلّ فائدة للاستعمار في نهاية المطاف.

ومن الراجح جدّاً أنَّ كتاب «فصل الخطاب» قد مرّ بمثل هذه المؤامرة، وهذا ليس معناه أنَّ مؤلّفه (عميلٌ)، بل معناه أنّهم قد دسّوا إليه مَن يثق بهم لكي يؤلّف في موضوعات (شيعيّة)؛ لكي تكون سبباً لإثارة الحقد بين المسلمين، ثمَّ التفرقة بينهم وعدم شعورهم بأهمّيّة الهدف الإسلامي المشترك، ومن ثَمَّ يبتعدون عن محاربة الغرب الظالم.

ولا يخفى أنَّ وصوله إلى مؤلّفٍ سنّي مثل هذا الذي نتحدّث عنه من المصالح المهمّة للاستعمار؛ لكي يكون ذلك سبباً للذمّ والتشنيع. فرحم الله الحاجّ النوري الذي لا يعلم بسوء استغلاله من قبل الاستعمار.

ص٩١ س١٧[1]: هذا وما بعده من رأي الحاجّ النوري- إن صحّ نقل

وتستطيع إزالة اليقين به، كافية في الجواب على السؤال وإسقاط الاستدلال».

وهذا لا يعني- كما يرى الصدر- «تحوّل معنى الأطروحة إلى مجرّد الاحتمال. بل تبقى الأطروحة هي ذلك الاحتمال المحترم الذي يمكن أن نجمع حوله أقصى مقدارٍ متيسّرٍ من الدلائل والإثباتات». انظر: منّة المنّان في الدفاع عن القرآن ١: ٣٧-٣٩.

(١) قال هناك: ناقلاً عن السيّد نعمة الله الجزائري: إنَّ الأخبار الدالّة على ذلك (أي: على التحريف في الكتاب الحكيم) تزيد على ألفي حديث، وادّعى استفاضتها جماعة كالمفيد، والمحقّق الدماد، والعلّامة المجلسي وغيرهم. فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب (للنوري): ١٩٨ (مخطوط). وليس ص٢٢٧ كما في هامش المؤلّف.

المؤلِّف عنه- وقد عرفنا أنَّ أكثر الأخبار المشار إليها إمّا ضعيفة السند وإمّا قابلةٌ لفهمٍ مناسبٍ، مثل تحريف المعنى، وإمّا مخالفةٌ للبرهان القطعيّ الذي عرفنا به عدم إمكان الزيادة والنقيصة المتعمّدة فلا تكون حجّةً، والاستفاضة لا تقتضي أكثر من ثبوت أخصّ المداليل بها، فيكفي أن يكون هو التحريف في المعنى أو شيئاً من هذا القبيل، ولا يثبت بالاستفاضة مضمون الجميع أو جميع المضامين، كما هو ثابتٌ في علم الأُصول[١].

على أنَّنا ينبغي أن نلتفت إلى أنَّ العبارة المنقولة هنا عن «فصل الخطاب» ليست صريحةً بذلك، بعد أن نلتفت إلى أنَّ ما جعله المؤلِّف بين قوسين هو من كلامه لا من كلام «فصل الخطاب». ومعه يكون من المحتمل أن يكون المراد به شيئاً آخر، وإنَّما ذكره المؤلِّف هنا للدسّ.

ص٩٢ س٢[٢]: هذه العبارة من الجزائري - إن صحّ نقلها- يأتي فيها جميع ما قلناه في التعليقة السابقة فراجع.

---

(١) الاستفاضة في اصطلاح الأصوليّين وأهل الحديث: هو الخبر الذي تكثّرت رواته في كلّ طبقةٍ ولم تصل حدّ التواتر، ويحصل بقولهم العلم بمضمون خبرهم.
ويرى السيّد الشهيدقدس سره أنَّ الاستفاضة منتجةٌ للاطمئنان فيكون مضمونه معتبراً:
قالقدس سره: الخبر المستفيض يحصل الاطمئنان بصحّته، فيكون مضمونه معتبراً، وأمّا ما دون ذلك فلا يحصل الاطمئنان فلا يكون حجّةً. انظر: ما وراء الفقه ١٠: ١٨٩.
وكذلك انظر: مقالات الأصول (العراقي) ٢: ١٠٣، المقالة العاشرة.

(٢) ذكر هناك: ونقل أيضاً عن الجزائري (أنَّ الأصحاب قد أطبقوا على صحّة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن). فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (للنوري): ٣٠ (مخطوط).

ص٩٢ س٧[١]: قوله: (ليس بتمامه...)، هذا يعني النقيصة، وهو يمكن تطبيقه على (القرآن المؤجّل) الذي قلناه، فلا إشكال فيه.

وأمّا قوله: (بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ...)[٢]، فهذا يعني الزيادة، وقد برهنّا على عدمها قطعاً، ونتحدّى أيّ شخصٍ أن يُثبت من الأخبار المعتبرة ما يكون حجّةً في إثبات الزيادة أو يذكر بعض الكلمات التي هي زيادةٌ في القرآن الكريم.

وقوله: (ليس على الترتيب ... الخ)[٣]، هذا قطعيّ العدم؛ لأنَّ القرآن بهذا الترتيب الموجود معتَرَفٌ به من قبل الأئمّةعليهم السلام، سواءٌ كان كذلك عند رسول اللهصلى الله عليه وآله أو لم يكن، فهو حجّةٌ على أيّ حال.

ومن المعلوم عندنا أنَّ رضاء الأئمّةعليهم السلام رضاء رسول اللهصلى الله عليه وآله.

ص٩٣س١[٤]: ظهر من التعليقة السابقة وجه الإشكال في هذه العبارة فلا نكرّر، وهي على أيّ حالٍ رأيُ المفسّر – إن صحّ النقل عنه – وليست روايةً.

---

(١) قال هناك: وذكر مثل هذا المفسّر الشيعي المعروف محسن الكاشي حيث قال: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيتعليهم السلام أنَّ القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمّدصلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيّر، محرّف ... وأنه ليس أيضاً على الترتيب ... تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤٩، المقدّمة السادسة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ذكر هناك: قال هذا المفسّر الشيعي في مقدّمة تفسيره: فالقرآن منه ناسخٌ ومنسوخٌ، ومنه محكمٌ ومتشابهٌ ... ومنه على خلاف ما أنزل الله. تفسير القمّي ١: ٥، مقدّمة المصنّف.

ص٩٣ س٤[1]: قوله: (القول بالنقيصة)، هذا يمكن حمله على معنى (القرآن المؤجّل) الذي قلناه وقلنا أنَّ النقيصة المتعمّدة غير محتملة.

ص٩٤ س١[2]: وما بعده: قد ناقشنا المهمّ من هذه الآيات فلا نكرّر، مضافاً إلى أنَّ بعض ما ذكره من الآيات لا دلالة له على المقصود كما هو واضح لَمن يفكّر، فلا نطيل بها الكلام.

ص٩٥ س٤[3]: قوله: (والتي لا غبار عليها...)، عرفنا أنَّ أكثرها - بل لعلّها كلّها - غير خاليةٍ من الخدشة والإشكال في السند، ومن المعلوم أنَّ وثاقة مؤلِّف الكتاب كعليّ بن إبراهيم[4] لا يعني وثاقة كلّ الأخبار التي يذكرها في كتابه.

---

(١) قال هناك: وقال عالمٌ شيعيٌّ، الذي علّق على تفسير القمّي ذاكراً أقوال العلماء في تحريف القرآن: ولكنّ الظاهر من كلمات غيرهم من العلماء والمحدّثين، المتقدّمين منهم والمتأخّرين، القول بالنقيصة كالكليني والبرقي والعيّاشي ... مقدّمة تفسير القمّي، للسيّد طيّب الموسوي ١: ٢٣.

(٢) ذكر في الصفحة ٩٣ مجموعة من الآيات وأكملها في الصفحة ٩٤، والآيات هي: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة/ ٢) و﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصّلت/ ٤٢) و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر/ ٩) و﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٧ -١٩) و﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود/ ١) و﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة/ ٦٧) و﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير/ ٢٤) و﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ (الإسراء/ ١٠٦) و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾ (النور/ ٤٤) و﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمّد/ ٢٤).

(٣) قال هناك: والتي لا غبار عليها من حيث الجرح والتعديل.

(٤) عليّ بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسين القمّي، ثقةٌ في الحديث، ثبتٌ، معتمدٌ، صحيح

ص٩٥ س٦[1]: قوله: (قرأ آية الكرسي هكذا ...).

أقول: قراءته لا تدلّ على أنَّ الزائد هو من القرآن، فقد يحلو للإنسان أن يركّب من عنده ذكراً لله عزّ وجلّ من عبارات من القرآن أو من الأدعية ونحو ذلك، [أي]: لا يقولها بقصد أنّها كلّها قرآنٌ بالتتابع، بل هي شـذراتٌ متفرّقـةٌ من القرآن يجمعها في كلامه ولا إشكال فيه.

ص٩٥ س١١[2]: قوله: (إنَّ الشيعة ... الخ). عرفنا أنَّ هذا خبرٌ واحدٌ ضعيفٌ[3]، بل حتّى لو كان حجّةً، فإنَّ الخبر الثقة إنّما يكـون حجّـةٌ في إثبـات الحكم الشرعي ولا يكون حجّةً في إثبات آيات القرآن، وهذا أمرٌ متسالمٌ عليـه بين الفقهاء[4]. فوجود مثل هذا الخبر في مصدرٍ شيعيّ لا يعنـي بـأيّ حـالٍ أنَّ الشيعة يعتقدون ذلك، بل قلنا إنَّ إقرار أئمّتنا للقرآن الموجود كافٍ في حجّيّته.

ص٩٥ س١٤[5]: يأتي في هذا الحديث أهمّ ما قلناه في التعليقة السابقة،

المذهب، سمع فأكثر، وصنّف كتباً، وأضرّ في وسط عمره، وله كتاب التفسير. انظـر: معجم رجال الحديث (للخوئي) ١٢: ٢١٢، رقم الترجمة ٧٨٣٠.

(١) قال هناك: قرأ آية الكرسي هكذا: ألم، الله لا إله إلّا هو، الحي القيوم، لا تأخـذه سـنةٌ ولا نومٌ، له ما في السموات وما في الأرض، وما بينهما وما تحت الثـرى، عـالم الغيـب والشهادة، الرحمن الرحيم. تفسير القمّي ١: ٨٤.

(٢) قال هناك: السطر الأخير لا يوجد في القرآن المجيد غير أنَّ الشيعة يعتقدون أنّه جـزءٌ لآية الكرسي.

(٣) قال العلّامة المجلسي: ضعيفٌ على المشهور. انظر: مـرآة العقـول في شرح أخبـار آل الرسول (للمجلسي) ٢٦: ٣١٤، الحديث ٤٣٧.

(٤) انظر: ما وراء الفقه ٦: ٧٨-٧٩، بحوثٌ في صلاة الجمعة: ١٢٥.

(٥) ذكر هناك: وذكر القمّي آية ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِـنْ أَمْـرِ اللَّهِ﴾

مضافاً إلى أنَّ الآية (كما نزلت) واضحة الركاكة وعدم الملاءمة مع النصِّ القرآني، وهذا يدعم ما قلناه من أنَّ الزيادة تكون واضحة للعيان في سياق القرآن.

ص٩٨ س٤[1]: هنا:

أوّلاً: صفحتان ناقصتان من تصوير الكتاب [أي: ٩٦-٩٧].

وثانياً: هذا الخبر يأتي فيه ما قلناه في التعليقتين السابقتين. مضافاً إلى أنَّ له وجهاً [في] الحمل على الصحّة، وهو أن نفهم منه الحمل على المعنى أو التفسير أو التأويل ونحو ذلك، لا النصّ اللّفظي.

ص٩٨ س٧[2]: قوله: (كذب وربّ الكعبة)، هذا نسبةٌ ذميمةٌ إلى الإمام الصادقعليه السلام، وهي تدلّ على كون المؤلّف ناصباً العداء لأهل البيتعليهم السلام، في حين أنَّ جمهور السنّة وعامّتهم لا يحملون لهم إلّا الاحترام والتقديس. وليت شعري هل كان هذا الخبر قطعيّ الصحّة والنسبة إلى الإمام الصادق لتكذّبه. فلعلّه من كذب الراوي. فما هذه الجرأة القبيحة؟!

ص٩٨ س٩[3]: هذا واضحٌ، أنّها عبارةٌ مفسّرةٌ للقرآن الكريم، وليس

فقال: فإنّها قرئت عند أبي عبد الله صلوات الله عليه فقال لقاريها: ألستم عرباً؟ فكيف تكون المعقّبات من بين يديه؟ .... تفسير القمّي ١: ١٠و٣٦٠، تفسير العياشي ٢: ٢٠٥، تفسير الصافي ١: ٥٠و٣: ٦٠.

(١) ذكر هناك: وهناك رواية أغرب من هذه الروايات كلّها، وهي: عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد اللهعليه السلام في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ﴾ في محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة من ذرّيتهم فنسي. هكذا والله نزلت على محمّدصلى الله عليه وآله. الكافي (للكليني) ١: ٤١٦، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الحديث ٢٣.

(٢) ذكر هناك بعد ذكره للحديث السابق: كَذِبَ وربّ الكعبة.

(٣) ذكر هناك: ويذكر القمّي تحت آية ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ قال: فقال جعفر

المراد بها كونها نصّه، ولا يوجد في هذا الخبر ما يدلّ على ذلك بوضوح.

ص٩٩ س٣[1]: نعترف بأهمّيّة الإمامة وبالأخبار الواردة حولها إجمالاً.

ص١٠٠ س٨[2]: نعترف بذلك ولا إشكال فيه.

ص١٠٠ س١٣[3]: كثيرون مَن يعتبرون هذا السؤال صعباً ومعقّداً، ولعلّ من الشيعة من يكون كذلك أيضاً، ونحن وإن كنّا لم نطّلع على الحكمة الإلهيّة الواقعيّة، ولكنّنا نقدّم الجواب بحسب ما يمكن التوصّل إليه بعقولنا وفهمنا.

وأوضح جواب على ذلك هو ما ذكره بعض أساتذتنا[4] من أنَّ المصلحة من عدم التصريح الواضح بالولاية في القرآن الكريم هو الرحمة الإلهيّة بالمسلمين أنفسهم؛ وذلك لأنَّ القرآن لو كان قد صرّح بالولاية- كما صرّح بالتوحيد مثلاً- لكان منكره خارجاً عن الإسلام، ومكذّباً صريحاً للقرآن والنبيّ صلّى الله عليه وآله، الأمر الذي يجعله في جملة المشركين والكفّار النجسين، ومن هنا اقتضت المصلحة لعدم الصراحة بالولاية في القرآن الكريم؛ لنحصل على عدّة أهداف:

بن محمّد عليه السلام: أن تكون أئمّة هي أزكى من أئمّتكم. فقيل: إنّا نقرؤها هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ. فقال وما أربى وأومى بيده فطرحها. تفسير القمّي ١: ٣٨٩، تفسير الصافي (للكاشاني) ٣: ١٥٤.

(١) ذكر هناك عنواناً هو: أهمّيّة الإمامة عندهم.

(٢) قال هناك: فانظر إلى كلمة (ولم ينادَ بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير) ومعناها أنَّ الولاية أهمّ من الأربع الأُول.

(٣) قال هناك: فينشأ هناك سؤالٌ في الذهن إذا كانت الولاية هكذا وبهذه المرتبة فكيف يمكن أن يكون للصلاة والزكاة ذكرٌ في القرآن ولا يكون للولاية أيّ أثر فيه؟

(٤) انظر: كتاب كشف الأسرار (للخميني): ١٢٠-١٢١، ١٣٤.

أوّلاً: التعايش فيما بين أفراد المذاهب بدون اعتبار أحدهم كافراً نجساً.

ثانياً: عدم التقاتل فيما بين المذاهب مادامت على ظاهر الإسلام.

ثالثاً: إمكان الاتّفاق والوحدة ضدّ الهدف المشترك[١].

رابعاً: إمكان اعتبار منكر الولاية نفسه مسلماً، ومن ثَمَّ إمكان معاملته كمسلم.

إلى غير ذلك من الأهداف. وهناك وجهٌ آخر مهمّ في تصوّر تلك الحكمة لا حاجة إلى ذكره الآن.

وأمّا قوله: (ولا يكون للولاية فيه أيّ أثر)[٢]، فهو زعمٌ باطل، هو يعلم بطلانه؛ فإنَّ الإشارة إلى نصّ حديث الدار: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[٣]، وإلى نصّ حديث الغدير: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[٤] موجودٌ في القرآن، مضافاً إلى آياتٍ أُخرى واضحةٍ في فضل عليّ عليه السلام ومرويّةٍ عن مصادر العامّة فضلاً عن الخاصّة، كحديث التصدّق بالخاتم[٥]، وحديث التفاخر ببناء الكعبة

(١) لعلّ المقصود بـ (الهدف المشترك): هو التوحّد ضدَّ أعداء الإسلام. فهذا هدف مشترك لكلّ المسلمين.

(٢) قال هناك: فكيف يمكن أن يكون للصلاة والزكاة ذكر في القرآن ولا يكون للولاية أيّ أثر فيه.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٥) كان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر وقد صلّى ركعتين وهو راكعٌ وعليه حلّة قيمتها ألف دينار، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله كساه إيّاها، وكان النجاشي أهداها له، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا وليّ الله وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، تصدّق على مسكين، فطرح الحلّة إليه وأومأ بيده إليه أن احملها، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه هذه الآية. انظر: الكافي

وسقايتها[١]، وحديث المباهلة[٢]، وغيره كثير[٣].

(للكليني) ١: ٢٨٨- ٢٨٩، باب ما نصّ الله وروسوله على الأئمّة عليهم السلام، الحديث ٣، الأمالي (للصدوق): ١٢٤، المجلس السادس والعشرون.

وورد في مصارد العامة: تصدق عليٌّ بخاتمه وهو راكعٌ فنزلت ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتَوْنَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾. انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١١٦٢، الحديث ٦٥٥١، تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل (الزمخشري) ١: ٦٤٩، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦: ٢٢١. وغيرها من التفاسير.

(١) قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ وَعَلِيٍّ وَجَعْفَرٍ وَالْعَبَّاسِ وَشَيْبَةَ إِنَّهُمْ فَخَرُوا بِالسِّقَايَةِ وَالْحِجَابَةِ فَأَنْزَلَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وَكَانَ عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ وَجَعْفَرٌ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ. انظر: الكافي (للكليني) ٨: ٢٠٣-٢٠٤، حديث قوم صالح عليه السلام، الحديث ٢٤٥، تفسير القمي ١: ٢٨٤، تفسير العيّاشي ٢: ٨٣.

وأمّا في مصارد العامّة: تفسير مقاتل بن سليمان ٢: ١٦٣، مصنّف أبي شيبة ٦: ٣٧٣، الحديث ٣٢١٢٤، تفسير الطبري ١٤: ١٧١، الحديث ١٦٥٦٢، تفسير ابن أبي حاتم ٦: ١٧٦٨، الحديث ١٠٠٦٥، مناقب عليّ (لابن المغازلي): ٣٨٧، الحديث ٣٦٧، وغيرها الكثير.

(٢) تفسير العيّاشي ١: ١٧٧، الأمالي (للصدوق) ٥٢٥، المجلس التاسع والسبعون، الخصال (للصدوق) ٢: ٥٧٦، الاختصاص (للمفيد): ٥٦، الأمالي (للطوسي) ٢٦٣، المجلس العاشر.

وأمّا في مصادر العامّة: مسند أحمد ١: ١٨٥، صحيح مسلم ٤: ١٨٧١، الحديث ٢٤٠٤، سنن الترمذي ٤: ٢٩٤، الحديث ٤٠٨٥، السنن الكبرى (للبيهقي) ٧: ٦٣، تفسير البغوي ٣: ٦٣٨.

(٣) كحديث المنزلة، وحديث الطائر المشويّ، وحديث سدّ الأبواب.

نعم، الولاية بلفظها غير موجودةٍ بالقرآن منسوبةً إلى عليّ عليه السلام بصراحة، وهذا هو الذي عرفنا جوابه.

ص١٠١ س١١[١]: هذا الخبر فيه عدّة تعليقات:

أوّلاً: أنّه خبر واحد غير معتبر السند، فلا يكون حجّةً وحده.

ثانياً: أنّه من الواضح: أنّه ليس المراد تفسير الآية الكريمة؛ لأنّه قال: «**على أهل السماوات وأهل الأرض**»، مع أنَّ الآية صريحة في عرضها على السماوات والأرض نفسيهما، بدلالة عطف الجبال عليها.

ثالثاً: أنَّ المعروض على السماوات والأرض ليس هو الولاية، بل الولاية أهمّ منه؛ لأنَّ كلّ هذه الأُمور خاضعة لها، فيكون قوله: ﴿**وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا**﴾[٢] غير صحيح. إذن، فالمعروض عليها مفهوم هو أقلّ من مفهوم الولاية، ومع ذلك فقد أشفقن منها، ولعلّنا نستطيع أن نفهم هذا المفهوم من القرآن نفسه، فإنّه قال: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ**﴾[٣]، والأمانة تعني أمرين على الأقلّ:

الأوّل: الالتزام بالعهد السابق المعهود تجاه الله عزّ وجلّ بالإيمان به وبذل الطاعة له.

---

(١) ذكر هناك: فروى أيضاً في البصائر مسنداً: قال أمير المؤمنين: إنَّ الله عرض ولايتي على أهل السموات وعلى أهل الأرض، أقرّ بها مَن أقرّ، وأنكرها من أنكر - وفرية كبيرة نسأل الله الاستعاذة منها - أنكرها يونس فحبسه الله في بطن الحوت حتى أقرَّ بها. بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٧٥.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

الثاني: كتم الأسرار الإلهيّة عن غير أهلها.

وأيّ من المعنيين أو كلاهما هو المقصود كان، فالإنسان زعم أنّه يستطيع القيام به، ولكنّه كان ظلوماً جهولاً، كما في آخر الآية الكريمة. وأمّا السماوات والأرض فقد أشفقت منها وخافت من تحمّلها لما ترى من ثقلها المعنويّ عليها.

وينبغي أن نلتفت: أنَّ الآية ليست بصريحة [في] أنَّ السماوات والأرض ليست حاملة للأمانة، فقد تكون أشفقت منها وحملتها، وأمّا الإنسان فقد حملها بلا إشفاق؛ لأنَّه كان معتدّاً بنفسه وعقله، في حين كان مخطئاً في ذلك؛ إذ لا يتمّ له ما يطلب منه إلَّا بالتوفيق والتأييد الإلهيّ، ولا يكون ذلك إلَّا بصدق التوكّل على الله عزّ وجلّ.

رابعاً: قوله: (أنكرها يونس ... الخ)[١]، وهو من المضامين الباطلة بظاهرها، ولا يمكن الالتزام بصحّتها، والخبر ليس بحجّةٍ فيها، ولو كان حجّة على القاعدة، فإنَّه ليس بحجّةٍ [هنا]؛ لأنَّه لا يمكن أن يثبت الطعن بنبيٍّ معصوم، وكونه ليس بحجّةٍ إنّما يعني كذب الراوي أو توهّمه لا كذب الإمام والعياذ بالله سبحانه.

ص١٠٢ س٩[٢]: نعترف بصحّة المعنى في هذا الحديث الشريف.

ص١٠٢ س١٠[٣]: أجبنا عن ذلك فيما سبق فلا نعيد.

---

(١) أنكرها يونس فحبسه الله في بطن الحوت حتى أقرّ بها. بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٧٥.

(٢) قال هناك: فهل من المعقول أن يكون الشيء بهذه الأهمّية والحيثيّة ولا يذكره الله.

(٣) ذكر هناك: يذكرها الله في كلامه وخاصّة حين لا يصحّ شيء من العبادات.

ص١٠٣ س٢[١]: بحثنا تحريف القرآن، وهذا الاستنتاج منه صادرٌ عنه بصفته عدوّاً ناصباً فلا حجّيّة فيه.

ص١٠٣ س٧[٢]: سبق أن تكلّمنا عن أمثال هذا الخبر.

ص١٠٤ س٣[٣]: إنَّ هذا الخبر من أخبار النقيصة؛ لأنَّ الزيادة التي ذكرها غير موجودةٍ في القرآن المعروف، فيمكن أن يُحمل على القرآن المؤجّل الذي لا مجال لإعلانه الآن. ونزوله على محمّدﷺ بواسطة جبرائيل لا يعني أنَّه من القرآن المعلن فعلاً.

أقول: وكلّ الأخبار التي سردها المؤلِّف بعد ذلك يأتي فيها ما قلناه هنا، وفي بعض التعليقات السابقة، فلاحظ ولا نكرّر.

ص١٠٨ س١٠[٤]: هذه الآية الكريمة نازلةٌ في أمير المؤمنين‏عليه السلام وأنصاره، وقد أعطت أوصافاً محدّدةً للمؤمنين حقّاً. ومن الواضح أنَّنا لا نجدها فيمَن يرى المؤلِّف فضله، وظاهر الآية لزوم اجتماع هذه الأوصاف،

---

(١) قال هناك: فلمّا وقعت هذه المشكلة لجأوا لحلّها فزعموا أنَّ القرآن محرّفٌ.

(٢) قال هناك: فمثلاً يروي محمّد بن يعقوب الكليني عن جابر عن أبي جعفر‏عليه السلام قال: قلت له: لم سمّي عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين؟ قال: الله سمّاه... الكافي (للكليني) ١: ٤١٢، كتاب الحجّة، باب النوادر، الحديث ٤.

(٣) ذكر هناك: وروي عن أبي بصير عن أبي عبد الله‏عليه السلام في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ للكافرين﴾ بولاية عليّ ﴿ليس له دافع﴾، ثمَّ قال: هكذا والله نزل بها جبرئيل‏عليه السلام على محمّدﷺ. الكافي (للكليني) ١: ٤٢٢، باب فيه نكتٌ ونتفٌ من التنزيل في الولاية، الحديث ٤٧.

(٤) قال هناك: وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (الأنفال/ ٧٤).

فيكون عدم انطباقها عليهم قطعيّاً.

ص١٠٨ س١٣[1]: هذه الآية الكريمة يأتي فيها جميع ما قلناه في [التعليقة] السابقة، مع الالتفات إلى أنَّ (المشايخ) لم ينفقوا ولم يقاتلوا، بل كانوا ممَّن هرب يوم أحد مع أكثر الصحابة[2]، ومنه يظهر الحال في الآية التي بعدها[3].

ص١٠٩ س١[4]: سبق أن ناقشنا آية المبايعة فلا نعيد.

ص١٠٩ س٧[5]: أعطت هذه الآية الكريمة صفاتٍ معيّنةً لمن يكون مشمولاً للمدح فيها، ويحتاج السنّي إلى إثبات وجود هذه الصفات لدى مَن يفضّله، وخاصّة مع قوله تعالى في آخرها: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

(١) قال هناك: وقال: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاً وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الحديد/ ١٠).

(٢) مغازي الواقدي ١: ٢٩٥، غزوة أحد، السيرة النبويّة (لابن كثير) ٣: ٥٨، المستدرك على الصحيحين (للحاكم النيسابوري) ٣: ٢٩، الحديث ٤٣١٥.

(٣) قال هناك: وقال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف/ ١٥٧).

(٤) قال هناك: وقال في أصحابه صلّى الله عليه وآله الذين كانوا معه في الحديبية وبايعوه على الموت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح/ ١٠).

(٥) ذكر هناك: وقال الله في صحابته البررة: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ (الفتح/ ٢٩).

الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[١] الدالّ على أنَّ بعض مَن يكون مع الرسول موعودون بالمغفرة والأجر وليس كلّهم، وأمّا الآية التي بعدها فلا ربط لها بالصحابة بأيِّ حال.

ص١١١ س١[٢]: لم يقل أحدٌ بتكفير الصحابة ولا المشايخ، وإنَّما المطلب كما يعرفه الشيعة، وكما يعرفه المؤلِّف نفسه ليس إلَّا.

ص١١١ س٨[٣]: هذا ليس إشارةً إلى عدد الشيعة كلّهم، فقد كان في ذلك الحين واسعاً، وإنَّما الإشارة إلى عدد الخاصّة الثقات بدرجةٍ عاليةٍ.

ص١١٢ س١[٤]: سبق أن قلنا في أمثال هذا الحديث أنَّه من الشرح والتفسير وليس من نصِّ القرآن؛ لأنَّه لا يناسب وضع القرآن الكريم.

ص١١٢ س٧[٥]: هذا رأيٌ شخصيٌّ لهذا المؤلِّف كأنَّه استنتجه من

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) قال هناك: والمعروف أنّ عقيدتهم لا تبتني ولا تستقيم إلَّا على تكفير الصحابة عامّة، والخلفاء الراشدين الثلاثة ومَن رافقهم وساعدهم وشاركهم في الحكم خاصّة.

(٣) ذكر هناك: وروى الكشي أيضاً عن حمدويه قال: حدّثنا أيّوب بن نوح عن محمّد بن الفضل وصفوان عن أبي خالدٍ القمّاط عن حمران قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أقلّنا لو اجتمعنا على شاةٍ ما أفنيناها؟ قال: فقال: ألا أخبرك بأعجب من ذلك؟ قال: فقلت: بلى. قال: المهاجرون والأنصار ذهبوا ... إلَّا ثلاثة. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٧.

(٤) ذكر هناك: يروي الكليني... فوجدت اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣١، باب النوادر، الحديث ١٦.

(٥) قال هناك: ويقول عالمٌ شيعيٌّ؛ ملا محمّد تقي الكاشاني في كتابه الفارسي (هداية الطالبين) ما ترجمته حرفياً: (إنّ عثمان أمر زيد بن ثابتٍ الذي كان من أصدقائه هو وعدوّاً لعليّ أن يجمع القرآن ويحذف منه مناقب آل البيت وذمّ أعدائهم ... هداية

مجموع ما مرّ عليه هو من أدلّة، وهو أعلم بما قال.

ص١١٣ س١[(١)]: هذا يأتي فيه ما قلناه في التعليقة السابقة.

ص١١٣ س١٩[(٢)]: يأتي فيه نفس الشيء أيضاً؛ فإنَّه إنَّما قاله بناءً على فهمه من الروايات الدالّة على النقيصة، وقد ناقشناها.

ص١١٤ س٧[(٣)]: هذا الحديث وما بعده قد تكلّمنا حوله فلا نعيد؛ فإنَّه من أخبار وجود النقيصة في القرآن الكريم.

ص١١٥ س٣[(٤)]: ما حرص المؤلِّف على معاوية وبني أُميّة، وأكثر أهل

الطالبين در أصول دين - بالفارسيّة- (الملّا محمّد تقي بن محمّد حسين تاجر فاضل كاشاني، المتوفّى ١٣٢١هـ): ص٣٦٨، طبعة حجرية.

(١) قال هناك: ويصرّح في كتاب آخر: أنَّ عثمان حذف عن هذا القرآن ثلاثة أشياء، مناقب أمير المؤمنين عليّ، وأهل البيت، وذمّ قريش والخلفاء الثلاثة، مثل آية: يا ليتني من اتّخذ أبا بكر خليلاً. تذكرة الأئمّة (للمجلسي).

لا يخفى أنّه لم تثبت صحّة نسبة هذا الكتاب للعلّامة المجلسي، وإنّما الكتاب هو لمحمّد باقر بن محمّد تقي اللاهيجي المائل للتصوّف، فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسي توهّماً منشؤه الاشتراك الاسمي في الاسم واسم الأب.

(٢) ذكر هناك: السابع من المطاعن: أنّه جمع الناس على قراءة زيد بن ثابت خاصّة وأحرق المصاحف، وأبطل ما لا شكّ أنّه من القرآن المنزل. شرح نهج البلاغة (للبحراني) ٢: ١١٥.

(٣) ذكر هناك: فروى الكليني في الكافي عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (إنّ الذين كفروا وظلموا آل محمّد حقّهم لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً إلّا طريق جهنم، خالدين فيها أبداً، وكان ذلك على الله يسيراً). الكافي (للكليني) ١: ٤٢٤، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الحديث ٥٩.

(٤) ذكر هناك: فقال عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: نزلت هذه الآية في معاوية وبني أميّة وشركائهم وأئمّتهم. تفسير القمي ١: ٢١١.

السنّة وعلمائهم وعقلائهم يعلمونه باطلاً في باطل؟!

ص١١٥ س٨[1]: هذا من أخبار النقيصة، وقد تكلّمنا حول أمثاله.

ص١١٥ س١٤[2]: هذا الخبر على طوله ناقشنا أمثاله:

أوّلاً: هو خبرٌ ضعيفٌ سنداً[3].

ثانياً: لو كان حجّةً في الحكم الشرعي لما كان حجّةً في القرآن.

ثالثاً: أنّه مخالفٌ للبرهان الذي قلناه من عدم وجود الزيادة والنقيصة المتعمّدة.

---

(١) قال هناك: وقال في آخر سورة الشعراء (ثمَّ ذكر الله آل محمّد عليهم السلام وشيعتهم المهتدين، فقال: إلّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظُلموا) ثُمَّ ذكر أعداءهم ومَن ظلمهم، فقال: (وسيعلم الذين ظلموا آل محمّد حقّهم أيّ منقلب ينقلبون) هكذا والله نزلت. تفسير القمّي ٢: ١٢٥.

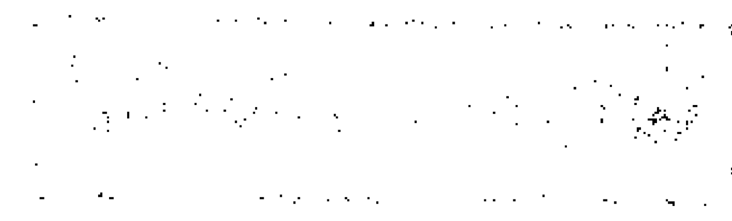
(٢) ذكر هناك: فيذكر الطبرسيّ أنّ رجلاً من الزنادقة سأل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أسئلة فقال في جوابه: (ولم يكن عن أسماء الأنبياء تجرّداً وتعزّزاً، بل تعريضاً لأهل الاستبصار، أنَّ الكناية فيه عن أصحاب الجرائر العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من فعله تعالى، وأنّها من فعل المغيّرين والمبدّلين الذين جعلوا القرآن عضين ... الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٣٧٠.

أقول: حاول إحسان الهي ظهير التدليس وتغيير الألفاظ، والوارد هو: ولم يكن عن أسماء الأنبياء تبجّراً وتعزّراً بل تعريفاً لأهل الاستبصار.

(٣) تقدّم منه قدس سره كلام حول كتاب الاحتجاج للطبرسي ورواياته:

قال قدس سره في تعليقته على ص٤٩ س٣: فإنَّ أغلب أخبار الاحتجاج ضعيفة.

وقال أيضاً في تعليقته على ص٨٤ س١٣: إنَّ أكثر روايات الاحتجاج، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّةً من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنَّ ذلك لا يحتاج إلى سند.



رابعاً: أنّه يمكن حمله على أنّ الناقص هو من الشرح والتفسير، فلا يكون من أخبار النقيصة.

ص١١٨ س١٩[١]: هذا استنتاج عدوٍّ ناصبٍ.

ص١١٩ س١٢[٢]: هذا محمولٌ قطعاً على الصلاة والصوم المستحبّين لا الواجبين، بل إنَّ انطباعه هو ذلك، ولو انحصرت دلالته بالواجب لكان خبراً ساقطاً عن الحجّيّة.

ص١٢٠ س٩[٣]: هذا الدليل القطعي لدى المؤلّف سبق أن ناقشناه.

ص١٢٠ س١٨[٤]: هذه أحد الوجوه التي ذكرناها وليس الوجه الوحيد، فراجع.

ص١٢١ س٦[٥]: هذا رأيٌ خاصٌّ للمؤلّف فهِمَه ممّا يعتقده من الأدلّة،

---

(١) قال هناك: رابعاً: اعتقد الشيعة التحريف في القرآن للأغراض المذكورة، ولغرض آخر وهو الإباحيّة وعدم التقيّد بأحكامه، والعمل على حدود الله حيث إنَّه ما دام ثبت في القرآن التحريف....

(٢) ذكر هناك: وقال: إنَّ رجلاً أتى النبيَّ صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أحبّ المصلّين ولا أصلّي، وأحبّ الصوّامين ولا أصوم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: أنت مع من أحببت. الكافي (للكليني) ٨: ٨٠، وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام، الحديث ٣٥.

(٣) قال هناك: والدليل القطعي الذي لا غبار عليه هو قوله سبحانه وتعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقوله تعالى....

(٤) قال هناك: والمحفوظ هو القرآن عند الأئمّة مع احتمال كون (الحافظون) بمعنى (العالمون).

(٥) قال هناك: وبنفس هذا الكلام تكلّم عالمٌ إيرانيٌّ شيعيٌّ (علي أصغر البرجردي) في كتابه الذي ألّفه في عهد محمّد شاه القاجار بطلبٍ من الشيعة ليبيّن مهمّات عقائد

ولا حجّة فيه على غيره.

ص١٢٢ س٣[١]: ظهر ممّا سبق الجواب على هذا الوجه، وحاصله:

أنَّه إذا أُريد حفظ القرآن الظاهر فهو محفوظٌ في الظاهر، ولا تناله يد الزيادة والنقيصة العمديّة كما سبق أن برهنّا، وكلّ رأيٍ يخالف ذلك فباطل، وبه يُحفظ أساس الإسلام الظاهري.

وإن أُريد به القرآن المؤجّل -كما عبّرنا- فقد قلنا أنَّ حفظه يكون في مستوى وجوده، وهو صدور الخاصّة والأولياء. وقد جاء الرأي الشيعي وجوابه في الكتاب[٢] على أساس الخلط بين هذين الشكلين من القرآن الكريم.

ص١٢٢ س١٥[٣]: هذا إشكالٌ وارد على الرأي الشيعيّ القائل بالزيادة أو النقيصة العمديّة، إلّا أنَّه غير واردٍ على رأينا الذي نفينا به هذه الأُمور، فتبقى المزيّة عن التوراة والإنجيل محفوظة.

على أنّنا يجب أن نلتفت إلى أنَّه ليس هناك نصٌّ معتبرٌ من الكتاب والسنّة

الشيعة، فقال فيه: والواجب أنَّ نعتقد أنَّ القرآن الأصلي لم يقع فيه تغييرٌ وتبديلٌ مع أنَّه وقع التحريف والحذف في القرآن الذي ألّفه بعض المنافقين، والقرآن الأصلي الحقيقي موجودٌ عند إمام العصر - المهديّ المزعوم- عجّل الله فرجه. عقائد الشيعة، ط. إيران، ص٢٧.

أقول: الكتاب باللغة الفارسية وهو مطبوعٌ بطبعةٍ حجريّةٍ ولم نعثر عليه.

(١) قال هناك: أوّلاً: لأنَّه لو يقال أنّ المحفوظ هو ما عند الإمام، فما الفائدة من حفظه وصيانته؛ إذ عند عدم وجود الإمام يبقى القرآن غير محفوظ من التغيير والتحريف.

(٢) راجع تعليقة ص٧٧س٢، ص٨٤س٩، ص٨٨س٥، ص١٠٤س٣.

(٣) قال هناك: وأيضاً فأيّ الميزة تبقى حينئذٍ فيه حيث إنّ التوراة والإنجيل وغيرهما من الصحف محفوظةٌ عند الله وفي اللوح المحفوظ.

يقول: إنَّ القرآن أفضل من التوراة والإنجيل من حيث إنَّهما غير محفوظين وهو محفوظ؛ ليكون عدم حفظه- جدلاً- منافياً لهذا الدليل، وإنَّما فقط أنَّ القرآن موعودٌ بحفظه فيه، وتلك الكتب غير موعودٍ بحفظها فيها، هذا كلّ ما في الأمر. ولا يمكن أن يوعد بحفظها لعلم الله عزّ وجلّ أنَّها ستكون منسوخةً، فتساوي شأن القرآن مع تلك الكتب ليس محذوراً خطراً بعد أن كانت كتباً سماويّةً إلهيّةً.

على أنَّنا نعتقد بحفظ التوراة والإنجيل أيضاً عند المعصومين عليهم السلام، وأنَّ القائم يظهرها لأهلها ويحتجّ عليهم بها. إذن، فالكتب كلّها متساوية في الحفظ لا في عدمه، إلَّا أنَّ مستوى الحفظ قد يكون ظاهريّاً وقد يكون باطنيّاً أو واقعيّاً.

ص١٢٢ س١٩[1]: هذا الإشكال نجيب عليه من زاويتين:

أمّا من حيث ما قلنا من وجود (القرآن المؤجّل)، فإنَّنا نقول: إنَّه نازلٌ، ولكنّه محفوظ وغير معلنٍ بعد نزوله، لا أنَّه ينزل بعد ذلك، وكيف ينزل على غير النبيّ صلى الله عليه وآله.

وأمّا من حيث الرأي الشيعيّ القائل بالتحريف، فإنَّه يقول أيضاً أنَّ القرآن محفوظ بعد نزوله في قلوب الأولياء والخاصّة، والتعبير بأنَّه محفوظٌ في اللوح المحفوظ لا يعني أنَّه غير نازلٍ، بل هو نازلٌ، إلَّا أنَّه منسيٌّ ومحرّفٌ- فرضاً- فتبقى مرتبته في اللوح المحفوظ موجودةً؛ لأنَّ نزوله عن اللوح

(١) قال هناك: ولا يقع التحريف إلَّا في المنزل لا قبل النزول، وهذا من البديهيّات، ولكن الشيعة لحقدهم على الإسلام وزعمائه والمسلمين لا يبالون بها حتى يلتجئون إلى أقاويل يمجّها العقل ويزدريها الفهم.

المحفوظ لا يعني فراغ اللوح المحفوظ عنه، بل يعني أنَّ له وجودين: وجود في اللوح المحفوظ، وهو مستمرّ، ووجود بين الناس، وهو منقطع. [و] على هذا الرأي [الثاني]، فإذا انقطع وجوده بين الناس استمرّ وجوده في اللوح.

ص١٢٣ س٧[١]: لا شكّ أنَّ في هذه العبارة مبالغةً، بل هي قطعيّة العدم. نعم، يوجد ملايين من الناس يحفظون بعض القرآن لا كلّه بكامله، وهذا ما كان موجوداً في زمن النبيّ ﷺ أيضاً، وبه أمكن استمرار القرآن وحفظه.

ص١٢٥ س١٨[٢]: هذا واضح الفساد، فليس بين حفظ أحد الثقلين وحفظ الآخر - أعني: الحفظ الظاهري- أيّة رابطة، فيمكن أن يكون أحدهما محفوظاً دون الآخر. نعم، في الحفظ الواقعيّ كلاهما محفوظ؛ لأنَّ القرآن الكريم كلّه- ظاهره وباطنه- موجودٌ لديهم.

ومن هنا نعرف أنَّ ما زعمه المؤلّف من الربط بين حفظ القرآن وحفظ العترة غير صحيح، وأنَّ هذا هو الذي سبّب لدى الصدوق إلى إنكار التحريف[٣] ليس بصحيح، بل سببه دليله الصحيح. ومن الواضح أنَّ الصدوق من قدماء علمائنا وعظمائهم، فقوله بعدم التحريف في ذلك الحين رأيٌ متينٌ ومحترمٌ جدّاً، جزاه الله خيراً.

---

(١) قال هناك: ففي مثل هذا الزمان زمان الفساد والإلحاد يوجد ملايين من البشر الذين يحملون القرآن الكريم بكامله في صدورهم ويحفظونه عن ظهر قلب.

(٢) قال هناك: وحينما لا يثبت الثقل الأكبر وهو القرآن، كيف يثبت الثقل الأصغر والتمسّك به.

(٣) اعتقادات الإماميّة (للصدوق): ٨٤، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

ص١٢٧ س١[(١)]: هؤلاء هم عمدة علمائنا الأقدمين، فمَن بقي منهم بإزاء هؤلاء العظماء ليكون قوله حجّة بخلاف قولهم أيُّها المؤلِّف؟!

ص١٢٧ س٣[(٢)]: المهمّ إمكان إثبات القول بالتحريف بشكلٍ معاصر في الزمان لهؤلاء الأربعة، وهو غير ممكنٍ، والمؤلِّف لم يذكره، فإن لم يكن القول بالتحريف موجوداً يومئذٍ أمكن القول بالإجماع على عدمه.

ص١٢٧ س١٤[(٣)]: هذا كلام عدوٍّ ناصبيّ قد عرفنا جوابه. وأنَّ الأساس في هذا القول هو الدليل الصحيح عليه.

ص١٢٨ س٢[(٤)]: عرفنا الشأن في ادّعاء التواتر:

أوّلاً: أنّه رأيٌ خاصّ، مَن قاله لا يكون حجّةً على الآخرين.

ثانياً: أنَّ الزيادة في القرآن غير معقولةٍ، فلا تكون الأخبار فيها حجّةً، كائنةً ما كانت.

ثالثاً: أنَّ أخبار النقيصة إمّا محمولةٌ على (القرآن المؤجّل)، أو على إنقاصٍ شكلٍ من أشكال التفسير والشرح من القرآن، حيث كان موجوداً عند المعصومين عليهم السلام، وليس إنقاصاً من نصّ القرآن، وقد أسلفنا أنَّ ذكر أسماء

---

(١) قال هناك: فهؤلاء هم الأربعة من القرن الرابع إلى القرن السادس لا خامس لهم الذين قالوا بعدم التحريف في القرآن.

(٢) قال هناك: ولا يستطيع عالمٌ من علماء الشيعة أن يثبت في القرون الثلاثة هذه خامساً لهؤلاء الأربعة من يقول بقولهم.

(٣) قال هناك: فهؤلاء الأربعة أيضاً ما أنكروا التحريف في القرآن وأظهروا الاعتقاد به إلّا تحرّزاً من طعن الطاعنين.

(٤) قال هناك: أوّلاً: لأنّ الروايات التي تنبئ وتخبر عن التحريف رواياتٌ متواترةٌ عند الشيعة.

المنافقين لا يمكن أن يكون من نصِّ القرآن.

وقد قالوا - كما هو الصحيح- أنَّ التواتر لا يثبت به إلَّا أخصّ المداليل وأقلّها، وليس ذلك إلَّا ما قلناه، ولا يمكن إثبات النقيصة العمديّة من نصِّ القرآن الكريم به.

ص١٢٨ س١٤[1]: هذا كلامٌ باطلٌ في باطلٍ:

أوّلاً: نستطيع أن نقول: إنَّ الأخبار المشار إليها عن القرآن الكريم موجودةٌ ومتواترةٌ، إلَّا أنَّها غير دالّةٍ على النقيصة العمديّة كما قلنا. فنكون قد أخذنا بالروايات في القرآن والروايات في الإمامة، وهذا هو الصحيح.

ثانياً: إنَّ الولاية وإن كانت مرويّة بالأخبار المتواترة إلَّا أنَّها عندنا أعلى من ذلك وأجلّ؛ لأنَّها موجودةٌ بنصِّ الكتاب وضرورة المذهب، بل ضرورة الدين الواقعيّ، يتوارثها الأجيال ملايين بعد ملايين، فليست متوقّفةً على القول بتواتر تلك الروايات.

ثالثاً: إنَّنا لو رفضنا العمل بروايات النقيصة المتواترة ورفضنا النقيصة، فليس ذلك لأجل جحود مضمون الأخبار، بل لأجل بعض المناقشات فيها، كالذي سبق أن سمعناه أو غيره. وليس هناك عالمٌ شيعيٌّ ينفي المضمون الصحيح للأخبار الصحيحة أو المتواترة، وإلَّا كان خارجاً عن الإسلام. إذن، فأخبار النقيصة فيها نقصٌ، بمعنى: أنَّها لا تثبت النقيصة العمديّة بالتواتر.

ومعه فإذا سقط التواتر عن هذه الأخبار لا يعني بأيّ حالٍ سقوط التواتر عن أخبار الولاية التي هي صحيحةٌ، وصريحةٌ في مضمونها.

---

(١) قال هناك: وإنكار هذه الروايات يستلزم إنكار تلك الروايات التي تثبت مسألة الإمامة والخلافة بلا فصلٍ لعليٍّ رضي الله عنه وأولاده بعدهم عندهم.

ص١٢٩ س٥[١]: سبق أن عرفنا جوابه؛ لأنَّ أقوال المعصومين عليهم السلام لا نعرفها إلّا من الروايات، والمراد بها هنا الروايات الدالّة على النقيصة، وقد عرفنا أنّها لا تدلّ على مطلوب المؤلّف. إذن، فهؤلاء العظماء الأربعة[٢] لم يخالفوا قول المعصومين عليهم السلام، بل قالوا ما يوافق أقوالهم.

ص١٢٩س١٣[٣]: لا يوجد في المتقدّمين عليهم مَن يقول بالتحريف، ونتحدّى المؤلّف في أن يورد لنا رأياً واحداً على ذلك، وكلّ مَن نسب إليه ذلك القول فهو متأخّرٌ نسبيّاً.

ويجب هنا أن نلاحظ: أنَّ المتقدّمين عليهم يعني أنّهم معاصرون للأئمّة عليهم السلام، ومعه لا يكون للشيعة رأيٌ معلنٌ ومهمٌّ بإزاء أقوال الأئمّة عليهم السلام، فكيف تنسب إليهم هذا القول؟! نعم، يُريد المؤلّف أن يقول: إنَّ الأئمّة عليهم السلام أنفسهم يرون النقيصة في القرآن، وهم متقدّمون على هؤلاء الأربعة.

وجواب ذلك:

إنَّ أقوال الأئمّة عليهم السلام إنّما عرفناها وعرفها المؤلّف من الأخبار الدالّة على النقيصة، وقد عرفنا أنّها غير دالّةٍ على النقيصة المتعمّدة، وإنّما هي يمكن أن تكون محمولةً على محامل ومعانٍ صحيحة. إذن، فكيف تقول أو يقول قائل: أنَّ الأئمّة عليهم السلام قائلون بالنقيصة المتعمّدة في القرآن؟

---

(١) قال هناك: مذهب الشيعة قائمٌ على أقوال الأئمّة وآرائهم، فقد أثبتنا آراءهم وأقوالهم مقدّماً أنّهم لا يرون القرآن الموجود في أيدي الناس قرآناً كاملاً محفوظاً باستثناء هؤلاء الأربعة الذين أظهروا إنكار التحريف، ولم يستندوا إلى قولٍ من الأئمّة المعصومين.

(٢) المراد بالأربعة هم: الشيخ الصدوق، والسيّد المرتضى علم الهدى، والشيخ الطوسي، والطبرسي.

(٣) قال هناك: بخلاف متقدّميهم القائلين بالتحريف والمعتقدين به.

ص١٢٩س١٧[١]: بالنسبة لهذه الكتب عرفنا حالها، وأنّها ليست كصحاح السنة نعتبر كلّ ما فيها صحيحاً، بل فيها الغثّ والسمين والصحيح والسقيم، والصريح والقابل للتأويل، إلى غير ذلك. فليس معنى الاعتماد على هذه الكتب أن يقول الشيعة بالنقيصة العمديّة.

ص١٣٠س٢[٢]: ليس هذا عجيباً، بل هذا من نقاط القوّة فيهم:

أوّلاً: لأنّهم ذوو نظرة موسوعيّةٍ وواسعةٍ، يريدون أن يجمعوا كلّ [ما] وردهم من أخبار، سواءٌ صحّت أم لا، ويكون تمحيصها وفهمها موكولاً إلى الأجيال المتأخّرة. فليس إيرادهم روايةً أنّهم يعملون عليها ويرون صحّتها.

ثانياً: أنّنا يمكن أن نفهم من ذكرهم لهذه الروايات- مع كونهم يقولون بعدم التحريف- أنّهم لم يفهموا منها التحريف، بل وجدوها غير دالّةٍ عليه، كما عرفنا نحن ذلك أيضاً.

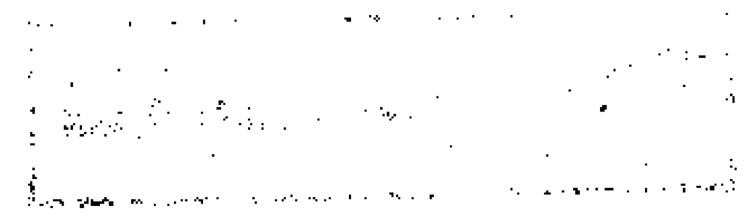
ص١٣٠س١٣[٣]: سبق أن تكلّمنا حول هذا الحديث؛ فإنّ المؤلّف

---

(١) قال هناك: رابعاً: الكتب التي رويت فيها أخبار وأحاديث عن التحريف والتغيير كتبٌ معتبرةٌ، معتمدٌ عليها عند الشيعة.

(٢) قال هناك: خامساً: ومن العجائب أنّ هؤلاء الأربعة الذين تظاهروا إنكار التحريف يروون في كتبهم - أنفسها- أحاديث وروايات عن الأئمّة وغيرهم تدلّ وتنصّ على التحريف بدون تعرّضٍ لها ولسندها ورواتها.

(٣) قال هناك: فمثلاً: ابن بابويه القمّي القائل بأنّه (من نسب إلينا القول بالتحريف فهو كاذب) ... حدّثنا الحسن بن زبرقان المرادي، قال: حدّثنا أبو بكر بن عياش الأجلح عن أبي الزبير، عن جابر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة، يقول المصحف: يا رب حرّقوني ومزّقوني). الخصال (لابن بابويه): ١٧٥.



رواه فيما سبق، وقلنا إنَّ (حرّقوني) إمّا بنقطةٍ واحدة أو نقطتين[١].

ص١٣٠ آخر سطر[٢]: هذا الخبر من أخبار النقيصة، وقد سبق أن ناقشناها. مضافاً إلى أنّها ليست روايةً عن المعصومين عليهم السلام، لا عن النبيّ صلى الله عليه وآله ولا غيره، فلا تكون حجّةً. مضافاً إلى أنّنا قلنا إنَّ الخبر الواحد وإن كان صحيحاً لا يكون حجّةً في إثبات النصّ القرآنيّ.

س١٣١ س٢[٣]: سبق أن أعطينا الوجوه الكافية في مناقشة هذا الكثير الذي يزعمه المؤلِّف، والكلام من المؤلِّف هنا كلام عدوٍّ حاقدٍ فلا يُعبأ به.

ص١٣١ س١١[٤]: سيأتي الكلام في التقيّة حين تعرّض المؤلِّف لها.

ص١٣١ س١٣[٥]: هذه الروايات المشار إليها ليست أكثر من واحدةٍ أو اثنتين أو نحو ذلك، وكلّها ضعيفة السند، وقد عرفنا الشأن في القرآن الذي

---

(١) راجعه في التعليق [على]: ص٨٤، س٦.

(٢) قال هناك: وأبو عليّ الطبرسي الذي ينكر التحريف بشدّة هو نفسه يروي في تفسيره أحاديث يعتمد عليها تدلّ على أنّ التحريف قد وقع، فمثلاً يعتمد في سورة النساء على رواية تضمّنت نقصان كلمة (إلى أجلٍ مسمّى) من آية النكاح فيقول: وقد روى جماعةٌ من الصحابة منهم أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود أنّهم قرأوا فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمّى فآتوهن أجورهنّ، وفي ذلك تصريحٌ بأنّ المراد به عند المتعة. مجمع البيان (للطبرسي) ٣: ٦١.

(٣) قال هناك: ومثل هذا كثيرٌ عندهم، وهذا يدلّ دلالةً واضحةً أنّه ما أنكر بعضهم التحريف إلّا نفاقاً وتقيّة؛ ليخدعوا به المسلمين.

(٤) قال هناك: كما يذكر ابن بابويه القمّي هذا في رسالته الاعتقادات: التقيّة واجبةٌ ... وسُئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ قال: أعملكم بالتقيّة. الاعتقادات (للصدوق): ١٠٨، باب الاعتقاد في التقيّة.

(٥) قال هناك: سادساً: لو سلّم قول الأربعة لبطلت الروايات التي تنصّ على أنّ القرآن لم يجمعه إلّا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنّه عرضه على الصحابة فردّوه إليه.

كان عند أمير المؤمنين عليه السلام وما هو وجهه.

ص١٣٢ س١[(١)]: باطن القرآن هو المعاني غير الظاهرة منه. إذن، فالأمر خاصٌّ بالمعاني وغير شاملٍ للألفاظ، والرواية صادقةٌ فيما تقوله.

ص١٣٢ س٩[(٢)]: قلنا فيما سبق أنَّه يكيفنا من النصِّ القرآني الحالي أنَّه موجودٌ في زمن الأئمّة عليهم السلام ومعترفٌ به من قبلهم، فيكون حجّةً. وليس أنَّه حجّةٌ لأنَّ عثمان جمعه.

ص١٣٣ س١[(٣)]: قوله: (فلم يثبت)، هذا ظلمٌ للحقيقة من الكاشاني رحمه الله، بل هذا ثابتٌ تاريخيّاً؛ لا بمعنى أنَّ المصحف كان مكتوباً على ما هو عليه الآن، بل كان مجموعاً ومعروفاً، أمّا كونه مجموعاً فقد كان مكتوباً على الجلد والعظام ونحوها ممّا هو متوفّر يومئذٍ، وكان الصحابة يكتبون منه الشيء الكثير، وأمّا كونه معروفاً فلم يكن يتكرّر في حياة الصحابة شيءٌ مثل ما كان يتكرّر من القرآن الكريم، فكانوا أكثر الناس استئناساً به ومعرفةً بسوره وآياته، ويحملون عنها فكرةً واضحةً وتفصيليّةً، فأيّ اختلافٍ قد يقع يعرفه الناس.

---

(١) قال هناك: وهناك رواية في الكافي، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام أنَّه قال: ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن، كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء. الكافي (للكليني) ١: ٢٢٨، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام، الحديث ٢.

(٢) قال هناك: والثابت أنَّ القرآن الموجود في الأيدي لم ينقل إلَّا عن مصحف الإمام عثمان ذي النورين رضي الله عنه.

(٣) قال هناك: فهذا مفسّرٌ شيعيٌّ معروفٌ محسن الكاشي يقول في تفسيره الصافي بعد ذكر أدلّة السيّد المرتضى ... وأمّا كونه مجموعاً في عهد النبيّ على ما هو عليه الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعاً، وإنّما كان ينزل نجوماً، وكان لا يتمّ إلّا بتمام عمره. تفسير الصافي (للكاشاني) ١: ٥٤، مقدّمة الكتاب.

ص١٣٣ س٣[1]: هذا رأيه عفا الله عنه، وهو بدوره غير معصومٍ حتّى يطاع.

ص١٣٣ س٨[2]: قوله: (عند أهله)، قد عرفنا ما فيه فيما سبق فراجع[3].

ص١٣٣ س١٤[4]: هذه استنتاجات عدوٍّ فلا يُعبأ بها. وقد حملنا فكرةً سابقةً عن جوابها[5].

ص١٣٤ س١٢[6]: عرفنا الجواب على ذلك فلا نكرّر[7].

---

(١) قال هناك: وقال أحد أعلام الشيعة في الهند ردّاً على كلام السيّد المرتضى: فإنّ الحقّ أحقّ بالاتّباع، ولم يكن السيّد علم الهدى (المرتضى) معصوماً حتّى يجب أن يطاع، فلو ثبت أنّه يقول بعدم النقيصة مطلقاً لم يلزمنا اتّباعه، ولا خير فيه. ضربة حيدريّة (الهندي محمّد مجتهد اللكنوي) ٢: ٨١. (لم نعثر على الكتاب).

(٢) قال هناك: وقال الكاشي ردّاً على الطوسي بعدما نقل عبارته، فقال: أقول: يكفي في وجوده في كلّ عصر وجوده جميعاً كما أنزل الله محفوظاً عند أهله ... تفسير الصافي (للكاشاني) ١: ٥٥، المقدّمة السادسة.

(٣) راجع تعليقة ص٧٧ س٢، ص٨٤ س٩، ص٨٨ س٥، ص١٠٤ س٣، ص١٢٢ س٣.

(٤) قال هناك: منها سدّ باب الطعن؛ لأنّهم رأوا أن لا جواب عندهم لأعداء الإسلام حيث يعترضون على المسلمين.

(٥) راجع تعليقته على ص١٠٣ س٢، ص١١٨ س١٩، ص١٢٧ س١٤.

(٦) قال هناك: وقد اعترف بهذا السيّد الجزائري حيث قال بعد ذكر اتّفاق الشيعة على التحريف: نعم، قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأنّ ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريفٌ ولا تبديلٌ .... والظاهر أنّ هذا القول إنّما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة - منها سدّ باب الطعن عليه-. ثُمَّ بيّن أنّه لم يكن إلّا لهذه المصالح بقوله: كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلّفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن. الأنوار النعمانية، (للسيّد نعمة الله الجزائري) ٢: ٣١١-٣١٥.

(٧) راجع تعليقته على ص١٠٣ س٢، ص١١٨ س١٩، ص١٢٧ س١٤.

ص١٣٥س٥[1]: هذا لا إشكال فيه لعدّة مصالح؛ منها: وجوب التقيّة، ومنها: إلزام المخالفين بالحقّ، ومنها: إتّباع طريق الحكمة والموعظة الحسنة دون الشتم والسباب الذي هو طريقة هذا المؤلِّف وأمثاله.

ص١٣٥س١٤[2]: سبق أن ذكرنا وجهه، وأنّه محمولٌ على ما سمّيناه بالقرآن المؤجّل، أو محمولٌ على حذف التفسير والتأويل ممّا وصلنا من القرآن الكريم.

ص١٣٦س١[3]: هذه الأعمال - وهي: أعمال جمع القرآن الكريم- مرويّةٌ كلّها - فيما أعلم- بطريق العامّة، ليس فيه طريقٌ شيعيّ، فلا يكون حجّةً وإن كثر عددها.

فإن ادّعى أحدهم الاستفاضة أو التواتر.

قلنا: **أوّلاً**: أنَّ هذا لم يثبت بل تابعٌ لوجدان مدّعيه.

وثانياً: أنَّ التواتر- كما أشرنا- لا يثبت به إلَّا القضيّة المتيقّنة من

---

(١) قال هناك: وأمّا الشيخ الطوسي الملقّب بشيخ الطائفة، فقد قال الشيعة أنفسهم في تفسيره: ثُمَّ لا يخفى على المتأمّل في كتاب (التبيان) أنّ طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين.

(٢) قال هناك: فيقول الملّا خليل القزويني، شارح الصحيح الكافي المتوفّى سنة ١٠٨٩هـ تحت حديث (إنَّ للقرآن سبعة عشر ألف آية) يقول: وأحاديث الصحاح التي تدلّ على أنّ كثيراً من القرآن قد حذف قد بلغ عددها إلى حدٍّ لا يمكن إنكاره. الصافي في شرح الكافي (ملا خليل القزويني)، لم نعثر على نسخة من الكتاب نعم طبع جزءان فقط من قبل دار الحديث في قم والأجزاء الباقية قيد العمل.

(٣) قال هناك: ... أعمال أبي بكر وعمر وعثمان. الصافي في شرح الكافي (ملا خليل القزويني)، انظر: الهامش السابق.

المجموع، ولا شكّ أنّها خاليةٌ من إثبات النقيصة، فضلاً عن الزيادة.

ص١٣٦ س٢[١]: هذا رأي الكاشاني وليس حجّةً على غيره، ولو سلّمناه فقد فسّرنا معنى النقيصة وتحدّثنا عنها وعن الزيادة فلا نعيد.

ص١٣٦ س١٠[٢]: قوله: (فالظاهر ...الخ). قلنا إنّ مجرّد ورود الرواية في كتابٍ لا يعني أخذ المؤلّف بها. وقلنا أنّ هؤلاء المؤلّفين كانت نظرتهم إلى حفظ الحديث موسوعيّةً وشاملةً ولا تختصّ بالأخبار الصحاح.

إذن، فاستنتاج هذا الظهور باطل.

ص١٣٦س١٤[٣]: قوله: (يثق بما رواه فيه)، يراد بذلك الوثوق في السند لا الوثوق بالدلالة، ووثوقه بالسند اجتهاديٌّ قابلٌ للمناقشة من قبل أيّ مجتهدٍ آخر. ولا ينبغي أن نغفل: أنّ الأخبار فيها ما هو متعارضٌ وفيها ما هو غير معقولٍ ونحو ذلك، مهما كان عدده، فكيف يثق بكلّ الأخبار مع ما فيها،

---

(١) قال هناك: ويقول المفسّر الشيعي الكاشي في مقدّمة تفسيره: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أنّ القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمّد صلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيّر محرّف، وأنّه قد حذف عنه أشياء كثيرة. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤٩، المقدّمة السادسة.

(٢) ذكر هناك: ويقول: أمّا اعتقاد مشائخنا رحمهم الله في ذلك، فالظاهر من ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنّه كان يعتقد بالتحريف والنقصان في القرآن. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٥٢، المقدّمة السادسة.

(٣) ذكر هناك: لأنّه روى روايات في هذا المعنى في كتابه (الكافي) ولم يتعرّض للقدح فيها، مع أنّه ذكر في أوّل الكتاب أنّه يثق بها رواه فيه. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٥٢، المقدّمة السادسة.

والكافي وحده يحتوي على ذلك جزماً. ومنه يظهر الحديث في آراء مَن يذكرهم المؤلِّف خلال الأسطر التالية[١].

ص١٣٧س١٠[٢]: قلنا: إنَّ مثل هذه (السور) تفضح نفسها بنفسها؛ لما فيها من الركاكة في اللّفظ، وإن كان مضمونها حقّاً، إلَّا أنَّ أُسلوبها لا يشبه متانة القرآن ورصانته، مضافاً إلى أنَّها لو كانت مرويّةً فهي روايةٌ ضعيفةٌ مرسلةٌ لا حجّيّة فيها، على أنّنا قلنا: إنَّ نصّ القرآن لا يثبت حتّى بخبر الواحد الصحيح، فضلاً عن الضعيف.

---

(١) حيث سرد المؤلِّف إحسان إلهي ظهير بعد ذلك عدّة أسماء مثل: المقدّس الأردبيلي، والملّا محمّد باقر المجلسي، والميرزا محمّد باقر الموسوي، والحاج كريم خان الكرماني الملقّب بمرشد الأنام، والمجتهد الشيعي الهنديّ السيّد دلدار علي، والميرزا النوري الطبرسي.

(٢) قال هناك: وذكر خاتمة مجتهديهم الملّا محمّد باقر المجلسي في كتابه (بسم الله الرحمن الرحيم، يا أيها الذين آمنوا بالنورين أنزلناهما عليكم آياتي ويحذّرانكم عذاب يوم عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آياتٍ لهم جنّات النعيم، والذين كفروا من بعد آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا لوصيّ الرسول أولئك يسقون من حميم ... (تذكرة الأئمّة).

تقدمت الإشارة إلى عدم صحّة نسبة كتاب تذكرة الأئمّة للعلّامة المجلسي في هامش التعليقة ص١١٣س١ حيث قلنا هناك: لا يخفى أنّه لم تثبت صحّة نسبة هذا الكتاب للعلّامة المجلسي، وإنّما الكتاب هو لمحمّد باقر بن محمّد تقي اللاهيجي المائل للتصوّف، فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسي توهّماً منتشأه الاشتراك الاسمي في الاسم واسم الأب.

ص١٣٨ س٦[1]: هذا وما بعده من آراءٍ ليست روايةً ولا حجّةً، وهي اجتهادات بعض العلماء المتأخّرين، وقابلةٌ للمناقشة، وقد عرفنا مناقشاتها، فلا نعيد.

ص١٣٩ س١٨[2]: المؤلِّف يتكلَّم هذا الكلام ولكنّه لا يحدّد الصفحة في

---

(١) قال هناك: وكتب الميرزا محمّد باقر الموسوي: أنّ عثمان ضرب عبد الله بن مسعود ليطلب منه مصحفه حتّى يغيّره ويبدّله مثل ما اصطنع لنفسه حتّى لا يبقى قرآنٌ محفوظٌ صحيحٌ. بحر الجواهر (للموسوي)، ط. لم نعثر على الكتاب.

ويقول الحاج كريم خان الكرماني الملقّب بـ (مرشد الأنام) في كتابه: أنَّ الإمام المهديّ بعد ظهوره يتلو القرآن، فيقول المسلمون: هذا والله هو القرآن الحقيقي الذي أنزله على محمّد، والذي حرّف وبدّل. إرشاد العلوم (الكرماني). الكتاب باللغة الفارسيّة وهو غير متوفّر بين أيدينا.

ويقول المجتهد الشيعيّ الهنديّ السيّد دلدار عليّ الملقّب بـ (آية الله في العالمين) يقول: ومقتضى تلك الأخبار أنّ التحريف في الجملة في هذا القرآن الذي بين أيدينا بحسب زيادة الحروف ونقصانه، بل بحسب بعض الألفاظ وبحسب الترتيب في بعض المواقع قد وقع بحيث ممّا لا يشكّ مع تسليم تلك الأخبار. استقصاء الإفحام (دلدار)، الكتاب غير متوفّرٌ بين أيدينا.

ويصرّح عالمٌ شيعيّ آخر: أنّ القرآن هو من ترتيب الخليفة الثالث ولذلك لا يحتجّ به على الشيعة. ضربة حيدرية (الهندي محمّد مجتهد اللكنوي) ٢: ٧٥. (لم نعثر على الكتاب).

(٢) قال في الهامش رقم (١٣٥): وقد ذكر السيّد الخطيب رحمه الله في (الخطوط العريضة) أنَّ الشيعة يعتقدون بسورة (الولاية) في القرآن وأنّها أُسقطت، فيرد عليه الصافي في كتيّبه (مع الخطيب) بشدّةٍ وحماسٍ بقوله: فانظر ما في كلامه هذا من الكذب الفاحش والافتراء البيّن، ليس في فصل الخطاب لا في صفحة (١٨٠) ولا في غيرها من أوّل الكتاب إلى آخره ذكر من هذه السورة المكذوبة على الله، فنقول في جوابه وفي أسلوبه: أيّها الصافي ألا تستحي من الله؟

(فصل الخطاب) فإن كان صادقاً فليذكرها. نعم، في العبارة المنقولة عنه اسم (سورة الولاية) وليس نصّها، والصافي ينفي وجود نصّها[١]، وليس اسمها.

ص١٤٠ س٣[٢]: هذا الحاصل بلا حاصل.

ص١٤٠س٦[٣]: سبق أن ناقشنا مثله، فراجع[٤].

ص١٤٠س١٥[٥]: هذه تدلّ على وجود أخبار التحريف عند أهل السنّة أيضاً، إلّا أنّ المؤلّف بسبب تعصّبه ترك ذكرها. فما تجيب به عن السنّة نجيب به عن الشيعة، فيرتفع الإشكال عن الشيعة. إلّا أنّ هذه العبارة تسجّل الإشكال عليه.

ص١٤٥س٦[٦]: سبق أن عرفنا الأمر مفصّلاً، على أنّ التعبير بـ

---

(١) مجموعة الرسائل (الشيخ لطف الله الصافي) ٢: ٣٧٧، الرسالة الخامسة والعشرون تحت عنوان مع الخطيب في خطوطه العريضة.

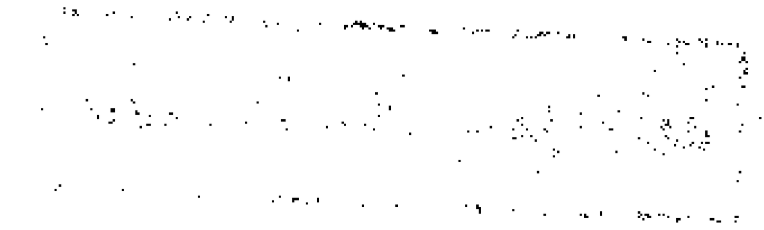
(٢) قال هناك: والحاصل أن متقدّمي الشيعة ومتأخّريهم تقريباً جميعهم متّفقون على أنّ القرآن محرّف.

(٣) ذكر هناك: فها هو المحدّث الشيعي يقول وهو يذكر القراءات المتعدّدة: الثالث: أنّ تسليم تواترها عن الوحي الإلهي وكون الكلّ قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادّةً وإعراباً، مع أنّ أصحابنا قد أطبقوا على صحّتها والتصديق بها. الأنوار النعمانيّة (للسيّد الجزائري) ٢: ٣١١.

(٤) انظر تعليقته على ص٩٢س٢.

(٥) قال هناك: ثمّ ما عذر من اعتذر منهم أنّها رواياتٌ ضعيفةٌ وقليلةٌ لا غير، كما يوجد بعض الروايات عند أهل السنّة.

(٦) قال هناك: فهذا ما رواه بخارينا وذاك ما رواه بخاريهم، وهذا ما قاله أئمّة أهل السنّة، وذلك ما قاله أئمّتهم.



«البخاري» عن «الكافي» سوء ذوقٍ وسوء أدبٍ من زاوية شيعيّة، ولكنّه من زاوية سنيّة احترام كبير؛ لأنّه تشبيه له بأعظم الكتب عندهم.

ص١٤٧[1]: هذا الإشكال وارد على هذا الفهم السنّي للآية الكريمة، وجوابه مبتنٍ على القول بالجبر الذي يقولون به، ولا نقول به. وقد عرفنا فيما سبق معنى حفظ القرآن فلا نعيد، والعبارة التي بعدها من (الفخر الرازي)[2] أعتقد أنّها من المخازي وتدلّ على جهله ومبالغاته.

ص١٥٠س٥[3]: الكتاب ناقص هنا أيضاً صفحتان [أي: ١٤٨-١٤٩].

والذي أعرفه أنَّ هذا الكتاب (ضربة حيدريّة)[4] ليس خاصّاً للقول بالتحريف، بل قد لا يكون ذلك مذكوراً فيه أصلاً، وإنّما هو دسّ من هذا المؤلِّف. وقد يكون كثيراً من الكتب التي ذكرها هكذا، غير أنَّ نقصان (التصوير) أوجب جهلنا بما ذكره، ويكفي ما ذكره المؤلِّف في الهامش من أنَّ كتاب النوري الطبرسي وثيقةٌ مهمّةٌ، وهذا معناه أنّه لم يجد غيره، وأنَّ غيره مدسوسٌ، وقد عرفنا حال هذا الكتاب للحاجّ النوري أيضاً.

---

(١) ذكر هناك ص١٤٧س٢ نقلاً عن الفخر الرازي: فإن قيل: فلم اشتغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف وقد وعد الله تعالى بحفظه، وما حفظه الله فلا خوف عليه. تفسير مفاتيح الغيب (للرازي) ١٩: ١٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) قال هناك: (وضربة حيدريّة) للسيّد محمّد مجتهد اللكنوي، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي أُلّفت في اللغة الفارسيّة والعربيّة والأُرديّة.

(٤) لم نعثر على الكتاب.

ص١٥٣س٢[١]: يقصد الحديث عن التقيّة لدى الشيعة، وكلامه واستنتاجاته إنّما صدرت منه بصفته عدوّاً ناصباً، فلا حجّيّة فيها، ولا ركون إليها، ولا صحّة لها.

والشيعة يعترفون بالتقيّة لا محالة؛ لأنّها واردةٌ عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام في الأخبار الصحيحة الكثيرة، وقد كتبنا بحثاً عن التقيّة، بيّنا فيها مصالحها ومفاهيمها فراجع[٢]، وليس فيها أنّها راجعةٌ إلى الكذب. نعم، لو استلزمت التقيّة الكذب لأصبح جائزاً، بل واجباً أحياناً. وهذا ليس بدعاً في الشريعة؛ فإنّ الشريعة أباحت كلّ حرامٍ أصبح مورداً للضرورة حتّى الزنا، قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُّنَّ فَإِنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٣].

والتقيّة غالباً، بل دائماً، تعني الضرورة والضرر عند مخالفتها، فمن الطبيعي أن تقتضي القاعدة العامّة جواز الكذب.

على أنَّ الكذب أحياناً أُخرى يكون جائزاً كما في إصلاح ذات البين، أو وجود مصلحةٍ عامّةٍ ضروريّةٍ فيه، أو حفاظاً على إيمان شخصٍ أو أكثر، ونحو ذلك.

ص١٥٤س١٠[٤]: الأوامر بالتبليغ التي تدلّ عليها هذه الآيات

---

(١) ذكر هناك عنواناً وهو: الشيعة والكذب.

(٢) لم نعثر على هذا البحث. نعم، هناك فصلٌ في كتاب ما وراء الفقه ١: ق١: ١٢٦-١٦٣، تناول فيه هذه المسألة بشكل مفصّل.

(٣) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٤) قال هناك: وكيف هذا مع ذاك: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة/ ٦٧).

الكريمة لا تنافي التقيّة، ولا الأمر بالكتمان. نعم، هو ينافي التبليغ المطلق أو العامّ لكلِّ أحدٍ بكلِّ شيء. وهذا غير محتملٍ صحّته، بل غير محتملٍ جوازه في الشريعة، ولم يقل به أحد، ويدلّ على ذلك عدّة أُمور:

أوّلاً: ما ورد من أنَّه: «**كلّموا الناس على قدر عقولهم**»[1].

ثانياً: ما ورد من أنَّه: «**دعوا الناس على غفلاتهم**»[2].

ثالثاً: وجوب كتم الأسرار الإلهيّة.

رابعاً: ضرورة التدرّج في التعليم، ولا يمكن أن يفهم الفرد ما كان أعلى من مستواه من العلوم.

خامساً: ضرورة التدرّج في التربية النفسيّة والروحيّة، وعدم تكليف الفرد ما لا يطيق.

سادساً: حرمة بثّ أُمورٍ ومعانٍ قد توجِد الشبهة والمضاعفات في أذهان الناس، أفراداً ومجتمعات.

سابعاً: حرمة بثّ أُمورٍ ومفاهيم قد توجد مشاكل اجتماعيّة أو اقتصاديّة للمجتمع أو حرباً مثلاً، إلى غير ذلك.

وكلّ ذلك يقتضي ويستدعي كتمان بعض الحقائق لا محالة. فمَن يقول بلزوم تفهيم كلّ شيءٍ لكلِّ أحدٍ مجنونٌ لا محالة.

---

(١) الوارد هو (أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم). انظر: المحاسن ١: ١٩٥، باب العقل، الحديث ١٧، الكافي (للكليني) ١: ٢٣، كتاب العقل والجهل، الحديث ١٥، الأمالي (للصدوق) ٥٠٤، المجلس الخامس والستّون.

(٢) الوارد هو (ذروا الناس في غفلاتهم). انظر: عوالي اللئالي ٢: ٢٤٦، باب المتاجر، الحديث ١٥.

والنتيجة: أنَّ الآيات الكريمة التي تأمر بالتبليغ مقيّدةٌ ذاتاً أو بالدليل الخارجي، أعني: بقرينةٍ متّصلةٍ أو منفصلةٍ بأن لا يكون الحال مورداً للكتمان، وإلّا لزم ذلك جزماً. وهذا جوابٌ عامٌّ على كلِّ ما ذكره المؤلّف من الأدلّة. على أنَّ بعض الأدلّة لا دلالة لها على مقصوده بالمرّة.

ص١٥٥ س١١[(١)]: هذه أدلّة على حرمة الكذب لا على حرمة التقيّة، بعد أن عرفنا الفرق، وهو بونٌ شاسعٌ.

ص١٦١س١٠[(٢)]: هذا وما بعده لو نظرنا إلى الواقع فهو صادقٌ وصحيحٌ، وكلّ مذهبين أو دينين أو فكرتين - أعني: أيديولوجيّتين- الأمر فيهما كذلك، أي: إنّهما لا يجتمعان وإلّا اعتبرا واحداً لا اثنين، وهذا واضح. وإنّما هما اثنان مادام بينهما خلافٌ نظريٌّ أو عمليٌّ.

وإنّما المهمّ الذي يستثنى من ذلك هو الاجتماع على صفة الإسلام للوقوف بوجه العدوّ المشترك، كما سبق أن ذكرنا فلا نكرّر[(٣)].

ص١٦٣ص١٣[(٤)]: ليس في الرواية أيّ دلالةٍ على أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان

(١) قال هناك: وذمَّ المنافقين على كذبهم، فقال: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون/ ١).

(٢) قال هناك: وهل بعد هذا يمكن لأحدٍ أن يعتمد عليهم، ويصدّق قولهم، ويمشي معهم، ويتّفق بهم، ولقد صدق عالمٌ شيعيٌّ هندي السيّد (إمداد إمام) حين قال: إنّ مذهب الإماميّة ومذهب أهل السنّة عينان تجريان إلى مختلف الجهات، وإلى القيامة تجريان هكذا، متباعدتين، لا يمكن اجتماعهما أبداً. مصابح الظلم (إمداد إمام) الكتاب باللغة الأُرديّة.

(٣) انظر: تعليقته قدس سره على ص٨-٩، ص٨٦س١٦، ص١٠٠س١٣.

(٤) قال هناك: فهذه عقيدة الشيعة في التقيّة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخدع الناس - عياذاً بالله- حيث كان يظهر أنّه يستغفر للمنافق الذي منعه الله عن الاستغفار له.

يظهر الاستغفار للمنافق، كما هو واضح لَمن يراجعها. إذن، فالاستنتاج الـذي ذكره المؤلِّف استنتاجٌ باطلٌ.

ص١٦٤س٢[1]: هذا أيضاً ممّا لا تدلّ عليه الرواية بأيّ حال.

ص١٦٤س٧[2]: نعترف أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعمل بالتقيّة بمعناهـا الصحيح في المورد الصحيح، وأوضح مثال لذلك: هو أنّه بدأ الدعوة الـسريّة عدّة سنوات إلى أن أمره الله تعالى بإظهارها وإعلانها؛ وما ذلك إلّا لأنّه كان في إعلانها ضررٌ عليه وعليها، وهذا أحد مـصالح وأسـباب التقيّـة، ومـن تلـك الموارد: إعطاؤه وأخذه الأزواج من المنـافقين مـن الـصحابة؛ وذلـك لأجـل الأمل في هدايتهم وجلبهم إلى الطريق الصحيح، مضافاً إلى أنّه قد يكفـى شرّهـم ومكرهم. وهذا أيضاً أحد مصالح وأسباب التقيّة، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ص١٦٤ س١٤[3]: هذه الرواية لا دليل على صحّة سندها.

١٦٥ س٦[4]: لم يقل الإمام (صدقت) أو (حـقّ مـا تقـول)، بـل قـال:

---

(١) قال هناك: حيث كان رفقاؤه يسترحمون له في نفس الوقت؟ فكان سرّه يخالف علانيته.

(٢) قال هناك: وما نافق ابـن أُبي إلاّ خوفـاً عـن الإسـلام وشـوكته، وطمعـاً في منافعـه وفوائده، فما صوغ الشيعة هذه الفرية إلاّ لإثبات عقيدتهم النجسة.

(٣) قال هناك: وهناك روايةٌ أخرى تصرّح بأنّها نفاقٌ محـضٌ، فـيروي الكلينـي في كتـاب (الروضة في الكافي) عن محمّد بن مسلم قال: دخلـت عـلى أبي عبـد الله عليه السلام وعنـده أبـو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي: يا بن مسلم هاتها، إنَّ العالم بها جالسٌ وأومأ بيده إلى أبي حنيفة، فقلت: رأيت كـأنّي دخلـت داري وإذا أهـلي قـد خرجت عليَّ فكسرت جوزاً كثيراً ونثرته ... الروضة من الكافي (للكليني) ٨: ٢٩٢، حديث نوح عليه السلام يوم القيامة، الحديث ٤٤٧.

(٤) ذكر هناك: قال: ثُمَّ خرج أبو حنيفة من عنده فقلت له: جعلت فداك إنّي كرهت تعبير

(أصبت)، والإصابة هو التقاء شيء بشيءٍ، كإصابة الحجر للحائط أو السهم للهدف أو المرض للإنسان أو المال للفقير، وهكذا. فمن ناحية الكلام يمكن أن يكون الفرد قد أصاب الحقّ أو أصاب الخطأ والباطل، وهذا من ألفاظ التقيّة التي نعترف بضرورة استعمالها أحياناً.

ص١٦٥ س٧[١]: التقيّة من أبي حنيفة[٢] ليس لأنّه ذو سلطةٍ وشوكة، بل للتقيّة أسباب عديدة، يكفي منها الآن أن نعرف أنّه كان معروفاً بين أهل مذهبه بأنّه عالم متبحّر، وهذا ما لا يُريد الإمام نفيه، بل كان من المصلحة احترام هذا الرجل وتأكيد علمه، حتّى لا توجد مضاعفات بين قومه.

ص١٦٥س١٦[٣]: هذه الرواية أيضاً لا دليل على صحّة سندها، و[لو]

هذا الناصب، فقال: يا بن مسلم! لا يسؤك الله فما يواطي تعبيرهم تعبيرنا ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبَّره، قال: فقلت له: جعلت فداك: فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ؟ قال: نعم، حلفت عليه أنّه أصاب الخطأ. الروضة من الكافي (للكليني) ٨: ٢٩٢، حديث نوح عليه السلام يوم القيامة، الحديث ٤٤٧.

(١) قال هناك: ومعروف أنّ أبا حنفية رحمه الله ما كان ذا سلطةٍ وشوكةٍ حتّى يُهاب ويُخاف منه، بل كان مبغوضاً عند أصحاب الحكم والجاه وناقماً عليهم.

(٢) أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، قيل إنّه من أبناء فارس، ولد بالكوفة سنة ثمانين، وهو أحد أئمّة المذاهب الأربعة المعروفة عند السنة، اختلفت الأقوال وتناقضت الآراء حول شخصية أبي حنيفة، مات سنة خمسين ومائة. انظر: موسوعة طبقات الفقهاء ٢: ٥٨٥، رقم الترجمة ٦٩٠.

(٣) قال هناك: وورد مثل هذا في آية من كتاب الله عزّ وجلّ كما يرويه الكليني في الكافي: عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله عزّ وجلّ، فأخبره بها، ثُمَّ دخل عليه داخلٌ فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما

كانت قد دلّت على مداليل باطلة، لأمكن رفضها بسهولة.

ص١٦٦ س٤[1]: لا يخفى أنّ التنزيل الحكيم لا ينحصر معنى أيّة آية منه بمعنىً واحدٍ، بل له معانٍ ظاهرةٌ، ومعانٍ باطنةٌ عديدة. وهذا ما نصّت عليه الروايات[2]، فقد اختار الإمام في كلِّ مرّةٍ أحد المعاني فذكرها للسائل بمقدار ما يناسب مستواه، وأخفى عنه المعاني الأُخرى التي لا تناسبه. وهذا أيضاً شكلٌ من أشكال التقيّة ومستوى منها، وكلام المؤلِّف بعد ذلك كلام عدوٍّ لا أهمّيّة فيه ولا يصلح لشيءٍ.

ص١٦٧ س٢[3]: هذا نعترف به، ومقتضى القاعدة ذلك؛ فإنَّ الضرورات تبيح المحظورات، فقد يُفتي الأئمّةعليهم السلام بفتوى علماء العامّة عند

أخبر الأول، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتّى كان قلبي يُشرح بالسكاكين... الكافي (للكليني) ١: ٢٦٥، باب التفويض إلى رسول اللهﷺ وإلى الأئمّةعليهم السلام في أمر الدين، الحديث ٢.

(١) ذكر هناك: فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت وعلمت أنّ ذلك من التقيّة. الكافي (للكليني) ١: ٢٦٥، باب التفويض إلى رسول اللهﷺ وإلى الأئمّةعليهم السلام في أمر الدين، الحديث ٢.

(٢) ورد: أنَّ القرآن له ظهرٌ وبطنٌ. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٣٣ و١٩٦، تفسير العياشي ١: ١١، الكافي (للكليني) ١: ٣٧٤.

(٣) قال هناك: وأكثر من ذلك كان الأئمّة حسب زعم الشيعة يحلّون الحرام ويحرّمون الحلال تقيّة، فهذا هو إبان بن تغلب أحد رواة الكافي يروي قائلاً: سمعت أبا عبد اللهعليه السلام يقول: كان أبي (محمّد الباقرعليه السلام) يفتي في زمن بني أمية أنَّ ما قتل البازي والصقر فهو حلال، وكان يتّقيهم، وأنّا لا أتّقيهم، وهو حرام ما قتل. الفروع من الكافي (للكليني) ٦: ٢٠٨، باب صيد البزاة والصقور وغير ذلك، الحديث ٨.

الضرورة، وهذا معنى موجود في عدد من الروايات[1]، وليس أنَّ الإمامعليه السلام يُفتي بغير الواقع جزافاً، والعياذ بالله.

ص١٦٨ س٨[2]: هذه الرواية نعترف بصدق مضمونها؛ لأنَّها ناتجة عن الخضوع للإمام المعصومعليه السلام واحترام رأيه أمام الله سبحانه؛ ولا تدلّ على أكثر من ذلك. والمثال قد يكون مبالغاً فيه، إلَّا أنَّ السائل يعترف أنَّ الإمام لا يُفتي إلَّا بحكمةٍ وعدلٍ، وإن جهلنا وجهه كما في المثال.

ص١٦٩ س٦[3]: قوله: (وعن الباقر الجعفر ...) ما معناه؟

---

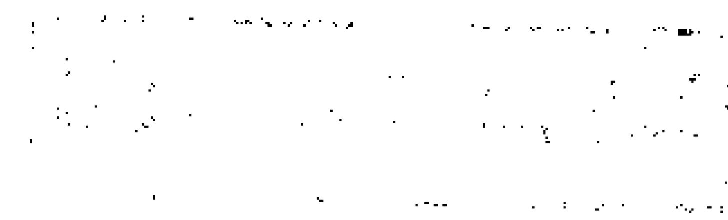
(١) منها ما ورد في تهذيب الأحكام ٥: ٤٩٣، باب الزيادات في فقه الحج، الحديث ٤١٧: سلمة بن الخطاب، عن محمّد بن عبد الحميد، عن أحمد بن عيسى، عن غيلان، قال: سألت أبا الحسنعليه السلام عن التكبير في أيّام الحج من أيّ يوم يبتدئ به وفي أيّ يوم يقطعه وهو بمنى وسائر الأمصار سواء أو بمنى أكثر، فقال: التكبير بمنى يوم النحر عقيب صلاة الظهر إلى صلاة الغداة من يوم النفر، فإن أقام الظهر كبَّر وإن أقام العصر كبَّر وإن أقام المغرب لم يكبّر، والتكبير بالأمصار يوم عرفة صلاة الغداة إلى النفر الأوّل وصلاة الظهر وهو وسط أيّام التشريق.

قال محمّد بن الحسن: هذا الخبر موافقٌ للعامّة ولسنا نعمل به.

(٢) قال هناك: فهذا هو محدّثهم الكبير أبو عمرو محمّد الكشي يذكر في كتابه عن حمدويه، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين عن الحاكم بن مسكين الثقفي قال: حدّثني أبو حمزة معقل العجلي عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله (جعفر): والله لو فلقت رمّانة بنصفين فقلت: هذا حلال وهذا حرام، نشدت أنّ الذي قلت حلال حلال ... رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥١٨.

(٣) ذكر هناك: إنَّ جابراً يقول وقد روى عنه الباقر نفسه وعن الباقر الجعفر: أنَّ رسول اللهصلى الله عليه وآله قال: من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله. الكافي (للكليني) ٢: ٣٧٣، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق، الحديث ٥.

أقول: الرواية عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن الرسول صلى الله عليه وآله.



ص١٦٩ س٧[1]: من الواضح أنَّ هذه الرواية مقيّدة [في] ما إذا كان رضا السلطان بسخط الله، وأمّا العمل بالتقيّة فهي إرضاء له مع رضاء الله عزّ وجلّ، ولا غبار على ذلك بعد تذكّر مصالحها.

ص١٧٢ س٣[2]: هنا يعني: أنّني إذا عرفته سنّيّاً أفتيته بفتوى علماء العامّة، وهكذا يصنع الإمام نفسه، وهذا سببه الرئيسيّ هو التقيّة، مع العلم أنَّ السائل إذا كان سنيّاً فمن المنطقيّ أن تعطيه ما يرضى عنه من الفتوى؛ فإنَّه إنَّما يسأل عن ذلك، فينبغي أن يجاب عمّا سأل عنه ويُعطى رأي علمائه. ومثال ذلك: اختلاف فتاوى العلماء في مسائل الفقه عندنا، واختلاف (التقليد) عندنا، فإذا سأل سائل عن فتوى وعرفناه مقلّداً لفلانٍ، فمن المنطقيّ أن أذكر له فتوى مَن يقلّده، وهكذا.

ص١٧٢ س٨[3]: القول السديد المأمور به في الآية هو القول المطابق للقواعد الشرعيّة من جميع الوجوه حتّى التقيّة.

ص١٧٣ س٤[4]: هذا الخبر نعترف بصدق مضمونه ولا إشكال فيه.

---

(١) ذكر هناك: أنَّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله. الكافي (للكليني) ٢: ٣٧٣، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق، الحديث ٥.

(٢) ذكر هناك: قال (أي معاذ بن مسلم): فقال لي (أبو عبد الله): اصنع كذا فإنّي أصنع كذا. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٢٤.

(٣) قال هناك: وقال عزّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾ (الأحزاب/ ٧٠).

(٤) قال هناك: فمثلاً يذكر الكشي أنّ أبا الحسن موسى الكاظم كتب إلى أحد متّبعيه وهو في السجن: ادعُ إلى صراط ربّك فينا مَن رجوت إجابته، ولا تحصر حصرنا، ووالِ آل محمّد، ولا تقل لما بلغك عنّا أو نُسب إلينا: هذا باطل، وإن كنت تعرف خلافه، فإنَّك لا تدري لِمَ قلناه، وعلى أيّ وجه وصفناه. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٧٥٥، ترجمة عليّ بن سويد السابي.

ص١٧٣ س١٠[1]: هذا الخبر أيضاً صادق المضمون عموماً، وهو مندرج في ضمن الأخبار التي تأمر بالاجتماع بالعامّة ومخالطتهم وحضور مجالسهم وصلواتهم، وهذا مستحبٌّ فعلاً.

وإعادة صلاة الفريضة بشكل جماعة وارد في الفقه بين الشيعة أنفسهم[2]، وتكون صلاةً استحبابيّةً، فكذلك لو أعاد الشيعيّ صلاته مع العامّة.

ص١٧٤ س٥[3]: نعم، الحقّ لا يتعدّد. ولكنّ الكلام الذي فيه تقيّةٌ هو صوابٌ أيضاً؛ لأنّنا إن قصدنا صواب مضمونه فهو باطلٌ، وإن قصدنا صواب بيانه وإظهاره فهو حقّ، وهذا يكفي؛ لأنّه مطابقٌ للمصلحة والقاعدة تقتضي التقيّة.

ص١٧٥س١٢[4]: هذا من الأخبار الدالّة على ذمّ هؤلاء الأكابر رضي

---

(١) قال هناك: بل وحرّضوهم على ذلك، كما روي عن أبي عبد الله أنّه قال: ما منكم من أحد فيصلّي صلاةً فريضةً في وقتها ثُمّ يصلّي معهم صلاةً تقيةً إلّا كتب الله بها خمساً وعشرين درجة، فارغبوا في ذلك. من لا يحضره الفقيه (للصدوق) ١: ٣٨٢، باب الجماعة وفضلها، الحديث ١١٢٤.

(٢) جواهر الكلام (للجواهري) ١٣: ٢٤٤، الفتاوى الواضحة (للسيّد محمّد باقر الصدر): ٤٥٢، منهج الصالحين (للسيّد محمّد الصدر) ١: ١٨٢، المسألة ٧٤٥.

(٣) قال هناك: وهل من الممكن أيضاً أن يسمع ويرى أحد من العقلاء كلاماً متناقضاً مخالفاً بعضه بعضاً، ثمّ يقول: إنّ الكلَّ حقٌّ وصواب.

(٤) قال هناك: ثمّ هذا هو زرارة بن أعين الذي قال فيه الجعفر هذا نفسه عن ابن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾.

قال: أعاذنا الله وإيّاك من ذلك الظلم، قلت: ما هو؟ قال: هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب، قال: قلت (يعني ابن أبي حمزة): الزنا معه؟ قال: الزنا ذنب. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٨، ترجمة زرارة بن أعين.

الله عنهم، وقد ورد في رواياتٍ أُخرى ذكر السبب لذلك[1]، إلّا أنَّ المؤلّف سكت عنه كتماناً للحقّ. وقد كان الأئمّة عليهم السلام يتوخّون بذلك عدّة مصالح ندركها فضلاً عن المصالح التي لا ندركها:

أوّلاً: الحفاظ على حياة هؤلاء الأكابر.

ثانياً: الحفاظ بذلك على نفعهم لشيعتهم.

ثالثاً: الحفاظ على شأن هؤلاء بين العامّة.

رابعاً: الحفاظ بذلك على نفوذ كلمتهم بين العامّة.

خامساً: عدم التركيز على اختصاصه بالإمام عليه السلام تماماً، الأمر الذي يوفّر له قسطاً من الحريّة في مجتمع السنّة ومجتمع الشيعة، ونظرة السلطات إليه.

إلى غير ذلك من المصالح. وورد في الروايات أنَّ الإمام عليه السلام ينبّه زرارة وأمثاله على أنَّه قد يتحدّث ضدّه، ثُمَّ يفهمه مصالح ذلك[2].

---

(١) ورد في رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٩، ترجمة زرارة بن أعين: عن عبد الله بن زرارة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام اقرأ منّي على والدك السّلام، وقل له: إنّي إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك؛ فإنَّ الناس والعدوّ يسارعون إلى كلّ مَن قرّبناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في مَن نحبّه ونقرّبه، ويرمونه لمحبّتنا له وقربه ودنوّه منّا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ويحمدون كلّ من عبّناه نحن وأن نحمد أمره....

(٢) حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله القمّي، عن محمّد بن عبد الله المسمعي، وأحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، عن الحسين بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ أبي يقرأ عليك السّلام ويقول لك جعلني الله فداك إنّه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنّك ذكرتني وقلت فيّ. فقال: اقرأ أباك السّلام، وقل له: أنا والله أحبّ لك الخير في الدنيا وأحبّ لك الخير في الآخرة، وأنا والله عنك راضٍ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٢، ترجمة زرارة بن أعين.

ص١٧٥ س١٦[١]: لا يخفى أنَّ الإمام أعلم ممّن سواه بالفرق بين هذين الرجلين، إلّا أنَّ هذا الكلام محمولٌ على عدّة محامل:

أوّلاً: المناقشة في سند الرواية.

ثانياً: أن يكون المراد به شخصاً آخر غير زرارة بن أعين.

ثالثاً: التركيز على إلحاقه بعلماء العامّة؛ لأجل جني تلك المصالح التي أشرنا إليها وغيرها، وقد كان فعلاً من علماء الشيعة وقادتهم يعيشون بصفتهم علماء عامّة، كالحسين بن روح[٢] وابن السكّيت[٣]، وكثير غيرهم[٤].

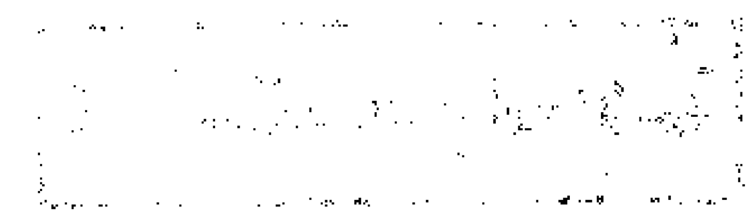
---

(١) ذكر هناك: قال: أعاذنا الله وإيّاك من ذلك الظلم، قلت: ما هو؟ قال: هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب، قال: قلت (يعني ابن أبي حمزة): الزنا معه؟ قال: الزنا ذنب. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٨، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) هو الشيخ الجليل أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، من بني نوبخت. وهو السفير الثالث للإمام المهديّ عليه السلام، وحاله كغيره من السفراء وغيرهم، لم تذكر عام ولادته، ولا تاريخ مبدأ حياته. وإنّما يلمع نجمه أوّل لمعانه كوكيل مفضّل لأبي جعفر محمّد بن عثمان العمري. انظر: موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام (السيّد محمّد الصدر) ١: ٤٠٦.

(٣) يعقوب بن إسحاق السكّيت أبو يوسف، كان متقدّماً عند أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام، وله عن أبي جعفر رواية ومسائل، وقتله المتوكّل لأجل التشيع، وأمره مشهورٌ، وكان وجهاً في علم العربية واللغة، ثقةً، مصدّقاً (صدوقاً)، لا يطعن عليه. وله كتب، منها: كتاب إصلاح المنطق، كتاب الألفاظ، كتاب ما اتّفق لفظه واختلف معناه، كتاب الأضداد، كتاب المذكّر والمؤنّث، كتاب المقصور والممدود، كتاب الطير، كتاب النبات، كتاب الوحش، كتاب الأرضين والجبال والأودية، كتاب الأصوات، وغيرها. انظر: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ٤٤٩، باب الياء، ترجمة رقم ١٢١٤.

(٤) مثل عليّ بن يقطين وتسنّمه لمنصب وزاريّ في البلاط العباسيّ في حكومة هارون.



ص١٧٦ س١١[١]: مدح زرارة موجودٌ أمامه وخلفه، كما هو واضحٌ لَمن يراجع[٢]. وأمّا ذمّه فلا نعلم أنّه أمامه أو خلفه، بل إذا اقتضت المصلحة أن يطعن الإمام بزرارة وهو جالسٌ معه لم يتوانَ في ذلك.

ص١٧٧ س٢٣[٣]: بل الأمر كذلك، وقول المؤلِّف (كيف يجترئ أن يقول ...) قولٌ منه بلا دليل، وهو أعلم بخطل كلامه ﴿بَلْ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾[٤].

ص١٧٧ س١١[٥]: يأتي فيه ما قلنا التعليقة رقم (ص١٧٥س١٦)، مع إضافة: أنَّ الإمام عليه السلام يريد أن يُعطي أحد رأيين:

الأوّل: رأي السنّة فيه - أعني: زرارة- بصفته من أكابر الشيعة والعاملين في سبيل الله والأئمّة عليهم السلام.

الثاني: أن يُعطي رأي الشيعة به بصفته سنّيّاً - جدلاً- أو من علماء

---

(١) قال هناك: ويقول في نفس الرجل الذي قال فيه: لولا زرارة لاندرست أحاديث أبي. وقال: يا زرارة إنَّ اسمك في أسامي أهل الجنّة. يقول هذا أمامه، وأمّا خلفه يقول: إنَّ ذا من مسائل آل أعين، ليس من ديني ولا دين آبائي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧١، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) انظر: الروايات الواردة في ترجمة زرارة بن أعين في كتاب رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٥-٣٨١.

(٣) قال في الهامش رقم ٦٥: كيف يجترئ أن يقول: أنَّ الذم والتكذيب والتكفير إنّما صدرت للدفاع والمحافظة والتقيّة، وأنَّ هذه الأخبار صدرت تقيّةً.

(٤) سورة القيامة، الآيتان: ١٤-١٥.

(٥) ذكر هناك: قال (أبو عبد الله): نعم، زرارة شرٌّ من اليهود والنصارى ومن قال إنَّ الله ثالث ثلاثة. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٨١.

السنّة.

وكلا الرأيين هو مورد التقيّة؛ لأنّه في الرأي الأوّل يجعل الإمام نفسه إلى جانب العامّة، وفي الثاني يجعل زرارة كذلك.

ص١٧٨ س٤[١]: هذه الآية الكريمة لا تدلّ على نفي الإلهام عن الأئمّة عليهم السلام كما هو واضح؛ لوجوه، منها:

أوّلاً: أنَّ المنفيّ في الآية هو الوحي، وما يقوله الشيعة في الأئمّة هو الإلهام لا الوحي.

ثانياً: أنَّ الآية مقيّدةٌ بأنّه ﴿لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، يعني: أنّه يكذب في إخباره عن الله عزّ وجلّ، والمفروض أنَّ الإمام قد تمَّ الإلهام له فعلاً، ولا يكذب على الله سبحانه وحاشاه.

وأمّا الآيات الأُخرى التي ذكرها المؤلِّف بعد ذلك[٢]، فغير مربوطة في محلِّ الحديث، وإنّما استشهد بها المؤلِّف لينفّس عن غضبه وحقده.

ص١٧٩ س٤[٣]: هذا موجودٌ جوابه في بحثنا المفصّل عن التقيّة[٤].

---

(١) ذكر هناك الآية: قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ (الأنعام/ ٩٣).

(٢) ذكر هناك: قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء/٨٣). وقال: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة/٩) وقال جلَّ مجده: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة/١٤)

(٣) ذكر هناك عنواناً هو: لِمَ قالوا بالتقيّة.

(٤) لم نعثر على هذا البحث كما تقدّمت الإشارة لذلك في الهامش رقم ٢ من تعليقته قدس سره على ص١٥٣ س٢.

ولنا فصل كامل في الحديث عنها في كتابنا المخطوط (ما وراء الفقه)[١].

ص١٧٩ س١٢[٢]: قوله: (إنَّ التقيّة رخصة).

أقول: بل كثيراً ما تكون واجبةً. نعم، ورد ما قاله في أمرين:

أحدهما: إذا أجبر الفرد على شتم المعصومينعليهم السلام، فإنَّه مخيّرٌ بين القتل وبين التقيّة[٣].

ثانياً: في كلمة الحقّ أمام سلطان جائر[٤]؛ فإنّها جائزةٌ وقولها فضيلةٌ

---

(١) انظر: ما وراء الفقه ٦: ٧٨-٧٩، بحوث في صلاة الجمعة: ١٢٥.

(٢) ذكر هناك: ثمَّ قال: ويظهر من قصّة مسيلمة أنّ التقيّة رخصة، والإفصاح بالحقّ فضيلة. التبيان في تفسير القرآن (للطوسي) ٢: ٤٣٥.

(٣) عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: قلت لأبي عبد اللهعليه السلام: إنَّ الناس يروون أنَّ علياًعليه السلام قال على منبر الكوفة: أيّها الناس إنّكم ستُدعَون إلى سبّي فسبّوني، ثمّ تدعون إلى البراءة منّي فلا تبرؤا منّي، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على عليّعليه السلام، ثمّ قال: إنّما قال إنكم ستُدعَون إلى سبّي فسبّوني، ثمّ تدعون إلى البراءة منّي وإنّي لعلى دين محمّد صلى الله عليه وآله ولم يقل ولا تبرؤوا منّي، فقال له السائل: أرأيت إن اختار القتل دون البراءة؟ فقال: والله ما ذلك عليه، وما له إلاّ ما مضى عليه عمّار بن ياسر، حيث أكرهه أهل مكّة وقلبه مطمئنٌ بالإيمان، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾، فقال له النبيّصلى الله عليه وآله عندها: يا عمّار إن عادوا فعد فقد أنزل الله عذرك، وأمرَك أن تعود إن عادوا. الكافي (للكليني) ٢: ٢١٩، باب التقية، الحديث ١٠.

(٤) قال مسعدة: وسمعت أبا عبد اللهعليه السلام يقول: وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبيّصلى الله عليه وآله إنَّ أفضل الجهاد كملة عدل عند إمام جائرٍ ما معناه؟ قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته وهو مع ذلك يقبل منه وإلّا فلا. انظر: الكافي (للكليني) ٥: ٦٠، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذيل الحديث ١٦.

والسكوت عنها رخصةٌ، ولكنّها تُحرّم إذا كان فيها مفسدةٌ عامّةٌ.

وأمّا سائر الموارد، فالتقيّة فيها واجبةٌ طبقاً للقاعدة العامّة.

ص١٨٠ س١٢(١): هذا من باب التقيّة من المشركين، مضافاً إلى انطباع شيءٍ آخر، وهو أن يُؤمن بالنبيّ صلى الله عليه وآله مَن هو أعلى منه اجتماعيّاً بزعم المجتمع المعاصر له، وكلّهم كذلك. فكان موقفهم ذلك مستقى من توجيهات رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن أعظم الجهاد؛ لأنّه من أصعب السلوك.

نعم، يُستثنى من ذلك جعفر بن أبي طالب الذي هو جعفر الطيّار، فقد مات على الإيمان لا على الكفر ظاهراً، وقتل مع النبيّ صلى الله عليه وآله في بدر، فورود اسمه في الرواية يحتاج إلى تأويل، أو نُوكل علمه إلى أهله.

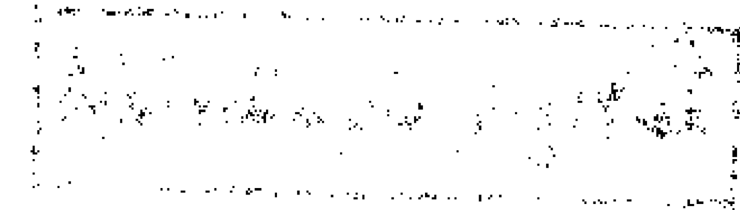
نعم، هو نال المراتب العالية بالشهادة، وكان الجواب خاصّاً بغيره وإن شمله ظاهراً.

ص١٨١س١٣(٢): هذا صحيح في الأُمور التي هي موضوعٌ للتقيّة، كالتي تكون أمام أهل المذاهب الأُخرى أو الأديان الأُخرى أو السلطان الجائر أو غير ذلك. وكلام المؤلّف بعد ذلك كلام عدوٍّ ناصبيّ.

وورد في عوالي اللئالي ١: ٤٣١، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطانٍ جائرٍ.

(١) ذكر هناك: وهذا عمك أبو طالب، وهذا أبوك عبد الله، وهذا ابن عمّك جعفر بن أبي طالب، فقلت: إلهي لم نالوا هذه الدرجة، قال: بكتمانهم الإيمان، ولإظهارهم الكفر حتّى ماتوا على ذلك. جامع الأخبار (للشعيري): ١٦، الفصل السادس في فضائل أصلاب وأرحام النبيّ وعليّ عليهما السلام.

(٢) قال هناك: والحقّ أنّ الشيعة يرون التقيّة واجبةً في جميع الأمور، سواءٌ كان للحفظ على النفس أو غير ذلك.



ص ١٨٢ س١[1]: هذا كلام عدوٍّ، والأمر واضح في نظر الشيعة.

ص١٨٣ س١[2]: ليس الوجه في التقيّة منحصراً بما ذكروه، بل هناك وجوه أُخرى:

منها: احتمال أن ينقل السائل ما سمعه إلى شخصٍ آخر يكون مورداً للتقيّة على السائل أو على غيره.

ومنها: جعل السائل مورداً للامتحان والتمحيص، فإذا شكّ في كلام الإمام كما قد حصل لهذا المجرم فقد رسب في الامتحان.

ص١٨٣ س١٦[3]: هذه من الروايات الدالّة على مصلحةٍ من مصالح التقيّة، وهي إلقاء الخلاف في الرأي بين الشيعة عمداً من قبل الأئمّة عليهم السلام؛ لكي لا يكون هناك رأيٌ شيعيٌّ معيّنٌ يمكن أن يكون مورداً للتعصّب أو ليُعرف به الفرد عن غيره، فيكون في ذلك سلامة الشيعة عامّة.

---

(١) قال هناك: واحتاجوا أيضاً إلى التقيّة، والتجأوا إليها حينما عرفوا من أئمّتهم أقوالاً متضاربةً وآراءً متناقضةً، فلمّا اعترض عليهم أنَّ أئمّتهم الذين يزعمون أنّهم معصومون عن الخطأ والنسيان كيف اختلفوا في شيءٍ واحدٍ، فجوّزوه مرّة وحرّموه تارةً أُخرى.

(٢) ذكر هناك: فقال له محمّد بن قيس: فلعلّه حضرك من اتّقاه، فقال: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري، ولكنّ جوابيه جميعاً خرجا على وجه التبخيت. فرق الشيعة (للنوبختي): ٦١.

(٣) ذكر هناك: وروى الكليني عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر (الباقر): قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثُمَّ جاءه رجل ... ثُمَّ قلت لأبي عبد الله: شيعتكم لو حملتموهم على الأسنّة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين. الكافي في الأُصول (للكليني) ١: ٦٥، باب اختلاف الحديث، الحديث ٥.

ص١٨٤ س٩[1]: هذا الكلام من زرارة له عدّة توجيهات:

الأوّل: أنّه صادرٌ على وجه التقيّة في حضور أحد العامّة.

الثاني: أنّه حديثٌ مكذوبٌ على زرارة، ولو من المؤلّف نفسه.

الثالث: أنَّ قوله: (أمّا أنّه قد أعطاني)، لا يُريد به الإمام الصادق عليه السلام بل غيره، وتفسير المؤلّف غير حجّة.

ص١٨٤ س١٦[2]: هذه الرواية واضحة في أنَّ راويها من المشكّكين بفضل الأئمّة عليهم السلام وعلمهم، فكيف تكون حجّة؟!

ص١٨٥ س٥[3]: هذا السؤال مبحوث في المصادر الشيعيّة كثيراً[4]، وأنَّ تصرّف كلا الإمامين صحيحٌ في وقته وزمانه، ولا حاجة بنا إلى الإطالة

---

(١) ذكر هناك: فقال: أما أنّه (أي أبي عبد الله الجعفر) قد أعطاني الاستطاعة من حيث لا يعلم، وصاحبكم هذا ليس له بصرٌ بكلام الرجال. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٦١، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) ذكر هناك: قال (يعني أبا بصير) قال لي: والله جعفر ترجم المرأة ويجلد الحدّ، قال: فضرب بيده على صدره يحكها: أظن صاحبنا ما تكامل علمه. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٤٠٢، ترجمة أبي بصير ليث بن البختري المرادي.

(٣) قال هناك: فيذكر النوبختي ويقول: فلمّا قُتل الحسين جاءت فرقةٌ من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين؛ لأنّه إن كان الذي فعله الحسن حقّاً واجباً صواباً من موادعته معاوية وتسليمه له عن عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوّتهم، فما فعله الحسين من محاربة يزيد بن معاوية مع قلّة أنصار الحسين وضعفهم وكثرة أصحاب يزيد حتّى قُتل وقُتل أصحابه جميعاً باطلٌ غير واجبٍ .... فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٥.

(٤) أُنظر: تنزيه الأنبياء (للشريف المرتضى): ٢٢٧.

بذلك الآن.

ص١٨٥ س٨[1]: قوله: (مع كثرة أنصار الحسن)، هذا باطلٌ؛ فإنَّ المعلوم تاريخيّاً هو تفرّق جيش الحسن عليه السلام عنه والتحاقهم بمعاوية؛ نتيجة للأموال التي فرّقها فيهم[2].

ص١٨٥ س١١[3]: هذا بحسب الظاهر صحيحٌ، إلّا أنَّ المطلب أعلى من ذلك بكثير، إذا لاحظنا المصالح التي أرادها الحسين عليه السلام في ثورته، منها:

أوّلاً: إجابة طلبات أهل الكوفة له بالقدوم لنصرته.

ثانياً: طلب الإصلاح في أُمّة جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثالثاً: إظهار أنَّ الدين يستحقّ التضحية مهما كانت عظيمة.

رابعاً: أن ينال المقامات العليا التي لا ينالها إلّا بالشهادة.

إلى غير ذلك، ولم يكن الحكم الشرعي مطابقاً بين زمن الإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام ليشتركا في التكليف.

نعم، قد يخطر في البال: أنّه كما قام الحسين عليه السلام بالعدد القليل كذلك كان يجب على الإمام الحسن عليه السلام القيام مع العدد القليل؛ لينال نفس ما نال أخوه من الأهداف والفضيلة.

وجواب ذلك من ناحيتين:

أوّلاً: أنَّ الإمام المعصوم أعلم بتكليفه وتشخصيه لواقعه الذي يعيشه،

---

(١) ذكر هناك: مع كثرة أنصار الحسن. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٥.

(٢) انظر: مقاتل الطالبيّين (أبي فرج الأصفهاني): ٤٢، الإرشاد (للمفيد) ٢: ١٣.

(٣) ذكر هناك: لأنّ الحسين كان أعذر في القعود عن محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٦.

والمثل يقول: يرى الحاضر ما لا يرى الغائب. فكيف نحكم على الشيء ونحن بعيدون عنه زماناً ومكاناً؟!

على أنّهما عليهما السلام عاصرا النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، فلو لم نعتقد بإمامتهما فلا أقلّ من الاعتقاد بعلوّ شأنهما في الإيمان وفي العلم المأخوذ عن النبيّ صلى الله عليه وآله. والنبيّ صلى الله عليه وآله كان يبشّر بفعل الإمامين عليهما السلام، كما في قوله: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**»[1].

وقوله: «قاما» إشارة إلى الحسين، و«قعدا» إشارة إلى الحسن، فقد فعلا ذلك كلٌّ من حيث تكليفه المأخوذ من رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثانياً: أنّه لم يكن يتسنّى للإمام الحسن عليه السلام ثورة حتّى بمقدار ثورة الحسين عليه السلام؛ لأنّ أصحابه المخلصين كانوا أقلّ بكثيرٍ من أصحاب الحسين، بل لم يكن لديه أحدٌ يذكر إلّا القليل، والباقون خونة وعملاء. حتّى بعض مَن اشتهر من الشيعة. كما هو معروفٌ في التاريخ[2]. إذن، فقد كانت ثورة الحسن عليه السلام - لو حصلت - لأدّت إلى فناء المذهب الحقّ. ونوكل باقي الفكرة إلى فطنة القارئ.

ص١٨٨ س١٧[3]: هذه الرواية واردة في وصف مَن اتّصف بهذه

---

(١) علل الشرائع (الصدوق) ١: ٢١١، الإرشاد (للمفيد) ٢: ٣٠، مناقب آل أبي طالب (ابن شهر آشوب) ٣: ١٦٣.

(٢) انظر: مقاتل الطالبيّين (أبي فرج الأصفهاني): ٤٢، الإرشاد (للمفيد) ٢: ١٣.

(٣) قال هناك: فهذا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمير المؤمنين، وخليفة المسلمين الراشد الرابع، والإمام الأوّل عندهم، يمدح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: لقد رأيت أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله، فما أرى أحداً يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٤٣، من خطبة له في أصحابه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

الأوصاف، وليس كلّهم كذلك، بل إنَّ كلمة «أصحاب محمّد» دالّ على ذلك؛ فإنَّ المنافقين وأضرابهم ليسوا من أصحابه وإن كانوا معه في الزمان والمكان. يكفينا مثلاً على ذلك أنَّ الولد قد ينتفي من أبيه إذا عمل عملاً غير صالح، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1]، فكيف بغير الولد.

ص١٨٩ س٧[2]: هذه الرواية ضعيفةٌ جدّاً، بل واضحة الوضع؛ فإنَّ لفظ الصدّيق والفاروق لم تكن معروفةً يومئذٍ على هذين الرجلين، وإنّما هي من صفات أمير المؤمنينعليه السلام نفسه[3].

ولو تنزّلنا وقبلناها سنداً، فنلاحظ أنَّ الأسماء غير واردةٍ فيها، بل الألقاب فقط، وهما الصدّيق والفاروق، وهذا يمكن حمله على أشخاصٍ آخرين في التاريخ يتّصفان بهذه الصفة واقعاً، كما يمكن حمله على كلِّ مَن اتّصف بهذه الصفات واقعاً.

---

(١) سورة هود، الآية: ٤٦.

(٢) ذكر هناك: وقال رضي الله تعالى عنه في الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: وكان أفضلهم في الإسلام كما زعمت وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة الصدّيق، والخليفة الفاروق، ولعمري إنَّ مكانهما في الإسلام لعظيم، وإنَّ المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد، رحمهما الله وجزاهما بأحسن ما عملا. نهج البلاغة (البحراني) ٤: ٣٦٢.

(٣) قال رسول اللهصلى الله عليه وآله: خذوا بحجزة هذا الأنزع يعني علياً فإنَّه الصديق الأكبر وهو الفاروق الذي يفرِّق بين الحق والباطل. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٥٣، تفسير العيّاشي ١: ٤، ٢: ٤١، الهداية الكبرى (للخصيبي): ٩٣، الأمالي (للصدوق): ٢٧٤، المجلس السابع والثلاثون، ٢٨٥، المجلس الثامن والثلاثون، ٧٧٢، المجلس السادس والتسعون، الإرشاد (للمفيد) ١: ٣٢، الأمالي (للطوسي) ٢٥٠، المجلس التاسع، وغيرها الكثير.

ص١٨٩ س١٢[١]: هذه الرواية واضحة التقيّة؛ فإنّنا لا نعلم حال وعلاقات هذه المرأة المشار إليها: أُمّ خالد.

مضافاً إلى أجوبةٍ أُخرى ممكنة:

منها: أنَّ الضمير في قوله: (عنهما) لا يعود إلى الشيخين، بل إلى غيرهما كائناً مَن كان.

ومنها: أنَّ قوله: «تولّيهما» ليس بمعنى الولاية وإن فهمت المرأة ذلك، بل بمعنى الذهاب والابتعاد عنهما.

ص١٩٠ س١[٢]: هذه الرواية أيضاً واضحة التقيّة، إلّا أن تكون مجعولةً كاذبةً؛ فإنّها ضعيفة السند على أيّ حال[٣]. مضافاً إلى اشتمالها على

(١) قال هناك: وروي أيضاً عن إمامهم السادس أبي عبد الله أنّه كان يأمر بولاية أبي بكر وعمر، فيروي الكليني عن أبي بصير: قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله؛ إذ دخلت علينا أم خالد تستأذن عليه (أي أبي عبد الله) فقال أبو عبد الله: أيسرّك أن تسمع كلامها؟ قال: قلت: نعم، فأَذِنَ لها، قال: فأجلسني معه على الطنفسة، قال: ثمّ دخلت فتكلّمت فإذا امرأةٌ بليغةٌ، فسألته عنهما (أبي بكر وعمر) فقال لها: تولّيهما. قالت: فأقول لربّي إذا لقيته إنّك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم. الكافي (للكليني) ٨: ١٠١، حديث أبي بصير مع المرأة، الحديث ٧١، وكذلك ٨: ٢٣٧، حديث القباب، الحديث ٣١٩.

(٢) قال هناك: وقد ورد المدح للصدّيق الأكبر عن أبيه محمّد الباقر أيضاً كما رواه عليّ بن عيسى الأردبيليّ الشيعيّ المشهور في كتابه (كشف الغمّة في معرفة الأئمّة): أنّه سئل الإمام أبو جعفر عن حلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم، قد حلّى أبو بكر الصدّيق سيفه بالفضّة، فقال (السائل): أتقول هذا؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم، الصديق، نعم الصدّيق، فمن لم يقل له الصدّيق، فلا صدّق الله قوله في الدنيا والآخرة. كشفة الغمة في معرفة الأئمّة (للأربلي) ٢: ١٤٧.

(٣) ضعف هذه الرواية سنداً لأنّها عاميّة فقد نقلها عن كتاب صفوة الصفوة لابن الجوزي، وقد رويت عن عروة بن عبد الله وهو مهملٌ لم يُذكر بشيءٍ في الرجال.

معنىً غير مناسب، وهو قوله:(فوثب الإمام عن مكانه)[١].

ص١٩٠ س٨[٢]: مرتبة الصدّيق عالية عند الله- أعني: ممّن يتّصف بهذه الصفة واقعاً- ولكن هل هي بعد النبوّة بلا فصل أو لا؟

هذا لا يهمُّ الآن، ولكن هل هي منطبقةٌ على ذلك الرجل أم لا؟ هذا كلّ شخصٍ ووجدانه.

ص١٩١ س١[٣]: «فلان» المذكور في الخطبة لا دليل على أنّه أبو بكر،

---

(١) لا يتردّد السيّد الشهيدقدس سره في رفض الرواية التي تنسب أموراً تخالف شأن النبيّ أو الإمام المعصوم، وإن كانت صحيحة السند، لأنَّ الاعتقاد قائمٌ على عصمة النبيّ وأئمّة أهل البيتعليهم السلام وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم، وعليه فكلّ روايةٍ تنسب أيّ محرّمٍ لهؤلاء الأجلّاء أو تطعن فيهم أو ما يخالف شأنهم، تسقط عن الحجّية.

قالقدس سره معلّقاً على رواية حمّاد بن عيسى: ورد في رواية حمّاد بن عيسى: وَلِلْإِمَامِ صَفْوُ المَالِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ صَفْوَهَا الجَارِيَةَ الْفَارِهَةَ وَالدَّابَّةَ الْفَارِهَةَ وَالثَّوْبَ وَالمَتَاعَ بِمَا يُحِبُّ أَوْ يَشْتَهِي.

وهذا الحبّ والاشتهاء مما يجلّ عنه الإمامعليه السلام المعصوم عن العمد والخطأ وعن كلّ شهوةٍ دنيويّةٍ، ولعلّ العبارة نقلٌ بالمعنى أو أنَّ الإمام قالها تواضعاً. انظر: ما وراء الفقه ٢ق١: ١٠٠.

(٢) قال هناك: ومن المعلوم أنّ مرتبة الصدّيق بعد النبوّة ويشهد لها القرآن والآيات الكثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء/ ٦٩).

(٣) قال هناك: واعترف عليّ رضي الله تعالى عنه وأولاده بخلافة هؤلاء، أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وأقرّوها لهم، وكان عليّ وزيراً ومشيراً لهم، كما ثبت عنه وعن أولاده مدحٌ لهؤلاء الأعاظم. فقد قال رضي الله عنه: لله بلاء فلان (أبي بكر)... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٥٠، ومن كلام له يريد به بعض أصحابه.

وإن فسّره الكثيرون بذلك[١]، وخاصّة إذا كان قد قال الإمام عليه السلام **«فلان»** ولم يورد اسمه واقعاً، مع العلم كان المناسب إيراده لو كان قد قصده.

ص١٩١ س٤[٢]: هذا الكلام واردٌ لحفظ المجتمع المسلم وموجّه إلى عمر بصفته حاكماً أعلى فيه، وهذا يومئذٍ كان هو الواقع الذي لا محيص عنه. وقوله: «**مثابة للمسلمين**» ليس معناه ثواباً للمسلمين، بل هو من ثاب يثوب إذا رجع[٣]. ومن المعلوم أنَّ كلّ مجتمعٍ يرجع إلى حاكمه في حلِّ مشاكله.

ص١٩٢ س١[٤]: هذه الخطبة واردةٌ أيضاً لحفظ المجتمع المسلم؛ فقد كان الإمام عليه السلام ناصحاً للإسلام والمسلمين دائماً، وقوله: «**ومكان القيّم بالأمر مكان النظام من الخرز**»[٥]، لا يعني مدح ذاك الرجل، بل يعني كونه حاكماً من

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٢: ٣، شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٤: ٩٧، في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٣٣٠.

(٢) ذكر هناك: وقال لعمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه حين شاوره في الخرج إلى غزو الروم: إنّك متى تسر إلى هذا العدوّ بنفسك فتلقهم فتنكب، لا تكن للمسلمين كانفة ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٩٣، ومن كلام له وقد شاوره عمر بن الخطّاب في الخروج لغزو الروم.

(٣) انظر: كتاب العين (للفراهيدي) ٨: ٢٤٦، مادة ثوب، معجم مقاييس اللغة (ابن فارس) ١: ٣٩٣، مادة ثوب، لسان العرب (ابن منظور) ١: ٢٤٣، مادة ثوب.

(٤) ذكر هناك: والعرب اليوم وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قطباً، واستدر الرحا بالعرب ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٠٣، ومن له كلام له وقد استشاره عمر بن الخطّاب في الشخوص لقتال الفرس.

(٥) نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٠٣، ومن له كلام له وقد استشاره عمر بن الخطّاب في الشخوص لقتال الفرس.

الناحية العمليّة، ولا شكّ أنَّ الحاكم قائمٌ بالأمر على أيّ حال.

ص١٩٢ س١١[١]: هذا الكلام يقوله الإمام مقدّمة لنصيحة عثمان ووعظه، والخطبة كلّها لم تُنقل في الكتاب، ومعلومٌ أنَّ النصيحة تحتاج إلى تشجيع لفتح قلب السامع. وهي على أيّ حالٍ محتويةٌ على صفاتٍ ثابتةٍ ظاهراً، وإنّما العمدة في التفضيل هو الصفات الواقعيّة. على أنَّ الخطبة تحتوي على تفضيل عثمان على مَن سبقه، وهو ما لا يقوله العامّة ولا يرضونه.

ص١٩٣ س١[٢]: هذه الخطبة لا تحتوي على أيّ مدحٍ للثلاثة أصلاً كما هو واضح. وأمّا قوله: «وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضا»[٣]، فلعلّه من التقيّة أو من الدسّ على الإمام عليه السلام. وهو على أيّ مضمونٍ أو معنىً مخالفٌ لضرورة مذهبنا، بل مخالفٌ لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً، إلّا إذا قلنا بتأويله، كما لو حملناه على قاضي التحكيم مثلاً إذا اجتمع المتخاصمين عليه، أو غير ذلك.

---

(١) قال هناك: قد قال لعثمان بن عفّان رضي الله عنه لمّا اجتمع الناس إليه وشكوا على عثمان، فدخل عليه وقال: إنّ الناس ورائي وقد استفسروني بينك وبينهم، ووالله ما أدري ما أقول لك، ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلّك على أمرٍ لا تعرفه... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٣٤، ومن كلام له عليه السلام لمّا اجتمع الناس إليه وشكوا ما نقموه على عثمان.

(٢) قال هناك: وقال مثنياً على خلافتهم الثلاثة: إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضى ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٦٦-٣٦٧، ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية.

(٣) نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٦٦-٣٦٧، ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية.

ص١٩٣ س٨[١]: هذه الرواية أيضاً لا تحتوي على أيّ مدح، وإنَّما هي إخبار عن الأمر الواقع الذي يعلمه النبيّ صلى الله عليه وآله.

ص١٩٣ س١٤[٢]: هذه الخطبة محمولةٌ على محامل، منها:

أوّلاً: أنَّ المجتمع المسلم لم يكن أهلاً لتولّي الإمام عليه السلام الولاية الظاهريّة أو السلطة، وهذا أمرٌ صحيح ثبت في التاريخ؛ إذ قضى الإمام عليه السلام فترة حكمه محارباً[٣].

ثانياً: أنّه كلام لأجل امتحان الناس؛ ليراهم هل يدعونه أو لا. مثاله: كلام الحسين عليه السلام وأمره لأصحابه بالتفرّق عنه؛ لأنَّهم لا يريدون سواه[٤].

---

(١) قال هناك: وقد صرّح وأوضح بوضاحة لا غموض فيها مفسّر الشيعة وكبيرهم عليّ بن إبراهيم القمّي حيث ذكر قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ﴾ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لحفصة يوماً: أنا أفضي إليك سرّاً ... فقالت: نعم، ما هو؟ فقال: إنّ أبا بكر يلي الخلافة بعدي ثُمَّ من بعده أبوك ... تفسير القمّي ٢: ٣٧٦.

(٢) قال هناك: ونقل عن عليّ رضي الله عنه أنَّه قال لمّا أراد الناس على بيعته بعد عثمان رضي الله عنه: دعوني والتمسوا غيري ... إلى أن قال: وإن تركتموني فأنّا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٣٦، ومن كلام له عليه السلام لمّا أراده الناس على البيعة بعد قتل عثمان.

(٣) وقعت في أيام حكومته عليه السلام ثلاثة حروب هي الجمل وصفّين والنهروان.

(٤) قام الحسين عليه السلام في أصحابه خطيباً، فقال: اللهم إنّي لا أعرف أهل بيت أبرّ ولا أزكى ولا أطهر من أهل بيتي، ولا أصحاباً هم خير من أصحابي، وقد نزل بي ما قد ترون، وأنتم في حلٍّ من بيعتي، ليست لي في أعناقكم بيعةٌ، ولا لي عليكم ذمّةٌ، وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً، وتفرّقوا في سواده، فإنَّ القوم إنَّما يطلبونني، ولو ظفروا بي لذهلوا عن طلب غيري. انظر: الأمالي (للصدوق): ٢٢٠، المجلس الثلاثون، الإرشاد (للمفيد) ٢: ٩١.

ثالثاً: أنَّ ذلك هو وجه المصلحة في المجتمع المعاش يومئذٍ من حيث كونه ذا صفاتٍ معيّنةٍ ينتج قسمٌ منها مَن سبق خلافة المشايخ الثلاثة وما حدث فيها من سوابق.

وأمّا ما قد يُستشعر منها بالإذن بالانتخاب، فهو ممّا لا حجّيّة فيه؛ لأنّه على خلاف ضرورة المذهب.

ص١٩٥ س٢[1]: هذا معنىً صحيحٌ، إلّا أنّه لا ينافي صحّة النكاح؛ لأنَّ المراد بالغصب: أنّها زوّجت للتقيّة، وقد قال المثل: المأخوذ حياءً كالمأخوذ غصباً. فهنا: المأخوذ تقيّة كالمأخوذ غصباً، بل ذلك أولى من حالة الحياء؛ لأنَّ التقيّة إنّما تنتج من عوامل شاذّة، كالإكراه والخوف ونحوه.

ص١٩٥ س١٦[2]: هذه الخطبة ونحوها واردةٌ في مورد المجتمع الفاسد العاصي، وليس للشيعة بعنوانهم، وكيف يكون ذلك مع أنَّ الشيعة ممدوحون في الأخبار عندنا كثيراً[3]، غير أنَّ الأخبار نفسها تنصّ أنَّ الشيعة ليسوا إلّا الخالصين والمخلصين وليس كلّ الناس[4]، وهذه الخطب واردةٌ لمخاطبة

---

(١) ذكر هناك: وبوّب الكليني باباً باسم (باب في تزويج أمّ كلثوم). وروى تحت ذلك حديثاً عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أمّ كلثوم، فقال: إنَّ ذلك فرج غُصبناه. الكافي (للكليني) ٥: ٣٤٦، باب تزويج أمّ كلثوم، الحديث ١.

(٢) قال هناك: فهذا عليّ رضي الله تعالى عنه - الإمام المعصوم الأوّل كما يزعمون- يذمّ شيعته ورفاقه، ويدعو عليهم فيقول: وإنّي والله لأظنّ أنَّ هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٦٧، ومن خطبة له عليه السلام وقد تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية على البلاد.

(٣) أُنظر: كتاب صفات الشيعة (للصدوق).

(٤) المصدر السابق.

المجموع وليس للخالصين المخلصين. فهؤلاء الناس ظاهرهم شيعيّ وباطنهم خبيثٌ. فيكونون أهلاً للاعتراض عليهم. والخطب صريحةٌ في ذلك فراجع[١].

ص١٩٧ س١٠[٢]: ليس في الخطبة أيّ مدحٍ لمعاوية ولا لأنصاره، بل هي نصٌّ بأنّهم على باطل، كلّما في الأمر أنّهم قد اجتمعوا على باطلهم، وهذا الاجتماع يزيدهم ضلالاً؛ لأنَّ الاجتماع يجب أن يكون على الحقِّ لا على الباطل، والتفرّق يجب أن يكون عن الباطل لا عن الحقّ.

ص٢٠٢[٣]: هذا الكلام من المؤلّف كلام عدوٍّ ناصبٍ للعداء لأهل البيت وشيعتهم، فعليه ما يستحقّ!!

ص٢٠٢ س٢[٤]: هذا وما بعده كلّه كلام عدوٍّ لا حجّيّة فيه.

---

(١) أُنظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٥٣ خطبته في ذمّ أتباع الشيطان: ص٥٥، خطبته في ذمّ أهل البصرة: ص٦٢، خطبته حين بلغه خبر الناكثين ببيعته: ص٩٨، في توبيخ بعض أصحابه، وغيرها الكثير.

(٢) ذكر هناك: ويمدح رضي الله عنه أنصار معاوية ويذمّ شيعته (أما والذي نفسي بيده، ليظهرنّ هؤلاء القوم عليكم، ليس لأنّهم أولى بالحقّ منكم، ولكن لإسراعهم إلى باطل صاحبهم ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٤١، ومن خطبة له في أصحابه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٣) قال هناك: ثُمَّ نقضتموها سفهاً وضلّةً فبعداً وسحقاً لطواغيت هذه الأمّة. ومثل هذا كثير. فهذه هي الأسباب التي جعلتهم يلجؤون إلى القول بالتقيّة.
(ملاحظة: لم يحدّد السيّد المؤلّف رقم السطر في الهامش).

(٤) قال هناك: ومثل هذا كثيرٌ. فهذه هي الأسباب التي جعلتهم يلجؤون إلى القول بالتقيّة؛ لأنّه لا يمكن الجمع بين مدح الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وبين قدحهم.

ص٢٠٣ س١[1]: ظهر الحقّ من الباطل ممّا سبق أن قلناه، وماذا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنّى تصرفون.

ص٢٠٣ س١٤[2]: عرفنا الوجه في ذلك وأنّه إنّما كان ذلك للمصلحة العامّة، وهي مصلحة المجتمع المسلم الحديث التأسيس، وليس لمصلحة عمر نفسه.

ص٢٠٦ س٥[3]: أوّلاً: أنّ الكتاب هنا ناقص صفحتان [أي: ٢٠٤-٢٠٥].

وثانياً: أنّه ليس معنى الآية ما يقوله المكلّف، بل التقيّة بالمعنى الحقّ والصحيح.

ص٢٠٧ س٢[4]: ولكنّه لماذا لم يصرّح باسمه ليس ذلك إلّا للتقيّة.

ص٢٠٧ س٥[5]: هذا صحيحٌ إلى حدٍّ كبير؛ فإنّهم (سلام الله عليهم) كانوا يتّقون لأجل أصحابهم ومواليهم وليس خوفاً على أنفسهم، وإن خافوا

---

(١) قال هناك: وأين الحقّ وأين الباطل؟ فماذا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنّى تصرفون.

(٢) قال هناك: فمن أجبرهم على ذلك؟! وأيّ خوف كان عليهم بتركهم هذه الأعمال والأقوال، فإن كان عليّ يبغض عمر فكان عليه أن يشيره حينما استشاره في الشخوص لقتال الأعاجم والروم.

(٣) ذكر هناك: وليس معنى قوله: (إلّا من أُكره) أن يعلم الناس الكفر، ويفتيهم بالحرام، ويحرّضهم على خلاف الحقّ.

(٤) قال هناك: وقول أبي للكفّار حينما سألوه من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فقال: رجل يهديني السبيل، فلا علاقة له بالتقيّة، أما كان رسول الله يهديه إلى سبيل الخير، سبيل الجنة؟

(٥) قال هناك: إنّ التقيّة لا تكون إلّا لخوف، والخوف قسمان: الأوّل: الخوف على النفس، وهو منتفٍ في حقّ حضرات الأئمّة بوجهين: أحدهما أنّ موتهم الطبيعي باختيارهم (حسب زعم الشيعة).

على أنفسهم فهو من أجل أصحابهم أيضاً؛ لأنّهم لهم قادةٌ، والتقيّة حكمٌ شرعيٌّ لابدَّ من إجرائه، ولا ربط له بالموت، فإنَّ كلَّ شخصٍ يعلم أنَّ لكلِّ واحدٍ منّا ساعةً لا يستأخرون عنها ولا يستقدمون، إلَّا أنَّ هذا لا يستدعي ترك التقيّة؛ لأنَّ فيها تكليفاً شرعيّاً، والخوف لا ينحصر بالموت، بل بأُمورٍ أُخرى كثيرة، كالتعذيب والضرب والإهانة وحدوث الشكّ أو الارتداد عند السامع أو غيره، أو الشتم ضدّ الشيعة إلى غير ذلك كثير.

ص٢٠٧ س١٤[(١)]: قوله: (والصبر عليها ... الخ)، ليس الأمر كذلك دائماً، بل قد يكون كذلك أحياناً وقد لا يكون، ومن الأكيد أنَّ هذا الصبر إذا كان منتجاً لمفاسد ومضاعفات غير محمودة، كان حراماً أو مرجوحاً حسب أهمّيّته الشرعيّة، وتكون مجاملة الظالم والتقيّة منه أمراً راجحاً.

ص٢٠٨ س١[(٢)]: يُريد المؤلِّف أن يقول: إنَّ موقف أمير المؤمنينعليه السلام مخالفٌ للتقيّة. إذن، فالتقيّة غير واجبة؛ لأنَّ فعل الإمام حجّةٌ عند الشيعة، وجواب ذلك من عدّة وجوه:

أوّلاً: أنَّ الإمامعليه السلام كان قويّاً في المجتمع ولا يخاف الضرر من الشيخين أو غيرهما، فلا مورد للتقيّة له.

ثانياً: أنّه لو كان هناك ضررٌ- جدلاً- فإظهار الحكم الشرعي أولى؛ لأنّه

---

(١) قال هناك: القسم الثاني: خوف المشقّة والإيذاء البدني والسبّ والشتم وهتك الحرمة، ولا شكّ أنّ تحمّل هذه الأمور والصبر عليها وظيفة العلماء.

(٢) قال هناك: لو كانت التقيّة واجبةً فلم توقّف إمام الأئمّة (عليّ) كرّم الله تعالى وجهه عن بيعة خليفة رسول اللهصلى الله عليه وآله ستّة أشهر؟ وماذا منعه من أداء الواجب أوّل وهلة. مختصر التحفة الاثني عشرية (الآلوسي): ٢٩٥.

الأُسلوب الوحيد يومئذٍ لبيان فساد ما يسمّى بالخلافة الراشدة وبطلانها، فلو كان قد اتّقى الإمام وبايع من أوّل الأمر لما ظهر ذلك.

وإنّما بايع بعد ذلك حفظاً لوحدة المجتمع المسلم الجديد؛ لكي لا يضرب بعضه بعضاً، كما قاله عليه السلام في بعض خطبه، وليس خوفاً من الخلفاء ولا حبّاً لهم، وإنّما كما قلنا فيما سبق من أنّ الأئمّة عليهم السلام إنّما يتّقون لأجل غيرهم لا لأنفسهم.

ثالثاً: مع التنزّل عن كلا الجوابين السابقين، يبقى المورد محكوماً لأدلّة التقيّة الصحيحة الصريحة، ويكون فعل الإمام خاصّاً به، وهو أعلم بتكليفه، ولا يكون له شمول لغيره.

ص٢٠٨ س٥[1]: القوّة المشار إليها، إن أراد بها القوّة الظاهريّة، فهي كانت مفقودة عندهم، كما قال الإمام الصادق عليه السلام - ما مضمونه -: «**لو كان عندي بمقدار هذه الغنيمات لقمت بالأمر**»[2].

---

(١) قال هناك: إنَّ التقيّة لا تكون إلَّا عند الخوف على النفس ووقايةً للشرّ، وأئمّة الشيعة حسب زعمهم كانوا يملكون من القوّة ما لا يملكها الآخرون.

(٢) انظر: الكافي (للكليني) ٢: ٢٤٢-٢٤٣، باب في قلّة عدد المؤمنين، الحديث ٤. والرواية هي: محمّد بن الحسن وعليّ بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حماد الأنصاري، عن سدير الصيرفي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: والله ما يسعك القعود؟ فقال: ولم يا سدير؟ قلت: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك. والله لو كان لأمير المؤمنين عليه السلام ما لك من الشيعة والأنصار والموالي ما طمع فيه تيم ولا عديّ، فقال: يا سدير وكم عسى أن يكونوا؟ قلت: مائة ألف، قال: مائة ألف؟ قلت: نعم، ومائتا ألف قال: مائتا ألف؟ قلت: نعم ونصف الدنيا. قال: فسكت عنّي ثُمَّ قال: يخفّ عليك أن تبلغ معنا إلى ينبع؟ قلت: نعم فأمر بحمار وبغل

وإن قصد القوّة الواقعيّة أو التكوينيّة فهي متوفّرةٌ، إلّا أنّها لا تكون سبباً لتشريع الأحكام؛ فإنّ الأحكام منوطةٌ بالظاهر ومجعولةٌ لحفظ الظاهر، وليس المفروض تطبيقها بالمعاجز.

على أنّه يمكن القول: إنّ تطبيق المعاجز هنا ليس فيه مصلحةٌ لعدّة أسباب:

منها: مخالفته لقانون الابتلاء والتمحيص الساري المفعول في الحياة الدنيا.

ومنها: أنّه لو أهلك الأئمّة عليهم السلام أعداءهم بالمعجزة لكان ذلك سبباً لانقطاع نسلهم، وبذلك ينسدّ طريق حصول كثير من المؤمنين في الدنيا الذين هم من نسلهم في القدر الإلهيّ. فيجب أن يبقى الأب المنحرف ليولد الولد المؤمن، ويراد بالولد هنا مطلق الذريّة، ولو بعد عدّة أجيال.

والنتيجة: أنّ كلتا القوّتين- الظاهريّة والباطنيّة- لا يمكن استعمالهما، فيتعيّن طريق التقيّة.

ص٢٠٨ س١٠[1]: مثل هذه الحادثة تنشأ من أمرين:

أن يسرجا، فبادرت فركبت الحمار، فقال: يا سدير أترى أن تؤثرني بالحمار؟ قلت: البغل أزين وأنبل. قال: الحمار أرفق بي. فنزلت فركب الحمار وركبت البغل، فمضينا فحانت الصلاة، فقال: يا سدير انزل بنا نصلّي، ثُمَّ قال: هذه أرضٌ سبخةٌ لا تجوز الصلاة فيها، فسرنا حتّى صرنا إلى أرضٍ حمراء ونظر إلى غلامٍ يرعى جداء فقال: والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود، ونزلنا وصلّينا فلما فرغنا من الصلاة عطفت على الجداء فعددتها فإذا هي سبعة عشر.

(١) قال هناك: وذكر الراوندي: أنّ عليّاً بلغه عن عمر ذكرٌ لشيعته، فاستقبله في بعض طرق بساتين المدينة وفي يد عليّ عليه السلام قوسٌ عربيّة، فقال: يا عمر بلغني ذكرٌ لشيعتي،

أحدهما: القدرة التكوينيّة للأئمّةعليهم السلام.

وثانيهما: إقامة الحجّة على الآخرين، حين ينحصر الأمر بإقامة الحجّة بالمعجزة، أو لتكرار الحجّة وتأكيدها رحمة بالعالمين؛ لعلّهم يتذكّرون، ولكنهم مع ذلك لا يتذكّرون.

ص٢٠٩ س٦[1]: هذا صحيحٌ، ولكنّه لا ربط له بالتقيّة كما عرفنا.

ص٢١٠ س١[2]: لا يخفى أنَّ هذا أمرٌ للشيعة لا للأئمّة أنفسهم، وهم أعلم بتكليفهم، إلّا أنّنا مع ذلك نقول: إنّهم كانوا يعملون بها لأسباب عرفناها.

ص٢١٠ س٥[3]: قولهعليه السلام: «لا يخرج واحد منّا»، أفهم منه ما هو الأعمّ والأوسع من أشخاص الأئمّةعليهم السلام، وعلى أيّ حالٍ فقد طبّقه الأئمّة على أنفسهم فتركوا الثورة بعد الحسينعليه السلام. وكلّ مَن قام أو ثار من أصحابهم

عنك ذكرك شيعتي، فقال: إربع على ظلعك، قال عليّ: إنّك لهاهنا، ثمَّ رمى بالقوس إلى الأرض فإذا هي ثعبانٌ كالبعير ... كتاب الخرائج والجرائح (قطب الدين الراوندي) ١: ٢٣٢، الباب الثاني في معجزات أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام.

(١) قال هناك: ونُسب إلى عليّ أنّه قال: إنّي والله لو لقيتهم واحداً وهم طلاع الأرض كلّها ما باليت ولا استوحشت. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٤٥٢، ومن كتاب لهعليه السلام إلى أهل مصر مع مالك الأشتر.

(٢) ذكر هناك: فيروي الأردبيلي [الأربلي] عن الحسين بن خالد أنّه قال: قال الرضاعليه السلام: لا دين لمن لا ورع له، ولا إيمان لمن لا تقيّة له، وإنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم. كشف الغمّة (للاربلّي) ٢: ٥٢٤.

(٣) ذكر هناك: وروى الكليني عن عليّ بن الحسين أنّه قال: «**والله لا يخرج واحد منّا قبل خروج القائمعليه السلام إلّا كان مَثَله مثل فرخ طار من وكره قبل أن يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به**». راجع الحديث في الكافي (للكليني) ٨: ٢٦٤، الأمر بإلزام البيت قبل خروج السفياني، الحديث ٣٨٢.

كانت نتيجته القتل. وقد أسّس بعضهم دولةً فعلاً، كالدولة في طبرستان[١]، وغيرها[٢]، إلّا أنّها لم تكن قابلةً للبقاء كثيراً لتكالب الأعداء وتآمرهم ضدّها باستمرار ما لم تكن خاضعةً لهم.

ص٢١١ س٧[٣]: هذا من التأويل المقلوب والباطل للقرآن الكريم مع شديد الأسف، جزاه الله بما يستحقّ لا نقول أكثر من ذلك.

الحمد لله ربّ العالمين على حسن توفيقه في الإتمام[٤].

---

(١) ظهرت دولة العلويّين في طبرستان سنة ٢٥٠هـ بقيادة الحسن بن زيد بن محمّد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، واستمرّ في الحكم ١٩ سنة، وقام من بعده أخوه محمّد وبقي في الحكم ١٧ سنة وبضعة شهور. انظر: الشيعة في الميزان (مغنية): ١٣٥.

(٢) مثل دولة الأدارسة في المغرب، ودولة البويهيّين وبدء سلطانهم في شيراز سنة ٣٢١هـ، ودولة الفاطميّين والدولة الحمدانيّة، والدولة الصفويّة. انظر: الشيعة في الميزان (مغنية): ١٢٨ وما بعدها، دول الشيعة.

(٣) قال هناك: وقد ذكّر الله عزّ وجلّ في كتابه إيّانا وإيّاهم وقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ اللهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (سورة الزمر، الآيات:٣٢- ٣٧).

(٤) هذه تعليقات على كتاب الشيعة والسنّة، تأليف: إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدارة ترجمان السنّة، لاهور، باكستان. نسخة مصوّرة ناقصة في بعض صفحاتها (منه قدس سره).



فهرس مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح.

١. أحاديث أمّ المؤمنين عائشة، للعلّامة السيّد مرتضى العسكري، الطبعة الخامسة: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الناشر: التوحيد للنشر.

٢. الاحتجاج، للطبرسي، تعليق: السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، محمّد بن عبد الله الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، انتشارات الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤. الاختصاص، للمفيد، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري والسيّد محمود الزرندي، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسيّ، تصحيح: الداماد، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، تاريخ الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، قم- إيران.

٦. الإرشاد، للشيخ المفيد، تحقيق: مؤسّسة آل البيت ع لتحقيق التراث،

الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧. الاستيعاب، لابن عبد البر، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨. الإصابة في تميز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد- الشيخ عليّ محمّد، الطبعة الأُولى: ١٤١٥هـ، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

٩. أصل الشيعة وأُصولها، للشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأُولى: ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسّسة الإمام عليّ عليه السلام، قم- إيران.

١٠. اعتقادات الإمامية، للصدوق، الناشر: مؤتمر الشيخ المفيد، إيران - قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١١. الاعتقادات في دين الإماميّة، للشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيّد، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.

١٢. الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة: ١٩٨٠م، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.

١٣. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٤. الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.

١٥. الأمالي للطوسيّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٦. الأمالي، للصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٧. الإمامة والسياسة، لابن قتيبة، تحقيق: عليّ شيري، انتشارات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١٨. أمل الآمل، محمّد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامي، قم، ١٣٦٢ش. بدون طبعة.
١٩. الأنوار النعمانية، السيّد نعمة الله الجزائري، تعليق وتقديم: السيّد محمّد عليّ القاضي الطباطبائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٢٠. بحار الأنوار، للعلّامة المجلسي، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، وعبد الرحيم الربّاني الشيرازي، الطبعة الثالثة المصحّحة: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
٢١. بحر الفوائد في شرح الفرائد، ميرزا محمّد حسن الآشتياني، الناشر: كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي، قم، ١٤٠٢هـ.
٢٢. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: عليّ شيري، الطبعة الأُولى: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
٢٣. بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الفروخ الصفّار، تحقيق: الحاج ميرزا كوجه باغى، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة

الأولى، ١٤٠٤ش.

٢٤. تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٥. تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، تحقيق: نخبة من العلماء، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، بلا ط وتاريخ.

٢٦. تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.

٢٧. تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق: عليّ شيري، سنة الطبع: ١٤١٥هـ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

٢٨. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسيّ، تحقيق: تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩. التفسير الصافي، للفيض الكاشاني، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الهادي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٣٠. تفسير العياشي، تحقيق: هاشم رسول المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقّق: أسعد محمّد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ.

٣٢. تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي، تحقيق: الطيب الموسوي

الجزائري، الناشر: دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ. جامع الأحاديث.

٣٣. تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ – ١٩٩٥ م.

٣٤. تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقّق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٣ هـ.

٣٥. تنزيه الأنبياء، الشريف المرتضى، الناشر: دار الأضواء، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣٦. تهذيب الأحكام، محمّد بن الحسن الطوسي، تحيقيق: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلاميهة، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٣٧. الثقات، لابن حبان، مؤسّسة الكتب الثقافية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٨. جامع الأخبار،الشعيري، محمّد بن محمّد، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٩. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلّف: محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقّق: أحمد محمّد شاكر، الناشر: مؤسّسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٠. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

٤١. جواهر الكلام، الشيخ الجواهري، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٥ش.

٤٢. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، الناشر: مؤسّسة الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٣. الخصال، للصدوق، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ.

٤٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (العلّامة الحلّي)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، الطبعة الأُولى: ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة.

٤٥. سنن ابن ماجة، محمّد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.

٤٦. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق: سعيد محمّد اللّحام، الطبعة الأُولى: ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان.

٤٧. سنن الترمذي، محمّد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن

محمّد عثمان، الطبعة الثانية: ١٤٠٣- ١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان.

٤٨. السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

٤٩. السيرة النبوية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.

٥٠. شرح المواقف، للقاضي الجرجاني، شرح: عليّ بن محمّد الجرجاني، الطبعة الأُولى: ١٣٢٥-١٩٠٧م، الناشر: مطبعة السعادة، مصر.

٥١. شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ش.

٥٢. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٥٣. الشفاء (المنطق) الشيخ الرئيس ابن سينا، تحقيق: سعيد زايد، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٤هـ.

٥٤. صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٥٥. صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، المحقّق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

٥٦. صفات الشيعة، الصدوق، الناشر: الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٧. الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، لأحمد بن حجر الهيتمي المكّي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، الطبعة الثانية: ١٣٨٥-١٩٦٥م، الناشر: مكتبة القاهرة، القاهرة- مصر.

٥٨. علل الشرائع، ابن بابويه، محمّد بن عليّ الصدوق، الناشر: مكتبة الداوري، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٩. عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، المؤلّف: ابن أبي جمهور، محمّد بن زين الدين، تحقيق وتصحيح: مجتبى العراقي، الناشر: دار سيد الشهداء للنشر، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٠. الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، الطبعة الرابعة: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

٦١. الفتاوى الواضحة، السيّد محمّد باقر الصدر، الناشر: مطبعة الآداب، النجف الأشرف. بدون تاريخ.

٦٢. الفتوحات المكية، لابن عربي، دار صادر، بيروت - لبنان. بدون تاريخ.

٦٣. فرق الشيعة، لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي، صحّحه وعلّق عليه: العلّامة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٦٤. فضائل الشيعة، لابن بابويه، الناشر: الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٦٥. الفضائل، لأبي الفضل سديد الدين شاذان (ابن شاذان)، سنة الطبع:

١٣٨١هـ-١٩٦٢م، الناشر: منشورات المطبعة الحيدريّة ومكتبتها، النجف الأشرف- العراق.

٦٦. فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، مؤسّسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

٦٧. في ظلال نهج البلاغة، محمّد جواد مغنية، الناشر: أنتشارات كلمة الحق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦٨. الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، صحّحه وعلّق عليه: عليّ أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.

٦٩. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، سنة الطبع: ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، الناشر: دار صادر- ودار بيروت، بيروت- لبنان.

٧٠. كتاب العين، الفراهيدي، خليل بن أحمد، الناشر: نشر الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٧١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٧٢. كشف الأسرار، للسيد الخميني، الناشر: مكتبة الفقيه – الكويت، ودار المحجة البيضاء: بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، عام ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

٧٣. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الإربلي، عليّ بن عيسى، تحقيق: هاشم رسول محلاتي، الناشر: بني هاشمي، تبريز، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧٤. كنز العمال، المتقي الهندي، مؤسّسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٩ هـ-

١٩٨٩م.

٧٥. لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم، تحقيق: جمال الدين الميردامادي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٧٦. مجمع الزوائد، للهيثمي، سنة الطبع: ١٤٠٨-١٩٨٨م، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

٧٧. مختصر البصائر، الحسن بن سليمان بن محمّد الحلي، تحقيق: مشتاق المظفر، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٨. مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧ هـ) الشيخ الحافظ غلام محمّد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١ هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ.

٧٩. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، للمجلسي، تصحيح وتعليق: الشيخ عليّ الآخوندي والسيّد جعفر الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٨٠. المراجعات، للسيد شرف الدين، تحقيق: حسين الراضي، الناشر: الجمعية الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨١. مروج الذهب ومعدن الجواهر، للمسعودي، منشورات دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٨٣. المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوريّ، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبيّ، طبعة مزيدة بفهرس الأحاديث الشريفة، بإشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان، من دون تاريخ وط.

٨٤. مسند أحمد، لأحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، من دون تاريخ وط.

٨٥. مشارق أنوار اليقين في اسرار أمير المؤمنين ع، للحافظ البرسي، المحقّق: عليّ عاشور، الناشر: الأعلمي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٦. المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلّف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقّق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقّق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي

-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٨٨. معالم العماء، لابن شهر آشوب، قم، بدون طبعة وتاريخ.

٨٩. معجم المؤلّفين، لرضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت - لبنان، ودار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.

٩٠. معجم رجال الحديث، للخوئي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.

٩١. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: هارون عبد السلام محمّد، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٢. المغازي، محمّد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/ ١٩٨٩.

٩٣. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٩٤. مقاتل الطالبيين، أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف، لطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٨٥ - ١٩٦٥ م.

٩٥. مقالات الأصول، ضياء الدين العراقي، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٩٦. من لا يحضره الفقيه، للصدوق، محمّد بن عليّ ابن بابويه، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين

بقم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ .

٩٧. مناقب آل أبي طالب، للحافظ أبي عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م، الناشر: منشورات المطبعة الحيدريّة ومكتبتها، النجف الأشرف- العراق.

٩٨. مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عليّ بن محمّد بن محمّد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي، أبو الحسن الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، المحقّق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، الناشر: دار الآثار – صنعاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٩. منتهى المقال في أحوال الرجال للمازندراني، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الناشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

١٠٠. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي حبيب الله الهاشمي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، الناشر: بنياد فرهنك إمام مهدي، طهران، الطبعة الرابعة.

١٠١. منهج الصالحين، السيّد محمّد صادق الصدر، الناشر: دار الأضواء، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ .

١٠٢. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

١٠٣. موسوعة طبقات الفقهاء، المؤلّف: اللجنة العلمية في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، تحقيق: اشراف: جعفر السبحاني، الناشر: مؤسّسة الإمام

الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمّد الذهبي، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطبعة الأُولى: ١٣٨٢-١٩٦٣م، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان.

١٠٥. الميزان في تفسير القرآن، للعلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران.

١٠٦. نوادر المعجزات في مناقب الأئمّة الهداة عليهم السلام، لمحمّد بن جرير الطبري (الشيعي)، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، الطبعة الأُولى: ١٤١٠هـ، الناشر: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، قم المقدّسة- إيران.

١٠٧. الهداية الكبرى، الخصيبي حسين بن حمدان، الناشر: البلاغ، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ.

١٠٨. الوافي، للفيض الكاشاني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٩. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تأليف: الفقيه المحدّث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ قم.

١١٠. ينابيع المودة لذوي القربى، للقندوزي، تحقيق: سيد عليّ جمال أشرف الحسينيّ، الناشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

تعليقات

على كتاب "الشيعة والسنة"

لإحسان إلهي ظهير

بقلم

آية الله العظمى

الشهيد السيد محمد الصدر (قدس سره)

تحقيق

مؤسسة المنتظر

لإحياء تراث آل الصدر

سرشناسه	:	صدر، سیدمحمّد، ۱۹۴۳ - ۱۹۹۹م.
عنوان قراردادی	:	الشیعه و اهل‌البیت .شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	تعلیقات علی کتاب‌الشیعه والسنه لاحسان الهی ظهیر/ سیدمحمّد صدر.
مشخصات نشر	:	قم: محبین، ۱۳۹۷.
مشخصات ظاهری	:	۱۵۴ص.
شابک	:	۹۷۸-۶۰۰-۱۳۱-۱۲۷-۷
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
موضوع	:	ظهیر، احسان‌الهی . الشیعه و اهل‌البیت -- نقد و تفسیر
موضوع	:	شیعه -- دفاعیه‌ها
موضوع	:	Shi'ah -- Apologetic works
موضوع	:	شیعه -- ردیه‌ها
موضوع	:	Shi'ah -- Controversial literature
شناسه افزوده	:	ظهیر، احسان‌الهی . الشیعه و اهل‌البیت. شرح
رده بندی کنگره	:	BP۲۱۲/۵/ظ۹ش۹۰۲۶ ۱۳۹۷
رده بندی دیویی	:	۲۹۷/۴۱۴۲
شماره کتابشناسی ملی	:	۵۳۳۸۸۲۲



مؤسّسة المحبّين للطباعة والنشر – هاتف : ٠٢٥-٣٧٧٢٢٦٠١

تعليقات على كتاب الشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير

✓ المؤلّف: آية الله العظمى الشهيد السيّد محمّد الصدر قُدِّسَ سِرُّهُ
✓ تحقيق: مؤسّسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر
✓ الناشر: المحبّين
✓ العدد: ١٠٠٠
✓ الطبعة: الأولى –١٤٤٠ هـ–٢٠١٨م
✓ رقم الإيداع الدولي: 978-600-131-127-7

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لا ينبغي للكاتب أن يكون أعمى أو منحازاً في كتابته أيّاً كانت، ولا سيّما إذا كان الأمر الذي يكتب فيه هو الدين والعقيدة، مضافاً إلى ما دأب عليه الكتّاب من الاستدلال وتدعيم الكلمات إن جاز التعبير بالأدلّة والقرائن لكي يكون ذا مصداقية ولو بعض الشيء.

إلّا أنَّ الكاتب (إحسان إلهي ظهير) سرد الكثير من الأمور والمدّعيات التي قد جانب فيها الصواب ولم يعزّزها بالأدلّة والقرائن في أغلب الأحيان والموارد؛ وأنّه قد حاول أن يدّعم بعضها الآخر بالأدلّة ولكنّها كانت واهيةً وركيكةً، وخصوصاً أن جلّها غير متوافقٍ عليه، مع أنَّ الكتاب هو كتابٌ لمناقشة جهةٍ معيّنةٍ لا أنّه مجرّد أطروحةٍ أو كلامٍ، وفي مثل هذه الكتب يجب على كاتبها الاستدلال بما صدر فعلاً من الطرف المراد مناقشته.

وهذه الهفوات إن دلّت على شيء فلا تدلّ على جهله على الإطلاق بل على قدر الحقد الضغين الذي يحمله في جنبات نفسه وقلبه وعقله، بحيث طغت الانحيازية بها لا يخفى على قارئ الكتاب أكيداً.

كلّ هذه الشبهات ما هي إلّا دليلٌ واضحٌ على كونه وأمثاله ذوي تفكيرٍ سطحيٍّ ولا يعلمون ممّا ورائيّات الأوامر الإلهيّة والنبويّة شيئاً على الإطلاق؛

لذا فإنَّه وقع بعدّة شبهات:

منها: أنَّه لم يميّز بين (التشيّع) و(الشيعة)؛ لأنَّ الإشكال الذي طرحه - أعني به التعدّي على الصحابة- إنّما هو متوجّهٌ إلى (الشيعة) وليس (التشيّع)، فالمذهب الإماميّ لا يرضى بذلك، كما أنَّه لا يرضى بعصمة (الصحابة)، ومعه فنقدهم لا مانع منه إذا كان منطقيّاً وأخلاقيّاً، إلَّا أنَّ كيل التهم جزافاً وبطريقةٍ غير لائقةٍ شرعاً وعقلاً فهذا غير مقبول.

ومنها: وقع في الشبهات المادّية وترك التفسيرات والتعليلات والتحليلات المعنويّة، كنقده لسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله؛ إذ فسّره بالسيف واللامة وما شابه، إلَّا أنَّ الإمام المهديّ عجّل الله فرجه قد لا يستعمل ذلك بل يستعمل الأسلحة المعنويّة (الفكريّة والثقافيّة) وما شابه ذلك؛ مضافاً إلى بعض الأطروحات التي لا مجال لذكرها هنا.

ثُمَّ إنَّه غفل أو تغافل عن أسس الكتابة وخرج عن المتعارف بين الكتّاب ونسي أنَّه يجب أن يكون ما يُكتب هو لصالح المجتمع وهداية الجميع، فإنَّه ككاتب - إن كان يؤمن بضلالة الشيعة- لا ينبغي له تنفيرهم بهذه الصورة الهجوميّة بل عليه مناقشتهم بالحكمة والموعظة، وأن لا يتجنّى عليهم ويسرد ادّعاءاتٍ باطلة.

وما ذكره السيّد الوالد قدس سره في الكثير من التعليقات من نفي لبعض كلامه إلَّا دليلٌ على كونه صاحب ادّعاءاتٍ واهيةٍ غير مدعومةٍ بأدلّةٍ، وكأنَّه قد عاشر قوماً يحملون من الضغينة الكثير اتّجاه المذهب الإمامي.

لذا وعلى الرغم من أنَّ الشهيدين الصدرين عموماً والصدر الثاني خصوصاً كان من دعاة الوحدة الإسلامية، ونحن سائرون على نهجهم هذا،

إلّا أنَّ صاحب الكتاب - أعني: إحسان إلهي ظهير- لم يترك لنا المجال لعدم الردّ عليه، فهو قد تعدّى الكثير من الأسس المنطقيّة والعقليّة حتّى وصل به الأمر إلى إلحاق الشيعة باليهوديّة، متناسياً أنَّ الكثير ممّن يؤمن بهم وبخلافتهم قد استعانوا بأراذل الأديان الأخرى.

كما أنّه غفل عن أمرٍ أشار إليه السيّد الوالدقدس سره، فهو استنكر على الشيعة كونهم أصحاب تقيّة، متناسياً أنَّ أول مَن عمل بها هو رسول الله في دعوته السرّية قبل أن يعلنها.

وما علينا إلّا أن نميّز بين أصل التشيّع وبين ما يقترفه بعض الشيعة من السذّج والجهّال، كما تغاضينا عمّا صدر عن بعض السنّة ولم نحسبه عليهم؛ فإنَّ هذا الخلط وقع عند بعض أصحاب الأديان، فهم لا يفرّقون بين الإسلام والمسلمين، ويجعلون ما يصدر من بعض المسلمين أو مدّعي الإسلام دستوراً تاركين الإسلام الأصيل والمعصومين جانباً مع شديد الأسف، وقد قال سيّدهم ورسولهمصلى الله عليه وآله: «إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، لا أن نقطع الرقاب وننفّر الجميع من الإسلام.

والأدهى من ذلك هو أنَّ مثل هؤلاء الكتّاب نجد لهم داعمين ومروّجين لكتاباتهم وكتبهم مع شديد الأسف، متناسين أنَّ ذلك هو لصالح العدوّ المشترك (الثالوث المشؤوم)، حتّى وصل الأمر لتناسي العدوّ المشترك وتشكيل جهاتٍ عسكريّةٍ هدفها قتل الشيعة قبل تحرير فلسطين والأندلس والعراق وغيرها من الدول.

وعموماً فنحن نمدّ أيدينا لمن مدَّ يده ولا نمدّها للذين يريدون علوّاً في الأرض وفساداً.

وأخيراً: أقدّم شكري الجزيل للعاملين الذين لم يألوا جهداً لإخراج هذا الكتاب إلى النور فهو يستحقّ أن ينوّر دربنا فجزاهم الله خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على خير خلقه محمّد وآله وصحبه المنتجبين الأخيار.

مقتدى الصدر

١٥/ ربيع الأوّل/ ١٤٣٩ هـ

مقدّمة المؤسّسة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، محمّد المصطفى وعلى آله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

من مسلّمات العقيدة الإسلاميّة الخاتمة: أنّها عقيدةٌ شاملةٌ للأجيال التي تليها إلى يوم القيامة؛ كما ورد في كتاب الله المجيد؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾. سورة النحل، الآية: ٨٩.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾. سورة الأنعام، الآية:٣٨.

وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾. سورة المائدة، الآية: ٣.

ونقل الكليني في الكافي[1] عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وختم بكتابكم الكتب فلا كتاب بعده أبداً، وأنزل فيه تبيان كل شيءٍ، وخلقكم وخلق السموات والأرض، ونبأ ما قبلكم وفصل ما بينكم وخير ما بعدكم وأمر الجنّة والنار وما أنتم صائرون إليه.

كما دأب علماء الطائفة الاثنا عشريّة منذ القدم على بيان ماهيّة حقائق العقيدة الإسلاميّة الحقّة منقادين لكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام

(١) الكليني، الكافي ١: ٢٦٩.

ولم يتركوا مجالاً للمرجفين في ضرب العقيدة الإسلاميّة الراسخة والتشكيك فيها، فمَن يراجع مصنّفات كبار علمائنا في هذا الباب يرى ذلك جليّاً في كتاباتهم الشامخة.

إلّا أنَّ مسألة العناد والإصرار على الجهل والإهمال المتعمّد لتراث مدرسة أهل البيت عليهم السلام وعدم الاطّلاع التامّ على هذا الصرح المعرفيّ الكبير من عقائد أهل بيت النبيّ جعل المخالفين لهم يشنّعون عليهم، وقد ظلموهم بعدم مساواة حديثهم مع مَن ثبت أنَّه دونهم في المقام وعدم معرفته بكتاب الله وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله عند الفرق الإسلاميّة جمعاء.

في هذا السياق جاءت هذه التعليقات ردّاً واضحاً لا لبس فيه على الكاتب (إحسان إلهي ظهير) الذي أساء للعقيدة وللعلم في عدم انصافه وتجاهله للحقائق البيّنة.

هذا الكتاب (هوامش نقديّة على كتاب: الشيعة والسنّة) للشهيد السيّد محمّد الصدر (رضوان الله عليه) جاء ردّاً علميّاً منصفاً على كتاب إلهي ظهير، وقد أجاد سيّدنا الشهيد فيه من حيث الوضوح وصراحة القول في بيان وقوع الكاتب في المغالطات والنقل الخاطئ ما ينبئ عن تعصّب الكاتب دون مراعاة أصول البحث العلمي.

ملاحظة: لم يثبّت تاريخ التأليف لهذا الكتاب، وبحسب القرائن - كذكره لكتاب ما وراء الفقه- أنَّه بعد سنة ١٤٠٠ هجريّة.

منهجنا في التحقيق

اقتصر عملنا في تحقيق هذا الكتاب على ما يلي:

أوّلاً: المقابلة مع النسخة الخطّيّة بقلم الشهيد السيّد محمّد الصدر قدس سره.

ثانياً: تقويم النصّ ومراجعته وتصحيحه طبقاً للمعايير المعهودة في التحقيق والتدقيق.

ثالثاً: تقطيع المتن وتنظيم فقراته بحسب اقتضاء الحال.

رابعاً: تخريج الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة من المجاميع الروائيّة المعتبرة، وضبطها وتمييزها عن غيرها.

خامساً: إرجاع الآراء الواردة في الكتاب إلى أصحابها ومصادرها الأصليّة.

سادساً: إضافة بعض العناوين في ثنايا الكتاب.

نسأل الله تعالى أن يوفّقنا لكلّ ما فيه خير دنيانا وصلاح آخرتنا، إنّه سميع مجيب.

كما نستغفره تعالى شانه من كلّ زللٍ وخطأ، سائلين العلماء والباحثين الكرام أن يتجاوزوا عن كلّ عيبٍ ونقصٍ لُوحظ في إخراج هذا الكتاب؛ فانّ الكمال لله وحده.

نسأل الله الرحمة والرضوان وعلوّ الدرجات لمولانا الشهيد قدس سره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

عادل الطائي

١٩ ربيع الأوّل/ ١٤٣٩

مؤسّسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر

تعليقات

على كتاب الشيعة والسنة

لإحسان إلهي ظهير

بسم الله الرحمن الرحيم

توكّلت على الله

ص٨-٩[1]: الوحدة بين المسلمين تقوم كشيءٍ أساسيٍّ على الجانب الأهمّ، وهو محاربة العدوّ المشترك، والاختلاف بين الجانبين- أعني: المذاهب الإسلاميّة- وإن كان موجوداً، إلّا أنّه يجب تناسي ذلك لأجل الحفاظ على أصل الإسلام المشترك الصدقِ بيننا وبينهم.

ويكفي في الاتّحاد على هذا الهدف وجود عناوين عامّةٍ مشتركةٍ، كالكتاب والسنّة والقبلة، وبعض أُصول الدين، وأكثر فروع الدين، مع غضّ النظر عن التفاصيل طبعاً، ومع تناسي الماضي وليس نسيانه؛ لأنَّ نسيانه الواقعيّ يعني إسقاط المذهب عن نظر الاعتبار.

---

(١) ذكر هناك: ... فبعداً للوحدة التي تقام على حساب الإسلام، وسحقاً للاتّحاد الذي يُبنى على أعراض محمّد النبيّ وأصحابه، وأزواجه (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين). إنَّ كفّار مكّة طلبوا أيضاً من رسول الله صلى الله عليه وآله الصادق الأمين عدم الفرقة والاختلاف بدعوته إلى عبادة الله وحده، مخلصين له الدين، وإفضاحه آلهتهم، والردّ عليهم، فأجابهم بأمرٍ من الله ...: ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ * وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (سورة الكافرون، الآيات: ١-٦)... . نعم، يمكن الوحدة إن أرادوها، ويمكن الاتّحاد إن يطلبوه، الوحدة والاتّحاد بالرجوع إلى الكتاب والسنّة، والتمسّك بهما حسب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾. (سورة النساء، الآية: ٥٩).

وليس معنى الوحدة الاتّفاق على مذهبٍ معيّنٍ من مذاهب الإسلام، لا السنّي ولا الشيعي؛ فإنَّ ذلك يتعذّر في المستقبل المنظور، وإنّما المهمّ الآن دفع العدوّ المشترك الذي يترصّد لنا بمختلف الأساليب والحبائل والخدع، بل أساليب القتل والفناء.

وهذا هدفٌ لو كان عليّ بن أبي طالب لاهتمَّ به، ولو كان عمر بن الخطاب لاهتمَّ به، وقد اتّفقا فعلاً (ظاهراً) في حياتهما وتاريخهما بهذا الهدف، فلماذا لا يكونان لنا أُسوة؟!

وهذا يعني- ضمناً- أنَّ أيّاً من أتباع المذاهب الإسلاميّة مهما كان اعتقادهم أمام الله عزّ وجلّ، فإنَّ هذا حسابه في الآخرة، وليس في الدنيا.

وأمّا في الدنيا: فيجب أن لا ينال أحدهم بالسبّ أو الشتم العلني من قادة المذهب الآخر، أو من أتباعه كائناً ما كان، سواء كان من القدماء أو من المعاصرين، وبالتالي لا يجوز- لأجل الهدف المشترك- إثارة حفيظة الطرف الآخر؛ لئلّا ينسحب من الميدان.

وهذا الخطاب متوجّه إلى الشيعة والسنة على حدٍّ سواء، وإلى مؤلّف هذا الكتاب أيضاً؛ [لأجل] أن يكفّ شرّه عن الآخرين، وإلّا لم يتحقّق الهدف المشترك، إلّا إذا لم يكن يهتمّ بأُمور المسلمين؛ و«مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ»[1].

---

(١) الكافي ٢: ١٦٤، كتاب الإيمان والكفر، باب الاهتمام بأُمور المسلمين والنصيحة لهم ونفعهم، الحديث ٤، ووسائل الشيعة ١٦: ٣٣٦، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبواب فعل المعروف، الباب ١٨، باب وجوب الاهتمام بأُمور المسلمين، الحديث ١، وتاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢١: ٢٠٧، وراجع مثله في مجمع الزوائد (للهيثمي) ١: ٨٧، باب النصيحة، وكنز العمّال ٩: ٤٠، الحديث ٢٤٨٣٦.

ص٩ س١٥[1]: هـذه الآيـة الكريمـة لا يحتمـل أن تكـون عامّـة لكـلّ المهاجرين والأنصار والتابعين؛ إذ كان هناك من أهل المدينة وغيرها منـافقون كثيرون، وهم داخلون تحت عموم الآية ظاهراً، وهو أمرٌ غير محتمـل صـدقه، ونتيجة ذلك: أنّها خاصّة بمَن حمل الإيمان واقعاً في قلبه، وكان مهـاجراً إلى الله حقيقة، كما قال الله عـزّ وجـلّ: ﴿وَقَـالَ إِنِّي ذَاهِـبٌ إِلَى رَبِّي سَـيَهْدِينِ﴾[2]، ومـن أنصار الله ورسوله حقيقـة، ومـن التـابعين لهـؤلاء بـإخلاص. والحـرّ تكفيـه الإشارة.

ص١٠ س٢[3]: هذه الآية الكريمة خاصّة بالمؤمنين، كما هو منطوقهـا، وغير عامّةٍ لكـلّ المبـايعين، ولـو سـلّمنا فـلا استبعاد أن يتحـوّل الرضـا إلى الغضب إذا جاء الفرد بالمعاصي الكبيرة والجرائر العظيمة.

ص١٠ ص٤[4]: هذا الحديث والحديث الـذي بعـده ليسا حجّـة عـلى

---

(١) ذكر هناك: ... فاتركوا السباب لأصحاب رسـول الله ﷺ، خيـار خلـق الله الـذين بشّرهم الله بالجنّة في كتابه المجيـد؛ حيـث قـال: ﴿وَالسَّـابِقُونَ الأَوَّلُـونَ مِـنَ الْمُهَـاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَـدَّ لَهُـمْ جَنَّـاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَـا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾. (سورة التوبة، الآية: ١٠٠).

(٢) سورة الصافّات، الآية: ٩٩.

(٣) حيث ذكر هناك- مستشهداً بقوله تعالى-: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْ الْمُـؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَـكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ بتقريب: أنّ الله تعالى قد رضي عن أصحاب النبيّ ﷺ بنصّ الآية الكريمة.

(٤) واستشهد أيضاً بحديثٍ - حسب كلامه- عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا تمسّ النار مسلماً رآني أو رأى مَـن رآني»، وقـال ﷺ: «الله الله في أصـحابي، لا تتخـذوهم غرضـاً مـن بعدي، فمَن أحبّهم فبحبّي أحبّهم، ومَن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومَن آذاهم فقـد آذاني، ومَـن آذاني فقد آذى الله، ومَن آذى الله فيوشك أن يأخذه».

الشيعة؛ لأنّها مرويّة عن مصادر سنيّة[١]، نقله عن الترمذي[٢]، ولو سلّمنا صحّته، نقول: إنَّ المراد من الرؤية: الرؤية المعنويّة الناتجة عن عمق الإيمان، وكذلك قوله في الحديث الآخر (أصحابي)، يعني: مَن كان صاحباً له في الإيمان وفي مدارج اليقين، أو ناصراً لدينه أو دافعاً لأعدائه، أو مجاهداً في سبيل ربّه، وهكذا. ومعه، ينطبق الحديث على مثل هؤلاء تماماً كائناً مَن كانوا.

ص١٠ س١٥[٣]: سيأتي الكلام عن التقيّة، حين يتعرّض المؤلّف لها في فصلٍ من الكتاب، ولازلنا هنا في المقدّمة.

ص١١ س٤[٤]: سيأتي بحث ذلك مفصّلاً، ولا يخفى أنّه يتكلّم- مهما كان في ذاته- بصفته عدوّاً غادراً ناصباً، فكلّ آرائه واستنتاجاته - مهما كان شكلها ومضمونها- إنّما هي ناشئةٌ من هذا المنشأ، فلا يكون لها أيُّ اعتبار.

ص١١ س١٥[٥]: هذا بحسب عقيدته ورأيه الذي ليس ناشئاً عن

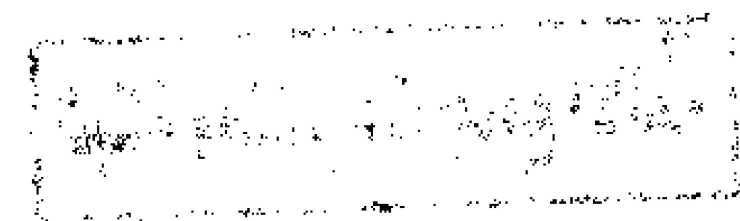
(١) راجع مسند أحمد ٥: ٥٤- ٥٥، حديث عبد الله المزني، وميزان الاعتدال (للذهبي) ٢: ٤٥٢، الحديث ٤٤١٢، وشرح المواقف ٨: ٣٧٣، المقصد الرابع في الإمامة، والإصابة (لابن حجر) ١: ٢٠، والصواعق المحرقة (للهيتمي): ٦.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٥٧-٣٥٨، فيمَن سبَّ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، الحديث ٣٩٤٩، و٣٩٥٤. وفي ذيل كلا الحديثين قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

(٣) ذكر هناك- داعياً إلى الوحدة-: وهلمّوا إلى الوحدة بالعهد على أنَّ الكذب والتقيّة قد تركتموها كلّيّةً وقطعاً، وترون الكذب من الموبقات التي تُدخل الناس النار .... .

(٤) ذكر هناك: ولن يحصل الاتّفاق والوحدة دون توبتكم عن العقائد اليهوديّة والوثنيّة المجوسيّة، بأنَّ الأئمّة يعلمون الغيب، ويعرفون متى يموتون، ويفعلون ما يشاؤون .... .

(٥) قال هناك: تعالوا نتعاون بيننا ونتّفق ونتّحد؛ لتكون كلمة الله هي العليا، وليس للعسكري ولدٌ حتّى يأتي ويخرج ويكشف عنّا الهموم، ويفرّج عنّا الكروب.



التدبّر، بل عن التعصّب، وقد سطّرت الكتب كثيراً من علماء السُنّة ممَّن يعتقد بوجود المهديّعليه السلام، بل ممَّن يعتقد بأنّه هو ابن الإمام العسكريّعليه السلام[١]، وليس الآن مجال التفصيل.

ص١٢ س٦[٢]: هذه الانتصارات إنّما حدثت بفعل الروح المعنويّة والإيمان والحماس الذي غرسه رسول اللهصلى الله عليه وآله في الأُمّة الإسلاميّة.

ص١٢ س١٢[٣]: هذا وما بعده من كلام أمير المؤمنينعليه السلام سيكرّره المؤلّف في فصلٍ من الكتاب، وسنرى أنّه إنّما صدر ليس ضدَّ الشيعة بعنوانهم، وإنّما ضدَّ مجتمعٍ معيّنٍ كان عاصياً لأوامرهعليه السلام.

ص١٤ س١٠[٤]: سيأتي مناقشة ذلك في داخل الكتاب.

ص١٥ س١٠[٥]: نعترف بمضمون هذا الحديث، وسيأتي التعرّض إلى

---

(١) راجع تفاصيل أقوال الفرق الإسلاميّة في الموضوع محلّ البحث كتاب: عقيدة أهل السنّة والأثر في المهديّ المنتظرعليه السلام، للشيخ بن حمد العبّاد. وراجع أيضاً مسند أحمد ٣: ٢٧، مسند أبي سعيد الخدري، وسنن أبي داود ٢: ٣٠٩، كتاب المهديّعليه السلام، ومستدرك الحاكم ٤: ٤٦٥.

(٢) قال هناك: فلكم رأينا النصر وهو آتٍ من السماء في زمن الصدّيق الأكبر أبي بكر، والفاروق الأعظم عمر، وذي النورين عثمان، حتّى هزموا الكفر في عقر داره ... .

(٣) ذكر هناك قول أمير المؤمنينعليه السلام معرّضاً- أي: المؤلّف- بالشيعة: «**أُوصِيكُمْ عِبَادَ الله بِتَقْوَى الله... وقَدْ فُتِحَ بَابُ الحَرْبِ بَيْنَكُمْ وبَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ...**». عن نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٤٨، من خطبة له عليه السلام في رسول اللهصلى الله عليه وآله.

(٤) قال هناك: وقد أثبتنا في مختصرنا هذا: أنّ الشيعة ليست إلّا لعبة يهوديّة ناقمة على الإسلام ... .

(٥) ذكر حديثاً عن الإمام الصادقعليه السلام، أنّه قال لأحد شيعته: «**يَا سُلَيْمانُ إِنَّكُمْ عَلَى دِينٍ مَنْ كَتَمَه أَعَزَّه اللهُ ومَنْ أَذَاعَه أَذَلَّه اللهُ**». [نقله عن الكافي للكليني، راجع الحديث في الكافي ٢: ٢٢٢، باب الكتمان، الحديث ٣]. وزعم المؤلّف أنّ هذا الحديث مكذوبٌ على الإمامعليه السلام.

فلسفته مع تعرّض المؤلّف لنقد التقيّة.

ص١٨ س٤[1]: سيأتي كلام المؤلّف وكلامنا عن عبد الله بن سبأ، وقد قلنا قبل قليل: إنَّ آراء المؤلّف واستنتاجاته إنَّما هي رأي عدوٍّ تسقط عن الاعتبار، على أنَّ استخدام القدح والشتم إنَّما هو وسيلة العاجز عن الاستدلال.

ص٢٠ س٨[2]: هذا الاستنتاج من المؤلّف وكلّنا نعرف الواقع بإزائه؛ فإنَّ شيعة الرجل أو الأمير أو القائد هم تابعوه وناصروه، والمؤلّف يحسن الظنّ بالإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فينبغي أن يكون من تابعيه ومناصريه.

ص٢١ س٨[3]: كان كثير من اليهود- كما كان كثير من الملل الأُخرى- يدخل في الإسلام في ذلك الحين، وفي كلِّ حين، كلّما في الأمر أنَّ الفرد عندما يدخل في الإسلام لا يتكامل ويتهذّب لأوّل مرّة، بل يبقى مستواه العقلي

---

(١) ذكر هناك: وأوّل دسّ دسّه أبناء اليهوديّة البغيضة ... في الشريعة الإسلاميّة باسم الإسلام ... رأس هؤلاء المكرة المنافقين ... عبد الله بن سبأ اليهوديّ الخبيث، الذي أراد مزاحمة الإسلام.

(٢) ذكر هناك: ... ومن هناك ويومئذٍ كوّنت طائفة وفرقة في المسلمين للإضرار بالإسلام، والدسّ في تعليمه، والنقمة عليه والانتقام منه، وسمّت نفسها «الشيعة لعليّ»، ولا علاقة لها به، وقد تبرّأ منهم ... .

(٣) ذكر هناك قول الكشّي في رجاله: وذكر بعض أهل العلم أنَّ عبد الله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم ووالى عليّاً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديّته في يوشع بن نون وصيّ موسى بالغلوّ، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في عليّ مثل ذلك ... والرفض مأخوذ من اليهوديّة. راجع قول الكشي في رجاله (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

والنفسي محفوظاً لفترةٍ طويلةٍ أو لطول عمره.

وقد دخل عددٌ من اليهود في الإسلام، فأخلص بعضهم في إسلامهم ودسّ عدد منهم في الإسلام ما ليس منه، ككعب الأحبار[1] الذي كان تابعاً للبلاط في زمن الخلافة الراشدة، طبقاً لما قلناه من عدم حصول التهذيب النفسي بمجرّد الدخول في الإسلام.

إذن، فليس دخول اليهوديّ في الإسلام عجيباً ولا موالاة أمير

(١) كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري. كان في الجاهليّة من أحبار اليهود في اليمن، ويُعرف بـ(كعب الأحبار)، وأسلم في زمن أبي بكر، وقيل في زمن عمر، وذاع صيته أكثر وأوفر في عهد عثمان لـمّا استصفاه معاوية بن أبي سفيان وجعله من مستشاريه لكثرة علمه.

يُقال أنّه أظهر إسلامه ليخدع المسلمين بما بثّه هو وزميله وهب بن منبّه وعبد الله بن سلام اليهوديّين من الإسرائيليّات والأخبار اليهوديّة في الإسلام.

كان الخليفة عمر بن الخطاب معجباً به وبما يرويه من الأخبار ممّا جاء في كتبه التي كانت في حيازته، وكان كعب يجالس الخليفة كثيراً. وكان أكثر أحاديثه في تفسير آيات القرآن حتّى امتلأت كتب التفسير من منقولاته، وحيث كان كعب وزميليه (وهب وعبد الله بن سلام) من خواصّ بلاط الخلفاء عمر وعثمان ومعاوية، لم يجرؤ أحد أن يمسّ بشخصيّتهم، وقد كان الكثير من رواة الجمهور يأخذون منهم ويروون عنهم الأحاديث، ومن هؤلاء أبو هريرة، ومعاوية، ومالك بن أبي عامر الأصبحي.

قدم المدينة في دولة عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيراً من أخبار الأُمم الغابرة. خرج إلى الشام فسكن حمص، وتوفّي فيها عن مئة وأربع سنين. راجع الأعلام (للزركلي) ٥: ٢٢٨، كعب الأحبار. وراجع تفاصيل حياته أيضاً في (أضواء على السنّة المحمّديّة) للشيخ محمود أبو ريّة، و(ضحى الإسلام) لأحمد أمين، و(أبو هريرة شيخ المضيرة) للشيخ محمود أبو ريّة.

المؤمنين عليه السلام عجيباً إذا كان عبد الله بن سبأ قد فعل هذين الأمرين.

على أنّنا سنسمع من مفكّري الشيعة وثقاتهم وقدماء علمائهم الطعن في هذا الرجل وعدم الوثاقة به، ومن المستبعد جدّاً أن لا يكون هذا المعنى مكشوفاً ومفهوماً منذ عصر وجوده؛ لأنّه أمرٌ يعرف من كلامه وتصرّفاته، فإذا كان هذا معروفاً، إذن كيف استطاع أن يستقطب قيادة المحبّين لعليّ عليه السلام وشيعته؟! بل إنَّ ذلك متعذّرٌ تماماً مع وجود أمير المؤمنين عليه السلام؛ فإنّه هو القائد الحقيقيّ يومئذٍ، ولا حقّ لأحدٍ أن يتولّى دونه القيادة مهما كانت صفته.

إذن، فهذه الاستنتاجات التي يميل إليها عددٌ من مؤلّفي العامّة- ومنهم مؤلّف هذا الكتاب- لا يمكن أن تكون صحيحةً.

بل إنَّ المرويّ: أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام نفسه عاتبهم وعاقبهم على ملأ من الناس بعد أن ظهر الغلوّ من عبد الله بن سبأ وجماعته[1]، وهم شرذمةٌ يُعدّونَ

---

(١) أُنظر: الهداية الكبرى (للخصيبي): ١٥١، الباب الثاني باب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد ورد عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: مُدَّ الْفُرَاتُ عِنْدَهُمْ بِالْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ بِهَا مُقِيمٌ مُدَّةً عَظِيمَةً ... إلى أن قال: وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَتْ فِتْنَةُ عَبْدِ الله بْنِ سَبَإٍ وَأَصْحَابِهِ الْعَشَرَةِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ وَقَالُوا مَا قَالُوهُ، وَأَحْرَقَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالنَّارِ بَعْدَ أَنِ اسْتَتَابَهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَبَوْا وَلَمْ يَرْجِعُوا فَأَحْرَقَهُمْ فِي صَحْرَاءِ الْأُخْدُودِ.
رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٣-٣٢٤، عبد الله بن سبأ. حيث ورد عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ سَبَإٍ كَانَ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ وَيَزْعُمُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام هُوَ اللهُ (تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ) فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَدَعَاهُ وَسَأَلَهُ، فَأَقَرَّ بِذَلِكَ وَقَالَ: نَعَمْ أَنْتَ هُوَ وَقَدْ كَانَ أُلْقِيَ فِي رُوعِي أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ وَأَنِّي نَبِيٌّ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: وَيْلَكَ قَدْ سَخِرَ مِنْكَ الشَّيْطَانُ فَارْجِعْ عَنْ هَذَا ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ وَتُبْ! فَأَبَى فَحَبَسَهُ وَاسْتَتَابَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَمْ يَتُبْ فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ وَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ اسْتَهْوَاهُ فَكَانَ يَأْتِيهِ وَيُلْقِي فِي رُوعِهِ ذَلِكَ. الفضائل (لابن شاذان): ٧١-٧٢.

بالأصابع، فكيف يمكن بعد ذلك أن يتّسع أمرهم في الشيعة ويكتسبون الأهمّيّة التي يتوقّعها المؤلِّف؟!

ثُمَّ إنَّ هذا التأثير المزعوم هل يشمل الصالحين والقادة من أولاد أمير المؤمنين عليه السلام، كالحسن والحسين والسجّاد وغيرهم؟!

فإن قال المؤلِّف: إنَّه شاملٌ لهم أيضاً، فقد افترى إثماً مبيناً، ولكن هذا على أيِّ حالٍ هو الاتّجاه الذي يسير عليه في الكتاب، وإن لم يكن صريحاً به في هذا الشكل.

وإن قال المؤلِّف: إنَّ تأثير عبد الله بن سبأ لم يشمل الأئمّة - وهم الذين كانوا مركز التقدير والتقديس والقيادة للشيعة - فأحرى بهم أن ينبّهوا شيعتهم على دسائس هذا الرجل وكيده، ومعه كيف يمكن أن تقوم له قائمة؟!

هذا، ولا نجد بين الشيعة قادة ومؤلِّفين ومفكّرين قدماء ومحدَثين مَن يمجّد هذا الرجل أو يذكره بخير، وكلّهم مجمعون على رفضه والطعن فيه[1]. فكيف يمكن الاستنتاج بالتبعيّة له، وهلّا كان هناك رأيٌ واحدٌ على الأقلّ مؤيّدٌ له بين الشيعة؟!

---

(١) راجع على سبيل المثال الاعتقادات (للصدوق): ١٠٠، باب الاعتقاد في نفي الغلوّ والتفويض، واختيار معرفة الرجال (للطوسي) ١: ٣٢٣، عبد الله بن سبأ، ونوادر المعجزات (للطبري الشيعي): ٢١- ٢٢، ومناقب آل أبي طالب (لابن شهر آشوب) ١: ٢٢٧، والفضائل (لابن شاذان): ٧٢، وخلاصة الأقوال (للعلّامة الحلّي): ٣٧٢، رقم (١٩) عبد الله بن سبأ، وبحار الأنوار ٢٥: ٢٦٣، باب نفي الغلوّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، وأصل الشيعة وأُصولها (لكاشف الغطاء): ١٧٩- ١٨٣، الحديث عن عبد الله بن سبأ، والغدير (للأميني) ٣: ٢٦٦، والميزان في تفسير القرآن (للطباطبائي) ٩: ٢٦٠.

هذا مضافاً إلى أنَّ هناك من مفكّري الشيعة مَن حاول إثبات أنَّ هذا الاسم - يعني: عبد الله بن سبأ- ليس إلّا أُسطورةً مكذوبةً وليس له شخصيّةٌ تاريخيّةٌ واقعيّةٌ، وهو السيّد مرتضى العسكري في كتابه (عبد الله بن سبأ)، مستدلاً بوثائق وكلمات من كتب العامّة أنفسهم، فراجع[1].

ص٢٣ س٩[2]: إنَّ إظهاره البراءة من الأعداء معناه مخالفته للتقيّة التي تسالم الشيعة على صحّتها، وهو دليلٌ على انحرافه النفسيّ والفكريّ، وليت شعري ماذا كان من الأثر لهذا الرجل ضدّ أعدائه مثل ما كان من الأثر للأئمّة المعصومين (سلام الله عليهم) عسكريّاً، كعليّ والحسين عليهما السلام، أو فكريّاً، كغيرهما من الأئمّة عليهم السلام.

ص٢٤ س١٢[3]: هذا وما بعده كلّه من استنتاجات المؤلّف بصفته

---

(١) صدرت الطبعة الأُولى من هذا الكتاب بعنوان: (عبد الله بن سبأ- المدخل) في عام ١٣٧٥هـ-١٩٦٥م، ثُمَّ أُعيد طبعه لاحقاً تحت عنوان: (عبد الله بن سبأ وأساطير أُخرى) في مجلّدين كبيرين.

(٢) ذكر هناك قول النوبختي: عبد الله بن سبأ كان ممَّن أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر، وعثمان، والصحابة، وتبرّأ منهم ... وهو أوّل مَن شهر القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، فمن هناك قال مَن خالف الشيعة: إنَّ أصل الرفض مأخوذ من اليهوديّة ... . راجع قول النوبختي في (فرق الشيعة): ٢٢-٢٣.

(٣) قال هناك- بعد أن ذكر شيئاً عن ابن سبأ في بعض مصادرنا-: فهذه هي الشهادات الشيعيّة أنفسهم يشهدون بها عليهم، ويتلخّص منها أشياء: أوّلاً: تكوين اليهود فئةً باسم الإسلام تحت قيادة عبد الله بن سبأ ... . ثانياً: دسّ الفتنة بين المسلمين والتآمر على الخليفة الثالث الراشد، الإمام المظلوم ... عثمان بن عفّان وشقّ عصا الطاعة له ... ثالثاً: غرس الحقد والضغينة في قلوب الناس ضدّ أبي بكر وعمر، وباقي الصحابة

عدوّاً وناصباً، فلا تكون حجّة.

ص٢٧ س١[1]: سبق أن ناقشنا ذلك، فراجع[2].

ص٢٧ س٤[3]: ثبت إسلامياً بالأدلّة الكافية: أنَّ لعددٍ من الأنبياء أوصياء يقومون مقامهم في حياتهم وبعد مماتهم[4]، فليس من الغريب، بل ومن الضروريّ أن يقع نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله ضمن هذه السلسلة من الأنبياء الذين طبّقوا هذه الفكرة.

ولا يخفانا أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة ليس معناه السطو على الفكرة القديمة والتأثّر بها إلَّا أن يكون النظر عدائيّاً وغير موضوعيٍّ، وإلَّا فمن

من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة ... . رابعاً: تكفير الصحابة كلّهم، سوى المعدودين منهم ... خامساً: ترويج العقيدة اليهوديّة بين المسلمين، ألا وهي عقيدة الوصاية والولاية التي لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة الثابتة، بل اختلقها اليهود من وصاية يوشع بن نون لموسى ونشروها بين المسلمين ... . سادساً: نشر الأفكار اليهوديّة، كالرجعة، وعدم الموت، وملك الأرض ... . الشيعة والسنّة: ٢٤-٢٧.

(١) ذكر هناك: وإذا لم يكن الرسالة موجودةً فإلى أيّ شيءٍ الدعوة؟ وعلى أيّ شيءٍ العمل؟ فالتوقّف والانتظار إلى أن يخرج القائم الذي لن يخرج أبد الدهر.

(٢) راجع التعليق على الصفحة: ١١، السطر ١٥.

(٣) ذكر هناك: خامساً: ترويج العقيدة اليهوديّة بين المسلمين، ألا وهي عقيدة الوصاية والولاية التي لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة الثابتة ... .

(٤) الروايات كثيرة منها في الكافي (للكليني) ١: ٣٥٥-٣٥٦، ما يفصل به بين دعوى المحقّ والمبطل في أمر الإمامة، الحديث ١٥. الأمالي (للصدوق): ٤٨٦، المجلس الثالث والستّون، الحديث ٦٦١، الأمالي (للطوسي): ٤٤٢، المجلس الخامس عشر، الحديث ٩٩١، الاختصاص (للمفيد): ٢٦٣، الاعتقادات (للصدوق): ٩٢، باب الاعتقاد في عدد الأنبياء والأوصياء.

الواضح أنَّ المذاهب العقليّة سماويّةً كانت أو أرضيّةً قد تتماثل في عددٍ من الأفكار، كما قد تختلف في عددٍ منها، وليس معنى تبنّي أيّ مذهبٍ أو فكرٍ لشيءٍ مشابهٍ لما سبق أن يكون قد أخذه منه، بل يمكن أن يكون له أسبابه ومصالحه الخاصّة به، وإلّا فمن الواضح أنَّ عدداً من عقائد الإسلام وفروعه كانت سابقةً على الإسلام، بما فيها عقيدة التوحيد والصوم والحجّ والظهار والعتق والطلاق والزواج، وغير ذلك كثيرٌ، وقد أقرّها الإسلام مع بعض التغييرات.

فهل يقول المؤلِّف إنَّ الإسلام قد أخذ ذلك عن العقائد السابقة؟!

وجوابه: ما قلناه: أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة لا يعني السطو عليها، بل سيكون لها ما يبرّرها من المصالح في أيّ دينٍ أو مذهبٍ يتبنّاها.

وأمّا قول المؤلِّف إنَّ الوصاية والولاية لم يأتِ بها القرآن ولا السنّة الصحيحة، فهو موكولٌ إلى المؤلَّفات التي شرحت تواتر أدلّة الولاية والوصاية، كحديث الدار[١]، وحديث الغدير[٢]، وغيرهما كثير[٣]، ولا يمكن الآن الدخول في تفاصيل ذلك.

ص٢٧ س١٦[٤]: ينبغي للمؤلِّف أن يُثبت بدليلٍ حجّة وجود هذه

---

(١) الإرشاد (للمفيد) ١: ٤٩، حديث الدار ومقامه، المراجعات، (للسيّد شرف الدين): ١٨٧، المراجعة ٢٠و٢٦.

(٢) انظر كتاب الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، في أحد عشر مجلّداً.

(٣) كحديث السفينة، وحديث الولاية وحديث المنزلة.

(٤) ذكر هناك: سادساً: نشر الأفكار اليهوديّة، كالرجعة، وعدم الموت، وملك الأرض، والقدرة على أشياء لا يقدر عليها أحدٌ من الخلق، والعلم بما لا يعلم أحد، وإثبات البداء والنسيان لله عزّ وجلّ، وغير ذلك من الخرافات والترّهات.

الأفكار عند اليهود منذ العهد السابق على الإسلام؛ لكـي يـستطيع أن يقـول بانتقالها إلى الشيعة، وأنّها إذا لم تكـن هـذه الأفكـار عـمّا يعرفـه اليهـود أصـلاً فستبوء حجّة المؤلّف بالفشل، مضافاً إلى ما قلناه من أنَّ مجرّد التماثل في الفكرة لا يعني الاستقاء منها والسطو عليها.

ص٢٨ س٤[1]: هذا الحديث منقولٌ عن مصدرٍ سنّي[2]، لا حجّـة فيـه على الشيعة.

ص٣١ س٣[3]: إنَّ نسبة هذا الإجماع إلى الشيعة محلّ إشكال.

نعم، مشاركة هذا الرجل في هذا العمل أمرٌ محتملٌ وليس أكيـداً مجمعـاً

---

(١) ذكر هناك حديثاً عن كتـاب (طـوق الحمامـة في مباحـث الإمامـة) ليحيـى بـن حمـزة الزيدي، نقلاً عن كتاب «مختصر التحفة» للشيخ الآلوسي: ١٦، ط. مصر/ ١٣٨٧هـ.
والحديث هو: عن سويد بن غفلة أنّه قال: مررتُ بقوم ينتقصون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فأخبرتُ عليّاً كرم الله وجهه، وقلتُ: لولا أنّهم يرون أنّك تضمر ما أعلنوا، ما اجترأوا على ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، فقال عليٌّ رضي الله عنه: «نعوذ بالله، رحمنـا الله»، ثُمَّ نهض وأخذ بيدي وأدخلني المسجد، فصعد المنبر، ثُمَّ قبض على لحيته وهـي بيضاء، فجعلت دموعه تتحادر عليها ... فقال: «ما بال أقوامٍ يذكرون أخـوَي رسـول الله ووزيريه وصاحبيه ...».

(٢) راجع على سبيل المثال الصواعق المحرقة (لابن حجـر الهيتمـي): ٦٣، وكنـز العـمّال ١٣: ٨، الحديث ٣٦٠٩٦.

(٣) ذكر هناك: أجمع المؤرّخون قاطبة، شيعة كانوا أم أهل السنّة، أنَّ الذي أضرم نار الفتنة والفساد، ومشى بين المدن والقرى بالتحريض والإغراء عـلى أمـير المـؤمنين وخليفـة المسلمين عثمان بـن عفّـان ... كـان هـذا اللّعـين [أي: عبـد الله بـن سـبأ] وشرذمتـه اليهوديّة... .

عليه، وإنَّما هو في أغلب الظنّ استنتاجٌ تاريخيٌّ لبعض المؤلِّفين العامّة[1]. وإنَّما كانت حادثة مقتل عثمان باعتبار النقمة الشعبيّة التي حصلت ضدّه، بتوزيعه الأموال الطائلة على بني أُميّة، وحرمانه الآخرين منها، ونبذه أبا ذرٍّ الغفاريَّ الصحابيَّ الجليل إلى الربذة[2]، وإيكاله الولاية في البلدان إلى أُناسٍ فسقةٍ، أمثال: الوليد بن عقبة الذي ولّاه على الكوفة، فخرج ذات صباح إلى المسجد مخموراً وصلّى الصبح أربعاً، والتَفَتَ إلى الناس وقال: هل أزيدكم؟ وتقيّأ في المحراب خمراً. إلى غير ذلك من أعماله.

ص٣٢ س٢[3]: لاحظ أنَّ المؤلِّف لم يذكر كتاب النوبختي[4] ولا

---

(١) راجع على سبيل المثال تاريخ الطبري ٣: ٣٧٨، وما بعدها، أحداث سنة خمس وثلاثين من الهجرة، والكامل في التاريخ (لابن الأثير) ٣: ١٥٤، وما بعدها، ذكر مسير مَن سار إلى حصر عثمان، والبداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٧٩.

(٢) أُنظر: الإمامة والسياسية (لابن قتيبة)١: ٥٠، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)١: ١٦٦، ذكر خلافة عثمان، شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد) ١: ١٩٩، نتف من أخبار عثمان بن عفّان، مروج الذهب ومعدن الجواهر، (للمسعودي) ٣: ٣٣٩.

(٣) ذكر هناك نقلاً عن النوبختي: أنَّ عبد الله بن سبأ كان أوّل مَن أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان .... انتهى. دون أن يُشير إلى المصدر؟!

(٤) إنَّ عبارة النوبختي في كتابه هي: (عبد الله بن سبأ كان ممَّن أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر، وعثمان، والصحابة، وتبرّأ منهم ... وهو أوّل مَن شهر القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، فمن هناك قال مَن خالف الشيعة: إنَّ أصل الرفض مأخوذٌ من اليهوديّة ...). وليس كما ذكر من أنَّ ابن سبأ أوّل مَن أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان. راجع كلام النوبختي في (عبد الله بن سبأ) في (فرق الشيعة): ٢٢ - ٢٣.

الصفحة التي ذكر فيها ذلك، فإنّما هو دسّ عليه. والشيعة عندهم- على أيّ حال- أنّ موالاة أهل البيتعليهم السلام ومعاداة أعدائهم ضروريّة، ولا معنى للولاية من دون تلك المعاداة أو البراءة. ولا يمكن حبّ أهل البيت وأعدائهم في نفس الوقت كما هو معلوم، إلّا أنّ لفظ (الأعداء) لفظٌ عامّ، لا ينطبق على أحدٍ بعينه، وأمّا تطبيقه على المشايخ الثلاثة فهو ممّا خرج به بعض الشيعة عن التقيّة.

ومنه يظهر الحديث عمّا ذكره المؤلّف في الصفحات التالية[1]؛ فإنّها من أخبارنا التي لا نناقش فيها عادة.

ص٣٤ س٣[2]: قوله (ويكذب) هذا رأيه بصفته سنيّاً، ولا يكون

---

(١) ذكر هناك: فهذا هو الكشي كبيرهم في الجرح والتعديل يذكر عقيدة الشيعة في الصدّيق الذي سمّاه رسول الله الصدّيق، فيروي عن حمزة بن محمّدٍ الطيّار أنّه قال: ذكرنا محمّد بن أبي بكرٍ عند أبي عبد اللهعليه السلام فقال أبو عبد اللهعليه السلام: رحمه الله وصلّى عليه، قال محمّد بن أبي بكرٍ لأمير المؤمنين عليّعليه السلام يوماً من الأيّام: أبسط يدك أبايعك، فقال: أوما فعلت؟ قال: بلى، فبسط يده فقال: أشهدك أنّك إمامٌ مفترضٌ طاعتك، وأنّ أبي في النار، فقال أبو عبد اللهعليه السلام: كان النجابة فيه من قبل أمّه، أسماء بنت عميس رحمة الله عليها لا من قبل أبيه.

هذا عن جعفر، وأما عن أبيه الباقر، فيروي الكشي أيضاً عنه، عن زرارة بن أعين عن أبي جعفرعليه السلام: أنّ محمّد بن أبي بكرٍ بايع عليّاًعليه السلام على البراءة من أبيه.

عن شعيبٍ عن أبي عبد اللهعليه السلام قال: سمعت ما من أهل بيتٍ إلّا وفيهم نجيبٌ من أنفسهم، وأنجب النجباء من أهل بيت سوءٍ محمّد بن أبي بكر ... رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٨٣.

(٢) ذكر هناك: ويكذب ابن بابويه القمّي الشيعي على الفاروق ويقول: قال عمر حين حضره الموت: أتوب إلى الله من ثلاث: اغتصابي هذا الأمر أنا وأبي بكر من دون الناس، واستخلافه عليهم، وتفضيل المسلمين بعضهم على بعض. الخصال (للصدوق): ١٧٠.

كلامه حجّةً على الشيعيّ.

ص٣٥ س٨[١]: هذا التخريج (أمام العامّة) محلّ مناقشة؛ فإنّه يحتاج إلى إثبات أنَّ أبا بكر كان أزرق العينين، مضافاً إلى أنّه رأيٌ شخصيّ للملّا الهنديّ[٢]، مضافاً إلى أنَّ (جبتر) مقدّم على (زريق) في الرواية[٣]، وقد عكسه هذا الشارح[٤]، فكيف حصل ذلك حين قال: فالمراد بالأوّل الأوّل، ومن الثاني الثاني. لا يخلو الأمر من تهافت.

ص٣٥ س١٨[٥]: يأتي الكلام عن أمثال هذه الزيادة عند الحديث عن

---

(١) ذكر هناك: وقد فسّر «الجبتر» و«الزريق» لعينهم الهندي الملّا مقبول بقوله: روي أنَّ الزريق مصغّر لأزرق، والجبتر معناه الثعلب، فالمراد من الأوّل، الأوّل (أبو بكر)؛ لأنّه كان زرقاء العيون، والمراد من الثاني، الثاني (عمر) كناية عن دهائه ومكره. مقبول قرآن الشيعي (في اللغة الأُردية): ٢٨١، ط. الهند.

(٢) لم نعثر على ترجمةٍ للملّا مقبول الهنديّ.

(٣) والرواية كما في تفسير القمي ١: ٢١٤، وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً إِلَّا وَفِي أُمَّتِهِ شَيْطَانَانِ يُؤْذِيَانِهِ وَيُضِلَّانِ النَّاسَ بَعْدَهُ- فَأَمَّا صَاحِبَا نُوحٍ فقنطيفوص [فغنطيغوص] وَخرام، وَأَمَّا صَاحِبَا إِبْرَاهِيمَ فمكثل [مكيل] وَرزَامٌ، وَأَمَّا صَاحِبَا مُوسَى فَالسَّامِرِيُّ وَمرعقيبا [مرعتيبا] وَأَمَّا صَاحِبَا عِيسَى فبولس [يرليس يرليش] وَمريتون [مريبون] وَأَمَّا صَاحِبَا مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله فَحَبْتَرٌ [جبتر] وَزُرَيْقٌ [زلام].

(٤) لم نعثر على كتاب الشارح الملّا مقبول الهنديّ.

(٥) ذكر هناك: ويذكر القمّي أيضاً عن جعفر: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أصابه خصاصةٌ، فجاء إلى رجلٍ من الأنصار، فقال له: هل عندك من طعام؟ فقال: نعم، يا رسول الله، وذبح له عناقاً وشواه، فلمّا أدناه منه تمنّى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يكون معه عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فجاء منافقان ثُمَّ جاء عليٌّ بعدهما، فأنزل الله في ذلك (وما أرسلنا من



تحريف القرآن، ولا يخفى أنَّ الرواية غير واضحةٍ في أنَّ المنافقين اللـذين جـاءا مَن يكونان؟!

ص٣٦ س٣[(١)]: هذه الرواية لا دلالة فيها علـى مَـن هـو المقـصود، بـل المقصود فيها عامّ.

ص٣٦ س١٥[(٢)]: لا دليل على أنَّ المقصود بالأوّل هنا أبو بكر، بل يـراد به مَن يعلمه الله عزّ وجلّ، وقد يراد بالأوّل ذلك.

إلَّا أنَّه هنا قال: البادي الأوّل، وليس لفظ الأوّل وحده.

ص٣٧ س١[(٣)]: هذا الحديث وما بعده لا غبار عليه من الناحية الشيعيّة.

قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ ولا محدّثٍ – زيادة من الملعونين– إلَّا إذا تمنّى ألقى الشيطان في أمنيته) يعنى منافقين... تفسير القمي ٢: ٨٥.

(١) ذكر هناك أيضاً: أنَّ القمّي ذكر تحت قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّـاهُمْ وَجَعَلْنَـا قُلُوبَهُمْ﴾ يعني: نقض عهد أمير المؤمنين عليه السلام ... . تفسير القمي ١: ١٦٣.

(٢) وذكر أيضاً عن القمّي، أنَّه ذكر تحت قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُـمْ كَامِلَـةً يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. قال: يحملون آثامهم، يعني: الذين غـصبوا أمـير المؤمنين عليه السلام وآثام كلّ مَن اقتدى بهم... وهـو قـول الـصادق جعفـر عليه السلام: «والله مـا أهريقت من دم ولا قرع عصا بعصا، ولا غصب فرج حرام ...».
قال عليٌّ عليه السلام: «... فأقسم ثُمَّ أقسم ليحملُها بنو أُميّـة مـن بعـدي، وليعرفنّهـا في دار غيرهم عمّا قليل... وعلى البادي الأوّل (أبو بكر) ما سهّل لهم من سبيل الخطايا مثـل أوزار كلّ مَن عمل بوزرهم إلى يوم القيامة». تفسير القمي ١: ٣٨٣.

(٣) ذكر هناك نقلاً عن الكشي، قال: ويروي الكشي عن الورد بـن زيـد قـال: قلـت لأبي جعفر عليه السلام جعلنـي الله فـداك، قـدم الكميـت فقـال: أدخلـه، فـسأله الكميـت عـن الشيخين، فقال له أبو جعفر عليه السلام: «ما أهريق دم ولا حكم بحكم غـير موافـق لحكـم

ص٣٧ س١٤[1]: أحاديث بناء المسجد هذه لا نعلم صحّة أسنادها ولا ينبغي إرسالها كالمسلّمات، غير أنَّ الوضع العامّ المعروف لذلك الوقت لا ينفيها على أيّ حال.

ص٣٩ س٨[2]: هذا الخبر لا نعلم صحّة سنده، مضافاً إلى أنّه لا تصريح فيه باسم أحد، فربّما كان المقصود أشخاص آخرين يوجدون في التاريخ، ومن أدلّة ذلك أنّه اعتبر الرايات خمساً في حين أنَّ الخلفاء (الراشدين) أربعة.

ص٤٠ س١٤[3]: هذا التعليق من عدوّ، وقد ظهر جوابه، والشعر

الله، وحكم رسوله صلى الله عليه وآله وحكم عليّ عليه السلام إلّا وهو في أعناقهم». فقال الكميت: الله أكبر، حسبي، حسبي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٤٦١.

(١) قال: روى عن الكشي أيضاً: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ وعمّار يعملون مسجداً، فمرّ عثمان في بزّةٍ له يخطر، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أرجز به»، فقال عمّار:

لا يستوي مَن يعمَر المساجدا ... يظلّ فيها راكعاً وساجداً
ومَن تراه عانداً معانداً ... عن الغبار لا يزال حائداً

رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ١٣٨.

(٢) ذكر هناك عن القمّي تحت قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ روايةً مكذوبةً عن النبيّ صلى الله عليه وآله المحبّ لأصحابه، وخاصّة رفقائه الثلاثة، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يرد عليّ أُمّتي يوم القيامة على خمس راياتٍ، فرايةٌ مع عجل هذه الأُمّة، فأسألهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي، فيقولون: أمّا الأكبر فحرّفناه ونبذناه وراء ظهورنا، وأمّا الأصغر فعاديناه وأبغضناه وظلمناه ...». تفسير القمي ١: ١٠٩.

(٣) ذكر هناك: أرأيت خبث القوم وقبحهم كيف يسبّون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ويغيّرون أسماءهم ويطعنون فيهم، ويكذبون على النبيّ صلى الله عليه وآله.

الذي ذكره هو للسيّد الحميري[١] من قصيدةٍ له، وليس للإمام الصادق عليه السلام، كما أنّه ليس فيه تصريحٌ باسم أحد، فلعلّ المراد أشخاص غير مَن فهمهم المؤلِّف.

ص٤١ س٦[٢]: أقول: يعني بعد توبته، مضافاً إلى أنَّ الوارد عندنا في محبّة عليّ عليه السلام ذلك وأكثر منه[٣]، غير أنّي أعتقد أنَّ هذه المحبّة لا يمكن أن

---

(١) السيّد أبو هاشم إسماعيل بن محمّد بن مزيد بن محمّد بن وداع بن مفرغ الحميري ولد بعمان في ١٠٥هـ، ونشأ بالبصرة، وتوفّي ببغداد في ١٧٣هـ، من أصحاب الصادق ولقي الكاظم عليهما السلام، وهو ليس هاشمياً ولا علوياً، وإنّما لقّبته أمّه بالسيّد بمعنى السيادة، وهو صاحب العينيّة المشهورة وأحد الثلاثة الذين قيل في حقّهم أنّهم أشعر الناس. انظر: معالم العلماء (لابن شهر آشوب): ١٨٠، الأعلام (لخير الدين الزركلي) ١: ٣٢٢، معجم المؤلّفين (لرضا كحالة) ٢: ٢٩٤.

(٢) ذكر هناك: ويذكر الكشي أنَّ جعفراً أنشد شعراً: ...

فالناس يوم البعث راياتهم ... خمسٌ فمنها هالكٌ أربعُ
قائدُها العجلُ وفرعونُها ... وسامريُّ الأُمّة المفظعُ
ورايةٌ قائدها حيدرٌ ... كالشمس إذا تطلعُ
ومخدعٌ عن دينه مارقٌ ... جدّ عبد لكع أوكعُ

قال (جعفر): «مَن قال هذا الشعر؟» قلتُ (الراوي): السيّد محمّد الحميري، فقال: «رحمه الله». قلتُ: إنّي رأيته يشرب نبيذ الرستاق. قال: «تعني الخمر؟» قلتُ: نعم. قال: «رحمه الله، وما ذلك على الله أن يغفر لمحبّ عليّ». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٧٠.

(٣) عن رسول الله صلى الله عليه وآله: حبّ عليّ بن أبي طالبٍ يأكل السيّئات كما تأكل النار الحطب. انظر: فضائل الشيعة (لابن بابويه): ١٢، الحديث ١٠.

تجتمع مع الكبائر إلّا أن تؤدّي بصاحبها إلى التوبة.

ص٤٢ س٣[١]: هذا رأيه الخاصّ، وقد خالف به التقيّة. مضافاً إلى أنّ في العبارة (فلان) مرّتين، فكيف أصبحوا ثلاثة؟

ص٤٢ س١٥[٢]: هذه الروايات في عبد الله بن عبّاس لا نعلم صحّة

عن ابن عباس قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حبّ عليّ بن أبي طالب يحرق الذنوب كما تحرق النار الحطب. انظر: بحار الأنوار (للمجلسي) ٣٩: ٢٦٦، الحديث ٤٢.

عنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُهَيْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: بَيْنَا أَبُو ذَرٍّ قَاعِدٌ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ فِيهِمْ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَرَمَاهُ أَبُو ذَرٍّ بِنَظَرِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: مَنْ لَكُمْ بِرَجُلٍ مَحَبَّتُهُ تُسَاقِطُ الذُّنُوبَ عَنْ مُحِبِّيهِ كَمَا تُسَاقِطُ الرِّيحُ الْعَاصِفُ الْهَشِيمَ مِنَ الْوَرَقِ عَنِ الشَّجَرِ؟ سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صلى الله عليه وآله يَقُولُ لَهُ ذَلِكَ. قَالُوا: مَنْ هُوَ يَا أَبَا ذَرٍّ؟ قَالَ هُوَ الرَّجُلُ الْمُقْبِلُ إِلَيْكُمْ ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ... انظر: بحار الأنوار (للمجلسي) ٢٧: ١١٢-١١٣، الحديث ٨٧.

(١) وبيّن شارح الكافي أنّ المراد من فلان وفلان أبو بكر وعمر وعثمان. الصافي في شرح الكافي (في اللغة الفارسيّة) ط. إيران.

(٢) ذكر هناك: فيذكر الكشي عن محمّد الباقر أنّه قال: «أتى رجل إلى أبي (زين العابدين) فقال: إنّ فلاناً- يعني عبد الله بن عبّاس- يزعم أنّه يعلم كلّ آيةٍ نزلت في القرآن، في أيّ يوم نزلت وفيم نزلت، قال (زين العابدين): فاسأله فيمَن نزلت ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾، وفيم نزلت ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾، وفيم نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾، فأتاه الرجل وقال: «وددتُ الذي أمرك بهذا واجهني به فأسائله، ولكن سله: ما العرش ومتى خُلق وكيف هو؟ فانصرف الرجل إلى أبي فقال له ما قال، فقال: وهل أجابك في الآيات؟ قال: لا. قال: ولكنّي أجيبك فيها بنور وعلم غير المدّعى والمنتحل، أمّا الأوليان فنزلتا في أبيه، وأمّا الأخيرة فنزلت في أبي وفينا». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٥.

أسنادها، وفي أغلب الظنّ أنّها ضعيفة السند[١]. ولو سلّمناها كانت محمولةً على أحد أمرين:

الأوّل: أن يدّعي أحدٌ من العلم أكثر ممّا لديه.

الثاني: أنَّ أولاد العباس (عبد الله وعبيد الله) هم أجداد بني العباس الظالمين لأهل البيت، فيكون التنقيص منهم مصلحةً؛ باعتبار أنّه يؤول إلى التنقيص من أولئك الظالمين، لكن في حدود ما هو حقٌّ وصدقٌ.

وبغضّ النظر عن ذلك، فإنَّ عبد الله بن عباس كان موالياً لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد حمل عنه بعض العلم، ومقتضى القاعدة أنّه ليس من الهالكين.

ص٤٣ س١٣[٢]: هذا الكلام المشار إليه في الرواية متّصفٌ بأنّه من

---

(١) ذكر الخوئي في معجم رجال الحديث سندين لهذه الرواية وضعّفهما:

الأول: عن جعفر بن معروف، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد الأنباري، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام.

أقول: جعفر بن معروف لم يوثق.

الثاني: حدّثني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: جاء رجلٌ إلى عليّ بن الحسين (عليهما السلام) وذكر نحوه.

أقول: عليّ بن محمّد بن قتيبة لم يوثّق، على أن الرواية مرسلة، وفي رجال المولى عناية الله: محمّد بن أبي عمير، عن أحمد بن محمّد بن زياد، قال: جاء...إلخ، ولو صحّت النسخة فأحمد بن محمّد بن زياد مجهول. انظر: معجم رجال الحديث (للخوئي) ١١: ٢٤٥-٢٥١. وهكذا ضعّفها صاحب منتهى المقال في أحوال الرجال ٤: ١٩٧ وما بعدها.

(٢) ذكر هناك: ويذكر الكشي عن زين العابدين أيضاً: «.... ولو أذن لي في القول لقلتُ ما لو سمع عامّة هذا الخلق لجحدوه وأنكروه». رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٦.

الأسرار الإلهيّة التي لا يحصل الإذن بذكرها، وقد كان للأئمّةعليهم السلام قسط وافر من ذلك؛ ولذا ورد «أنَّ علمنا صعبٌ مستصعبٌ»[1]، وورد عن السجّادعليه السلام[2]:

يا ربَّ جوهرَ علمٍ لو أبوحُ به لقيل لي أنت ممّن يعبد الوثنا

ولاستحلّ رجالٌ مسلمونَ دمي يرون أقبح ما يأتونه حسنا

ص٤٣ س١٦[3]: هذا الحديث مثل سابقه في ضعف السند. مضافاً إلى أنّه إنّما يدلّ على أفضليّة جعفر وحمزة على عبّاس وعقيل، هذا مضافاً إلى وجود بعض الدلائل التي تدلّ على وجود نقاط الضعف عند هذين الرجلين، كالذي ورد في نهج البلاغة في مطالبة عقيل لأخيه عليّعليه السلام من المال أكثر من حقّه[4]، وهي خطبةٌ معروفةٌ.

---

(١) الوارد في الروايات هو أن (حديثنا صعب مستصعب)، وكذلك ورد (أمرنا صعب مستصعب)، وأما (علمنا صعب مستصعب) فقد ورد في كتاب الوافي (للفيض الكاشاني) ٤: ٤٦، وبحار الأنوار (للمجلسي) ٢٥: ٩٥ و٦٤: ١٠٣.

(٢) نسبة الشعر إلى مولانا الإمام عليّ بن الحسينعليه السلام مشهورةٌ، فراجع ينابيع المودّة ٣: ١٣٥، الباب ٦٤، الفتوحات المكّية ١: ٣٢، مراتب العلوم، الوافي (للفيض الكاشاني) ١: ١١، المقدّمة الأولى، الأصول الأصيلة (للفيض الكاشاني): ١٦٧، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (للخوئي) ١٧: ٣٢٣.

(٣) ذكر هناك: ويروي الملّا باقر عن الكليني ... ومن كان بقي من بني هاشم إنّما كان جعفر وحمزة، فمضيا وبقي معه رجلان، ضعيفان، ذليلان، حديثا عهد بالإسلام عباس وعقيل. حياة القلوب للملّا باقر المجلسي ط. الهند.

(٤) ومن كلام لهعليه السلام يتبرّأ من الظلم:

ص٤٤ س٢[1]: هذا الحديث مثل سوابقه في ضعف السند، ولو صحّ لكان معناه عدم مقاومة هذا الرجل مع جلالة قدره لإغراء هذا المقدار من المال الذي هو مليونا درهم، فقد سوّلت له نفسه الاستيلاء عليه، الأمر الذي

وَالله لَأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّداً أَوْ أُجَرَّ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّداً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِبَعْضِ الْعِبَادِ وَغَاصِباً لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَداً لِنَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا، وَالله لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلًا وَقَدْ أَمْلَقَ حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرِّكُمْ صَاعاً وَرَأَيْتُ صِبْيَانَهُ شُعْثَ الشُّعُورِ غُبْرَ الْأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ كَأَنَّمَا سُوِّدَتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ وَعَاوَدَنِي مُؤَكِّداً وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّداً فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِي فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقاً طَرِيقَتِي فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا. فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَتَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ؟ أَتَئِنُّ مِنَ الْأَذَى وَلَا أَئِنُّ مِنْ لَظَى؟ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ طَارِقٌ طَرَقَنَا بِمَلْفُوفَةٍ فِي وِعَائِهَا وَمَعْجُونَةٍ شَنِئْتُهَا كَأَنَّمَا عُجِنَتْ بِرِيقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْئِهَا، فَقُلْتُ: أَصِلَةٌ أَمْ زَكَاةٌ أَمْ صَدَقَةٌ، فَذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: لَا ذَا وَلَا ذَاكَ وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ. فَقُلْتُ: هَبِلَتْكَ الْهَبُولُ أَعَنْ دِينِ الله أَتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي أَمُخْتَبِطٌ أَنْتَ أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ؟ وَالله لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ، وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا. مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَى وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَى، نَعُوذُ بِالله مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ وَقُبْحِ الزَّلَلِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ. انظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٤٦-٣٤٧، الخطبة ٢٢٤.

(١) ذكر هناك: وأمّا ابنه عبد الله بن عباس حبر الأُمّة، وترجمان القرآن، وصاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، فاتّهموه بتهمة الخيانة، فقالوا: استعمل عليٌّ صلوات الله عليه على البصرة عبد الله بن عباس، فحمل كلّ مال في بيت المال بالبصرة ولحق بمكّة وترك عليّاً عليه السلام.

يجعله عبرةً للآخرين، وأنَّ الفرد يجب أن لا يثق بوثاقة نفسه؛ لأنَّ الوثاقة كلّما ازدادت زادت معها المغريات ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾[(١)].

ص٤٤ س١٠[(٢)]: لا دليل على كذب هذه الرواية. نعم، هي ضعيفة السند[(٣)].

ص٤٥ س٤[(٤)]: كما قلنا قبل سطر، ولا يخفى ما في خالد بن الوليد من

(١) سورة يوسف، الآية: ٥٣.

(٢) ذكر هناك: وبوّب الكشي هذا، باباً مستقلاً باسم دعاء عليٍّ على عبد الله وعبيد الله ابني عباس، ثُمَّ يروي عقيدته بهذه الرواية الكاذبة: عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين (عليّ) عليه السلام: اللهمّ العن ابني فلان- يعني عبد الله وعبيد الله... . رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٣٠.

(٣) قال الخوئي في معجم رجاله ١١: ٢٥٥: وهي ضعيفة بالإرسال: أولاً: لجهالة طريق الكشي إلى محمّد بن عيسى بن عبيد، وبمحمّد بن سنان وموسى بن بكر الواسطي ثانياً.

(٤) ذكر هناك: وحكوا أيضاً قصّةً باطلةً مختلقةً، فيذكرها القمّي: وقع الخلاف بين أبي بكر وعليّ وتشاجرا، فَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَنْزِلِهِ- وَبَعَثَ إِلَى عُمَرَ فَدَعَاهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَا رَأَيْتَ مَجْلِسَ عَلِيٍّ مِنَّا الْيَوْمَ، وَاللهِ لَإِنْ قَعَدَ مَقْعَداً مِثْلَهُ لَيُفْسِدَنَّ أَمْرَنَا، فَمَا الرَّأْيُ؟ قَالَ عُمَرُ: الرَّأْيُ أَنْ تَأْمُرَ بِقَتْلِهِ، قَالَ: فَمَنْ يَقْتُلُهُ؟ قَالَ: خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَبَعَثَا إِلَى خَالِدٍ فَأَتَاهُمَا فَقَالا: نُرِيدُ أَنْ نَحْمِلَكَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، قَالَ: حَمِّلَانِي مَا شِئْتُمَا وَلَوْ قَتْلَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالا: فَهُوَ ذَاكَ، فَقَالَ خَالِدٌ: مَتَى أَقْتُلُهُ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِذَا حَضَرَ الْمَسْجِدَ فَقُمْ بِجَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِذَا أَنَا سَلَّمْتُ فَقُمْ إِلَيْهِ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: نَعَمْ. فَسَمِعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ذَلِكَ وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ لِجَارِيَتِهَا: اذْهَبِي إِلَى مَنْزِلِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ فَأَقْرِئِيهِمَا السَّلَامَ، وَقُولِي لِعَلِيٍّ: إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ، فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ. فَجَاءَتِ الْجَارِيَةُ إِلَيْهِمَا فَقَالَتْ لِعَلِيٍّ عليه السلام: - إِنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ تَقْرَأُ

الأخطاء والانحرافات، وهي مرويّة في الكتب كثيراً[(١)].

ص٤٦ س١٦[(٢)]: لم يثبت حديث العشرة المبشّرة لدى الشيعة لا سنداً، ولا معنويّاً، ولا مجال لمناقشته الآن. ولا يخفى أنّه من واضحات التاريخ: أنّ

عَلَيْكُمَا السَّلَامَ - وَتَقُولُ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ، فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ. فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام قُولِي لَهَا: إِنَّ اللهَ يحيل [يَحُولُ] بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُونَ. ثُمَّ قَامَ وَتَهَيَّأَ لِلصَّلَاةِ وَحَضَرَ الْمَسْجِدَ وَوَقَفَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَصَلَّى لِنَفْسِهِ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى جَنْبِهِ وَمَعَهُ السَّيْفُ. فَلَمَّا جَلَسَ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّشَهُّدِ نَدِمَ عَلَى مَا قَالَ، وَخَافَ الْفِتْنَةَ وَشِدَّةَ عَلِيٍّ وَبَأْسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ مُتَفَكِّراً لَا يَجْسُرُ أَنْ يُسَلِّمَ، حَتَّى ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ سَهَا، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى خَالِدٍ فَقَالَ: يَا خَالِدُ لَا تَفْعَلْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَا خَالِدُ مَا الَّذِي أَمَرَكَ بِهِ؟ قَالَ: أَمَرَنِي بِضَرْبِ عُنُقِكَ، قَالَ: وَكُنْتَ تَفْعَلُ؟ قَالَ: إِي وَاللهِ، لَوْ لَا أَنَّهُ قَالَ لِي لَا تَفْعَلْ لَقَتَلْتُكَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، قَالَ: فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ عليه السلام فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَقَالَ عُمَرُ: يَقْتُلُهُ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ اللهَ اللهَ بِحَقِّ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ فَخَلَّى عَنْهُ، قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَى عُمَرَ وَأَخَذَ بِتَلَابِيبِهِ وَقَالَ: يَا ابْنَ الصُّهَاكِ لَوْ لَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَكِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَعَلِمْتَ أَيُّنَا أَضْعَفُ نَاصِراً وَأَقَلُّ عَدَداً. ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ. تفسير القمي ٢: ١٥٨-١٥٩.

(١) براءة النبيّ صلى الله عليه وآله منه عندما غدر بأهل اليمن وقتل الأسارى منهم. انظر: الأمالي (للصدوق): ٢٣٨، المجلس الثاني والثلاثون، الحديث ٢٥٢، الخصال (للصدوق): ٥٦٢، الإرشاد (للمفيد) ١: ١٣٩، مسند أحمد ٢: ١٥١، صحيح البخاري ٤: ٦٧و٥: ١٠٧و٧: ١٥٤و٨: ١١٨، تاريخ اليعقوبي ٢: ٦١.

وكذلك قتله لمالك بن نويرة وزناه بامرأته. انظر: السنن الكبرى (للبيهقي) ٨: ١٧٦، باب ما جاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردّة بعد روسول الله ص، الثقات (لابن حبّان) ٢: ١٦٩، الاستيعاب (لابن عبد البرّ) ٢: ٤٢٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣١.

(٢) ذكر هناك: وطلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة.

طلحة والزبير حاربا أمير المؤمنين عليه السلام في واقعة الجمل[١]، فكلّ حديثٍ مخالفٍ لذلك مرفوضٌ. وقد روى المؤلِّف في فضلهما أحاديث عاميّة[٢] لا تثبت عند الشيعة.

ص٤٧ س٩[٣]: هذه في الشهادة على يوم الغدير، فهذا من الأخبار الدالّة على صحّة هذا الخبر، إلّا أنّ المؤلِّف أهمل الإشارة إلى ذلك لغرضٍ في نفسه.

ص٤٧ س١٦[٤]: لا يخفى أنّه من واضحات التاريخ التي لا يمكن أن

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٢، تاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢٥: ١١٠، تاريخ الإسلام (للذهبي) ٣: ٤٨٥، البداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٥٩. وغيرهم كثير.

(٢) ذكر هناك: وطلحة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله من العشرة المبشّرة لهم بالجنّة، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الأحد: أوجب طلحة الجنّة.

والزبير الذي هو من العشرة أيضاً والذي قال فيه النبيّ الصادق الناطق بالوحي: إنَّ لكلّ نبيٍّ حواريّاً وحواريّ الزبير. انظر: مسند أحمد ١: ١٦٥، سنن الترمذي ٣: ١١٩، باب ما جاء فضل الخيل، الحديث ١٧٤٣، وقال الترمذي في ذيل هذا الحديث: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من حديث محمّد بن إسحاق. وكذلك ٥: ٣٠٧، الحديث ٣٨٢١، قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ. الثقات (لابن حبان) ١: ٢٣٠.

(٣) ذكر هناك: وأمّا أنس بن مالك والبراء بن عازب رضي الله عنهما فقالوا فيهما: إنّ عليّاً قال لهما: ما منعكما أن تقوما فتشهدا، فقد سمعتما ما سمع القوم، ثمَّ قال: اللّهم إن كانا كتمهما معاندةً فابتلهما، فعمي البراء بن عازب وبرص قدما أنس بن مالك. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٤٧.

(٤) ذكر هناك: فقال الكشي: لما هزم عليُّ بن أبي طالب صلوات الله عليه أصحاب الجمل بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن عباس إلى عائشة يأمرها بتعجيل الرحيل وقلّة العرجة، قال ابن عباس: فأتيتها وهي في قصر بني خلف في جانب البصرة.... . رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٧.

ينكرها المؤلِّف محاربة هذه المرأة أمير المؤمنين عليه السلام في واقعة الجمل[١]، كما لا يخفى أنَّ عبد الله بن عبّاس - الذي كان المؤلِّف قبل قليل يدافع عنه- أصبح هنا [أي: في واقعة الجمل] مناصراً لأمير المؤمنين عليه السلام[٢].

---

(١) انظر: المصادر المتقدّمة: تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٢، تاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ٢٥: ١١٠، تاريخ الإسلام (للذهبي) ٣: ٤٨٥، البداية والنهاية (لابن كثير) ٧: ٢٥٩. وغيرهم كثير.

(٢) جَعْفَرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نُعْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مَطَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَشْيَاخِي، قَالَ: لَمَّا هَزَمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَصْحَابَ الْجَمَلِ، بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ (رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمَا) إِلَى عَائِشَةَ يَأْمُرُهَا بِتَعْجِيلِ الرَّحِيلِ وَقِلَّةِ الْعُرْجَةِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَتَيْتُهَا وَهِيَ فِي قَصْرِ بَنِي خَلَفٍ فِي جَانِبِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: فَطَلَبْتُ الإِذْنَ عَلَيْهَا فَلَمْ تَأْذَنْ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا، فَإِذَا بَيْتٌ قِفَارٌ لَمْ يُعَدَّ لِي فِيهِ مَجْلِسٌ، فَإِذَا هِيَ مِنْ وَرَاءِ سِتْرَيْنِ، قَالَ: فَضَرَبْتُ بِبَصَرِي فَإِذَا فِي جَانِبِ الْبَيْتِ رَحْلٌ عَلَيْهِ طِنْفِسَةٌ، قَالَ: فَمَدَدْتُ الطِّنْفِسَةَ فَجَلَسْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ مِنْ وَرَاءِ السِّتْرِ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ، دَخَلْتَ بَيْتَنَا بِغَيْرِ إِذْنِنَا وَجَلَسْتَ عَلَى مَتَاعِنَا بِغَيْرِ إِذْنِنَا، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ (رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمَا): نَحْنُ أَوْلَى بِالسُّنَّةِ مِنْكِ وَنَحْنُ عَلَّمْنَا السُّنَّةَ، وَإِنَّمَا بَيْتُكِ الَّذِي خَلَّفَكِ فِيهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فَخَرَجْتِ مِنْهُ ظَالِمَةً لِنَفْسِكِ غَاشِيَةً لِدِينِكِ عَاتِيَةً عَلَى رَبِّكِ عَاصِيَةً لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فَإِذَا رَجَعْتِ إِلَى بَيْتِكِ لَمْ نَدْخُلْهُ إِلَّا بِإِذْنِكِ وَلَمْ نَجْلِسْ عَلَى مَتَاعِكِ إِلَّا بِأَمْرِكِ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بَعَثَ إِلَيْكِ يَأْمُرُكِ بِالرَّحِيلِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقِلَّةِ الْعُرْجَةِ! فَقَالَتْ: رَحِمَ اللهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا وَاللهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ تَزَبَّدَتْ فِيهِ وُجُوهٌ وَرُغِمَتْ فِيهِ مَعَاطِسُ، أَمَا وَاللهِ لَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمَسُّ بِرَسُولِ اللهِ رَحِماً وَأَقْرَبُ قَرَابَةً وَأَقْدَمُ سَبْقاً وَأَكْثَرُ عِلْماً وَأَعْلَى مَنَاراً وَأَكْثَرُ آثَاراً مِنْ أَبِيكِ وَمِنْ عُمَرَ، فَقَالَتْ: أَبَيْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ إِنْ كَانَ إِبَاؤُكِ فِيهِ

ص٤٩ س٣[١]: هذا خبرٌ ضعيف السند[٢]؛ فإنَّ أغلب أخبار

لَقَصِيرَ الْمُدَّةِ عَظِيمَ التَّبِعَةِ ظَاهِرَ الشُّؤْمِ بَيِّنَ النَّكَدِ، وَمَا كَانَ إِبَاؤُكِ فِيهِ إِلَّا حَلْبَ شَاةٍ حَتَّى صِرْتِ لَا تَأْمُرِينَ وَلَا تَنْهَيْنَ وَلَا تَرْفَعِينَ وَلَا تَضَعِينَ، وَمَا كَانَ مَثَلُكِ إِلَّا كَمَثَلِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ بْنِ نَجْمَانَ أَخِي بَنِي أَسَدٍ، حَيْثُ يَقُولُ:

مَا زَالَ إِهْدَاءُ الْقَصَائِدِ بَيْنَنَا ... شَتْمَ الصَّدِيقِ وَكَثْرَةَ الْأَلْقَابِ
حَتَّى تَرَكْتُهُمْ كَأَنَّ قُلُوبَهُمْ ... فِي كُلِّ مَجْمَعَةٍ طَنِينُ ذُبَابِ

قَالَ: فَأَرَاقَتْ دَمْعَتَهَا وَأَبْدَتْ عَوِيلَهَا وَتَبَدَّى نَشِيجُهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَخْرُجُ وَاللهِ عَنْكُمْ، فَمَا فِي الْأَرْضِ بَلَدٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدٍ تَكُونُونَ فِيهِ! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ: فَوَ اللهِ مَا ذَا بَلَاءَنَا عِنْدَكِ وَلَا بضيعتنا [بِصَنِيعِنَا] إِلَيْكِ، إِنَّا جَعَلْنَاكِ لِلْمُؤْمِنِينَ أُمّاً وَأَنْتِ بِنْتُ أُمِّ رُومَانَ، وَجَعَلْنَا أَبَاكِ صِدِّيقاً وَهُوَ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ تَمُنُّونَ عَلَيَّ بِرَسُولِ اللهِ! فَقَالَ: وَلِمَ لَا نَمُنُّ عَلَيْكِ بِمَنْ لَوْ كَانَ مِنْكِ قُلَامَةٌ مِنْهُ مَنَنْتِنَا بِهِ وَنَحْنُ لَحْمُهُ وَدَمُهُ وَمِنْهُ وَإِلَيْهِ، وَمَا أَنْتِ إِلَّا حَشِيَّةٌ مِنْ تِسْعِ حَشَايَا خَلَّفَهُنَّ بَعْدَهُ لَسْت بِأَبْيَضِهِنَّ لَوْناً وَلَا بِأَحْسَنِهِنَّ وَجْهاً وَلَا بِأَرْشَحِهِنَّ عِرْقاً وَلَا بِأَنْضَرِهِنَّ وَرَقاً وَلَا بِأَطْرَأِهِنَّ أَصْلاً، فَصِرْتِ تَأْمُرِينَ فَتُطَاعِينَ وَتَدْعِينَ فَتُجَابِينَ، وَمَا مَثَلُكِ إِلَّا كَمَا قَالَ أَخُو بَنِي فِهْرٍ:

مَنَنْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَبْدَوْا عَدَاوَةً ... فَقُلْتُ لَهُمْ كُفُّوا الْعَدَاوَةَ وَالشُّكْرَا
فَفِيهِ رِضًا مِنْ مِثْلِكُمْ لِصَدِيقِهِ ... وَأَحْجِ بِكُمْ أَنْ تَجْمَعُوا الْبَغْيَ وَالْكُفْرَا

قَالَ: ثُمَّ نَهَضْتُ وَأَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَخْبَرْتُهُ بِمَقَالَتِهَا وَمَا رَدَدْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: أَنَا كُنْتُ أَعْلَمُ بِكَ حَيْثُ بَعَثْتُكَ. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٧٧-٢٧٨.

(١) ذكر هناك: والله ما أراني إلّا مطلّقها، فأنشد الله رجلاً سمع من رسول الله يقول: يا عليّ أمرُ نسائي بيدك بعدي .... أُنظر: الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٤٠.

(٢) من الواضح أنّها مرسلة لا سند لها، وهذا ما صرح به قدس سره لاحقاً في تعليقته على ص٨٤ س١٣: قال: إنَّ أكثر روايات (الاحتجاج)، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّة

الاحتجاج- وهو مصدره- ضعيفة، مضافاً إلى أنَّ الطلاق بعد الوفاة لا معنى له، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أمر نسائي بيدك من بعدي»[١] لا يشمل الطلاق جزماً؛ لأنَّه غير مشروع عندئذٍ، بل المراد به إصلاح ما لهنّ في الدين والدنيا.

ص٤٩ س١٦[٢]: أوّلاً: لا دليل على صحّة سند هذا الحديث[٣].

ثانياً: إنَّه لا يشمل المعصومين عليهم السلام، بل المراد به رأساً غيرهم، وهذا واضح.

من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنَّ ذلك لا يحتاج إلى سند.

(١) أُنظر: الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٤٠.

(٢) ذكر هناك: فهذا هو الكشي أحد صناديدهم يروي عن أبي جعفر أنَّه قال: كان الناس أهل الردّة بعد النبيّ إلّا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذرّ الغفاري، وسلمان الفارسيّ. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٦.

(٣) سند الحديث عند الكشي ١: ٢٦ كالتالي: أَبُو الْحَسَنِ وأَبُو إِسْحَاقَ حَمْدَوَيْهِ وإِبْرَاهِيمُ ابْنَا نُصَيْرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام.

أقول: ورد هذا الحديث في عدّة مصادر منها: تفسير العيّاشي ١: ١٩٩، الكافي (للكليني) ٨: ٢٤٥، مناقب آل ابي طالب (لابن شهر آشوب) ٢: ٣٧٥، رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٢٦.

وقد عبّر عن هذا الحديث بأنَّه حسنٌ أو موثّقٌ. انظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (للمجلسي) ٢٦: ٢١٣، الحديث ٣٤١.

علماً أنَّ الحديث الحسن – هو ما اتّصلت روايته إلى المعصوم بإماميٍّ ممدوحٍ لم ينصّ على عدالته- لا يوخذ به وفق مبنى السيّد الشهيد الرجالي، وقد صرَّح بذلك عند التعرّض لعبدالرحمن بن سيابة: هذا الرجل من أصحاب الأئمّة الذين لم يُعرفوا بسوءٍ أو بذمٍّ، إلّا أنَّ العمل بالروايات الحسنة ممّا لا يصحَّح عادةً في علم الأصول، فإنَّ المهمّ الوثاقة في الراوي، ولا يكفي ما دون ذلك. انظر: ما وراء الفقه: ٣ ق ١: ١١٠.

ثالثاً: إنَّه إنَّما يدلّ على أفضليّة هؤلاء الثلاثة بدرجةٍ عالية من الفرق، وإلَّا فالصالحون إجمالاً كانوا موجودين، كعمّار وحذيفة، ولا يمكن اعتبارهما مرتدّين. فالمراد بالارتداد درجة من درجات الضعف في الإيمان بعد فراق النبيّ صلى الله عليه وآله والميل إلى الدنيا لا أكثر، وإلَّا فالكثير منهم ليسوا مرتدّين بالمعنى الحقيقيّ جزماً.

ص٥٠ س٧[1]: قلنا إنَّ هذه الأخبار لا تشمل المعصومين أساساً.

ص٥٠ س١٤[2]: قوله: (والظاهر أنَّ ربّنا واحدٌ)، أوّلاً هذا هو الظاهر، والله أعلم بما في القلوب، والأخبار السابقة تشير إلى ما في القلوب.

ص٥١ س٧[3]: هذا الفصل كلّه معتمدٌ على المصادر السنيّة، فلا حاجة إلى مناقشة أخباره واحداً واحداً؛ لأنَّها جميعاً لا تصحّ لدينا، ولا ينبغي أن ننسى أنَّ كلّ خبرٍ وجدوه مرويّاً في شأن المعصومين عليهم السلام رووا مثله في أصحابهم، وهذا واضحٌ لِمَن استعرض هذه الأخبار العاميّة التي ذكرها المؤلِّف وغيرها.

ص٥٢ س١٣[4]: هذا الحديث من شواهد ما قلناه، وينبغي أن نلتفت [إلى] أنَّه ليس في الجنّة كهول، كما ينبغي أن نلتفت إلى أنَّ [حديث] «الحسن

---

(١) ذكر هناك: والعجب كلّ العجب أين ذهب عليّ والحسن والحسين وبقيّة أهل البيت وعمّار وحذيفة وعمرو بن الحمق وغيرهم.

(٢) ذكر هناك: الذي رواه إمام الشيعة محمّد الرضيّ في (نهج البلاغة) ... والظاهر أنَّ ربّنا واحدٌ. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٤٤٨، من كتاب له إلى أهل الأمصار يقصّ فيه ما جرى بينه وبين أهل صفّين.

(٣) ذكر هناك عنواناً هو: الصحابة عند السنّة.

(٤) ذكر هناك: وقال فيهما: أبو بكر وعمر سيّداً كهول أهل الجنّة من الأوّلين والآخرين إلَّا النبيّين والمرسلين. رواه الترمذي ٥: ٢٧٢، وابن ماجة ١: ٣٦.

والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة» قاله الرسولصلى الله عليه وآله[1]، وهو يعلم أنّهما يموتان في حال الكهولة لا الشباب، إلّا أنّه دليلٌ على أنّه ليس في الجنّة غير عهد الشباب، وكلّهم على هيئته.

ص٥١ س١٢[2]: هذا رأي المؤلّف، وهو غريبٌ لم يسبق إليه سنيّ ولا شيعيّ حسب عهدي، وإلّا فالآية أجنبيّة في معناها عمّن قصدهم، يكفي أن نعرف أنَّ هؤلاء المقصودين لم يخافوا في عصر النبيّصلى الله عليه وآله، بل كانوا أشدّ النّاس أمناً، وأقلّهم مشاركة في الحروب.

ص٥٤ س٨[3]: سبق أن ناقشنا دلالة الآيات وناقشنا في أسناد

---

(١) لم يخلُ كتابٌ حديثيٌّ من مصادر علماء الشيعة من هذا الحديث وسنذكر بعضها لا على وجه الحصر، وكذلك نذكر طرفاً من كتب العامة التي روت هذا الحديث. انظر: الأمالي (للصدوق):٧٤، المجلس السادس، ١١٢، المجلس الثالث عشر، ١٨٧، المجلس السادس والعشرون، ٥٢٤، المجلس السابع والستون، ٥٦٠، المجلس الثاني والسبعون، ٦٥٢، المجلس السادس والسبعون، من لا يحضره الفقيه (للصدوق) ٤: ١٧٩، الأمالي (للمفيد): ٢١، المجلس الثالث، الأمالي (للطوسي): ٨٥، المجلس الثالث، ٢٤٨، المجلس التاسع، ٣١٢، المجلس الحادي عشر، مسند أحمد ٣: ٣، ٣: ٦٢، ٣: ٨٢، ٥: ٣٩١-٣٩٢، سنن ابن ماجة ١: ٤٤، سنن الترمذي ٥: ٣٢١، المستدرك (للحاكم النيسابوري) ٣: ١٦٧، صحيح ابن حبان ١٥: ٤١١-٤١٣، مناقب الحسين والحسين. وغيرها الكثير.

(٢) ذكر هناك: وكانوا مصداق قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾ (النور/ ٥٥).

(٣) ذكر هناك: فهؤلاء هم وغيرهم أصحاب رسول الله الذين مدحهم الله في كتابه، ومدحهم وأثنى عليهم ودعا لهم بالمغفرة الناطق بالوحي الذي لا ينطق عن الهوى ...

الروايات؛ فإنَّها جميعاً عاميّةٌ، لا حجّيّة فيها، والكلام الذي يقوله المؤلِّف هنا كلام عدوٍّ لا اعتبار به.

ص٥٦ س٣[1]: ليس في ذلك محذورٌ شرعيّ كما هو واضح.

ص٥٦ س٦[2]: هذه استنتاجات من المؤلِّف العدوّ، ومن الطريف أنّه يعتمد فيها على آراء المستشرقين الذين هم أعداءٌ أيضاً[3]، فلا يكون في كلِّ ذلك أيّة دلالةٍ أو حجّيّةٍ حقيقيّةٍ.

ص٦٠ س١[4]: استشهاد المؤلِّف بهذا الخبر بهذا الصدد يدلّ على أنّه

---

(١) ذكر هناك: وخاصّة بعد أن رأوا أنَّ الدم الذي يجري في عروق عليّ بن الحسين الملقّب بـ(زين العابدين) وفي أولاده دمٌ إيراني من قبل أمّه (شهربانو) ابنة (يزدجر) ملك إيران من سلالة الساسانيّين، المقدّسين عندهم.

(٢) ذكر هناك: فلأجل هذا دخل أكثر أهل فارس في الشيعيّة؛ لما يجدون فيها التسلية بالسباب على الصحابة ... فها هو المستشرق الإنكليزي الذي سكن إيران مدّةً طويلةً ودرس تاريخها دراسةً وافيةً صافيةً يقول صراحةً: من أهمّ أسباب عداوة أهل إيران للخليفة الراشد الثاني عمر هو أنّه فتح العجم ... .

(٣) Eduard browne ١٨٦٢-١٩٢٦م، مستشرقٌ إنكليزيٌّ تخصّص في الأدب الفارسيّ، وهو صاحب كتاب التاريخ الأدبيّ لفارس، اهتمّ باللغات الشرقيّة، ودرس التركيّة والفارسيّة والعربيّة، سافر إلى فارس وقضى فيها عاماً بين الفرس على حدّ تعبير عنوان كتابه الذي سجّل فيه ذكرياته عن إقامته الأولى في فارس إيران. انظر: موسوعة المستشرقين (عبد الرحمن بدوي): ٧٩.

(٤) ذكر هناك: وأيضاً عن محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر يقول: إنَّ الله أخذ ميثاق النبيّين على ولاية عليّ وأخذ عهد النبيّين بولاية عليّ. بصائر الدرجات (للصفّار): ١: ٧٣.

يُريد أن يدسّ هذه الفكرة، وهو أنَّ الأئمّة المعصومين عليهم السلام أيضاً متأثّرون بدعوة عبد الله بن سبأ.

مع أنَّه سبق أن روى حديثاً أو أكثر عن بعض الأئمّة في الطعن فيه والتنقيص منه[1]. وعلى أيّ حالٍ فولاية عليّ عليه السلام لا تُنكر، وكلّ ما ورد عنها فمضمونه صحيحٌ عندنا.

وكلّ رأيٍ أو استنتاجٍ ينافيه من المؤلِّف أو غيره مرفوضٌ ومتضمّنٌ للعداوة والاعتداء.

ص٦٠ س١١[2]: لا دليل على أنَّ الضمير في عبارات النوبختي[3] والكشّي[4] يعود إلى هذا الرجل، ولو سلّمنا ذلك فالمقصود إعلان الأمر وإشهاره لا أصل وجوده، وهو واضحٌ من العبارة، ولو سلّمنا إذن تكون العبارة من هذين الرجلين مكذوبةً أو مكذوباً عليها من المؤلِّف نفسه.

ص٦١ س٨[5]: سبق أنَّ هذا الحديث واردٌ في السيّد الحميري بعد

---

(١) راجع التعليقة في ص٢١، س٨.

(٢) ذكر هناك: وأخيراً فلنرجع إلى ما قاله النوبختي والكشّي، فيقول النوبختي: وهو (أي عبد الله بن سبأ) أوّل من شهر القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٢.
والكشّي يقول: وكان (ابن سبأ) أوّل من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

(٣) أُنظر: فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٢.

(٤) أُنظر: رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٢٤.

(٥) ذكر هناك: فقد مرّ قبل ذلك في هذا الباب أنَّ شارب الخمر ذُكر عند جعفر بن الباقر – الإمام المعصوم عندهم– فقال: وما ذلك على الله أن يغفر لمحبّ علي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٧٠.

توبته[(١)]، فلا يكون في مضمونه أيّ إشكال.

ص٦١ س١١[(٢)]: هذه الأخبار في فضل المعصومين والشيعة نعترف بمضمونها ولا إشكال فيها.

ص٦٢ س٧[(٣)]: لا يلزم من تلك الأخبار تعطيل الشريعة لأُمور:

أوّلاً: أنَّ المراد بها اقتران الولاية بالتوبة.

ثانياً: أنَّ المراد بها اقتران الذنب بالتوسّل والخشوع لله والتضرّع بالمعصومين عليهم السلام.

ثالثاً: إن سلّمنا ما هو أكثر من ذلك واستلزم إباحة المحرّمات لم نعترف بصحّة هذه الأخبار، إلَّا أنّنا لا نسلّم ذلك كما أوضحنا.

ص٦٣ س٣[(٤)]: ليس معنى البداء النسيان والجهل، بل أُمور أُخرى، وقد أُلِّفت في ذلك بحوث ومؤلَّفات من قبل الشيعة ومفكّريهم[(٥)]، فلا نطيل

---

(١) تقدم تخريج حياة السيّد الحميري في تعليقة ص٤٠س١٤، وكذلك تقدّم ذكر هذا الحديث في تعليقة ص٤١س٦.

(٢) ذكر هناك: وذكر القمّي أكثر من هذا فقال: عن أبي عبد الله قال: إذا كان يوم القيامة يدعى محمّد صلى الله عليه وآله فيكسى حلّةً ورديّةً ... ثُمَّ يدعى بعليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام ... ثُمَّ يدعى بالأئمّة ... ثُمَّ يدعى بالشيعة فيقومون أمامهم، ثُمَّ يدعى بفاطمة ونسائها من ذرّيتها وشيعتها فيدخلون الجنّة بغير حساب. تفسير القمي ١: ١٢٨.

(٣) قال هناك: فانظر كيف تعطّل الشريعة المحمّدية البيضاء، وكيف يلغى أحكامها وأوامرها، فهذا هو المطلوب والمقصود .... .

(٤) قال هناك: وكانت من الأفكار التي روّجها اليهود وعبد الله بن سبأ (أنَّ الله يحصل له البداء) أي: النسيان والجهل، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

(٥) مثل: كتاب البداء للميرداماد، رسالتان في البداء، تأليف السيّد الخوئي والعلّامة محمّد

في البحث هنا، وعلى أيّ حالٍ فالأخبار الواردة في البداء صحيحةٌ مضموناً.

ص٦٤ س٤[١]: هذا خلاف ضرورة المذهب عندنا، وكلّما خالفه فهو مدسوسٌ ومكذوبٌ، والنوبختي ليس حجّةً فيما يقول.

ص٦٤ س٩[٢]: هذه الآيات الكريمة لا تصلح ردّاً على القول بالبداء إلّا بعد تفسيره بالجهل، وهذا ما سبق أن عرفنا بطلانه.

ص٦٥ س١[٣]: لا بأس بذلك، فقد يكون الأمر صحيحاً ولا إشكال فيه، أمّا السابقون عليه من الأنبياء وغيرهم فلم يكن لديهم ذلك؛ لعدم وجود مصلحة في تعليم الله عزّ وجلّ لهم ذلك، وليس هو من الأُمور الضروريّة في الحياة. ولو سلّمنا تعرّف بعض الأنبياء على ذلك أمكنت المناقشة في سند هذا الحديث، أو نقول: إنَّ عبد المطّلب آمن بالبداء[٤] وإن لم يكن أوّل مَن قال به.

جواد البلاغي وإعداد السيّد محمّد عليّ الحكيم. وكتاب البداء عند الشيعة الإماميّة للسيّد محمّد كلانتر، وكتاب البداء للسيّد مرتضى العسكري، وكتاب البداء في ضوء الكتاب والسنّة للشيخ جعفر السبحاني، وكتاب البداء آية عظمة الله للسيّد محمّد باقر علم الهدى، وكتاب مفهوم البداء في الفكر الإسلامي للسيّد هاشم الموسوي.

(١) ذكر هناك: وذكر النوبختي (أنَّ جعفر بن محمّد الباقر نصّ على إمامة إسماعيل ابنه وأشار إليه في حياته، ثُمَّ إنَّ إسماعيل مات...) فرق الشيعة (للنوبختي): ٦٤.

(٢) قال هناك: وهذا ما يعتقده الشيعة في الله، حيث إنَّ الله يبين عن علمه بقوله على لسان موسى عليه السلام: ﴿لاَ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى﴾ (طه/ ٥٢).

(٣) قال هناك: ولكنّ الشيعة بعكس ذلك لا يعتقدون في الله ذاك فحسب، بل ويمجّدون من يعتقد في الله معتقدهم الباطل، فيروي الكليني عن جعفر أنّه قال: يبعث عبد المطّلب أمّةً وحده، عليه بهاء الملوك، وسيماء الأنبياء، وذلك أنّه أوّل من قال بالبداء. الكافي (للكليني) ١: ٤٤٧، كتاب الحجّة، باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله ووفاته، الحديث ٢٤.

(٤) بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فتسقط الدلالة من هذه الناحية فقط.

ص٦٥ س٣[١]: ليس الشيعة كلّهم يعتقدون بالرجعة، وإن كان لا يمكن لأحدٍ أن ينكرها، بل يوكلون علمها إلى الله سبحانه، فقد تكون صحيحة أو لا تكون، وليست من ضروريّات الدين ليكون إنكارها موجباً للكفر[٢].

ص٦٥ س٦[٣]: هذا دسٌّ على الشيعة؛ فإنَّه مجرّد احتمال أو تفسير من تفسيرات الرجعة وليس هو أقواها ولا أصحّها سنداً.

ص٦٥ س١٤[٤]: هل الأئمّة يعلمون الغيب أو لا، وكيف يمكن ذلك؟ سنتعرّض له بعد قليل. كلّ ما في الأمر أنَّ الأمر لا يعدو أكثر من

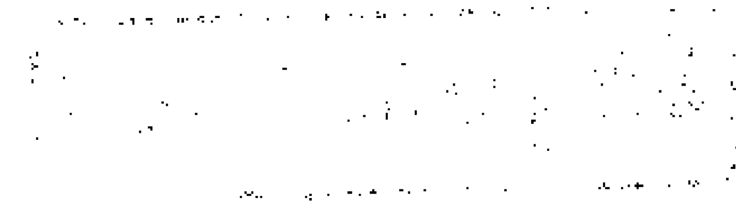
بْنِ الْحَجَّاجِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: يُبْعَثُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ أُمَّةً وَحْدَهُ عَلَيْهِ بَهَاءُ الْمُلُوكِ وَسِيمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالْبَدَاءِ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ أَرْسَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلَى رُعَاتِهِ فِي إِبِلٍ قَدْ نَدَّتْ لَهُ فَجَمَعَهَا فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ فَأَخَذَ بِحَلْقَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ وَجَعَلَ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَ تُهْلِكُ آلَكَ إِنْ تَفْعَلْ فَأَمْرٌ مَا بَدَا لَكَ. فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِالْإِبِلِ وَقَدْ وَجَّهَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فِي كُلِّ طَرِيقٍ وَفِي كُلِّ شِعْبٍ فِي طَلَبِهِ وَجَعَلَ يَصِيحُ يَا رَبِّ أَ تُهْلِكُ آلَكَ إِنْ تَفْعَلْ فَأَمْرٌ مَا بَدَا لَكَ. وَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله أَخَذَهُ فَقَبَّلَهُ وَقَالَ: يَا بُنَيَّ لَا وَجَّهْتُكَ بَعْدَ هَذَا فِي شَيْءٍ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تُغْتَالَ فَتُقْتَلَ. الكافي (للكليني) ١: ٤٤٧، كتاب الحجّة، باب مولد النبيّ صلى الله عليه وآله ووفاته، الحديث ٢٤.

(١) قال هناك: ومنها – أي من العقائد المدسوسة– عقيدة الرجعة، فالشيعة من بكرة أبيهم يعتنقون بها.

(٢) أُنظر (تاريخ ما بعد الظهور) موسوعة الإمام المهديّ عجل الله فرجه ٣: ٦٢٩ وما بعدها. (منه قدس سره).

(٣) قال هناك: ... فإنّهم ما قالوا بإمامة أحدٍ من عليّ إلى ابن الحسن العسكري الموهوم إلّا واعتقدوا رجوعه بعد موته.

(٤) ذكر هناك عنواناً وهو: الأئمّة يعلمون الغيب.



الأخبار التي وردت في كتبنا، والقول بأنَّ الأئمّة يعلمون الغيب بالذات- يعني: بالاستقلال عن الله سبحانه- إنَّما هو قولُ كافر.

ص٦٥ س١٥[١]: التعبير عن الكافي بأنَّه صحيحٌ ليس بصحيحٍ، وإنَّما هو مأخوذٌ من مفهومٍ عامّي - أي: سنّي- من حيث إنَّهم يسمّون كتبهم بالصحاح بزعم أنَّ كلَّ ما روي فيها فهي واردة حقيقةً ومطابقةً للواقع، إلَّا أنَّنا لا نقول في كتبنا ذلك، بل نقول إنَّها تحتوي على الصحيح والسقيم والقويّ والضعيف.

ولابدَّ من الحساب مع كلِّ روايةٍ على استقلالها، وهذا كلامٌ عامٌّ للكافي ولغيره.

ص٦٨: الكتاب هنا فيه نقص مقدار صفحتين [أي: ٦٦-٦٧]، ولا نستطيع أن نقول فيما نقص شيئاً قبل الاطّلاع عليه.

ص٦٨ س٢[٢]: هذه الآيات الكريمات تدلّ على انحصار علم الغيب بالله سبحانه بالذات والاستقلال، وأمّا غيره فهو إنَّما يعلم الغيب بتعليمٍ منه سبحانه، وبقدرةٍ موهوبةٍ من قبله جلّ جلاله. والدليل على ذلك من القرآن نفسه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[٣]. وإذا أمكن في بعض المخلوقات أمكن في الكثيرين بلا فرق، مع حفظ جانب عدم الاستقلال عنه سبحانه.

---

(١) قال هناك: فيروي الكليني كبير الشيعة ومحدّثهم في صحيحه (الكافي).

(٢) قال هناك: هذا مع أنّ الله عزّ وجلّ قال في محكم كتابه: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ﴾ (النمل/ ٦٥).

(٣) سورة الجن، الآية: ٢٧.

ص٦٨ س٧[١]: قوله تعالى: ﴿وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾[٢] معناه:

أوّلاً: يعني بالاستقلال عن الله سبحانه.

ثانياً: يعني: ولا أقول لكم إنّي أعلم الغيب، وعدم بيان الشيء لا يعني عدم وجوده، ففكّر أيُّها القارئ المنصف.

ص٦٨ س١٠[٣]: قوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٤].

أوّلاً: هو غير خاصٍّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله، بل هو قاعدةٌ عامّةٌ للجميع؛ لأنَّ أيّ واحدٍ إذا علم الغيب استكثر من الخير.

ثانياً: لو سلّمنا اختصاصه بالنبيّ صلى الله عليه وآله، فهو أمرٌ من الله سبحانه أن يقول ذلك كما هو صريح الآية. وهذا القول متضمّن لقضيّةٍ شرطيّةٍ، وقد قالوا في المنطق[٥]: إنّه يكفي في صدق القضيّة الشرطيّة صدق النسبة، ويمكن

---

(١) قال هناك: وأمر رسوله الكريم بأن يقرّ ويعترف ويعلن أنّه لا يعلم الغيب بقوله: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ (الأنعام/ ٥٠).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.

(٣) قال هناك: وبقوله: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف/ ١٨٨).

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٨.

(٥) انظر: الشفاء (المنطق):٣٣- ٣٤، قال ابن سينا: وأمّا الشرطيّات فهي بالحقيقة قضايا كثيرةٌ لا قضيّةٌ واحدةٌ، وإنّما صارت واحدةً برباط الشرط الذي لمّا لحق المقدّم من فصيلتها أو فصولها حرّفه، فجعله الشفاء: العبارة غير صادق ولا كاذب، كما لحق «إن كان» بقولنا «الشمس طالعة»، وكما لحقت لفظة «إمّا» بالمثال الآخر، فصار كلّ مقدّمٍ موقوفاً في أن يتعرّف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث

فيها كذب طرفيها.

ثالثاً: إنَّه يمكن القول: أنَّ هذه الآية أو هذا المعنى خاصٌّ بغير النبيّ صلى الله عليه وآله أو غير المعصومين عليهم السلام؛ لعدم صدق النسبة بالنسبة لهم؛ لأنَّهم لو علموا الغيب لما استكثروا من الخير، بل هم يسلّمون إلى الله ما يشاء لهم من خيرٍ وشرٍّ، سواء علموا الغيب أو لم يعلموا.

إذن، فالآية تشير إلى غير المعصومين. وقد قلنا إنَّ القضية الشرطيّة تصدق مع كذب طرفيها، فليس معنى ذلك أنَّ غير المعصومين يعلمون الغيب فعلاً.

رابعاً: إنَّ الاستكثار من الخير ليس تابعاً للعلم بالغيب فقط، بل على القدرة على تنفيذ ما يعلم أو اتّقاء الشرّ الذي يعلمه لو حصل له العلم، وهذا الأمر لم تُشِرْ له الآية، بل أخذته مسلّم الوجود والصحّة، إلَّا أن يكون المراد مجرّد الرغبة في استكثار الخير ورفع السوء مع وجود علم الغيب، فإنَّه يحصل عادةً في أكثر النفوس.

ص٦٩ س٢[1]: هذه الآية الكريمة تدلّ على انحصار العلم بهذه الأُمور بالله سبحانه، إلَّا أنَّه لا ينافي أنَّه سبحانه قد يعلّمها أو بعضها إلى بعض خلقه

لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً، وإذا ألحق به الآخر فتمّ الكلام كانت الجملة صادقةً أو كاذبةً لا المقدّم وحده، وكذلك حال التالي فإنَّه لا يعتبر فى صدق الشرطية وكذبها صدق أجزائها وكذبها، كانت واحدةً أو كثيرةً.

(١) قال هناك: وقال الربّ تبارك وتعالى ....: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ (التوبة/ ١٠١).

من خاصّته والمعصومين الطاهرين من عباده. يكفي من ذلك أن نعرف أنَّ هناك علماً يسمّى بـ (علم ما كان وما يكون)[1]، وهو موجودٌ عند الأئمّة عليهم السلام، وبعض خاصّتهم، فهم يعلمون متى يموتون، وبأيّ أرضٍ يُدفنون، وماذا غداً يكسبون. كلّ هذا بتعليمٍ من الله سبحانه.

ص٦٩ س٢[2]: قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾:

أوّلاً: محمولٌ على الظاهر من كون المعصومين عليهم السلام يعيشون بين الناس كعيشتهم.

ثانياً: أنَّ المراد بها غير المعصومين عليهم السلام.

ثالثاً: أنَّ المقصود بها الاستقلال بالعلم عن الله عزّ وجلّ، وهو منتفٍ ومتعذّرٌ طبعاً.

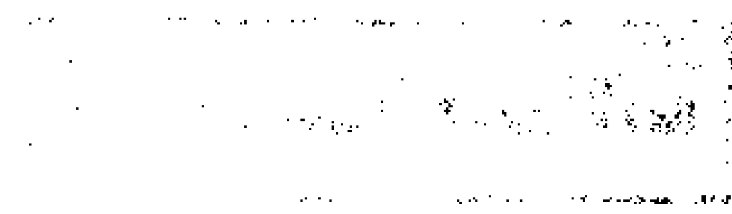
ص٦٩ س٥[3]: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ

---

(١) عقدت أبواب تحت هذا العنوان. انظر: بصائر الدرجات (للصفّار) ١: ١٢٧، باب ٦ في علم الأئمّة بما في السموات والأرض والجنّة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه ٦ أحاديث، الكافي (للكليني) ١: ٢٦٠، باب أنَّ الأئمّة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم الشيء، وفيه ٦ أحاديث، بحار الأنوار (للمجلسي) ٢٦: ١٠٩، الباب ٦ أنّهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنّة والنار وأنّه عُرض عليهم ملكوت السموات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه ٢٢ حديثاً.

(٢) ذكر هناك الآية: ﴿... لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾. (التوبة / ١٠١).

(٣) ذكر هناك: وقال النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في المنافقين الذين استأذنوه في القعود عن غزوة تبوك: ﴿عَفَا اللهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (التوبة/ ٤٣).



﴿الْكَاذِبِينَ﴾ معناه العلم الفعليّ الناتج عن التمحيص والامتحان الذي يمرّ به الأفراد، وقد صرّح القرآن الكريم بمثل ذلك تماماً بالنسبة إلى الله سبحانه نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمْ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾[1]، فهل معنى ذلك نسبة الجهل إلى الله سبحانه؟

وقلنا: إنَّ معناه حصول العلم الفعليّ الناتج عن الامتحان بعد أن كان علماً اقتضائيّاً. وتفصيل الكلام في ذلك موكولٌ إلى محلّه.

وأمّا الكلام من المؤلِّف بعد هذه الآية فهو كلام عدوٍّ ناتجٌ من فهمٍ معيّن من هذه الآيات الكريمات قد ناقشناه.

ص٧٢ س٢: هنا نقيصة في الكتاب مقدار صفحتين [أي: ٧٠-٧١]، وعلى أيّ حالٍ فهذه الرواية[2] تدلّ على علوّ شأن أمير المؤمنين عليه السلام ولا إشكال فيه، بل الأمر أهمّ وأعظم فيه سلام الله عليه، وإنّما الرواية تدلّ على سماع الصحابة للصرير، الأمر الذي يدلّ على أنَّ المصلحة تعلّقت بأن يفهموا ذلك أو شيئاً منه.

ص٧٣ س١[3]: هذا الحديث تواضعٌ من النبيّ صلى الله عليه وآله وتشجيعٌ لعليّ عليه السلام -

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٢) ذكر هناك: وأيضاً عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله لأهل الطائف: لأبعثنّ إليكم رجلاً كنفسي يفتح الله به الخيبر، سيفه سوطه، فيشرف الناس له، فلمّا أصبح ودعا عليّاً فقال: اذهب بالطائف، ثُمَّ أمر الله النبيّ أن يرحل إليها بعد أن رحل عليّ، فلمّا صار إليها كان عليٌّ على رأس الجبل، فقال له رسول الله: اثبت، فسمعنا مثل صرير الرجل، فقيل يا رسول الله: ما هذا؟ قال: إن الله يناجي عليّاً. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٤١٢.

(٣) ذكر هناك - مع تلاعبٍ بألفاظ الحديث كما سيتّضح لك- فقال: وكما ذكر الملّا محمّد باقر المجلسي في كتابه بحار الأنوار كذباً على النبيّ عليه السلام بأنّه قال لعليّ: يا عليّ أنت

لو صحّ التعبير - وإلّا فمن الواضح جدّاً أنّ كلّ مَن ذكرهم النبيّ ﷺ ليس شرفهم إلّا بشرفه ﷺ، وليس لهم أيّ اعتبارٍ آخر مستقلّ عنه ﷺ حتّى فاطمة سلام الله عليها.

إذن، يعود كلّ هذا الشرف الذي ذكره النبيُّ ﷺ لعليٍّ عليه السلام إلى النبيِّ ﷺ كرّةً أُخرى.

ص٧٣ س٧[1]: لا وجه لاستبعاد أمثال هذه الأحاديث، ولا ينبغي أن ننسى أنَّ نهج البلاغة متضمّنٌ لقول النبيّ ﷺ لعليٍّ عليه السلام: **«إنّك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع»**[2]؛ لأنّه سمع رنّة الشيطان كما هو مذكورٌ في الخطبة، وهذه

تملك ما لا أملك، ففاطمة زوجك، وليس لي زوج مثلها، ولك منها ابنان ليس لي مثلاهما، وخديجة أمّ زوجك وليس لي رحيمة مثلها، وأنا رحيمك فليس لي رحيمٌ مثل رحيمك، وجعفر أخوك من النسب وليس مثل جعفرٍ أخي، وفاطمة الهاشميّة المهاجرة أمّك، وأنّى لي أمٌّ مثلها.

أقول: أين الأمانة في النقل يا أيّها المؤلّف، وإليكم نصّ الحديث من مصدره:
يَا عَلِيُّ لَكَ أَشْيَاءُ لَيْسَ لِي مِثْلُهَا: إِنَّ لَكَ زَوْجَةً مِثْلَ فَاطِمَةَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا، وَلَكَ وَلَدَانِ مِنْ صُلْبِكَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهُمَا مِنْ صُلْبِي، وَلَكَ مِثْلُ خَدِيجَةَ أُمِّ أَهْلِكَ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا حُمَاةً، وَلَكَ صِهْرٌ مِثْلِي وَلَكَ أَخٌ فِي النَّسَبِ مِثْلُ جَعْفَرٍ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهُ فِي النَّسَبِ، وَلَكَ أُمٌّ مِثْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ الْهَاشِمِيَّةِ الْمُهَاجِرَةِ وَلَيْسَ لِي مِثْلُهَا. بحار الأنوار (للمجلسي) ٤٠: ٦٨، باب ٩١ جوامع مناقبه صلوات الله عليه، الحديث ١٠٢.

(١) ذكر هناك: وروى شيخهم المفيد عن حذيفة قال: قال النبيّ ﷺ: أما رأيت الشخص الذي اعترض لي؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: ذاك ملكٌ لم يهبط قطّ إلى الأرض قبل الساعة، استأذن الله عزّ وجلّ في السلام على عليّ، فأذن له فسلّم عليه. الأمالي (للمفيد): ٢٣، المجلس الثالث.

(٢) أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ وَأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ

الجملة من النبيّ صلى الله عليه وآله عامّةٌ لكلّ شيءٍ كما هو واضحٌ، وهي من الأخبار القلائل الخاصّة التي تدلّ على علوّ شأنه عليه السلام مثل قوله صلى الله عليه وآله: «ما عرفك إلّا الله وأنا»[1]، ونحو ذلك من الأخبار.

ص٧٣ س١٣[2]: نعترف بصحّة مضمون هذه الرواية والتأكيد فيها على اتّصاف عليّ عليه السلام بصفات الأنبياء، وهو غير بعيدٍ في شأنه، بل هو قليلٌ في شأنه عليه السلام.

ص٧٤ س٥[3]: نعترف بصحّة هذه الأخبار كلّها في المعنى، وفيها إشارةٌ إلى واقع أرواح أهل البيت عليهم السلام وأنوارهم العليا التي أعطاها الله سبحانه ما شاء من علمه وقدرته، وهم خير الخلق على الإطلاق.

الْوَحْيُ عَلَيْهِ صلى الله عليه وآله فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله مَا هَذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وَتَرَى مَا أَرَى. انظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح) ٣٠١، خطبة فضل الوحي.

(١) مختصر البصائر (الحسن بن سليمان بن محمّد الحلي): ٣٣٦، مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام (للحافظ البرسي): ١٧٣.

(٢) قال هناك: وهناك روايةٌ موضوعةٌ أخرى رواها المفيد أيضاً عن أبي إسحاق عن أبيه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وآله جالسٌ في جماعةٍ من أصحابه؛ إذ أقبل عليّ بن أبي طالب عليه السلام نحوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أراد أن ينظر إلى آدم في خلقه، وإلى نوح في حكمته، وإلى إبراهيم في حلمه، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب. الأمالي (للمفيد): ١٤، المجلس الثاني.

(٣) ذكر هناك: كما روى الكليني في صحيحه تحت باب (إنّ الأرض كلّها للإمام) عن أبي عبد الله أنّه قال: إنّ الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء. الكافي (للكليني) ١: ٤٠٩، باب أنّ الأرض كلّها للإمام عليه السلام، الحديث ٤.

ص٧٤ س١٦[١]: هذه الرواية وإن لم تكن بعيدةً عن شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام جسديّاً ومعنويّاً إلّا أنّها على أيّ حالٍ ضعيفة السند، وهناك من المفكّرين الشيعة مَن يطعن بالبرسي[٢]، بصفته مائلاً إلى الغلوّ في أمير المؤمنين عليه السلام، مضافاً إلى أنّها تحتوي على مضامين غير صحيحة كثور الأرض.

ص٧٧س٢[٣]: من الأُطروحات والأفكار المعقولة التي لا ينبغي الاستشكال فيها نظريّاً حول القرآن الكريم أن نقول: إنَّ البشريّة عامّة والأُمّة الإسلاميّة خاصّة في تطوّرٍ مستمرٍّ لا ينقطع من الناحيتين العقليّة والروحيّة، لا يستثنى من ذلك إلَّا أفرادٌ قلائل قد يسبقون المستوى العامّ في التطوّر.

والمهمّ أنَّ كلّ مستوى من التطوّر يناسبه مستوى معيّنٌ من الوضع والتشريع والتعليم، وهذا ما يعلمه الله سبحانه وتعالى في خلقه، وأمّا نحن فقد نحدّد بعضه وقد لا نحدّد شيئاً منه.

---

(١) ذكر هناك: ومنها ما رواها الجزائري عن البرسي بقوله: روى البرسيُّ في كتابه لمّا وصف وقعة خيبر وأنَّ الفتح فيها كان على يد عليّ عليه السلام: أنَّ جبرئيل جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله مستبشراً بعد قتل مرحب، فسأله النبيّ صلى الله عليه وآله عن استبشاره، فقال: يا رسول الله إنَّ عليّاً لما رفع السيف ليضرب به مرحباً.... الأنوار النعمانية (للسيّد نعمة الله الجزائري) ١: ٦٤.

(٢) قال العلامة المجلسي عن كتابي مشارق الأنوار والألفين للحافظ البرسي: ولا أعتمد على ما يتفرّد بنقله، لاشتمال كتابيه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع، وإنّما أخرجنا منهما ما يوافق الأخبار المأخوذة من الأصول المعتبرة. انظر: بحار الأنوار ١: ١٠.
وقال الحرّ العاملي: وفي كتابه - المشارق - وربّما نسب إلى الغلوّ. انظر: أمل الآمل ٢: ١١٧.
ونقل صاحب معجم رجال الحديث قولي العلامة والحرّ العاملي في معجمه. انظر: ٨: ١٨٧، الترجمة ٤٥٦٦.

(٣) ذكر هناك عنوان هو: الشيعة والقرآن.



وأمّا إذا أُعطي أيّ مستوى من المستويات أكثر ممّا يناسبه من التشريع والتعليم، كان ذلك خلاف الحكمة والمصلحة، وثقل جدّاً من الناحية الروحيّة والعقليّة على الجيل الذي يفترض إعطاؤه له، وقد يحصل في هذا الجيل مضاعفات غير محمودةٍ في عقله أو دينه أو روحيّاته، ومن هنا ورد قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1]. وهذا هو الديدن العامّ للتبليغ الإلهيّ على مدى العصور.

حيث نعلم أنَّ الأُمّة المسلمة كسائر البشريّة متطوّرة باستمرار، وأنّها تحتاج في كلِّ طور إلى شكلٍ من إشكال التعليم مغايرٍ لسابقه نسبيّاً.

إذن، فمن المستطاع القول إنَّ هناك شيئاً أو عدداً من الحِكَم الربانيّة النازلة على النبيّ صلى الله عليه وآله، أو الآيات القرآنيّة التي لا تناسب إعلانها معجّلاً، بل تبقى محفوظةً في صدور خاصّة الخلق إلى حين استحقاق البشريّة لسماعها والعلم بها.

ومن هنا أعلنت بعض الآيات القرآنيّة – وهي التي تناسب مستوى العصر في صدر الإسلام وما بعده– وبقي عددٌ من الآيات القرآنيّة مؤجّلاً إلى عصرٍ آخر.

وهذا الاحتمال لا دليل على نفيه بل تثبته القواعد العامّة والاعتبار العقليّ، وتدعمه الروايات الدالّة على نقيصة القرآن الكريم، والتي يروي المؤلِّف قسماً منها، فإنّها محمولةٌ على شيءٍ ممّا ذكرناه، سواءٌ كانت تتضمّن نقيصة ألفاظٍ قليلةٍ من بعض الآيات أو أجزاءٍ كثيرةٍ من القرآن الكريم.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

وأمّا الزيادة في القرآن الكريم، فهي قطعيّة العدم وغير ممكنة لأيّ مخلوق؛ لأنَّ أيّ شيءٍ يحتمل زيادته فإنّه سوف يظهر في السياق القرآني نشازاً قبيحاً، وحيث لا نجد نشازاً في القرآن بل هو متشابهٌ ومستوٍ تماماً، نعرف عدم الزيادة فيه.

ولعلّ أوضح دليل على ذلك ملاحظة الآيات والسور المنسوبة إلى القرآن زوراً، فإنّها من الضعف والركاكة بحيث يبدو للناظر تماماً بأنّها ليست من القرآن الكريم، سواءٌ من ذلك ما رواه العامّة كآية الرجم[1]، أو رواه الخاصّة كسورة الولاية[2] وغيرها[3].

---

(١) الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. انظر: مسند أحمد ٥: ١٣٢، سنن ابن ماجة ٢: ٨٥٤، السنن الكبرى (للنسائي) ٤: ٢٧٠، صحيح ابن حبّان ١٠: ٢٧٣.

(٢) بسم الله الرحمن الرحيم يا أيّها الذين آمنوا آمِنوا بالنبيّ والوليّ اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم نبيّ وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير، إنَّ الذين يوفون بعهد الله لهم جنّات النعيم، فالذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذّبين، إنَّ لهم في جهنم مقام عظيم، نودي لهم يوم القيامة أين الضالّون المكذّبون للمرسلين، ما خلفهم المرسلين إلّا بالحق وما كان الله لينظرهم إلى أجل قريب، فسبّح بحمد ربّك وعليّ من الشاهدين. انظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ٢: ٢١٦-٢١٧.

(٣) مثل سورة النورين: بسم الله الرحمن الرحيم يا أيّها الذين آمنوا آمِنوا بالنورين أنزلناهما يتلون عليكم آياتي ويحذّرانكم عذاب عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، إنَّ الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آياتٍ لهم جنّات نعيم، والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يُقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا لوصيّ الرسول أولئك يسقَون من حميم، إنَّ الله الذي نور السماوات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، قد مكر الذين من قبلهم برسلهم

فأخذتُهم بمكرهم إنَّ أخذي شديدٌ أليم. إن الله قد أهلك عاداً وثمود بما كسبوا وجعلهم لكم تذكرةً أفلا تتّقون. وفرعون بما طغى على موسى وأخيه هارون أغرقته ومن تبعه أجمعين، ليكون لكم آيةً وإنَّ أكثركم فاسقون، إنَّ الله يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب حين يُسألون، إنَّ الجحيم مأواهم وإنَّ الله عليمٌ حكيمٌ. يا أيّها الرسول بلّغ إنذاري فسوف يعلمون، قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك إنّي جزيتهم جنّات النعيم. إنَّ الله لذو مغفرةٍ وأجرٍ عظيم. وإنَّ عليّاً من المتّقين. وإنّا لنوفّيه حقّه يوم الدين. فما نحن ممّن ظلمه بغافلين. وكرّمنا على أهلك أجمعين. فإنّه وذرّيته لصابرون. وإنَّ عدوّهم إمام المجرمين. قل للذين كفروا بعد ما آمنوا أطلبتم زينة الحياة الدنيا واستعجلتم بها ونسيتم ما وعدكم الله ورسوله ونقضتم العهود من بعد توكيدها وقد ضربنا لكم الأمثال لعلّكم تهتدون. يا أيّها الرسول قد أنزلنا إليك آياتٍ بيّناتٍ فيها من يتوفّاه مؤمناً ومن يتولّاه من بعدك يُطهّرون، فأعرِض عنهم إنّهم معرضون. إنّا لهم محضرون. في يوم لا يغني عنهم شيءٌ ولا هم يُرحمون. إنَّ لهم في جهنّم مقاماً عنه لا يعدلون. فسبّح باسم ربّك وكن من الساجدين. ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبرٌ جميلٌ. فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعنّاهم إلى يوم يبعثون. فاصبر فسوف يبصرون. ولقد آتينا بك الحكم كالذين من المرسلين. وجعلنا لك وصيّاً لعلّهم يرجعون. ومن يتولّ عن أمري فإنّي مرجعه فليتمتّعوا بكفرهم قليلاً فلا تُسأل عن الناكثين. يا أيّها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهداً فخذه وكن من الشاكرين. إنَّ عليّاً قائم الليل ساجداً يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربّه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون. سيجعل الأغلال في أعناقهم فهم على أعمالهم يندمون. إنّا بشّرناك بذرّيته الصالحين. وإنّهم لأمرنا لا يخلفون، فعليهم منّي صلواتٌ ورحمةٌ أحياءً وأمواتاً يوم يُبعثون. وعلى الذين يبغون عليهم من بعد غضبي إنّهم قوم سوءٍ خاسرين وعلى الذين سلكوا مسلكهم منّي رحمةٌ وهم في الغرفات آمنون، والحمد لله ربّ العالمين. انظر: بحر الفوائد في شرح الفرائد (ط. ق) (للآشتياني) ١: ١٠١.

وهذا الحقل من التفكير وإن كان يعود إلى نقيصة القرآن، إلّا أنَّ محلّ شاهدنا أنَّ مَن يريد الزيادة فسوف يتورّط في شيءٍ مماثل لهذا الكلام الركيك الذي لا يشبه القرآن الكريم، وسوف يظهر عواره سريعاً للناظرين.

غير أنَّه يبقى التساؤل عن مستوى العقليّة الشيعيّة التي نسبت إلى القرآن ما ليس فيه، ولا حاجة لنا الآن إلى الاعتذار عنهم بعد أن نعلم أنَّ عملهم باطلٌ في باطلٍ ومحرّمٌ في الشريعة.

هذا، ولا يخفانا أن نلاحظ: أنَّ السور المنسوبة إلى القرآن ليست مرويّةً عن المعصومين عليهم السلام، وإنَّما هي موجودةٌ في الكتب الشيعيّة بدون روايةٍ[1]، وإن وجدت لها روايةٌ فهي ضعيفةٌ ومرسلةٌ[2]، بل قطعيّة العدم؛ لما قلناه من ظهور الركاكة فيها.

وعلى هذا الضوء فيما قلناه من النقيصة أو الزيادة نستطيع أن نناقش المؤلِّف.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3] الدالّ على الحفظ عن الزيادة والنقيصة معاً، فإن سلّمنا أنَّ المقصود بالذكر هو القرآن الكريم الذي هو أحد معانيه، نستطيع أن نقول إنَّ الحفظ عن الزيادة موجودٌ فعلاً لما أسلفناه فلا نكرّر.

وأمّا الحفظ عن النقيصة، فهو حفظ لكلِّ مستوىً بحسبه، فحفظ

---

(١) أُنظر المصادر المتقدّمة.

(٢) كما أشار المؤلِّف السيّد الشهيد قدس سره أنّها ليست مرويّةً حتّى يكون لها سندٌ، وبالتالي فالحكم بالضعف والإرسال فرع كونها روايةً.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

القرآن الموجود بين أيدينا والمعلن لنا يكون باستمرار إعلانه وعدم ضياعه.

وأمّا القرآن المؤجّل، فهو في ذاته إلى الآن غير موجودٍ بين الناس ليتمّ حفظه بينهم، وإنّما هو موجودٌ في صدور خاصّة الخلق، فحفظه إنّما يكون على المستوى الذي هو فيه[1].

وأمّا حفظ القرآن الكريم عن التقديم والتأخير في السور والآيات عن شكل النزول، فهذا قطعيّ الحصول فعلاً تأريخيّاً، ولم يتيسّر وجود هذا الحفظ، بل إنَّ المرويّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه كان يتسبّب إلى مغايرة ترتيب الآيات عن شكل النزول، فكان عندما تنزل آيةٌ يقول ألحقوها بمحلٍّ كذا، وفي سورة كذا[2].

وهذا يحتاج إلى التعليق بأمرين:

الأمر الأوّل: أنَّ الترتيب الموجود عندنا في القرآن مُعترَفٌ به من قبل المعصومين عليهم السلام قطعاً، إمّا النبيّ صلى الله عليه وآله، وإمّا مَن بعده[3]، وهذا يكفي في حجّيّته بالنسبة لنا.

الأمر الثاني: أنّنا ندرك أنَّ المعنى من حفظ القرآن هو حفظه كسببٍ لتعليم البشريّة وهدايتها، وهذا لا دخل له لترتيب النزول فيه، بل المهمّ بقاء ألفاظه وآياته الدالّة على المعاني المطلوبة، وهذا معناه أنَّ الوعد بالحفظ غير موعودٍ به من هذه الناحية، وغير منفّذٍ أيضاً.

---

(١) نظريّة القرآن المؤجّل هي إحدى النظريات التي تعرَّض لها السيّد الشهيدقدس سره هنا في أكثر من موضع عند ردِّه على إحسان إلهي ظهير.

(٢) مسند أحمد ١: ٥٧و ٤: ٢١٨، السنن الكبرى (للنسائي) ٥: ١٠، سنن الترمذي ٤: ٣٣٧.

(٣) وهم أئمّة أهل البيت الاثنا عشرعليهم السلام.

وأمّا قوله تعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾[1]، فإن قصدنا بالباطل الزيادة، فقد عرفنا عدمها، وإن قصدنا من الباطل التقديم والتأخير عن النزول، فقد عرفنا أنّه ليس بباطل، وإن قصدنا منه النقيصة المتعمّدة من قبل المخلوقين، فهي أيضاً غير موجودة؛ لشمول كلتا الآيتين السابقة واللاحقة- أعني: الوعد بالحفظ- وإن قصدنا من النقيصة نقيصة ما هو مؤجّلٌ من القرآن الكريم، فقد عرفنا أنَّ تأجيله ليس بباطلٍ أيضاً.

ص٨٠ س٢[2]: هذا الحديث محمولٌ على القرآن المؤجّل.

ص٨٠ س٩[3]: هذا الحديث نعترفُ بصحّة مضمونه، وهو خاصٌّ بالمعصومين عليهم السلام وليس غريباً عنهم.

ص٨١ س١٢[4]: بالنسبة إلى تعرّضه إلى مصحف فاطمة سلام الله عليها ففيه عدّة احتمالاتٍ يمكن أن ندركها:

---

(١) سورة فصّلت، الآية: ٤٢.

(٢) ذكر هناك: في الكافي في الأصول، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمّد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣٤، باب النوادر، الحديث ٢٨.

(٣) ذكر هناك: وتنصّ على هذا رواية الكافي أيضاً عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: جُعلت فداك إنّي أسألك عن مسألة، أههنا أحدٌ يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد الله ستراً بينه وبين بيتٍ آخر، فأطلع فيه، ثُمّ قال: سل عمّا بدا لك... . الكافي (للكليني) ١: ٢٣٩، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، الحديث ١.

(٤) ذكر هناك: ... وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ ... الكافي (للكليني) ١: ٢٣٩، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، الحديث ١.

أوّلاً: يمكن حمله على النظريّة التي قلناها في القرآن المؤجّل.

ثانياً: يمكن أن تكون الزيادات من قبيل الشروح وليست من متن القرآن.

ثالثاً: كما يمكن أن يكون لبعض الأجيال الآتية قرآن خاصّ بهم مؤجّلٌ إلى حين وجودهم، كذلك يمكن أن يكون للمعصومين سلام الله عليهم من كلام الله ما يخصّ مستواهم العالي ولا يصل إلى غيرهم.

رابعاً: كما يمكن أن يكون مصحف فاطمة مؤوّلاً بالفهم المعمّق والموسّع للقرآن الكريم حسب مستوى المعصومين أنفسهم- الذين بيديهم علم الكتاب كلّه- فإنَّ القرآن الكريم يمكن أن يُفهم من كلِّ مستوىً من المستويات العقليّة والروحيّة بشكلٍ يختلف عن الآخر، فإذا وصل المستوى إلى أعلى المستويات- كما في المعصومين عليهم السلام - أصبح فهمهم للقرآن الكريم لا يشبهه فهمٌ آخر.

ص٨١ س١٥[١]: هذا الكلام وما بعده من المؤلّف لا حجّيّة فيه.

ص٨٢ س١٩[٢]: كلّ ما ذكره هذا الحديث الشريف قد حصل فعلاً، أمّا تحريف القرآن الكريم فبتحريف معناه وحمله على المحامل الباطلة[٣]، وأمّا

---

(١) قال هناك: فبصرف النظر عمّا فيها من السخافات والخرافات والأباطيل التي تبتني عليها عقائد الشيعة، صرّح في هذه الرواية أنّ ثلاثة أرباع القرآن قد حذف وأسقط من المصحف الموجود، المعتمد عليه عند المسلمين قاطبة سوى الشيعة.

(٢) ذكر هناك: فانظر ما يرويه الشيعة عن أبي جعفر، فيقول صاحب (بصائر الدرجات): حدّثنا عليّ بن محمّد عن القاسم بن محمّد عن سليمان ... يا أيّها الناس إنّي تاركٌ فيكم حرمات الله، كتاب الله وعترتي والكعبة، البيت الحرام، ثُمَّ قال أبو جعفر عليه السلام: أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدموا، وأما العترة فقتلوا... بصائر الدرجات (للصفار) ١: ١٥١.

(٣) وهذا الأمر من الوضوح يكفيك منه ملاحظة واقع المسلمين والنظر في مؤلّفاتهم حيث حرّفوا مرادات القرآن ومعانيه.

هدم الكعبة وقتل العترة فهو أمرٌ تأريخيّ قائم[(١)].

ص٨٣ س٧[(٢)]: التحريف هنا كسابقة محمولٌ على تحريف المعنى، ولا ضرورة لنا إلى حمله على تحريف اللّفظ؛ لأنّنا عرفنا أنّ الزيادة والنقيصة المتعمّدتين قد تَمَّ البرهان على عدمهما.

ص٨٣ س٨[(٣)]: هذه الرواية لعلّها ضعيفة السند[(٤)]، ومن الممكن القول

---

(١) تعرّضت الكعبة الشريفة إلى هدم غير متعمّد وذلك من خلال الظواهر الطبيعيّة كالسيول التي تضرب مكّة المكرّمة، وتعرّضت إلى هدمٍ متعمّدٍ، فقد هدمت على يد عبد الله بن الزبير في سنة ٦٤ للهجرة، وكذلك هدمت على يد الحجّاج الثقفي سنة ٧٣ للهجرة. انظر: أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار (الأزرقي) ١: ٢٠٦، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٦٠.
وأمّا قتل العترة من أئمّة أهل البيتعليهم السلام بدأ من اغتيال الإمام عليّ بن أبي طالب وسمّ الحسن المجتبى وفاجعة كربلاء التي انتهت بقتل الحسينعليه السلام ومروراً بأئمّة أهل البيت الذين تجرّعوا السم القاتل من قبل حكّام زمانهم إلى أن قضوا جميعهم صلوات الله عليهم؛ كلّ هذا من الشهرة لا يحتاج إلى التدليل عليه.

(٢) ذكر هناك: وهو ما يرويه الكليني في الكافي أنّ أبا الحسين موسىعليه السلام كتب إلى عليّ بن سويد وهو في السجن: ولا تلتمس دين من ليس من شيعتك، ولا تحبّن دينهم، فإنّهم الخائنون الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، وتدري ما خانوا أماناتهم؟ ائتمنوا على كتاب الله، فحرّفوه وبدّلوه. الكافي (للكليني) ٨: ١٢٥، حديث أبي الحسن موسىعليه السلام، الحديث ٩٥.

(٣) ذكر هناك: ومثل هذه الرواية، رواية أبي بصير كما رواها الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد اللهعليه السلام قال: قلت له: قول الله عزّ وجلّ: ﴿هَـذَا كِتَابُنَـا يَنطِـقُ عَلَـيْكُمْ بِـالْحَقِّ﴾ (الجاثية/ ٢٩) قال: فقال: إنّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق، ولكن رسول الله هو الناطق بالكتاب.... الكافي (للكليني) ٨: ٥٠، حديث أبي الحسن موسىعليه السلام، الحديث ١١.

(٤) ضعّفه العلّامة المجلسي في كتاب مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول ٢٥: ١٠٧.

أنّها ضعيفة المعنى أيضاً؛ لأنَّ القرآن الكريم ناطق فعلاً بآياته، وهذا معنىً مجازيٌّ جليلٌ؛ فقوله في الرواية: «إنَّ الكتاب لم ينطق ولن ينطق» لا يخلو من مناقشة، ومهما يكن من أمر فليس لنا إلَّا إيكال مضمونها إلى أهله.

ص٨٤ س٦[1]: قوله: «يا ربّ حرّقوني ومزّقوني»، فإن كان المراد منه الحرق بنقطتين بإزاء التمزيق، فقد حصل فعلاً أكثر من مرّة[2]، وإن كان المراد التحريف بنقطةٍ واحدة، فقد سبق أن قلنا أنّه محمول على التحريف في الفهم وبيان الاستدلال على الآراء الباطلة بآيات القرآن الكريم، ولا يمكن حمله على الزيادة والنقيصة المتعمّدة.

ص٨٤ س٩[3]: هذا الخبر لا حجّيّة فيه سنداً[4]، وقلنا: إنَّ الزيادة

---

(١) ذكر هناك: ويروي صدوق الشيعة ابن بابويه القمّي في كتابه (حدّثنا محمّد بن عمر الحافظ البغداديّ، قال: حدّثنا عبد الله بن بشر، قال: حدّثنا الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر قال سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يا ربّ حرّقوني ومزّقوني). الخصال (لابن بابويه): ١٧٥.

(٢) حصل في زمن عثمان بن عفّان عندما تولّى الخلافة، وقد تظافرت الكتب بنقل ذلك.

(٣) ذكر هناك: وينقل المفسّر الشيعي المعروف الشيخ محسن الكاشي عن المفسّر الكبير الذي هو من مشائخ المفسّرين عند الشيعة: أنَّه ذكر في تفسيره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لولا أنَّه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقّنا على ذي حجى، ولو قد قام قائمنا صدّقه القرآن. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤١.

(٤) هذه الرواية من روايات العيّاشي في تفسيره ١: ١٣، ونقلها عنه صاحب تفسير الصافي، وسنده لا يقف أمام إجماع المسلمين على عدم وقوع الزيادة والنقيصة في القرآن الكريم.

والنقيصة المتعمّدة غير موجودةٍ برهاناً. وأمّا إذا أُريد من النقيصة ما قلناه من فكرة القرآن المؤجّل، فهذا ليس موكولاً إلى ذنب أحد، وإنّما حاصلٌ بمشيئة الله وفعل المعصومينعليهم السلام، إلّا أنّه مع ذلك تبقى الزيادة المذكورة بلا تفسير.

ص٨٤ س١٣[١]: قلنا فيما سبق: إنّ أكثر روايات «الاحتجاج»[٢]، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّة من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنّ ذلك لا يحتاج إلى سند.

ص٨٥ س٢[٣]: هذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الزيادات الموجودة ليست من نصِّ القرآن، بل هي مثل الشرح والتفسير له وتطبيقه على موارده؛ فإنّنا نعلم بوضوحٍ أنَّه ليس من شأن القرآن الكريم التعرّض إلى التفاصيل الجزئيّة وإنّما يقتصر على القواعد العامّة.

ص٨٥ س٦[٤]: هذا لا يخلو من إشكال؛ لأنَّ المفروض أنَّ القرآن الذي فيه الزيادات و(الهتك) غير موجودٍ عندهم، فكيف يأخذونه وينقصون منه؟ والقرآن الموجود عندهم ليس فيه (هتكٌ)؛ بدليل ما تقول الرواية[٥] من أنّهم

---

(١) قال هناك: وأصرح من ذلك كلّه ما رواه الطبرسي في كتابه (الاحتجاج) المعتمد عليه عند جميع الشيعة ما يدلّ على اعتقاد الشيعة حول القرآن.

(٢) تقدم ذلك في تعليقتهقدس سره على ص٤٩، س٣.

(٣) ذكر هناك: وفي رواية أبي ذرّ الغفاريّ أنّه لمّا توفّي رسول الله جمع عليٌّ القرآن ... فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحةٍ فتحها فضائح القوم، فوثب عمر ... الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٥.

(٤) ذكر هناك: ... وقد رأينا أن نؤلّف القرآن ونسقط منه ما كان فيه من فضيحة وهتك المهاجرين والأنصار. الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٨.

(٥) وفي رواية أبي ذرّ الغفاريّ أنّه قال: لمّا توفّي رسول اللهصلى الله عليه وآله جمع عليٌّعليه السلام القرآن وجاء

تعجّبوا من هذه الزيادات واعترضوا عليها، ولعلّ الاطمئنان قائمٌ على أنَّهم لا يستطيعون حتّى أن ينقصوا من القرآن الموجود عندهم لأمرين:

أحدهما: أنَّ القرآن كان محفوظاً ومكتوباً عند المئات من الناس في زمن رسول اللهﷺ وما بعده، فإذا أنقصوا منه ظهر قبح فعلهم للناس.

ثانيهما: أنَّه يُؤثّر على السياق، فتكون العبارة ركيكةً بعد النقيصة، الأمر الذي يفضح فعلهم تجاه الآخرين الموجودين يومئذٍ.

ص٨٦ س١٦[1]: قلنا إنَّ المقصود من الوحدة الإسلاميّة هو الاتّحاد تجاه الهدف المشترك مع التغاضي عن الخلافات السابقة، وليس معناه دخول أحد في مذهب الآخرين، إلَّا أن يُريد ربّي شيئاً، كشيءٍ استثنائيٍّ لو صحّ التعبير.

ص٨٧ س١[2]: هذا الجدل والشتم حصل من قبل الطرفين في عدد من الأجيال خلال التاريخ، وهو أمرٌ مؤسفٌ وليس فقط خاصّاً بالشيعة، كلّ ما

به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول اللهﷺ، فلمّا فتحه أبو بكر خرج في أوّل صفحةٍ فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا عليّ اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذهﷺ وانصرف. الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٢٢٥-٢٢٨.

(١) قال هناك: هل يقصد به أن نترك عقائدنا ونغمض عن أعراض أسلافنا التي تنتهك من قبل (إخواننا) الشيعة، ونصفح عن جراحات أكلت قلوبنا وأقلقت مضاجعنا.

(٢) قال هناك: أهذه هي دعوى التقريب بين الشيعة وأهل السنّة، بأن نكرمكم وتهينونا، ونعظّمكم وتذلّونا، ونسكت عنكم وتسبّونا، ونحترم أسلافكم وتحتقروا أسلافنا، ونحتاط في أكابركم وتخوضوا في أكابرنا، ونجتنب الكلام في عليّ وأولاده وتشتموا أبا بكر وعمر وعثمان وأولادهم، فوربّك تلك إذاً قسمةٌ ضيزى.

في الأمر أنَّ قادة الشيعة لا مجال للطعن فيهم، بل المسلمون مجمعون على احترامهم وتقديسهم، وليس كذلك قادة الآخرين.

ص٨٧ س٩[١]: هذا دليلٌ آخر واضحٌ على أنَّ الزيادات ليس من نصّ القرآن الكريم؛ لوضوح عدم انسجام هذا الأُسلوب معه.

ص٨٧ س١٤[٢]: هذا الكلام من قول البحراني[٣] وليس روايةً، فهو الذي يكون مسؤولاً عن كلامه، وليس بحجّةٍ على غيره.

ص٨٨ س٥[٤]: قوله: (كما أُنزل) معناه أحد أُمورٍ سبق أن حملنا فكرةً عنها:

الأوّل: القرآن المؤجّل.

---

(١) قال هناك: توجد روايةٌ في بخاريهم (الكافي) عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.... لا تنظر فيه، ففتحه وقرأت فيه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليَّ أبعث إلسَّ بالمصحف. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣١، باب النوادر، الحديث ١٦.

(٢) ذكر هناك: وذكر كمال الدين ميسم [ميثم] البحراني في شرح نهج البلاغة مطاعن الشيعة على ذي النورين عثمان بن عفّان وفيها: أنّه جمع الناس على قراءة زيد بن ثابتٍ خصاة، وأحرق المصاحف، وأبطل ما لا شكّ أنّه من القرآن المنزل. شرح نهج البلاغة (البحراني) ٢: ١١٥.

(٣) انظر: شرح نهج البلاغة (البحراني) ٢: ١١٥.

(٤) قال هناك: ويؤيّد هذه الرواية ذلك الحديث الشيعيّ المشهور الذي رواه محمّد بن يعقوب الكلينيّ، عن جابر الجعفي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادّعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذابٌ، وما جمعه وحفظه كما أُنزل إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة بعده. الكافي (للكليني) ١: ٢٢٨، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه، الحديث ١.

الثاني: الفهم المعمّق.

الثالث: الشروح المضافة إلى القرآن.

فإنّها أيضاً مُنزَلَةٌ من الله لا على أساس أنّها من نصّ القرآن.

ص٨٨ س١٠[١]: هذا الخبر نعترفُ بصحّة مضمونه ولا إشكال فيه، وقد حملنا فكرةً كافيةً عن بعض تفاصيله.

ص٨٩ س٦[٢]: برهنّا في موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام[٣]: أنّه لا ارتباط للسرداب بالغيبة، وأنّه لا يوجد قائل من الشيعة بأنّه غاب في السرداب، فضلاً عن أنّه لا يزال هناك. والتفاصيل في هذا المجال كثيرةٌ، يراجع فيها (تاريخ الغيبة الصغرى)[٤].

ص٨٩ س١٥[٥]: هذا الكلام من المؤلِّف فيه احتقارٌ واضحٌ لسلاح

---

(١) قال هناك: يجيب على ذلك الحديث الشيعيّ الذي يرويه أيضاً الكليني (عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجلٌ على أبي عبد الله وأنا أسمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كفّ عن هذه القراءة، اقرأ .... الكافي (للكليني) ٢: ٦٣٣، باب النوادر، الحديث ٢٣.

(٢) قال هناك: فلأجل ذلك يعتقد الشيعة أنّ مهديّهم المزعوم الذي دخل في السرداب ولم يزل هناك، دخل ومعه ذلك المصحف، ويخرجه عند خروجه من ذلك السرداب الموهوم.

(٣) موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام (تاريخ الغيبة الصغرى) ١: ٥٦٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ذكر هناك: يذكر في هذا الكتاب (أنّ الإمام المهديّ المزعوم حينما يظهر يكون عنده سلاح رسول الله، وسيفه ذو الفقار)، ولا أدري ماذا يفعل بهذا السلاح في زمن الصواريخ والقنابل الذرّية.

رسول الله صلى الله عليه وآله وذي الفقار، فويلٌ له، وقد ذكرنا في كتابنا (تاريخ ما بعد الظهور)[1] عدّة أُطروحاتٍ ممكنةٍ لسيطرة الإمام المهديّ عليه السلام على العالم عند ظهوره، من أوضحها قيام حربٍ عالميّةٍ مدمّرةٍ قبل الظهور، تكون سبباً لفناء الأسلحة والمعدّات الحربيّة الضخمة، وسبباً لموت القادة المخطّطين في العالم، وسبباً لذلّة الدول التي كانت كبرى قبل قيام تلك الحرب، إلى غير ذلك من النتائج. وهناك أُطروحات أُخرى لا حاجة إلى التطويل بها هنا.

ص٩٠ س١[2]: هذا الكلام في «الاحتجاج» لا يبدوا أنّه روايةٌ، بل هو من ذكر المؤلّف نفسه، ولكنّه نقل عن مضمون الروايات[3]، وكونه في «إهاب

---

(١) موسوعة الإمام المهديّ عجّل الله فرجه (تاريخ ما بعد الظهور) ٣: ٣٣٧، الضمان الثاني: ضعف الدول السابقة على الظهور، الحرب العالمية.

(٢) ذكر هناك: ويكون عنده الجفر الأكبر والأصغر، وهو إهاب كبشٍ فيه جميع العلوم حتّى إرش الخدش وحتّى الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة، ويكون عنده مصحف فاطمة عليها السلام. الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ٢٣٠.

(٣) روي عن الحسن بن عليّ بن فضّال عن أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: أنّه قال: للإمام علاماتٌ: يكون أعلم الناس، وأحكم الناس، وأتقى الناس، وأشجع الناس، وأسخى الناس، وأعبد الناس، ويولد مختوناً، ويكون مطهّراً ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه، ولا يكون له ظلّ، وإذا وقع إلى الأرض من بطن أمّه وقع على راحتيه رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يحتلم، ولا ينام عينه ولا ينام قلبه، ويكون محدّثاً ويستوي عليه درع رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يُرى له بولٌ ولا غائطٌ، لأنّ الله قد وكل الأرض بابتلاع ما يخرج منه، وتكون رائحته أطيب من رائحة المسك، ويكون أولى الناس منهم بأنفسهم، وأشفق عليهم من آبائهم وأمّهاتهم، ويكون أشدّ الناس تواضعاً لله عزّ وجلّ، ويكون آخذ الناس بما يأمر به وأكفّ الناس عمّا ينهى عنه، ويكون دعاؤه مستجاباً، حتّى أنّه لو دعى على صخرةٍ لانشقّت بنصفين، أو

كبش» لابدَّ من إيكال علمه إلى أهله؛ فإنَّ المعاني قد لا تكون منحصرة بالمعاني الظاهرة على أيِّ حالٍ.

ص٩١ س٦[١]: قوله: (يرتفع إلى السماء) يبدو أنَّ ذلك من فهم الجزائري[٢] الذي ينقل مضمون الروايات بالمعنى لا بالنصّ، ولم نجد ذلك على أيّ حالٍ في أيّة روايةٍ، ولعلّ الموجود هو قولهم (يرتفع)، أي: يكون ملغيّاً ومعرضاً عنه.

أو قل: إنَّ حجّيته مرتفعة، أي: ساقطة وملغيّة أو حكمه مرتفعٌ ومحذوفٌ، وليس معنى ارتفاعه صعوده إلى السماء، وإلَّا فمن الواضح أنَّ

يكون عنده سلاح رسول الله وسيفه ذو الفقار، وتكون عنده صحيفةٌ فيها أسماء شيعته إلى يوم القيامة، وصحيفةٌ فيها أسماء أعدائه إلى يوم القيامة، ويكون عنده الجامعة، وهي صحيفةٌ فيها سبعون ذراعاً، فيها جميع ما يحتاج إليه ولد آدم، ويكون عنده الجفر الأكبر والأصغر، وهو إهاب كبش فيها جميع العلوم حتّى أرش الخدش، حتّى الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة، ويكون عنده مصحف فاطمة عليها السلام. الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ٢٣٠-٢٣١.

(١) يذكر هناك: فيقول المحدّث الشيعيّ الجزائريّ في هذا الكتاب قد ورد في الأخبار أنّهم أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتّى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء. الأنوار النعمانية (للجزائري) ٢: ٣١٧.

(٢) الجزائري كان في موقع الجواب عن إشكال، وإليك عبارة صاحب الأنوار النعمانية ٢: ٣١٧: فإن قلت كيف جاز القراءة في هذا مع ما لحقه من التغيير. قلت: قد روي في الأخبار أنّهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها، والعمل بأحكامه حتّى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء.

القرآن الآن مطبوعٌ بملايين النسخ، فهل ترتفع كلّها إلى السماء.

أقول: قد عرفنا أنَّ قوله (إلى السماء) من فهم الجزائري وغير موجود في الروايات.

ص٩١س١٥[١]: حول كتاب «فصل الخطاب»[٢] لنا كلمةٌ أو (أُطروحة) محتملة[٣] وهي: أنَّه لا شكَّ أنَّ التخطيط الاستعماريّ ليس وليد السنين

---

(١) قال هناك: كتابه المشهور (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب).

(٢) كتاب (فَصلُ الخِطابِ في تَحريفِ كِتابِ رَبِّ الأربابِ)، للميرزا حسين بن محمّد تقي النوري من المحدّثين في القرن الرابع عشر الهجري.

اشتمل هذا الكتاب على أمورةٍ مشيرةٍ في خصوص تحريف القرآن، وقد ردَّ علماء الشيعة ومحقّقوهم على هذا الكتاب، ونقدوا مؤلّفه، ممّا دعا المحدّث النوري أن يبادر إلى كتابة رسالةٍ مفردةٍ ينفي فيها ما أسيء فهمه من كتابه.

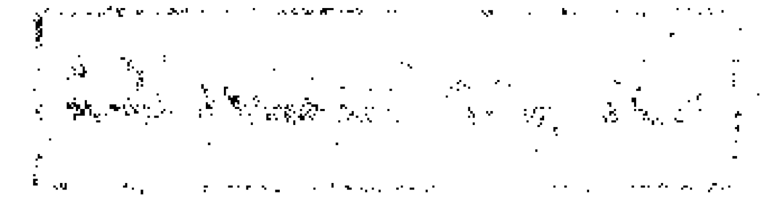
وقد اتّخذه معاندو الشيعة ذريعةً للتشنيع على الشيعة بالرغم من عشرات الردود التي وردت على كتاب النوري.

(٣) يعرّف السيّد الصدر الأطروحة بتعريفين:

الأوّل: الأطروحة: الفكرة المحتملة مع القرائن. هي «فكرةٌ محتملة تعرضُ عادةً فيما يتعذّر البتُّ فيه من المطالب، ويحاول صاحبها أن يجمع حولها أكبر مقدارٍ ممكن من القرائن والدلالات على صحّتها؛ لكي يرجح بالتدريج على أنّها الجواب الصحيح».

ولكن لا ينبغي أن ندّعي أن كُلّ المحتملات بالتالي تصلح أن تكون أطروحةً بهذا المعنى، بل ما يصلح لها، هو ما يمكن للفرد تكثير القرائن على صحّته، وتجميع الدلائل على رجحانه، وإلّا لم يكن أطروحةً، بل كان احتمالًا. ومن الواضح جدّاً أنّهُ ليس كُلُّ المحتملات على هذا المستوى.

التعريف الآخر للأطروحة: هي «الاحتمال المسقط للاستدلال المضادّ، من باب القاعدة القائلة: إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال»؛ ذلك لأنَّ «الاستدلال لابدَّ وأن يكون قائماً على الجزم ومنتجاً لليقين بالنتيجة»، ولهذا فإن «أيّة فكرة تطعن في ذلك



المتأخّرة، بل هو قديمٌ منذ ما يسمّى بـ (عصر النهضة) في أوربّا، بل منذ الحروب الصليبيّة وإلى العصر الحاضر، فقد كانوا وما زالوا يكيدون لنا بمختلف الأساليب والمؤامرات. فقد يحصل من ضمن ذلك: أن يدسّوا إلى بعض العلماء أشخاصاً يحسبهم العلماء ثقات؛ لكي يؤلّفوا في أفكار معيّنة يكون إعلانها والتركيز عليها محلّ فائدة للاستعمار في نهاية المطاف.

ومن الراجح جدّاً أنَّ كتاب «فصل الخطاب» قد مرّ بمثل هذه المؤامرة، وهذا ليس معناه أنَّ مؤلّفه (عميلٌ)، بل معناه أنّهم قد دسّوا إليه مَن يثق بهم لكي يؤلّف في موضوعات (شيعيّة)؛ لكي تكون سبباً لإثارة الحقد بين المسلمين، ثمَّ التفرقة بينهم وعدم شعورهم بأهمّيّة الهدف الإسلامي المشترك، ومن ثَمَّ يبتعدون عن محاربة الغرب الظالم.

ولا يخفى أنَّ وصوله إلى مؤلّفٍ سنّي مثل هذا الذي نتحدّث عنه من المصالح المهمّة للاستعمار؛ لكي يكون ذلك سبباً للذمّ والتشنيع. فرحم الله الحاجّ النوري الذي لا يعلم بسوء استغلاله من قبل الاستعمار.

ص٩١ س١٧[1]: هذا وما بعده من رأي الحاجّ النوري- إن صحّ نقل

وتستطيع إزالة اليقين به، كافية في الجواب على السؤال وإسقاط الاستدلال».

وهذا لا يعني- كما يرى الصدر- «تحوّل معنى الأطروحة إلى مجرّد الاحتمال. بل تبقى الأطروحة هي ذلك الاحتمال المحترم الذي يمكن أن نجمع حوله أقصى مقدارٍ متيسّرٍ من الدلائل والإثباتات». انظر: منّة المنّان في الدفاع عن القرآن ١: ٣٧-٣٩.

(١) قال هناك: ناقلاً عن السيّد نعمة الله الجزائري: إنَّ الأخبار الدالّة على ذلك (أي: على التحريف في الكتاب الحكيم) تزيد على ألفي حديث، وادّعى استفاضتها جماعة كالمفيد، والمحقّق الدماد، والعلّامة المجلسي وغيرهم. فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب (للنوري): ١٩٨ (مخطوط). وليس ص٢٢٧ كما في هامش المؤلّف.

المؤلِّف عنه- وقد عرفنا أنَّ أكثر الأخبار المشار إليها إمّا ضعيفة السند وإمّا قابلةٌ لفهمٍ مناسبٍ، مثل تحريف المعنى، وإمّا مخالفةٌ للبرهان القطعيّ الذي عرفنا به عدم إمكان الزيادة والنقيصة المتعمّدة فلا تكون حجّةً، والاستفاضة لا تقتضي أكثر من ثبوت أخصّ المداليل بها، فيكفي أن يكون هو التحريف في المعنى أو شيئاً من هذا القبيل، ولا يثبت بالاستفاضة مضمون الجميع أو جميع المضامين، كما هو ثابتٌ في علم الأُصول[1].

على أنَّنا ينبغي أن نلتفت إلى أنَّ العبارة المنقولة هنا عن «فصل الخطاب» ليست صريحةً بذلك، بعد أن نلتفت إلى أنَّ ما جعله المؤلِّف بين قوسين هو من كلامه لا من كلام «فصل الخطاب». ومعه يكون من المحتمل أن يكون المراد به شيئاً آخر، وإنَّما ذكره المؤلِّف هنا للدسّ.

ص٩٢ س٢[2]: هذه العبارة من الجزائري - إن صحّ نقلها- يأتي فيها جميع ما قلناه في التعليقة السابقة فراجع.

---

(١) الاستفاضة في اصطلاح الأصوليّين وأهل الحديث: هو الخبر الذي تكثّرت رواته في كلّ طبقةٍ ولم تصل حدّ التواتر، ويحصل بقولهم العلم بمضمون خبرهم.
ويرى السيّد الشهيدقُدِّسَ سِرُّه أنَّ الاستفاضة منتجةٌ للاطمئنان فيكون مضمونه معتبراً:
قالقُدِّسَ سِرُّه: الخبر المستفيض يحصل الاطمئنان بصحّته، فيكون مضمونه معتبراً، وأمّا ما دون ذلك فلا يحصل الاطمئنان فلا يكون حجّةً. انظر: ما وراء الفقه ١٠: ١٨٩.
وكذلك انظر: مقالات الأصول (العراقي) ٢: ١٠٣، المقالة العاشرة.

(٢) ذكر هناك: ونقل أيضاً عن الجزائري (أنَّ الأصحاب قد أطبقوا على صحّة الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن). فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب (للنوري): ٣٠ (مخطوط).

ص٩٢ س٧[١]: قوله: (ليس بتمامه...)، هذا يعني النقيصة، وهو يمكن تطبيقه على (القرآن المؤجّل) الذي قلناه، فلا إشكال فيه.

وأمّا قوله: (بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ...)[٢]، فهذا يعني الزيادة، وقد برهنّا على عدمها قطعاً، ونتحدّى أيّ شخصٍ أن يُثبت من الأخبار المعتبرة ما يكون حجّةً في إثبات الزيادة أو يذكر بعض الكلمات التي هي زيادةٌ في القرآن الكريم.

وقوله: (ليس على الترتيب ... الخ)[٣]، هذا قطعيّ العدم؛ لأنَّ القرآن بهذا الترتيب الموجود معتَرَفٌ به من قبل الأئمّة عليهم السلام، سواءٌ كان كذلك عند رسول الله صلى الله عليه وآله أو لم يكن، فهو حجّةٌ على أيّ حال.

ومن المعلوم عندنا أنَّ رضاء الأئمّة عليهم السلام رضاء رسول الله صلى الله عليه وآله.

ص٩٣س١[٤]: ظهر من التعليقة السابقة وجه الإشكال في هذه العبارة فلا نكرّر، وهي على أيّ حالٍ رأيُ المفسّر - إن صحّ النقل عنه - وليست روايةً.

---

(١) قال هناك: وذكر مثل هذا المفسّر الشيعي المعروف محسن الكاشي حيث قال: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أنَّ القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمّد صلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيّر، محرّف ... وأنه ليس أيضاً على الترتيب ... تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤٩، المقدّمة السادسة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ذكر هناك: قال هذا المفسّر الشيعي في مقدّمة تفسيره: فالقرآن منه ناسخٌ ومنسوخٌ، ومنه محكمٌ ومتشابهٌ ... ومنه على خلاف ما أنزل الله. تفسير القمّي ١: ٥، مقدّمة المصنّف.

ص٩٣ س٤[(١)]: قوله: (القول بالنقيصة)، هذا يمكن حمله على معنى (القرآن المؤجّل) الذي قلناه وقلنا أنَّ النقيصة المتعمّدة غير محتملة.

ص٩٤ س١[(٢)]: وما بعده: قد ناقشنا المهمّ من هذه الآيات فلا نكرّر، مضافاً إلى أنَّ بعض ما ذكره من الآيات لا دلالة له على المقصود كما هو واضح لَمن يفكّر، فلا نطيل بها الكلام.

ص٩٥ س٤[(٣)]: قوله: (والتي لا غبار عليها...)، عرفنا أنَّ أكثرها- بل لعلّها كلّها- غير خاليةٍ من الخدشة والإشكال في السند، ومن المعلوم أنَّ وثاقة مؤلِّف الكتاب كعليّ بن إبراهيم[(٤)] لا يعني وثاقة كلّ الأخبار التي يذكرها في كتابه.

---

(١) قال هناك: وقال عالمٌ شيعيٌّ، الذي علّق على تفسير القمّي ذاكراً أقوال العلماء في تحريف القرآن: ولكنّ الظاهر من كلمات غيرهم من العلماء والمحدّثين، المتقدّمين منهم والمتأخّرين، القول بالنقيصة كالكليني والبرقي والعيّاشي ... مقدّمة تفسير القمّي، للسيّد طيّب الموسوي ١: ٢٣.

(٢) ذكر في الصفحة ٩٣ مجموعة من الآيات وأكملها في الصفحة ٩٤، والآيات هي: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة/ ٢) و﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصّلت/ ٤٢) و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر/ ٩) و﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٧ -١٩) و﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود/ ١) و﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة/ ٦٧) و﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير/ ٢٤) و﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ (الإسراء/ ١٠٦) و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾ (النور/ ٤٤) و﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمّد/ ٢٤).

(٣) قال هناك: والتي لا غبار عليها من حيث الجرح والتعديل.

(٤) عليّ بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسين القمّي، ثقةٌ في الحديث، ثبتٌ، معتمدٌ، صحيح

ص٩٥ س٦[1]: قوله: (قرأ آية الكرسي هكذا ...).

أقول: قراءته لا تدلّ على أنَّ الزائد هو من القرآن، فقد يحلو للإنسان أن يركّب من عنده ذكراً لله عزّ وجلّ من عبارات من القرآن أو من الأدعية ونحو ذلك، [أي]: لا يقولها بقصد أنّها كلّها قرآنٌ بالتتابع، بل هي شـذراتٌ متفرّقـةٌ من القرآن يجمعها في كلامه ولا إشكال فيه.

ص٩٥ س١١[2]: قوله: (إنَّ الشيعة ... الخ). عرفنا أنَّ هذا خبرٌ واحدٌ ضعيفٌ[3]، بل حتّى لو كان حجّةً، فإنَّ الخبر الثقة إنّما يكـون حجّـةٌ في إثبـات الحكم الشرعي ولا يكون حجّةً في إثبات آيات القرآن، وهذا أمرٌ متسالمٌ عليـه بين الفقهاء[4]. فوجود مثل هذا الخبر في مصدرٍ شيعيّ لا يعنـي بـأيّ حـالٍ أنَّ الشيعة يعتقدون ذلك، بل قلنا إنَّ إقرار أئمّتنا للقرآن الموجود كافٍ في حجّيّته.

ص٩٥ س١٤[5]: يأتي في هذا الحديث أهمّ ما قلناه في التعليقة السابقة،

المذهب، سمع فأكثر، وصنّف كتباً، وأضرّ في وسط عمره، وله كتاب التفسير. انظـر: معجم رجال الحديث (للخوئي) ١٢: ٢١٢، رقم الترجمة ٧٨٣٠.

(١) قال هناك: قرأ آية الكرسي هكذا: ألم، الله لا إله إلّا هو، الحي القيوم، لا تأخـذه سـنةٌ ولا نومٌ، له ما في السموات وما في الأرض، وما بينهما وما تحت الثـرى، عـالم الغيـب والشهادة، الرحمن الرحيم. تفسير القمّي ١: ٨٤.

(٢) قال هناك: السطر الأخير لا يوجد في القرآن المجيد غير أنَّ الشيعة يعتقدون أنّه جـزءٌ لآية الكرسي.

(٣) قال العلّامة المجلسي: ضعيفٌ على المشهور. انظر: مـرآة العقـول في شرح أخبـار آل الرسول (للمجلسي) ٢٦: ٣١٤، الحديث ٤٣٧.

(٤) انظر: ما وراء الفقه ٦: ٧٨-٧٩، بحوثٌ في صلاة الجمعة: ١٢٥.

(٥) ذكر هناك: وذكر القمّي آية ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِـنْ أَمْـرِ اللهِ﴾

مضافاً إلى أنَّ الآية (كما نزلت) واضحة الركاكة وعدم الملاءمة مع النصِّ القرآني، وهذا يدعم ما قلناه من أنَّ الزيادة تكون واضحة للعيان في سياق القرآن.

ص٩٨ س٤[1]: هنا:

أوّلاً: صفحتان ناقصتان من تصوير الكتاب [أي: ٩٦-٩٧].

وثانياً: هذا الخبر يأتي فيه ما قلناه في التعليقتين السابقتين. مضافاً إلى أنَّ له وجهاً [في] الحمل على الصحّة، وهو أن نفهم منه الحمل على المعنى أو التفسير أو التأويل ونحو ذلك، لا النصّ اللّفظي.

ص٩٨ س٧[2]: قوله: (كذب وربّ الكعبة)، هذا نسبةٌ ذميمةٌ إلى الإمام الصادقعليه السلام، وهي تدلّ على كون المؤلّف ناصباً العداء لأهل البيتعليهم السلام، في حين أنَّ جمهور السنّة وعامّتهم لا يحملون لهم إلّا الاحترام والتقديس. وليت شعري هل كان هذا الخبر قطعيّ الصحّة والنسبة إلى الإمام الصادق لتكذّبه. فلعلّه من كذب الراوي. فما هذه الجرأة القبيحة؟!

ص٩٨ س٩[3]: هذا واضحٌ، أنّها عبارةٌ مفسّرةٌ للقرآن الكريم، وليس

فقال: فإنّها قرئت عند أبي عبد الله صلوات الله عليه فقال لقاريها: ألستم عرباً؟ فكيف تكون المعقّبات من بين يديه؟ .... تفسير القمّي ١: ١٠و٣٦٠، تفسير العياشي ٢: ٢٠٥، تفسير الصافي ١: ٥٠و٣: ٦٠.

(١) ذكر هناك: وهناك رواية أغرب من هذه الروايات كلّها، وهي: عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد اللهعليه السلام في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ﴾ في محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة من ذرّيتهم فنسي. هكذا والله نزلت على محمّدصلى الله عليه وآله. الكافي (للكليني) ١: ٤١٦، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الحديث ٢٣.

(٢) ذكر هناك بعد ذكره للحديث السابق: كَذِبَ وربّ الكعبة.

(٣) ذكر هناك: ويذكر القمّي تحت آية ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ قال: فقال جعفر

المراد بها كونها نصّه، ولا يوجد في هذا الخبر ما يدلّ على ذلك بوضوح.

ص٩٩ س٣[1]: نعترف بأهمّيّة الإمامة وبالأخبار الواردة حولها إجمالاً.

ص١٠٠ س٨[2]: نعترف بذلك ولا إشكال فيه.

ص١٠٠ س١٣[3]: كثيرون مَن يعتبرون هذا السؤال صعباً ومعقّداً، ولعلّ من الشيعة من يكون كذلك أيضاً، ونحن وإن كنّا لم نطّلع على الحكمة الإلهيّة الواقعيّة، ولكنّنا نقدّم الجواب بحسب ما يمكن التوصّل إليه بعقولنا وفهمنا.

وأوضح جواب على ذلك هو ما ذكره بعض أساتذتنا[4] من أنّ المصلحة من عدم التصريح الواضح بالولاية في القرآن الكريم هو الرحمة الإلهيّة بالمسلمين أنفسهم؛ وذلك لأنّ القرآن لو كان قد صرّح بالولاية- كما صرّح بالتوحيد مثلاً- لكان منكره خارجاً عن الإسلام، ومكذّباً صريحاً للقرآن والنبيّ صلى الله عليه وآله، الأمر الذي يجعله في جملة المشركين والكفّار النجسين، ومن هنا اقتضت المصلحة لعدم الصراحة بالولاية في القرآن الكريم؛ لنحصل على عدّة أهداف:

بن محمّد عليه السلام: أن تكون أئمّة هي أزكى من أئمّتكم. فقيل: إنّا نقرؤها هِيَ أَرْبى مِنْ أُمَّةٍ. فقال وما أربى وأومى بيده فطرحها. تفسير القمّي ١: ٣٨٩، تفسير الصافي (للكاشاني) ٣: ١٥٤.

(١) ذكر هناك عنواناً هو: أهمّيّة الإمامة عندهم.

(٢) قال هناك: فانظر إلى كلمة (ولم ينادَ بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير) ومعناها أنّ الولاية أهمّ من الأربع الأُول.

(٣) قال هناك: فينشأ هناك سؤالٌ في الذهن إذا كانت الولاية هكذا وبهذه المرتبة فكيف يمكن أن يكون للصلاة والزكاة ذكرٌ في القرآن ولا يكون للولاية أيّ أثر فيه؟

(٤) انظر: كتاب كشف الأسرار (للخميني): ١٢٠-١٢١، ١٣٤.

أوّلاً: التعايش فيما بين أفراد المذاهب بدون اعتبار أحدهم كافراً نجساً.

ثانياً: عدم التقاتل فيما بين المذاهب مادامت على ظاهر الإسلام.

ثالثاً: إمكان الاتّفاق والوحدة ضدّ الهدف المشترك[١].

رابعاً: إمكان اعتبار منكر الولاية نفسه مسلماً، ومن ثَمَّ إمكان معاملته كمسلم.

إلى غير ذلك من الأهداف. وهناك وجهٌ آخر مهمّ في تصوّر تلك الحكمة لا حاجة إلى ذكره الآن.

وأمّا قوله: (ولا يكون للولاية فيه أيّ أثر)[٢]، فهو زعمٌ باطل، هو يعلم بطلانه؛ فإنَّ الإشارة إلى نصّ حديث الدار: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[٣]، وإلى نصّ حديث الغدير: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[٤] موجودٌ في القرآن، مضافاً إلى آياتٍ أُخرى واضحةٍ في فضل عليّ عليه السلام ومرويّةٍ عن مصادر العامّة فضلاً عن الخاصّة، كحديث التصدّق بالخاتم[٥]، وحديث التفاخر ببناء الكعبة

---

(١) لعلّ المقصود بـ (الهدف المشترك): هو التوحّد ضدَّ أعداء الإسلام. فهذا هدف مشترك لكلّ المسلمين.

(٢) قال هناك: فكيف يمكن أن يكون للصلاة والزكاة ذكر في القرآن ولا يكون للولاية أيّ أثر فيه.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٥) كان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر وقد صلّى ركعتين وهو راكعٌ وعليه حلّة قيمتها ألف دينار، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله كساه إيّاها، وكان النجاشي أهداها له، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا وليّ الله وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، تصدّق على مسكين، فطرح الحلّة إليه وأومأ بيده إليه أن احملها، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه هذه الآية. انظر: الكافي

وسقايتها[١]، وحديث المباهلة[٢]، وغيره كثير[٣].

(للكليني) ١: ٢٨٨- ٢٨٩، باب ما نصّ الله وروسوله على الأئمّة عليهم السلام، الحديث ٣، الأمالي (للصدوق): ١٢٤، المجلس السادس والعشرون.

وورد في مصارد العامة: تصدق عليٌّ بخاتمه وهو راكعٌ فنزلت ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتَوْنَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾. انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١١٦٢، الحديث ٦٥٥١، تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل (الزمخشري) ١: ٦٤٩، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦: ٢٢١. وغيرها من التفاسير.

(١) قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَ جَعَلْتُمْ سِقايَةَ الْحاجِّ وَعِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ وَعَلِيٍّ وَجَعْفَرٍ وَالْعَبَّاسِ وَشَيْبَةَ إِنَّهُمْ فَخَرُوا بِالسِّقَايَةِ وَالْحِجَابَةِ فَأَنْزَلَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَ جَعَلْتُمْ سِقايَةَ الْحاجِّ وَعِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وَكَانَ عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ وَجَعْفَرٌ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ. انظر: الكافي (للكليني) ٨: ٢٠٣-٢٠٤، حديث قوم صالح عليه السلام، الحديث ٢٤٥، تفسير القمي ١: ٢٨٤، تفسير العيّاشي ٢: ٨٣.

وأمّا في مصارد العامّة: تفسير مقاتل بن سليمان ٢: ١٦٣، مصنّف أبي شيبة ٦: ٣٧٣، الحديث ٣٢١٢٤، تفسير الطبري ١٤: ١٧١، الحديث ١٦٥٦٢، تفسير ابن أبي حاتم ٦: ١٧٦٨، الحديث ١٠٠٦٥، مناقب عليّ (لابن المغازلي): ٣٨٧، الحديث ٣٦٧، وغيرها الكثير.

(٢) تفسير العيّاشي ١: ١٧٧، الأمالي (للصدوق) ٥٢٥، المجلس التاسع والسبعون، الخصال (للصدوق) ٢: ٥٧٦، الاختصاص (للمفيد): ٥٦، الأمالي (للطوسي) ٢٦٣، المجلس العاشر.

وأمّا في مصادر العامّة: مسند أحمد ١: ١٨٥، صحيح مسلم ٤: ١٨٧١، الحديث ٢٤٠٤، سنن الترمذي ٤: ٢٩٤، الحديث ٤٠٨٥، السنن الكبرى (للبيهقي) ٧: ٦٣، تفسير البغوي ٣: ٦٣٨.

(٣) كحديث المنزلة، وحديث الطائر المشويّ، وحديث سدّ الأبواب.

نعـم، الولايـة بلفظهـا غـير موجـودةٍ بـالقرآن منسوبةً إلى علـيّ عليه السلام بصراحة، وهذا هو الذي عرفنا جوابه.

ص١٠١ س١١[1]: هذا الخبر فيه عدّة تعليقات:

أوّلاً: أنّه خبر واحد غير معتبر السند، فلا يكون حجّةً وحده.

ثانياً: أنّه من الواضح: أنّه ليس المراد تفسير الآية الكريمة؛ لأنّـه قـال: «على أهل السماوات وأهل الأرض»، مع أنَّ الآية صريحة في عرضها على السماوات والأرض نفسيهما، بدلالة عطف الجبال عليها.

ثالثاً: أنَّ المعـروض عـلى السماوات والأرض لـيس هـو الولايـة، بـل الولاية أهمّ منه؛ لأنَّ كلّ هذه الأُمور خاضـعة لهـا، فيكـون قولـه: ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾[2] غير صحيح. إذن، فـالمعروض عليهـا مفهـوم هـو أقـلّ مـن مفهـوم الولاية، ومع ذلك فقد أشفقن منها، ولعلّنا نستطيع أن نفهم هذا المفهوم مـن القرآن نفسه، فإنّه قال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ﴾[3]، والأمانـة تعنـي أمـرين عـلى الأقلّ:

الأوّل: الالتزام بالعهد السابق المعهود تجاه الله عـزّ وجـلّ بـالإيمان بـه وبذل الطاعة له.

---

(١) ذكر هناك: فروى أيضاً في البصائر مسنداً: قال أمير المؤمنين: إنَّ الله عـرض ولايتـي على أهل السموات وعلى أهل الأرض، أقرّ بها مَن أقرّ، وأنكرها مـن أنكـر - وفريـة كبيرة نسأل الله الاستعاذة منها - أنكرها يونس فحبسه الله في بطن الحوت حتـى أقـرَّ بها. بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٧٥.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢.

الثاني: كتم الأسرار الإلهيّة عن غير أهلها.

وأيّ من المعنيين أو كلاهما هو المقصود كان، فالإنسان زعم أنَّه يستطيع القيام به، ولكنّه كان ظلوماً جهولاً، كما في آخر الآية الكريمة. وأمّا السماوات والأرض فقد أشفقت منها وخافت من تحمّلها لما ترى من ثقلها المعنويّ عليها.

وينبغي أن نلتفت: أنَّ الآية ليست بصريحة [في] أنَّ السماوات والأرض ليست حاملة للأمانة، فقد تكون أشفقت منها وحملتها، وأمّا الإنسان فقد حملها بلا إشفاق؛ لأنَّه كان معتدّاً بنفسه وعقله، في حين كان مخطئاً في ذلك؛ إذ لا يتمّ له ما يطلب منه إلَّا بالتوفيق والتأييد الإلهيّ، ولا يكون ذلك إلَّا بصدق التوكّل على الله عزّ وجلّ.

رابعاً: قوله: (أنكرها يونس ... الخ)[1]، وهو من المضامين الباطلة بظاهرها، ولا يمكن الالتزام بصحّتها، والخبر ليس بحجّةٍ فيها، ولو كان حجّة على القاعدة، فإنَّه ليس بحجّةٍ [هنا]؛ لأنَّه لا يمكن أن يثبت الطعن بنبيٍّ معصوم، وكونه ليس بحجّةٍ إنَّما يعني كذب الراوي أو توهّمه لا كذب الإمام والعياذ بالله سبحانه.

ص١٠٢ س٩[2]: نعترف بصحّة المعنى في هذا الحديث الشريف.

ص١٠٢ س١٠[3]: أجبنا عن ذلك فيما سبق فلا نعيد.

---

(١) أنكرها يونس فحبسه الله في بطن الحوت حتى أقرَّ بها. بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٧٥.

(٢) قال هناك: فهل من المعقول أن يكون الشيء بهذه الأهمّية والحيثيّة ولا يذكره الله.

(٣) ذكر هناك: يذكرها الله في كلامه وخاصّة حين لا يصحّ شيء من العبادات.

ص١٠٣ س٢[1]: بحثنا تحريف القرآن، وهذا الاستنتاج منه صادرٌ عنه بصفته عدوّاً ناصباً فلا حجّيّة فيه.

ص١٠٣ س٧[2]: سبق أن تكلّمنا عن أمثال هذا الخبر.

ص١٠٤ س٣[3]: إنَّ هذا الخبر من أخبار النقيصة؛ لأنَّ الزيادة التي ذكرها غير موجودةٍ في القرآن المعروف، فيمكن أن يُحمل على القرآن المؤجّل الذي لا مجال لإعلانه الآن. ونزوله على محمّد صلى الله عليه وآله بواسطة جبرائيل لا يعني أنَّه من القرآن المعلن فعلاً.

أقول: وكلّ الأخبار التي سردها المؤلِّف بعد ذلك يأتي فيها ما قلناه هنا، وفي بعض التعليقات السابقة، فلاحظ ولا نكرّر.

ص١٠٨ س١٠[4]: هذه الآية الكريمة نازلةٌ في أمير المؤمنين عليه السلام وأنصاره، وقد أعطت أوصافاً محدّدةً للمؤمنين حقّاً. ومن الواضح أنّنا لا نجدها فيمَن يرى المؤلِّف فضله، وظاهر الآية لزوم اجتماع هذه الأوصاف،

(١) قال هناك: فلمّا وقعت هذه المشكلة لجأوا لحلّها فزعموا أنَّ القرآن محرّفٌ.

(٢) قال هناك: فمثلاً يروي محمّد بن يعقوب الكليني عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: لِمَ سمّي عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين؟ قال: الله سمّاه... الكافي (للكليني) ١: ٤١٢، كتاب الحجّة، باب النوادر، الحديث ٤.

(٣) ذكر هناك: وروي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ للكافرين﴾ بولاية عليّ ﴿ليس له دافع﴾، ثمَّ قال: هكذا والله نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمّد صلى الله عليه وآله. الكافي (للكليني) ١: ٤٢٢، باب فيه نكتٌ ونتفٌ من التنزيل في الولاية، الحديث ٤٧.

(٤) قال هناك: وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (الأنفال/ ٧٤).

فيكون عدم انطباقها عليهم قطعيّاً.

ص١٠٨ س١٣[١]: هذه الآية الكريمة يأتي فيها جميع ما قلناه في [التعليقة] السابقة، مع الالتفات إلى أنّ (المشايخ) لم ينفقوا ولم يقاتلوا، بل كانوا ممّن هرب يوم أحد مع أكثر الصحابة[٢]، ومنه يظهر الحال في الآية التي بعدها[٣].

ص١٠٩ س١[٤]: سبق أن ناقشنا آية المبايعة فلا نعيد.

ص١٠٩ س٧[٥]: أعطت هذه الآية الكريمة صفاتٍ معيّنةً لمَن يكون مشمولاً للمدح فيها، ويحتاج السنّي إلى إثبات وجود هذه الصفات لدى مَن يفضّله، وخاصّة مع قوله تعالى في آخرها: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

(١) قال هناك: وقال: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الحديد/ ١٠).

(٢) مغازي الواقدي ١: ٢٩٥، غزوة أحد، السيرة النبويّة (لابن كثير) ٣: ٥٨، المستدرك على الصحيحين (للحاكم النيسابوري) ٣: ٢٩، الحديث ٤٣١٥.

(٣) قال هناك: وقال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف/ ١٥٧).

(٤) قال هناك: وقال في أصحابه صلى الله عليه وآله الذين كانوا معه في الحديبية وبايعوه على الموت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح/ ١٠).

(٥) ذكر هناك: وقال الله في صحابته البررة: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ (الفتح/ ٢٩).

الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾[1] الدالّ على أنّ بعض مَن يكون مع الرسول موعودون بالمغفرة والأجر وليس كلّهم، وأمّا الآية التي بعدها فلا ربط لها بالصحابة بأيّ حال.

ص١١١ س١[2]: لم يقل أحدٌ بتكفير الصحابة ولا المشايخ، وإنّما المطلب كما يعرفه الشيعة، وكما يعرفه المؤلّف نفسه ليس إلّا.

ص١١١ س٨[3]: هذا ليس إشارةً إلى عدد الشيعة كلّهم، فقد كان في ذلك الحين واسعاً، وإنّما الإشارة إلى عدد الخاصّة الثقات بدرجةٍ عاليةٍ.

ص١١٢ س١[4]: سبق أن قلنا في أمثال هذا الحديث أنّه من الشرح والتفسير وليس من نصّ القرآن؛ لأنّه لا يناسب وضع القرآن الكريم.

ص١١٢ س٧[5]: هذا رأيٌ شخصيٌّ لهذا المؤلّف كأنّه استنتجه من

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) قال هناك: والمعروف أنّ عقيدتهم لا تبتني ولا تستقيم إلّا على تكفير الصحابة عامّة، والخلفاء الراشدين الثلاثة ومَن رافقهم وساعدهم وشاركهم في الحكم خاصّة.

(٣) ذكر هناك: وروى الكشي أيضاً عن حمدويه قال: حدّثنا أيّوب بن نوح عن محمّد بن الفضل وصفوان عن أبي خالدٍ القمّاط عن حمران قال: قلت لأبي جعفرعليه السلام: ما أقلّنا لو اجتمعنا على شاةٍ ما أفنيناها؟ قال: فقال: ألا أخبرك بأعجب من ذلك؟ قال: فقلت: بلى. قال: المهاجرون والأنصار ذهبوا ... إلّا ثلاثة. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٧.

(٤) ذكر هناك: يروي الكليني... فوجدت اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. الكافي (للكليني) ٢: ٦٣١، باب النوادر، الحديث ١٦.

(٥) قال هناك: ويقول عالمٌ شيعيٌّ؛ ملا محمّد تقي الكاشاني في كتابه الفارسي (هداية الطالبين) ما ترجمته حرفياً: (إنّ عثمان أمر زيد بن ثابتٍ الذي كان من أصدقائه هو وعدوّاً لعليّ أن يجمع القرآن ويحذف منه مناقب آل البيت وذمّ أعدائهم ... هداية

مجموع ما مرّ عليه هو من أدلّة، وهو أعلم بها قال.

ص١١٣ س١[1]: هذا يأتي فيه ما قلناه في التعليقة السابقة.

ص١١٣ س١٩[2]: يأتي فيه نفس الشيء أيضاً؛ فإنَّه إنَّما قاله بناءً على فهمه من الروايات الدالّة على النقيصة، وقد ناقشناها.

ص١١٤ س٧[3]: هذا الحديث وما بعده قد تكلّمنا حوله فلا نعيد؛ فإنَّه من أخبار وجود النقيصة في القرآن الكريم.

ص١١٥ س٣[4]: ما حرص المؤلِّف على معاوية وبني أُميّة، وأكثر أهل

الطالبين در أصول دين - بالفارسيّة- (الملّا محمّد تقي بن محمّد حسين تاجر فاضل كاشاني، المتوفّى ١٣٢١هـ): ص٣٦٨، طبعة حجرية.

(١) قال هناك: ويصرّح في كتاب آخر: أنَّ عثمان حذف عن هذا القرآن ثلاثة أشياء، مناقب أمير المؤمنين عليّ، وأهل البيت، وذمّ قريش والخلفاء الثلاثة، مثل آية: يا ليتني من اتّخذ أبا بكر خليلاً. تذكرة الأئمّة (للمجلسي).

لا يخفى أنّه لم تثبت صحّة نسبة هذا الكتاب للعلّامة المجلسي، وإنَّما الكتاب هو لمحمّد باقر بن محمّد تقي اللاهيجي المائل للتصوّف، فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسي توهّماً منتشؤه الاشتراك الاسمي في الاسم واسم الأب.

(٢) ذكر هناك: السابع من المطاعن: أنّه جمع الناس على قراءة زيد بن ثابت خاصّة وأحرق المصاحف، وأبطل ما لا شكّ أنّه من القرآن المنزل. شرح نهج البلاغة (للبحراني) ٢: ١١٥.

(٣) ذكر هناك: فروى الكليني في الكافي عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (إنّ الذين كفروا وظلموا آل محمّد حقّهم لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً إلّا طريق جهنم، خالدين فيها أبداً، وكان ذلك على الله يسيراً). الكافي (للكليني) ١: ٤٢٤، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الحديث ٥٩.

(٤) ذكر هناك: فقال عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: نزلت هذه الآية في معاوية وبني أميّة وشركائهم وأئمّتهم. تفسير القمي ١: ٢١١.

السنّة وعلمائهم وعقلائهم يعلمونه باطلاً في باطل؟!

ص١١٥ س٨[١]: هذا من أخبار النقيصة، وقد تكلّمنا حول أمثاله.

ص١١٥ س١٤[٢]: هذا الخبر على طوله ناقشنا أمثاله:

أوّلاً: هو خبرٌ ضعيفٌ سنداً[٣].

ثانياً: لو كان حجّةً في الحكم الشرعي لما كان حجّةً في القرآن.

ثالثاً: أنّه مخالفٌ للبرهان الذي قلناه من عدم وجود الزيادة والنقيصة المتعمّدة.

---

(١) قال هناك: وقال في آخر سورة الشعراء (ثمّ ذكر الله آل محمّد عليهم السلام وشيعتهم المهتدين، فقال: إلّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظُلموا) ثُمَّ ذكر أعداءهم ومَن ظلمهم، فقال: (وسيعلم الذين ظلموا آل محمّد حقّهم أيّ منقلب ينقلبون) هكذا والله نزلت. تفسير القمّي ٢: ١٢٥.

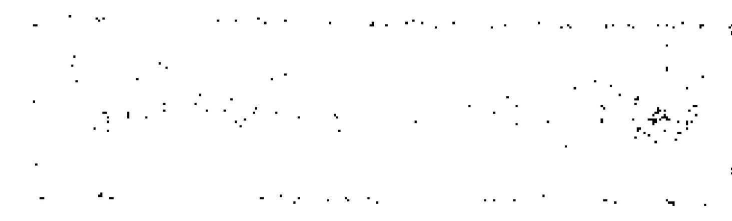
(٢) ذكر هناك: فيذكر الطبرسيّ أنّ رجلاً من الزنادقة سأل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أسئلة فقال في جوابه: (ولم يكن عن أسماء الأنبياء تجرّداً وتعزّزاً، بل تعريضاً لأهل الاستبصار، أنّ الكناية فيه عن أصحاب الجرائر العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من فعله تعالى، وأنّها من فعل المغيّرين والمبدّلين الذين جعلوا القرآن عضين ... الاحتجاج (للطبرسي) ١: ٣٧٠.

أقول: حاول إحسان الهي ظهير التدليس وتغيير الألفاظ، والوارد هو: ولم يكن عن أسماء الأنبياء تبجّراً وتعزّراً بل تعريفاً لأهل الاستبصار.

(٣) تقدّم منه قدس سره كلام حول كتاب الاحتجاج للطبرسي ورواياته:

قال قدس سره في تعليقته على ص٤٩ س٣: فإنَّ أغلب أخبار الاحتجاج ضعيفة.

وقال أيضاً في تعليقته على ص٨٤ س١٣: إنَّ أكثر روايات الاحتجاج، بل كلّها مرسلة، فلا تكون حجّةً من الناحيتين الفقهيّة والتاريخيّة، وإنّما تفيد فقط للتبرّك بها والاتّعاظ بها؛ فإنَّ ذلك لا يحتاج إلى سند.



رابعاً: أنّه يمكن حمله على أنّ الناقص هو من الشرح والتفسير، فلا يكون من أخبار النقيصة.

ص١١٨ س١٩[1]: هذا استنتاج عدوٍّ ناصبٍ.

ص١١٩ س١٢[2]: هذا محمولٌ قطعاً على الصلاة والصوم المستحبّين لا الواجبين، بل إنّ انطباعه هو ذلك، ولو انحصرت دلالته بالواجب لكان خبراً ساقطاً عن الحجّيّة.

ص١٢٠ س٩[3]: هذا الدليل القطعي لدى المؤلّف سبق أن ناقشناه.

ص١٢٠ س١٨[4]: هذه أحد الوجوه التي ذكرناها وليس الوجه الوحيد، فراجع.

ص١٢١ س٦[5]: هذا رأيٌ خاصٌّ للمؤلّف فهِمَه ممّا يعتقده من الأدلّة،

---

(١) قال هناك: رابعاً: اعتقد الشيعة التحريف في القرآن للأغراض المذكورة، ولغرض آخر وهو الإباحيّة وعدم التقيّد بأحكامه، والعمل على حدود الله حيث إنّه ما دام ثبت في القرآن التحريف....

(٢) ذكر هناك: وقال: إنّ رجلاً أتى النبيَّ صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أحبّ المصلّين ولا أصلّي، وأحبّ الصوّامين ولا أصوم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: أنت مع من أحببت. الكافي (للكليني) ٨: ٨٠، وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام، الحديث ٣٥.

(٣) قال هناك: والدليل القطعي الذي لا غبار عليه هو قوله سبحانه وتعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقوله تعالى....

(٤) قال هناك: والمحفوظ هو القرآن عند الأئمّة مع احتمال كون (الحافظون) بمعنى (العالمون).

(٥) قال هناك: وبنفس هذا الكلام تكلّم عالمٌ إيرانيٌّ شيعيٌّ (علي أصغر البرجردي) في كتابه الذي ألّفه في عهد محمّد شاه القاجار بطلبٍ من الشيعة ليبيّن مهمّات عقائد

ولا حجّة فيه على غيره.

ص١٢٢ س٣[١]: ظهر ممّا سبق الجواب على هذا الوجه، وحاصله:

أنَّه إذا أُريد حفظ القرآن الظاهر فهو محفوظٌ في الظاهر، ولا تناله يد الزيادة والنقيصة العمديّة كما سبق أن برهنّا، وكلّ رأيٍ يخالف ذلك فباطل، وبه يُحفظ أساس الإسلام الظاهري.

وإن أُريد به القرآن المؤجّل - كما عبّرنا - فقد قلنا أنَّ حفظه يكون في مستوى وجوده، وهو صدور الخاصّة والأولياء. وقد جاء الرأي الشيعي وجوابه في الكتاب[٢] على أساس الخلط بين هذين الشكلين من القرآن الكريم.

ص١٢٢ س١٥[٣]: هذا إشكالٌ وارد على الرأي الشيعيّ القائل بالزيادة أو النقيصة العمديّة، إلَّا أنَّه غير واردٍ على رأينا الذي نفينا به هذه الأُمور، فتبقى المزيّة عن التوراة والإنجيل محفوظة.

على أنَّنا يجب أن نلتفت إلى أنَّه ليس هناك نصٌّ معتبرٌ من الكتاب والسنّة

الشيعة، فقال فيه: والواجب أنَّ نعتقد أنَّ القرآن الأصلي لم يقع فيه تغييرٌ وتبديلٌ مع أنَّه وقع التحريف والحذف في القرآن الذي ألّفه بعض المنافقين، والقرآن الأصلي الحقيقي موجودٌ عند إمام العصر - المهديّ المزعوم- عجّل الله فرجه. عقائد الشيعة، ط. إيران، ص٢٧.

أقول: الكتاب باللغة الفارسية وهو مطبوعٌ بطبعةٍ حجريّةٍ ولم نعثر عليه.

(١) قال هناك: أوّلاً: لأنَّه لو يقال أنّ المحفوظ هو ما عند الإمام، فما الفائدة من حفظه وصيانته؛ إذ عند عدم وجود الإمام يبقى القرآن غير محفوظ من التغيير والتحريف.

(٢) راجع تعليقة ص٧٧س٢، ص٨٤س٩، ص٨٨س٥، ص١٠٤س٣.

(٣) قال هناك: وأيضاً فأيّ الميزة تبقى حينئذٍ فيه حيث إنّ التوراة والإنجيل وغيرهما من الصحف محفوظةٌ عند الله وفي اللوح المحفوظ.

يقول: إنَّ القرآن أفضل من التوراة والإنجيل من حيث إنَّهما غير محفوظين وهو محفوظ؛ ليكون عدم حفظه- جدلاً- منافياً لهذا الدليل، وإنَّما فقط أنَّ القرآن موعودٌ بحفظه فيه، وتلك الكتب غير موعودٍ بحفظها فيها، هذا كلّ ما في الأمر. ولا يمكن أن يوعد بحفظها لعلم الله عزّ وجلّ أنَّها ستكون منسوخةً، فتساوي شأن القرآن مع تلك الكتب ليس محذوراً خطراً بعد أن كانت كتباً سماويّةً إلهيّةً.

على أنَّنا نعتقد بحفظ التوراة والإنجيل أيضاً عند المعصومين عليهم السلام، وأنَّ القائم يظهرها لأهلها ويحتجّ عليهم بها. إذن، فالكتب كلّها متساوية في الحفظ لا في عدمه، إلّا أنَّ مستوى الحفظ قد يكون ظاهريّاً وقد يكون باطنيّاً أو واقعيّاً.

ص١٢٢ س١٩[1]: هذا الإشكال نجيب عليه من زاويتين:

أمّا من حيث ما قلنا من وجود (القرآن المؤجّل)، فإنَّنا نقول: إنَّه نازلٌ، ولكنّه محفوظ وغير معلنٍ بعد نزوله، لا أنَّه ينزل بعد ذلك، وكيف ينزل على غير النبيّ صلى الله عليه وآله.

وأمّا من حيث الرأي الشيعيّ القائل بالتحريف، فإنَّه يقول أيضاً أنَّ القرآن محفوظ بعد نزوله في قلوب الأولياء والخاصّة، والتعبير بأنَّه محفوظٌ في اللوح المحفوظ لا يعني أنَّه غير نازلٍ، بل هو نازلٌ، إلّا أنَّه منسيٌّ ومحرّفٌ- فرضاً- فتبقى مرتبته في اللوح المحفوظ موجودةً؛ لأنَّ نزوله عن اللوح

(١) قال هناك: ولا يقع التحريف إلّا في المنزل لا قبل النزول، وهذا من البديهيّات، ولكن الشيعة لحقدهم على الإسلام وزعمائه والمسلمين لا يبالون بها حتى يلتجئون إلى أقاويل يمجّها العقل ويزدريها الفهم.

المحفوظ لا يعني فراغ اللوح المحفوظ عنه، بل يعني أنَّ له وجودين: وجود في اللوح المحفوظ، وهو مستمرّ، ووجود بين الناس، وهو منقطع. [و] على هذا الرأي [الثاني]، فإذا انقطع وجوده بين الناس استمرّ وجوده في اللوح.

ص١٢٣ س٧[1]: لا شكّ أنَّ في هذه العبارة مبالغةً، بل هي قطعيّة العدم. نعم، يوجد ملايين من الناس يحفظون بعض القرآن لا كلّه بكامله، وهذا ما كان موجوداً في زمن النبيّ ﷺ أيضاً، وبه أمكن استمرار القرآن وحفظه.

ص١٢٥ س١٨[2]: هذا واضح الفساد، فليس بين حفظ أحد الثقلين وحفظ الآخر - أعني: الحفظ الظاهري- أيّة رابطة، فيمكن أن يكون أحدهما محفوظاً دون الآخر. نعم، في الحفظ الواقعيّ كلاهما محفوظ؛ لأنَّ القرآن الكريم كلّه- ظاهره وباطنه- موجودٌ لديهم.

ومن هنا نعرف أنَّ ما زعمه المؤلّف من الربط بين حفظ القرآن وحفظ العترة غير صحيح، وأنَّ هذا هو الذي سبّب لدى الصدوق إلى إنكار التحريف[3] ليس بصحيح، بل سببه دليله الصحيح. ومن الواضح أنَّ الصدوق من قدماء علمائنا وعظمائهم، فقوله بعدم التحريف في ذلك الحين رأيٌ متينٌ ومحترمٌ جدّاً، جزاه الله خيراً.

---

(١) قال هناك: ففي مثل هذا الزمان زمان الفساد والإلحاد يوجد ملايين من البشر الذين يحملون القرآن الكريم بكامله في صدورهم ويحفظونه عن ظهر قلب.

(٢) قال هناك: وحينما لا يثبت الثقل الأكبر وهو القرآن، كيف يثبت الثقل الأصغر والتمسّك به.

(٣) اعتقادات الإماميّة (للصدوق): ٨٤، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

ص١٢٧ س١[1]: هؤلاء هم عمدة علمائنا الأقدمين، فمَن بقي منهم بإزاء هؤلاء العظماء ليكون قوله حجّة بخلاف قولهم أيُّها المؤلِّف؟!

ص١٢٧ س٣[2]: المهمّ إمكان إثبات القول بالتحريف بشكلٍ معاصر في الزمان لهؤلاء الأربعة، وهو غير ممكنٍ، والمؤلِّف لم يذكره، فإن لم يكن القول بالتحريف موجوداً يومئذٍ أمكن القول بالإجماع على عدمه.

ص١٢٧ س١٤[3]: هذا كلام عدوٍّ ناصبيّ قد عرفنا جوابه. وأنَّ الأساس في هذا القول هو الدليل الصحيح عليه.

ص١٢٨ س٢[4]: عرفنا الشأن في ادّعاء التواتر:

أوّلاً: أنّه رأيٌ خاصّ، مَن قاله لا يكون حجّةً على الآخرين.

ثانياً: أنَّ الزيادة في القرآن غير معقولةٍ، فلا تكون الأخبار فيها حجّةً، كائنةً ما كانت.

ثالثاً: أنَّ أخبار النقيصة إمّا محمولةٌ على (القرآن المؤجّل)، أو على إنقاصٍ شكلٍ من أشكال التفسير والشرح من القرآن، حيث كان موجوداً عند المعصومين عليهم السلام، وليس إنقاصاً من نصّ القرآن، وقد أسلفنا أنَّ ذكر أسماء

---

(١) قال هناك: فهؤلاء هم الأربعة من القرن الرابع إلى القرن السادس لا خامس لهم الذين قالوا بعدم التحريف في القرآن.

(٢) قال هناك: ولا يستطيع عالمٌ من علماء الشيعة أن يثبت في القرون الثلاثة هذه خامساً لهؤلاء الأربعة من يقول بقولهم.

(٣) قال هناك: فهؤلاء الأربعة أيضاً ما أنكروا التحريف في القرآن وأظهروا الاعتقاد به إلّا تحرّزاً من طعن الطاعنين.

(٤) قال هناك: أوّلاً: لأنّ الروايات التي تنبئ وتخبر عن التحريف رواياتٌ متواترةٌ عند الشيعة.

المنافقين لا يمكن أن يكون من نصِّ القرآن.

وقد قالوا - كما هو الصحيح- أنَّ التواتر لا يثبت به إلَّا أخصّ المداليل وأقلّها، وليس ذلك إلَّا ما قلناه، ولا يمكن إثبات النقيصة العمديّة من نصِّ القرآن الكريم به.

ص١٢٨ س١٤[1]: هذا كلامٌ باطلٌ في باطلٍ:

أوّلاً: نستطيع أن نقول: إنَّ الأخبار المشار إليها عن القرآن الكريم موجودةٌ ومتواترةٌ، إلَّا أنَّها غير دالّةٍ على النقيصة العمديّة كما قلنا. فنكون قد أخذنا بالروايات في القرآن والروايات في الإمامة، وهذا هو الصحيح.

ثانياً: إنَّ الولاية وإن كانت مرويّة بالأخبار المتواترة إلَّا أنَّها عندنا أعلى من ذلك وأجلّ؛ لأنَّها موجودةٌ بنصِّ الكتاب وضرورة المذهب، بل ضرورة الدين الواقعيّ، يتوارثها الأجيال ملايين بعد ملايين، فليست متوقّفةً على القول بتواتر تلك الروايات.

ثالثاً: إنَّنا لو رفضنا العمل بروايات النقيصة المتواترة ورفضنا النقيصة، فليس ذلك لأجل جحود مضمون الأخبار، بل لأجل بعض المناقشات فيها، كالذي سبق أن سمعناه أو غيره. وليس هناك عالمٌ شيعيٌّ ينفي المضمون الصحيح للأخبار الصحيحة أو المتواترة، وإلَّا كان خارجاً عن الإسلام. إذن، فأخبار النقيصة فيها نقصٌ، بمعنى: أنَّها لا تثبت النقيصة العمديّة بالتواتر.

ومعه فإذا سقط التواتر عن هذه الأخبار لا يعني بأيّ حالٍ سقوط التواتر عن أخبار الولاية التي هي صحيحةٌ، وصريحةٌ في مضمونها.

---

(١) قال هناك: وإنكار هذه الروايات يستلزم إنكار تلك الروايات التي تثبت مسألة الإمامة والخلافة بلا فصلٍ لعليٍّ رضي الله عنه وأولاده بعدهم عندهم.

ص١٢٩ س٥[(١)]: سبق أن عرفنا جوابه؛ لأنَّ أقوال المعصومين عليهم السلام لا نعرفها إلّا من الروايات، والمراد بها هنا الروايات الدالّة على النقيصة، وقد عرفنا أنّها لا تدلّ على مطلوب المؤلِّف. إذن، فهؤلاء العظماء الأربعة[(٢)] لم يخالفوا قول المعصومين عليهم السلام، بل قالوا ما يوافق أقوالهم.

ص١٢٩ س١٣[(٣)]: لا يوجد في المتقدّمين عليهم مَن يقول بالتحريف، ونتحدّى المؤلِّف في أن يورد لنا رأياً واحداً على ذلك، وكلّ مَن نسب إليه ذلك القول فهو متأخّرٌ نسبيّاً.

ويجب هنا أن نلاحظ: أنَّ المتقدّمين عليهم يعني أنّهم معاصرون للأئمّة عليهم السلام، ومعه لا يكون للشيعة رأيٌ معلنٌ ومهمٌّ بإزاء أقوال الأئمّة عليهم السلام، فكيف تنسب إليهم هذا القول؟! نعم، يُريد المؤلِّف أن يقول: إنَّ الأئمّة عليهم السلام أنفسهم يرون النقيصة في القرآن، وهم متقدّمون على هؤلاء الأربعة.

وجواب ذلك:

إنَّ أقوال الأئمّة عليهم السلام إنّما عرفناها وعرفها المؤلِّف من الأخبار الدالّة على النقيصة، وقد عرفنا أنّها غير دالّةٍ على النقيصة المتعمّدة، وإنّما هي يمكن أن تكون محمولةً على محامل ومعانٍ صحيحة. إذن، فكيف تقول أو يقول قائل: أنَّ الأئمّة عليهم السلام قائلون بالنقيصة المتعمّدة في القرآن؟

---

(١) قال هناك: مذهب الشيعة قائمٌ على أقوال الأئمّة وآرائهم، فقد أثبتنا آراءهم وأقوالهم مقدّماً أنّهم لا يرون القرآن الموجود في أيدي الناس قرآناً كاملاً محفوظاً باستثناء هؤلاء الأربعة الذين أظهروا إنكار التحريف، ولم يستندوا إلى قولٍ من الأئمّة المعصومين.

(٢) المراد بالأربعة هم: الشيخ الصدوق، والسيّد المرتضى علم الهدى، والشيخ الطوسي، والطبرسي.

(٣) قال هناك: بخلاف متقدّميهم القائلين بالتحريف والمعتقدين به.

ص١٢٩س١٧[١]: بالنسبة لهذه الكتب عرفنا حالها، وأنّها ليست كصحاح السنة نعتبر كلّ ما فيها صحيحاً، بل فيها الغثّ والسمين والصحيح والسقيم، والصريح والقابل للتأويل، إلى غير ذلك. فليس معنى الاعتماد على هذه الكتب أن يقول الشيعة بالنقيصة العمديّة.

ص١٣٠س٢[٢]: ليس هذا عجيباً، بل هذا من نقاط القوّة فيهم:

أوّلاً: لأنّهم ذوو نظرة موسوعيّةٍ وواسعةٍ، يريدون أن يجمعوا كلّ [ما] وردهم من أخبار، سواءٌ صحّت أم لا، ويكون تمحيصها وفهمها موكولاً إلى الأجيال المتأخّرة. فليس إيرادهم روايةً أنّهم يعملون عليها ويرون صحّتها.

ثانياً: أنّنا يمكن أن نفهم من ذكرهم لهذه الروايات- مع كونهم يقولون بعدم التحريف- أنّهم لم يفهموا منها التحريف، بل وجدوها غير دالّةٍ عليه، كما عرفنا نحن ذلك أيضاً.

ص١٣٠س١٣[٣]: سبق أن تكلّمنا حول هذا الحديث؛ فإنَّ المؤلّف

---

(١) قال هناك: رابعاً: الكتب التي رويت فيها أخبار وأحاديث عن التحريف والتغيير كتبٌ معتبرةٌ، معتمدٌ عليها عند الشيعة.

(٢) قال هناك: خامساً: ومن العجائب أنّ هؤلاء الأربعة الذين تظاهروا إنكار التحريف يروون في كتبهم - أنفسها- أحاديث وروايات عن الأئمّة وغيرهم تدلّ وتنصّ على التحريف بدون تعرّضٍ لها ولسندها ورواتها.

(٣) قال هناك: فمثلاً: ابن بابويه القمّي القائل بأنّه (من نسب إلينا القول بالتحريف فهو كاذب) ... حدّثنا الحسن بن زبرقان المرادي، قال: حدّثنا أبو بكر بن عياش الأجلح عن أبي الزبير، عن جابر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة، يقول المصحف: يا رب حرّقوني ومزّقوني). الخصال (لابن بابويه): ١٧٥.

رواه فيما سبق، وقلنا إنَّ (حرّقوني) إمّا بنقطةٍ واحدة أو نقطتين[١].

ص١٣٠ آخر سطر[٢]: هذا الخبر من أخبار النقيصة، وقد سبق أن ناقشناها. مضافاً إلى أنّها ليست روايةً عن المعصومين عليهم السلام، لا عن النبيّ صلى الله عليه وآله ولا غيره، فلا تكون حجّةً. مضافاً إلى أنّنا قلنا إنَّ الخبر الواحد وإن كان صحيحاً لا يكون حجّةً في إثبات النصِّ القرآنيّ.

س١٣١ س٢[٣]: سبق أن أعطينا الوجوه الكافية في مناقشة هذا الكثير الذي يزعمه المؤلِّف، والكلام من المؤلِّف هنا كلام عدوٍّ حاقدٍ فلا يُعبأ به.

ص١٣١ س١١[٤]: سيأتي الكلام في التقيّة حين تعرّض المؤلِّف لها.

ص١٣١ س١٣[٥]: هذه الروايات المشار إليها ليست أكثر من واحدةٍ أو اثنتين أو نحو ذلك، وكلّها ضعيفة السند، وقد عرفنا الشأن في القرآن الذي

---

(١) راجعه في التعليق [على]: ص٨٤، س٦.

(٢) قال هناك: وأبو عليّ الطبرسي الذي ينكر التحريف بشدّة هو نفسه يروي في تفسيره أحاديث يعتمد عليها تدلّ على أنَّ التحريف قد وقع، فمثلاً يعتمد في سورة النساء على رواية تضمّنت نقصان كلمة (إلى أجلٍ مسمّى) من آية النكاح فيقول: وقد روى جماعةٌ من الصحابة منهم أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود أنّهم قرأوا فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمّى فآتوهن أجورهنّ، وفي ذلك تصريحٌ بأنّ المراد به عند المتعة. مجمع البيان (للطبرسي) ٣: ٦١.

(٣) قال هناك: ومثل هذا كثيرٌ عندهم، وهذا يدلّ دلالةً واضحةً أنّه ما أنكر بعضهم التحريف إلّا نفاقاً وتقيّة؛ ليخدعوا به المسلمين.

(٤) قال هناك: كما يذكر ابن بابويه القمّي هذا في رسالته الاعتقادات: التقيّة واجبةٌ ... وسُئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ قال: أعملكم بالتقيّة. الاعتقادات (للصدوق): ١٠٨، باب الاعتقاد في التقيّة.

(٥) قال هناك: سادساً: لو سلّم قول الأربعة لبطلت الروايات التي تنصّ على أنّ القرآن لم يجمعه إلّا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنّه عرضه على الصحابة فردّوه إليه.

كان عند أمير المؤمنينعليه السلام وما هو وجهه.

ص١٣٢س١[١]: باطن القرآن هو المعاني غير الظاهرة منه. إذن، فالأمر خاصٌّ بالمعاني وغير شاملٍ للألفاظ، والرواية صادقةٌ فيما تقوله.

ص١٣٢س٩[٢]: قلنا فيما سبق أنَّه يكيفنا من النصِّ القرآني الحالي أنَّه موجودٌ في زمن الأئمّةعليهم السلام ومعترفٌ به من قبلهم، فيكون حجّةً. وليس أنَّه حجّةٌ لأنَّ عثمان جمعه.

ص١٣٣ س١[٣]: قوله: (فلم يثبت)، هذا ظلمٌ للحقيقة من الكاشانيرحمه الله، بل هذا ثابتٌ تاريخيّاً؛ لا بمعنى أنَّ المصحف كان مكتوباً على ما هو عليه الآن، بل كان مجموعاً ومعروفاً، أمّا كونه مجموعاً فقد كان مكتوباً على الجلد والعظام ونحوها ممّا هو متوفّر يومئذٍ، وكان الصحابة يكتبون منه الشيء الكثير، وأمّا كونه معروفاً فلم يكن يتكرّر في حياة الصحابة شيءٌ مثل ما كان يتكرّر من القرآن الكريم، فكانوا أكثر الناس استئناساً به ومعرفةً بسوره وآياته، ويحملون عنها فكرةً واضحةً وتفصيليّةً، فأيّ اختلافٍ قد يقع يعرفه الناس.

---

(١) قال هناك: وهناك رواية في الكافي، عن جابر، عن أبي جعفرعليه السلام أنَّه قال: ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن، كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء. الكافي (للكليني) ١: ٢٢٨، باب أنَّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّةعليهم السلام، الحديث ٢.

(٢) قال هناك: والثابت أنَّ القرآن الموجود في الأيدي لم ينقل إلّا عن مصحف الإمام عثمان ذي النورين رضي الله عنه.

(٣) قال هناك: فهذا مفسّرٌ شيعيٌّ معروفٌ محسن الكاشي يقول في تفسيره الصافي بعد ذكر أدلّة السيّد المرتضى ... وأمّا كونه مجموعاً في عهد النبيّ على ما هو عليه الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعاً، وإنّما كان ينزل نجوماً، وكان لا يتمّ إلّا بتمام عمره. تفسير الصافي (للكاشاني) ١: ٥٤، مقدّمة الكتاب.

س١٣٣س٣[١]: هذا رأيه عفا الله عنه، وهو بدوره غير معصومٍ حتّى يطاع.

ص١٣٣س٨[٢]: قوله: (عند أهله)، قد عرفنا ما فيه فيما سبق فراجع[٣].

ص١٣٣س١٤[٤]: هذه استنتاجات عدوٍّ فلا يُعبأ بها. وقد حملنا فكرةً سابقةً عن جوابها[٥].

ص١٣٤س١٢[٦]: عرفنا الجواب على ذلك فلا نكرّر[٧].

---

(١) قال هناك: وقال أحد أعلام الشيعة في الهند ردّاً على كلام السيّد المرتضى: فإنّ الحقّ أحقّ بالاتّباع، ولم يكن السيّد علم الهدى (المرتضى) معصوماً حتّى يجب أن يطاع، فلو ثبت أنّه يقول بعدم النقيصة مطلقاً لم يلزمنا اتّباعه، ولا خير فيه. ضربة حيدريّة (الهندي محمّد مجتهد اللكنوي) ٢: ٨١. (لم نعثر على الكتاب).

(٢) قال هناك: وقال الكاشي ردّاً على الطوسي بعدما نقل عبارته، فقال: أقول: يكفي في وجوده في كلّ عصر وجوده جميعاً كما أنزل الله محفوظاً عند أهله ... تفسير الصافي (للكاشاني) ١: ٥٥، المقدّمة السادسة.

(٣) راجع تعليقة ص٧٧س٢، ص٨٤س٩، ص٨٨س٥، ص١٠٤س٣، ص١٢٢س٣.

(٤) قال هناك: منها سدّ باب الطعن؛ لأنّهم رأوا أن لا جواب عندهم لأعداء الإسلام حيث يعترضون على المسلمين.

(٥) راجع تعليقته على ص١٠٣س٢، ص١١٨س١٩، ص١٢٧س١٤.

(٦) قال هناك: وقد اعترف بهذا السيّد الجزائري حيث قال بعد ذكر اتّفاق الشيعة على التحريف: نعم، قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأنّ ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن المنزل لا غير، ولم يقع فيه تحريفٌ ولا تبديلٌ .... والظاهر أنّ هذا القول إنّما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة - منها سدّ باب الطعن عليه-. ثُمَّ يبيّن أنّه لم يكن إلّا لهذه المصالح بقوله: كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلّفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن. الأنوار النعمانية، (للسيّد نعمة الله الجزائري) ٢: ٣١١-٣١٥.

(٧) راجع تعليقته على ص١٠٣س٢، ص١١٨س١٩، ص١٢٧س١٤.

ص١٣٥س٥[1]: هذا لا إشكال فيه لعدّة مصالح؛ منها: وجوب التقيّة، ومنها: إلزام المخالفين بالحقّ، ومنها: إتّباع طريق الحكمة والموعظة الحسنة دون الشتم والسباب الذي هو طريقة هذا المؤلِّف وأمثاله.

ص١٣٥س١٤[2]: سبق أن ذكرنا وجهه، وأنَّه محمولٌ على ما سمّيناه بالقرآن المؤجّل، أو محمولٌ على حذف التفسير والتأويل ممّا وصلنا من القرآن الكريم.

ص١٣٦س١[3]: هذه الأعمال - وهي: أعمال جمع القرآن الكريم- مرويّةٌ كلّها - فيما أعلم- بطريق العامّة، ليس فيه طريقٌ شيعيّ، فلا يكون حجّةً وإن كثر عددها.

فإن ادّعى أحدهم الاستفاضة أو التواتر.

قلنا: **أوّلاً**: أنَّ هذا لم يثبت بل تابعٌ لوجدان مدّعيه.

وثانياً: أنَّ التواتر- كما أشرنا- لا يثبت به إلَّا القضيّة المتيقّنة من

---

(١) قال هناك: وأمّا الشيخ الطوسي الملقّب بشيخ الطائفة، فقد قال الشيعة أنفسهم في تفسيره: ثُمَّ لا يخفى على المتأمّل في كتاب (التبيان) أنّ طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين.

(٢) قال هناك: فيقول الملّا خليل القزويني، شارح الصحيح الكافي المتوفّى سنة ١٠٨٩هـ تحت حديث (إنَّ للقرآن سبعة عشر ألف آية) يقول: وأحاديث الصحاح التي تدلّ على أنّ كثيراً من القرآن قد حذف قد بلغ عددها إلى حدٍّ لا يمكن إنكاره. الصافي في شرح الكافي (ملا خليل القزويني)، لم نعثر على نسخة من الكتاب نعم طبع جزءان فقط من قبل دار الحديث في قم والأجزاء الباقية قيد العمل.

(٣) قال هناك: ... أعمال أبي بكر وعمر وعثمان. الصافي في شرح الكافي (ملا خليل القزويني)، انظر: الهامش السابق.

المجموع، ولا شكّ أنّها خاليةٌ من إثبات النقيصة، فضلاً عن الزيادة.

ص١٣٦ س٢[١]: هذا رأي الكاشاني وليس حجّةً على غيره، ولو سلّمناه فقد فسّرنا معنى النقيصة وتحدّثنا عنها وعن الزيادة فلا نعيد.

ص١٣٦ س١٠[٢]: قوله: (فالظاهر ...الخ). قلنا إنّ مجرّد ورود الرواية في كتابٍ لا يعني أخذ المؤلّف بها. وقلنا أنّ هؤلاء المؤلّفين كانت نظرتهم إلى حفظ الحديث موسوعيّةً وشاملةً ولا تختصّ بالأخبار الصحاح.

إذن، فاستنتاج هذا الظهور باطل.

ص١٣٦س١٤[٣]: قوله: (يثق بها رواه فيه)، يراد بذلك الوثوق في السند لا الوثوق بالدلالة، ووثوقه بالسند اجتهاديٌّ قابلٌ للمناقشة من قبل أيّ مجتهدٍ آخر. ولا ينبغي أن نغفل: أنَّ الأخبار فيها ما هو متعارضٌ وفيها ما هو غير معقولٍ ونحو ذلك، مهما كان عدده، فكيف يثق بكلّ الأخبار مع ما فيها،

---

(١) قال هناك: ويقول المفسّر الشيعي الكاشي في مقدّمة تفسيره: المستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أنّ القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمّد صلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغيّر محرّف، وأنّه قد حذف عنه أشياء كثيرة. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٤٩، المقدّمة السادسة.

(٢) ذكر هناك: ويقول: أمّا اعتقاد مشائخنا رحمهم الله في ذلك، فالظاهر من ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنّه كان يعتقد بالتحريف والنقصان في القرآن. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٥٢، المقدّمة السادسة.

(٣) ذكر هناك: لأنّه روى روايات في هذا المعنى في كتابه (الكافي) ولم يتعرّض للقدح فيها، مع أنّه ذكر في أوّل الكتاب أنّه يثق بها رواه فيه. تفسير الصافي (للفيض الكاشاني) ١: ٥٢، المقدّمة السادسة.

والكافي وحده يحتوي على ذلك جزماً. ومنه يظهر الحديث في آراء مَن يذكرهم المؤلِّف خلال الأسطر التالية[١].

ص١٣٧س١٠[٢]: قلنا: إنَّ مثل هذه (السور) تفضح نفسها بنفسها؛ لما فيها من الركاكة في اللّفظ، وإن كان مضمونها حقّاً، إلَّا أنَّ أُسلوبها لا يشبه متانة القرآن ورصانته، مضافاً إلى أنَّها لو كانت مرويّةً فهي روايةٌ ضعيفةٌ مرسلةٌ لا حجّيّة فيها، على أنَّنا قلنا: إنَّ نصّ القرآن لا يثبت حتّى بخبر الواحد الصحيح، فضلاً عن الضعيف.

---

(١) حيث سرد المؤلِّف إحسان إلهي ظهير بعد ذلك عدّة أسماء مثل: المقدّس الأردبيلي، والملّا محمّد باقر المجلسي، والميرزا محمّد باقر الموسوي، والحاج كريم خان الكرماني الملقّب بمرشد الأنام، والمجتهد الشيعي الهنديّ السيّد دلدار علي، والميرزا النوري الطبرسي.

(٢) قال هناك: وذكر خاتمة مجتهديهم الملّا محمّد باقر المجلسي في كتابه (بسم الله الرحمن الرحيم، يا أيها الذين آمنوا بالنورين أنزلناهما عليكم آياتي ويحذّرانكم عذاب يوم عظيم، نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم، الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آياتٍ لهم جنّات النعيم، والذين كفروا من بعد آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم وعصوا لوصيّ الرسول أولئك يسقون من حميم ... (تذكرة الأئمّة).

تقدمت الإشارة إلى عدم صحّة نسبة كتاب تذكرة الأئمّة للعلّامة المجلسي في هامش التعليقة ص١١٣س١ حيث قلنا هناك: لا يخفى أنَّه لم تثبت صحّة نسبة هذا الكتاب للعلّامة المجلسي، وإنَّما الكتاب هو لمحمّد باقر بن محمّد تقي اللاهيجي المائل للتصوّف، فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسي توهّماً منتشأه الاشتراك الاسمي في الاسم واسم الأب.

ص١٣٨ س٦[1]: هذا وما بعده من آراءٍ ليست روايةً ولا حجّةً، وهي اجتهادات بعض العلماء المتأخّرين، وقابلةٌ للمناقشة، وقد عرفنا مناقشاتها، فلا نعيد.

ص١٣٩ س١٨[2]: المؤلّف يتكلّم هذا الكلام ولكنّه لا يحدّد الصفحة في

---

(١) قال هناك: وكتب الميرزا محمّد باقر الموسوي: أنّ عثمان ضرب عبد الله بن مسعود ليطلب منه مصحفه حتّى يغيّره ويبدّله مثل ما اصطنع لنفسه حتّى لا يبقى قرآنٌ محفوظٌ صحيحٌ. بحر الجواهر (للموسوي)، ط. لم نعثر على الكتاب.

ويقول الحاج كريم خان الكرماني الملقّب بـ (مرشد الأنام) في كتابه: أنّ الإمام المهديّ بعد ظهوره يتلو القرآن، فيقول المسلمون: هذا والله هو القرآن الحقيقي الذي أنزله على محمّد، والذي حرّف وبدّل. إرشاد العلوم (الكرماني). الكتاب باللغة الفارسيّة وهو غير متوفّر بين أيدينا.

ويقول المجتهد الشيعيّ الهنديّ السيّد دلدار عليّ الملقّب بـ (آية الله في العالمين) يقول: ومقتضى تلك الأخبار أنّ التحريف في الجملة في هذا القرآن الذي بين أيدينا بحسب زيادة الحروف ونقصانه، بل بحسب بعض الألفاظ وبحسب الترتيب في بعض المواقع قد وقع بحيث ممّا لا يشكّ مع تسليم تلك الأخبار. استقصاء الإفحام (دلدار)، الكتاب غير متوفّرٌ بين أيدينا.

ويصرّح عالمٌ شيعيّ آخر: أنّ القرآن هو من ترتيب الخليفة الثالث ولذلك لا يحتجّ به على الشيعة. ضربة حيدرية (الهندي محمّد مجتهد اللكنوي) ٢: ٧٥. (لم نعثر على الكتاب).

(٢) قال في الهامش رقم (١٣٥): وقد ذكر السيّد الخطيب رحمه الله في (الخطوط العريضة) أنّ الشيعة يعتقدون بسورة (الولاية) في القرآن وأنّها أُسقطت، فيرد عليه الصافي في كتيّبه (مع الخطيب) بشدّةٍ وحماسٍ بقوله: فانظر ما في كلامه هذا من الكذب الفاحش والافتراء البيّن، ليس في فصل الخطاب لا في صفحة (١٨٠) ولا في غيرها من أوّل الكتاب إلى آخره ذكر من هذه السورة المكذوبة على الله، فنقول في جوابه وفي أسلوبه: أيّها الصافي ألا تستحي من الله؟

(فصل الخطاب) فإن كان صادقاً فليذكرها. نعم، في العبارة المنقولة عنه اسم (سورة الولاية) وليس نصّها، والصافي ينفي وجود نصّها[١]، وليس اسمها.

ص١٤٠ س٣[٢]: هذا الحاصل بلا حاصل.

ص١٤٠ س٦[٣]: سبق أن ناقشنا مثله، فراجع[٤].

ص١٤٠ س١٥[٥]: هذه تدلّ على وجود أخبار التحريف عند أهل السنّة أيضاً، إلَّا أنَّ المؤلِّف بسبب تعصّبه ترك ذكرها. فما تجيب به عن السنّة نجيب به عن الشيعة، فيرتفع الإشكال عن الشيعة. إلَّا أنَّ هذه العبارة تسجّل الإشكال عليه.

ص١٤٥ س٦[٦]: سبق أن عرفنا الأمر مفصّلاً، على أنَّ التعبير بـ

---

(١) مجموعة الرسائل (الشيخ لطف الله الصافي) ٢: ٣٧٧، الرسالة الخامسة والعشرون تحت عنوان مع الخطيب في خطوطه العريضة.

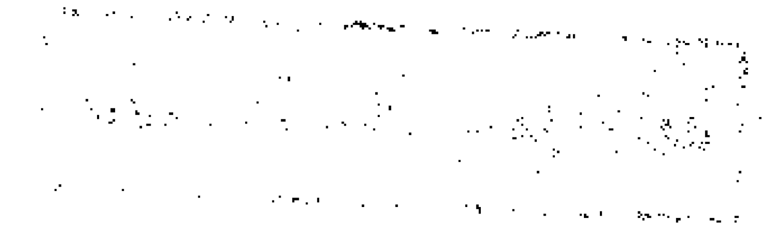
(٢) قال هناك: والحاصل أن متقدّمي الشيعة ومتأخّريهم تقريباً جميعهم متّفقون على أنَّ القرآن محرّف.

(٣) ذكر هناك: فها هو المحدّث الشيعي يقول وهو يذكر القراءات المتعدّدة: الثالث: أنَّ تسليم تواترها عن الوحي الإلهي وكون الكلّ قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالّة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادّةً وإعراباً، مع أنَّ أصحابنا قد أطبقوا على صحّتها والتصديق بها. الأنوار النعمانيّة (للسيّد الجزائري) ٢: ٣١١.

(٤) انظر تعليقته على ص٩٢ س٢.

(٥) قال هناك: ثمّ ما عذر من اعتذر منهم أنَّها رواياتٌ ضعيفةٌ وقليلةٌ لا غير، كما يوجد بعض الروايات عند أهل السنّة.

(٦) قال هناك: فهذا ما رواه بخارينا وذاك ما رواه بخاريهم، وهذا ما قاله أئمّة أهل السنّة، وذلك ما قاله أئمّتهم.



«البخاري» عن «الكافي» سوء ذوقٍ وسوء أدبٍ من زاوية شيعيّة، ولكنّه من زاوية سنيّة احترام كبير؛ لأنَّه تشبيه له بأعظم الكتب عندهم.

ص١٤٧[(١)]: هذا الإشكال وارد على هذا الفهم السنّي للآية الكريمة، وجوابه مبتنٍ على القول بالجبر الذي يقولون به، ولا نقول به. وقد عرفنا فيما سبق معنى حفظ القرآن فلا نعيد، والعبارة التي بعدها من (الفخر الرازي)[(٢)] أعتقد أنَّها من المخازي وتدلّ على جهله ومبالغاته.

ص١٥٠س٥[(٣)]: الكتاب ناقص هنا أيضاً صفحتان [أي: ١٤٨-١٤٩].

والذي أعرفه أنَّ هذا الكتاب (ضربة حيدريّة)[(٤)] ليس خاصّاً للقول بالتحريف، بل قد لا يكون ذلك مذكوراً فيه أصلاً، وإنَّما هو دسّ من هذا المؤلِّف. وقد يكون كثيراً من الكتب التي ذكرها هكذا، غير أنَّ نقصان (التصوير) أوجب جهلنا بما ذكره، ويكفي ما ذكره المؤلِّف في الهامش من أنَّ كتاب النوري الطبرسي وثيقةٌ مهمّةٌ، وهذا معناه أنَّه لم يجد غيره، وأنَّ غيره مدسوسٌ، وقد عرفنا حال هذا الكتاب للحاجّ النوري أيضاً.

---

(١) ذكر هناك ص١٤٧س٢ نقلاً عن الفخر الرازي: فإن قيل: فلم اشتغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف وقد وعد الله تعالى بحفظه، وما حفظه الله فلا خوف عليه. تفسير مفاتيح الغيب (للرازي) ١٩: ١٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) قال هناك: (وضربة حيدريّة) للسيّد محمّد مجتهد اللكنوي، وغير ذلك من الكتب الكثيرة التي أُلّفت في اللغة الفارسيّة والعربيّة والأُرديّة.

(٤) لم نعثر على الكتاب.

ص١٥٣س٢[١]: يقصد الحديث عن التقيّة لدى الشيعة، وكلامه واستنتاجاته إنّما صدرت منه بصفته عدوّاً ناصباً، فلا حجّيّة فيها، ولا ركون إليها، ولا صحّة لها.

والشيعة يعترفون بالتقيّة لا محالة؛ لأنّها واردةٌ عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام في الأخبار الصحيحة الكثيرة، وقد كتبنا بحثاً عن التقيّة، بيّنا فيها مصالحها ومفاهيمها فراجع[٢]، وليس فيها أنّها راجعةٌ إلى الكذب. نعم، لو استلزمت التقيّة الكذب لأصبح جائزاً، بل واجباً أحياناً. وهذا ليس بدعاً في الشريعة؛ فإنّ الشريعة أباحت كلّ حرام أصبح مورداً للضرورة حتّى الزنا، قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُّنَّ فَإِنَّ اللهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٣].

والتقيّة غالباً، بل دائماً، تعني الضرورة والضرر عند مخالفتها، فمن الطبيعي أن تقتضي القاعدة العامّة جواز الكذب.

على أنَّ الكذب أحياناً أُخرى يكون جائزاً كما في إصلاح ذات البين، أو وجود مصلحةٍ عامّةٍ ضروريّةٍ فيه، أو حفاظاً على إيمان شخصٍ أو أكثر، ونحو ذلك.

ص١٥٤س١٠[٤]: الأوامر بالتبليغ التي تدلّ عليها هذه الآيات

---

(١) ذكر هناك عنواناً وهو: الشيعة والكذب.

(٢) لم نعثر على هذا البحث. نعم، هناك فصلٌ في كتاب ما وراء الفقه ١: ق١: ١٢٦-١٦٣، تناول فيه هذه المسألة بشكل مفصّل.

(٣) سورة النور، الآية: ٣٣.

(٤) قال هناك: وكيف هذا مع ذاك: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة/ ٦٧).

الكريمة لا تنافي التقيّة، ولا الأمر بالكتمان. نعم، هـو ينـافي التبليـغ المطلـق أو العامّ لكلِّ أحدٍ بكلِّ شيء. وهذا غير محتملٍ صحّته، بل غير محتملٍ جـوازه في الشريعة، ولم يقل به أحد، ويدلّ على ذلك عدّة أُمور:

أوّلاً: ما ورد من أنّه: «**كلّموا الناس على قدر عقولهم**»[1].

ثانياً: ما ورد من أنّه: «**دعوا الناس على غفلاتهم**»[2].

ثالثاً: وجوب كتم الأسرار الإلهيّة.

رابعاً: ضرورة التدرّج في التعليم، ولا يمكن أن يفهم الفرد ما كان أعلى من مستواه من العلوم.

خامساً: ضرورة التدرّج في التربية النفسيّة والروحيّـة، وعـدم تكليـف الفرد ما لا يطيق.

سادساً: حرمة بثّ أُمورٍ ومعانٍ قد توجِد الشبهة والمضاعفات في أذهان الناس، أفراداً ومجتمعات.

سابعاً: حرمة بثّ أُمورٍ ومفاهيم قد توجد مشاكل اجتماعيّة أو اقتصاديّة للمجتمع أو حرباً مثلاً، إلى غير ذلك.

وكلّ ذلك يقتضي ويستدعي كتمان بعض الحقائق لا محالة. فمَـن يقـول بلزوم تفهيم كلّ شيءٍ لكلِّ أحدٍ مجنونٌ لا محالة.

---

(١) الوارد هو (أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم). انظر: المحاسـن ١: ١٩٥، بـاب العقل، الحديث ١٧، الكافي (للكليني) ١: ٢٣، كتاب العقل والجهل، الحـديث ١٥، الأمالي (للصدوق) ٥٠٤، المجلس الخامس والستّون.

(٢) الوارد هو (ذروا الناس في غفلاتهم). انظر: عـوالي اللئـالي ٢: ٢٤٦، بـاب المتـاجر، الحديث ١٥.

والنتيجة: أنَّ الآيات الكريمة التي تأمر بالتبليغ مقيّدةٌ ذاتاً أو بالدليل الخارجي، أعني: بقرينةٍ متّصلةٍ أو منفصلةٍ بأن لا يكون الحال مورداً للكتمان، وإلّا لزم ذلك جزماً. وهذا جوابٌ عامٌّ على كلِّ ما ذكره المؤلّف من الأدلّة. على أنَّ بعض الأدلّة لا دلالة لها على مقصوده بالمرّة.

ص١٥٥ س١١(١): هذه أدلّة على حرمة الكذب لا على حرمة التقيّة، بعد أن عرفنا الفرق، وهو بونٌ شاسعٌ.

ص١٦١س١٠(٢): هذا وما بعده لو نظرنا إلى الواقع فهو صادقٌ وصحيحٌ، وكلّ مذهبين أو دينين أو فكرتين - أعني: أيديولوجيّتين- الأمر فيهما كذلك، أي: إنّهما لا يجتمعان وإلّا اعتبرا واحداً لا اثنين، وهذا واضح. وإنّما هما اثنان مادام بينهما خلافٌ نظريٌّ أو عمليٌّ.

وإنّما المهمّ الذي يستثنى من ذلك هو الاجتماع على صفة الإسلام للوقوف بوجه العدوّ المشترك، كما سبق أن ذكرنا فلا نكرّر(٣).

ص١٦٣ص١٣(٤): ليس في الرواية أيّ دلالةٍ على أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان

---

(١) قال هناك: وذمَّ المنافقين على كذبهم، فقال: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون/ ١).

(٢) قال هناك: وهل بعد هذا يمكن لأحدٍ أن يعتمد عليهم، ويصدّق قولهم، ويمشي معهم، ويتّفق بهم، ولقد صدق عالمٌ شيعيٌّ هندي السيّد (إمداد إمام) حين قال: إنَّ مذهب الإماميّة ومذهب أهل السنّة عينان تجريان إلى مختلف الجهات، وإلى القيامة تجريان هكذا، متباعدتين، لا يمكن اجتماعهما أبداً. مصابح الظلم (إمداد إمام) الكتاب باللغة الأُرديّة.

(٣) انظر: تعليقته قدس سره على ص٨-٩، ص٨٦س١٦، ص١٠٠س١٣.

(٤) قال هناك: فهذه عقيدة الشيعة في التقيّة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخدع الناس - عياذاً بالله- حيث كان يظهر أنّه يستغفر للمنافق الذي منعه الله عن الاستغفار له.

يظهر الاستغفار للمنافق، كما هو واضح لَمن يراجعها. إذن، فالاستنتاج الـذي ذكره المؤلِّف استنتاجٌ باطلٌ.

ص١٦٤س٢[1]: هذا أيضاً ممّا لا تدلّ عليه الرواية بأيّ حال.

ص١٦٤س٧[2]: نعترف أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعمل بالتقيّة بمعناها الصحيح في المورد الصحيح، وأوضح مثال لذلك: هو أنّه بدأ الدعوة السريّة عدّة سنوات إلى أن أمره الله تعالى بإظهارها وإعلانها؛ وما ذلك إلّا لأنّه كان في إعلانها ضررٌ عليه وعليها، وهذا أحد مصالح وأسباب التقيّة، ومن تلك الموارد: إعطاؤه وأخذه الأزواج من المنافقين من الصحابة؛ وذلك لأجل الأمل في هدايتهم وجلبهم إلى الطريق الصحيح، مضافاً إلى أنّه قد يكفي شرّهم ومكرهم. وهذا أيضاً أحد مصالح وأسباب التقيّة، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ص١٦٤ س١٤[3]: هذه الرواية لا دليل على صحّة سندها.

١٦٥ س٦[4]: لم يقل الإمام (صدقت) أو (حقّ ما تقول)، بل قال:

---

(١) قال هناك: حيث كان رفقاؤه يسترحمون له في نفس الوقت؟ فكان سرّه يخالف علانيته.

(٢) قال هناك: وما نافق ابن أُبي إلاّ خوفاً عن الإسلام وشوكته، وطمعاً في منافعه وفوائده، فما صوغ الشيعة هذه الفرية إلاّ لإثبات عقيدتهم النجسة.

(٣) قال هناك: وهناك روايةٌ أخرى تصرّح بأنّها نفاقٌ محضٌ، فيروي الكليني في كتاب (الروضة في الكافي) عن محمّد بن مسلم قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي: يا بن مسلم هاتها، إنَّ العالم بها جالسٌ وأومأ بيده إلى أبي حنيفة، فقلت: رأيت كأنّي دخلت داري وإذا أهلي قد خرجت عليَّ فكسرت جوزاً كثيراً ونثرته ... الروضة من الكافي (للكليني) ٨: ٢٩٢، حديث نوح عليه السلام يوم القيامة، الحديث ٤٤٧.

(٤) ذكر هناك: قال: ثُمَّ خرج أبو حنيفة من عنده فقلت له: جعلت فداك إنّي كرهت تعبير

(أصبت)، والإصابة هو التقاء شيء بشيءٍ، كإصابة الحجر للحائط أو السهم للهدف أو المرض للإنسان أو المال للفقير، وهكذا. فمن ناحية الكلام يمكن أن يكون الفرد قد أصاب الحقّ أو أصاب الخطأ والباطل، وهذا من ألفاظ التقيّة التي نعترف بضرورة استعمالها أحياناً.

ص١٦٥ س٧[1]: التقيّة من أبي حنيفة[2] ليس لأنّه ذو سلطةٍ وشوكة، بل للتقيّة أسباب عديدة، يكفي منها الآن أن نعرف أنّه كان معروفاً بين أهل مذهبه بأنّه عالم متبحّر، وهذا ما لا يُريد الإمام نفيه، بل كان من المصلحة احترام هذا الرجل وتأكيد علمه، حتّى لا توجد مضاعفات بين قومه.

ص١٦٥س١٦[3]: هذه الرواية أيضاً لا دليل على صحّة سندها، و[لو]

هذا الناصب، فقال: يا بن مسلم! لا يسؤك الله فما يواطي تعبيرهم تعبيرنا ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبَّره، قال: فقلت له: جعلت فداك: فقولك: أصبت وتحلف عليه وهو مخطئ؟ قال: نعم، حلفت عليه أنّه أصاب الخطأ. الروضة من الكافي (للكليني) ٨: ٢٩٢، حديث نوح عليه السلام يوم القيامة، الحديث ٤٤٧.

(١) قال هناك: ومعروف أنّ أبا حنفية رحمه الله ما كان ذا سلطةٍ وشوكةٍ حتّى يُهاب ويُخاف منه، بل كان مبغوضاً عند أصحاب الحكم والجاه وناقماً عليهم.

(٢) أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، قيل إنّه من أبناء فارس، ولد بالكوفة سنة ثمانين، وهو أحد أئمّة المذاهب الأربعة المعروفة عند السنة، اختلفت الأقوال وتناقضت الآراء حول شخصية أبي حنيفة، مات سنة خمسين ومائة. انظر: موسوعة طبقات الفقهاء ٢: ٥٨٥، رقم الترجمة ٦٩٠.

(٣) قال هناك: وورد مثل هذا في آية من كتاب الله عزّ وجلّ كما يرويه الكليني في الكافي: عن موسى بن أشيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله عزّ وجلّ، فأخبره بها، ثُمَّ دخل عليه داخلٌ فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما

كانت قد دلّت على مداليل باطلة، لأمكن رفضها بسهولة.

ص١٦٦ س٤[1]: لا يخفى أنَّ التنزيل الحكيم لا ينحصر معنى أيّة آية منه بمعنىً واحدٍ، بل له معانٍ ظاهرةٌ، ومعانٍ باطنةٌ عديدة. وهذا ما نصّت عليه الروايات[2]، فقد اختار الإمام في كلِّ مرّةٍ أحد المعاني فذكرها للسائل بمقدار ما يناسب مستواه، وأخفى عنه المعاني الأُخرى التي لا تناسبه. وهذا أيضاً شكلٌ من أشكال التقيّة ومستوى منها، وكلام المؤلِّف بعد ذلك كلام عدوٍّ لا أهمّيّة فيه ولا يصلح لشيءٍ.

ص١٦٧ س٢[3]: هذا نعترف به، ومقتضى القاعدة ذلك؛ فإنَّ الضرورات تبيح المحظورات، فقد يُفتي الأئمّة عليهم السلام بفتوى علماء العامّة عند

أخبر الأول، فدخلني من ذلك ما شاء الله حتّى كان قلبي يُشرح بالسكاكين... الكافي (للكليني) ١: ٢٦٥، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين، الحديث ٢.

(١) ذكر هناك: فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت وعلمت أنّ ذلك من التقيّة. الكافي (للكليني) ١: ٢٦٥، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين، الحديث ٢.

(٢) ورد: أنَّ القرآن له ظهرٌ وبطنٌ. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٣٣ و١٩٦، تفسير العياشي ١: ١١، الكافي (للكليني) ١: ٣٧٤.

(٣) قال هناك: وأكثر من ذلك كان الأئمّة حسب زعم الشيعة يحلّون الحرام ويحرّمون الحلال تقيّة، فهذا هو إبان بن تغلب أحد رواة الكافي يروي قائلاً: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبي (محمّد الباقر عليه السلام) يفتي في زمن بني أمية أنَّ ما قتل البازي والصقر فهو حلال، وكان يتّقيهم، وأنّا لا أتّقيهم، وهو حرام ما قتل. الفروع من الكافي (للكليني) ٦: ٢٠٨، باب صيد البزاة والصقور وغير ذلك، الحديث ٨.

الضرورة، وهذا معنى موجود في عدد من الروايات[1]، وليس أنَّ الإمام عليه السلام يُفتي بغير الواقع جزافاً، والعياذ بالله.

ص١٦٨ س٨[2]: هذه الرواية نعترف بصدق مضمونها؛ لأنَّها ناتجة عن الخضوع للإمام المعصوم عليه السلام واحترام رأيه أمام الله سبحانه؛ ولا تدلّ على أكثر من ذلك. والمثال قد يكون مبالغاً فيه، إلَّا أنَّ السائل يعترف أنَّ الإمام لا يُفتي إلَّا بحكمةٍ وعدلٍ، وإن جهلنا وجهه كما في المثال.

ص١٦٩ س٦[3]: قوله: (وعن الباقر الجعفر ...) ما معناه؟

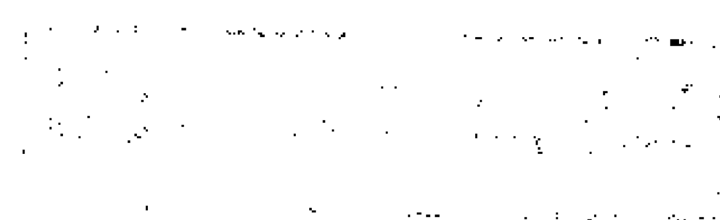
(١) منها ما ورد في تهذيب الأحكام ٥: ٤٩٣، باب الزيادات في فقه الحج، الحديث ٤١٧: سلمة بن الخطاب، عن محمّد بن عبد الحميد، عن أحمد بن عيسى، عن غيلان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التكبير في أيّام الحج من أيّ يوم يبتدئ به وفي أيّ يوم يقطعه وهو بمنى وسائر الأمصار سواء أو بمنى أكثر، فقال: التكبير بمنى يوم النحر عقيب صلاة الظهر إلى صلاة الغداة من يوم النفر، فإن أقام الظهر كبَّر وإن أقام العصر كبَّر وإن أقام المغرب لم يكبّر، والتكبير بالأمصار يوم عرفة صلاة الغداة إلى النفر الأوّل وصلاة الظهر وهو وسط أيّام التشريق.

قال محمّد بن الحسن: هذا الخبر موافقٌ للعامّة ولسنا نعمل به.

(٢) قال هناك: فهذا هو محدّثهم الكبير أبو عمرو محمّد الكشي يذكر في كتابه عن حمدويه، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين عن الحاكم بن مسكين الثقفي قال: حدّثني أبو حمزة معقل العجلي عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله (جعفر): والله لو فلقت رمّانة بنصفين فقلت: هذا حلال وهذا حرام، نشدت أنّ الذي قلت حلال حلال ... رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥١٨.

(٣) ذكر هناك: إنَّ جابراً يقول وقد روى عنه الباقر نفسه وعن الباقر الجعفر: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله. الكافي (للكليني) ٢: ٣٧٣، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق، الحديث ٥.

أقول: الرواية عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن الرسول صلى الله عليه وآله.



ص١٦٩ س٧[1]: من الواضح أنّ هذه الرواية مقيّدة [في] ما إذا كان رضا السلطان بسخط الله، وأمّا العمل بالتقيّة فهي إرضاء له مع رضاء الله عزّ وجلّ، ولا غبار على ذلك بعد تذكّر مصالحها.

ص١٧٢ س٣[2]: هنا يعني: أنّني إذا عرفته سنّيّاً أفتيته بفتوى علماء العامّة، وهكذا يصنع الإمام نفسه، وهذا سببه الرئيسيّ هو التقيّة، مع العلم أنّ السائل إذا كان سنيّاً فمن المنطقيّ أن تعطيه ما يرضى عنه من الفتوى؛ فإنّه إنّما يسأل عن ذلك، فينبغي أن يجاب عمّا سأل عنه ويُعطى رأي علمائه. ومثال ذلك: اختلاف فتاوى العلماء في مسائل الفقه عندنا، واختلاف (التقليد) عندنا، فإذا سأل سائل عن فتوى وعرفناه مقلّداً لفلانٍ، فمن المنطقيّ أن أذكر له فتوى مَن يقلّده، وهكذا.

ص١٧٢ س٨[3]: القول السديد المأمور به في الآية هو القول المطابق للقواعد الشرعيّة من جميع الوجوه حتّى التقيّة.

ص١٧٣ س٤[4]: هذا الخبر نعترف بصدق مضمونه ولا إشكال فيه.

---

(١) ذكر هناك: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أرضى سلطاناً بسخط الله خرج من دين الله. الكافي (للكليني) ٢: ٣٧٣، باب من أطاع المخلوق في معصية الخالق، الحديث ٥.

(٢) ذكر هناك: قال (أي معاذ بن مسلم): فقال لي (أبو عبد الله): اصنع كذا فإنّي أصنع كذا. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٥٢٤.

(٣) قال هناك: وقال عزّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾ (الأحزاب/ ٧٠).

(٤) قال هناك: فمثلاً يذكر الكشي أنّ أبا الحسن موسى الكاظم كتب إلى أحد متّبعيه وهو في السجن: ادعُ إلى صراط ربّك فينا مَن رجوت إجابته، ولا تحصر حصرنا، ووالِ آل محمّد، ولا تقل لما بلغك عنّا أو نُسب إلينا: هذا باطل، وإن كنت تعرف خلافه، فإنّك لا تدري لِمَ قلناه، وعلى أيّ وجه وصفناه. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٧٥٥، ترجمة عليّ بن سويد السايي.

ص١٧٣ س١٠[1]: هذا الخبر أيضاً صادق المضمون عموماً، وهو مندرج في ضمن الأخبار التي تأمر بالاجتماع بالعامّة ومخالطتهم وحضور مجالسهم وصلواتهم، وهذا مستحبٌّ فعلاً.

وإعادة صلاة الفريضة بشكل جماعة وارد في الفقه بين الشيعة أنفسهم[2]، وتكون صلاةً استحبابيّةً، فكذلك لو أعاد الشيعيّ صلاته مع العامّة.

ص١٧٤ س٥[3]: نعم، الحقّ لا يتعدّد. ولكنّ الكلام الذي فيه تقيّةٌ هو صوابٌ أيضاً؛ لأنّنا إن قصدنا صواب مضمونه فهو باطلٌ، وإن قصدنا صواب بيانه وإظهاره فهو حقّ، وهذا يكفي؛ لأنّه مطابقٌ للمصلحة والقاعدة تقتضي التقيّة.

ص١٧٥س١٢[4]: هذا من الأخبار الدالّة على ذمّ هؤلاء الأكابر رضي

---

(١) قال هناك: بل وحرّضوهم على ذلك، كما روي عن أبي عبد الله أنّه قال: ما منكم من أحد فيصلّي صلاةً فريضةً في وقتها ثُمَّ يصلّي معهم صلاةً تقيةً إلّا كتب الله بها خمساً وعشرين درجة، فارغبوا في ذلك. من لا يحضره الفقيه (للصدوق) ١: ٣٨٢، باب الجماعة وفضلها، الحديث ١١٢٤.

(٢) جواهر الكلام (للجواهري) ١٣: ٢٤٤، الفتاوى الواضحة (للسيّد محمّد باقر الصدر): ٤٥٢، منهج الصالحين (للسيّد محمّد الصدر) ١: ١٨٢، المسألة ٧٤٥.

(٣) قال هناك: وهل من الممكن أيضاً أن يسمع ويرى أحد من العقلاء كلاماً متناقضاً مخالفاً بعضه بعضاً، ثمّ يقول: إنَّ الكلَّ حقٌّ وصواب.

(٤) قال هناك: ثمّ هذا هو زرارة بن أعين الذي قال فيه الجعفر هذا نفسه عن ابن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾.

قال: أعاذنا الله وإيّاك من ذلك الظلم، قلت: ما هو؟ قال: هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب، قال: قلت (يعني ابن أبي حمزة): الزنا معه؟ قال: الزنا ذنب. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٨، ترجمة زرارة بن أعين.

الله عنهم، وقد ورد في رواياتٍ أُخرى ذكر السبب لذلك[1]، إلّا أنّ المؤلِّف سكت عنه كتماناً للحقّ. وقد كان الأئمّة عليهم السلام يتوخّون بذلك عدّة مصالح ندركها فضلاً عن المصالح التي لا ندركها:

أوّلاً: الحفاظ على حياة هؤلاء الأكابر.

ثانياً: الحفاظ بذلك على نفعهم لشيعتهم.

ثالثاً: الحفاظ على شأن هؤلاء بين العامّة.

رابعاً: الحفاظ بذلك على نفوذ كلمتهم بين العامّة.

خامساً: عدم التركيز على اختصاصه بالإمام عليه السلام تماماً، الأمر الذي يوفّر له قسطاً من الحريّة في مجتمع السنّة ومجتمع الشيعة، ونظرة السلطات إليه.

إلى غير ذلك من المصالح. وورد في الروايات أنّ الإمام عليه السلام ينبّه زرارة وأمثاله على أنّه قد يتحدّث ضدّه، ثُمَّ يفهمه مصالح ذلك[2].

---

(١) ورد في رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٩، ترجمة زرارة بن أعين: عن عبد الله بن زرارة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام اقرأ منّي على والدك السّلام، وقل له: إنّي إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك؛ فإنّ الناس والعدوّ يسارعون إلى كلّ مَن قرّبناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في مَن نحبّه ونقرّبه، ويرمونه لمحبّتنا له وقربه ودنوّه منّا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ويحمدون كلّ من عبّناه نحن وأن نحمد أمره....

(٢) حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله القمّي، عن محمّد بن عبد الله المسمعي، وأحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، عن الحسين بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ أبي يقرأ عليك السّلام ويقول لك جعلني الله فداك إنّه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنّك ذكرتني وقلت فيّ. فقال: اقرأ أباك السّلام، وقل له: أنا والله أحبّ لك الخير في الدنيا وأحبّ لك الخير في الآخرة، وأنا والله عنك راضٍ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا. انظر: رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٢، ترجمة زرارة بن أعين.

ص١٧٥ س١٦[١]: لا يخفى أنَّ الإمام أعلم ممّن سواه بالفرق بين هذين الرجلين، إلّا أنَّ هذا الكلام محمولٌ على عدّة محامل:

أوّلاً: المناقشة في سند الرواية.

ثانياً: أن يكون المراد به شخصاً آخر غير زرارة بن أعين.

ثالثاً: التركيز على إلحاقه بعلماء العامّة؛ لأجل جني تلك المصالح التي أشرنا إليها وغيرها، وقد كان فعلاً من علماء الشيعة وقادتهم يعيشون بصفتهم علماء عامّة، كالحسين بن روح[٢] وابن السكّيت[٣]، وكثير غيرهم[٤].

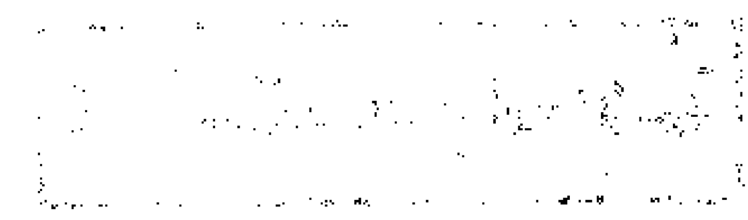
---

(١) ذكر هناك: قال: أعاذنا الله وإيّاك من ذلك الظلم، قلت: ما هو؟ قال: هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب، قال: قلت (يعني ابن أبي حمزة): الزنا معه؟ قال: الزنا ذنب. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٥٨، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) هو الشيخ الجليل أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، من بني نوبخت. وهو السفير الثالث للإمام المهديّ عليه السلام، وحاله كغيره من السفراء وغيرهم، لم تذكر عام ولادته، ولا تاريخ مبدأ حياته. وإنّما يلمع نجمه أوّل لمعانه كوكيل مفضّل لأبي جعفر محمّد بن عثمان العمري. انظر: موسوعة الإمام المهديّ عليه السلام (السيّد محمّد الصدر) ١: ٤٠٦.

(٣) يعقوب بن إسحاق السكّيت أبو يوسف، كان متقدّماً عند أبي جعفر الثاني وأبي الحسن عليهما السلام، وله عن أبي جعفر رواية ومسائل، وقتله المتوكّل لأجل التشيع، وأمره مشهورٌ، وكان وجهاً في علم العربية واللغة، ثقةً، مصدّقاً (صدوقاً)، لا يطعن عليه. وله كتب، منها: كتاب إصلاح المنطق، كتاب الألفاظ، كتاب ما اتّفق لفظه واختلف معناه، كتاب الأضداد، كتاب المذكّر والمؤنّث، كتاب المقصور والممدود، كتاب الطير، كتاب النبات، كتاب الوحش، كتاب الأرضين والجبال والأودية، كتاب الأصوات، وغيرها. انظر: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ٤٤٩، باب الياء، ترجمة رقم ١٢١٤.

(٤) مثل عليّ بن يقطين وتسنّمه لمنصب وزاريّ في البلاط العباسيّ في حكومة هارون.



ص١٧٦ س١١[1]: مدح زرارة موجودٌ أمامه وخلفه، كما هو واضحٌ لِمَن يراجع[2]. وأمّا ذمّه فلا نعلم أنّه أمامه أو خلفه، بل إذا اقتضت المصلحة أن يطعن الإمام بزرارة وهو جالسٌ معه لم يتوانَ في ذلك.

ص١٧٧ س٢٣[3]: بل الأمر كذلك، وقول المؤلِّف (كيف يجترئ أن يقول ...) قولٌ منه بلا دليل، وهو أعلم بخطل كلامه ﴿بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ * وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾[4].

ص١٧٧ س١١[5]: يأتي فيه ما قلنا التعليقة رقم (ص١٧٥س١٦)، مع إضافة: أنَّ الإمامعليه السلام يريد أن يُعطي أحد رأيين:

الأوّل: رأي السنّة فيه - أعني: زرارة- بصفته من أكابر الشيعة والعاملين في سبيل الله والأئمّةعليهم السلام.

الثاني: أن يُعطي رأي الشيعة به بصفته سنّيّاً - جدلاً- أو من علماء

---

(١) قال هناك: ويقول في نفس الرجل الذي قال فيه: لولا زرارة لاندرست أحاديث أبي. وقال: يا زرارة إنَّ اسمك في أسامي أهل الجنّة. يقول هذا أمامه، وأمّا خلفه يقول: إنَّ ذا من مسائل آل أعين، ليس من ديني ولا دين آبائي. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧١، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) انظر: الروايات الواردة في ترجمة زرارة بن أعين في كتاب رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٤٥-٣٨١.

(٣) قال في الهامش رقم ٦٥: كيف يجترئ أن يقول: أنَّ الذم والتكذيب والتكفير إنّما صدرت للدفاع والمحافظة والتقيّة، وأنَّ هذه الأخبار صدرت تقيّةً.

(٤) سورة القيامة، الآيتان: ١٤-١٥.

(٥) ذكر هناك: قال (أبو عبد الله): نعم، زرارة شرٌّ من اليهود والنصارى ومن قال إنَّ الله ثالث ثلاثة. رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ١: ٣٨١.

السنّة.

وكلا الرأيين هو مورد التقيّة؛ لأنّه في الرأي الأوّل يجعل الإمام نفسه إلى جانب العامّة، وفي الثاني يجعل زرارة كذلك.

ص١٧٨ س٤[١]: هذه الآية الكريمة لا تدلّ على نفي الإلهام عن الأئمّة عليهم السلام كما هو واضح؛ لوجوه، منها:

أوّلاً: أنَّ المنفيّ في الآية هو الوحي، وما يقوله الشيعة في الأئمّة هو الإلهام لا الوحي.

ثانياً: أنَّ الآية مقيّدةٌ بأنَّه ﴿لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، يعني: أنّه يكذب في إخباره عن الله عزّ وجلّ، والمفروض أنَّ الإمام قد تَمَّ الإلهام له فعلاً، ولا يكذب على الله سبحانه وحاشاه.

وأمّا الآيات الأُخرى التي ذكرها المؤلِّف بعد ذلك[٢]، فغير مربوطة في محلِّ الحديث، وإنّما استشهد بها المؤلِّف لينفّس عن غضبه وحقده.

ص١٧٩ س٤[٣]: هذا موجودٌ جوابه في بحثنا المفصّل عن التقيّة[٤].

(١) ذكر هناك الآية: قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ (الأنعام/ ٩٣).

(٢) ذكر هناك: قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء/٨٣). وقال: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة/٩) وقال جلَّ مجده: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة/١٤)

(٣) ذكر هناك عنواناً هو: لِمَ قالوا بالتقيّة.

(٤) لم نعثر على هذا البحث كما تقدّمت الإشارة لذلك في الهامش رقم ٢ من تعليقته قدس سره على ص١٥٣ س٢.

ولنا فصل كامل في الحديث عنها في كتابنا المخطوط (ما وراء الفقه)[١].

ص١٧٩ س١٢[٢]: قوله: (إنَّ التقيّة رخصة).

أقول: بل كثيراً ما تكون واجبة. نعم، ورد ما قاله في أمرين:

أحدهما: إذا أجبر الفرد على شتم المعصومين عليهم السلام، فإنَّه مخيّرٌ بين القتل وبين التقيّة[٣].

ثانياً: في كلمة الحقّ أمام سلطان جائر[٤]؛ فإنّها جائزةٌ وقولها فضيلةٌ

---

(١) انظر: ما وراء الفقه ٦: ٧٨-٧٩، بحوث في صلاة الجمعة: ١٢٥.

(٢) ذكر هناك: ثمَّ قال: ويظهر من قصّة مسيلمة أنّ التقيّة رخصة، والإفصاح بالحقّ فضيلة. التبيان في تفسير القرآن (للطوسي) ٢: ٤٣٥.

(٣) عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يروون أنَّ علياً عليه السلام قال على منبر الكوفة: أيّها الناس إنّكم ستُدعَون إلى سبّي فسبّوني، ثمّ تدعون إلى البراءة منّي فلا تبرؤا منّي، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على عليّ عليه السلام، ثمّ قال: إنّما قال إنكم ستُدعَون إلى سبّي فسبّوني، ثمّ تدعون إلى البراءة منّي وإنّي لعلى دين محمّد صلى الله عليه وآله ولم يقل ولا تبرؤوا منّي، فقال له السائل: أرأيت إن اختار القتل دون البراءة؟ فقال: والله ما ذلك عليه، وما له إلاّ ما مضى عليه عمّار بن ياسر، حيث أكرهه أهل مكّة وقلبه مطمئنٌّ بالإيمان، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾، فقال له النبيّ صلى الله عليه وآله عندها: يا عمّار إن عادوا فعد فقد أنزل الله عذرك، وأمرَك أن تعود إن عادوا. الكافي (للكليني) ٢: ٢١٩، باب التقية، الحديث ١٠.

(٤) قال مسعدة: وسمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله إنَّ أفضل الجهاد كملة عدل عند إمام جائرٍ ما معناه؟ قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته وهو مع ذلك يقبل منه وإلّا فلا. انظر: الكافي (للكليني) ٥: ٦٠، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذيل الحديث ١٦.

والسكوت عنها رخصةٌ، ولكنّها تُحرّم إذا كان فيها مفسدةٌ عامّةٌ.

وأمّا سائر الموارد، فالتقيّة فيها واجبةٌ طبقاً للقاعدة العامّة.

ص١٨٠ س١٢[1]: هذا من باب التقيّة من المشركين، مضافاً إلى انطباع شيءٍ آخر، وهو أن يُؤمن بالنبيّ صلى الله عليه وآله مَن هو أعلى منه اجتماعيّاً بزعم المجتمع المعاصر له، وكلّهم كذلك. فكان موقفهم ذلك مستقى من توجيهات رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن أعظم الجهاد؛ لأنّه من أصعب السلوك.

نعم، يُستثنى من ذلك جعفر بن أبي طالب الذي هو جعفر الطيّار، فقد مات على الإيمان لا على الكفر ظاهراً، وقتل مع النبيّ صلى الله عليه وآله في بدر، فورود اسمه في الرواية يحتاج إلى تأويل، أو نُوكل علمه إلى أهله.

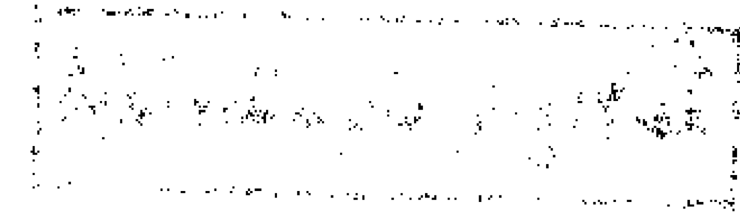
نعم، هو نال المراتب العالية بالشهادة، وكان الجواب خاصّاً بغيره وإن شمله ظاهراً.

ص١٨١س١٣[2]: هذا صحيح في الأُمور التي هي موضوعٌ للتقيّة، كالتي تكون أمام أهل المذاهب الأُخرى أو الأديان الأُخرى أو السلطان الجائر أو غير ذلك. وكلام المؤلّف بعد ذلك كلام عدوٍّ ناصبيّ.

وورد في عوالي اللئالي ١: ٤٣١، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطانٍ جائرٍ.

(١) ذكر هناك: وهذا عمك أبو طالب، وهذا أبوك عبد الله، وهذا ابن عمّك جعفر بن أبي طالب، فقلت: إلهي لم نالوا هذه الدرجة، قال: بكتمانهم الإيمان، ولإظهارهم الكفر حتّى ماتوا على ذلك. جامع الأخبار (للشعيري): ١٦، الفصل السادس في فضائل أصلاب وأرحام النبيّ وعليّ عليهما السلام.

(٢) قال هناك: والحقّ أنّ الشيعة يرون التقيّة واجبةً في جميع الأمور، سواءٌ كان للحفظ على النفس أو غير ذلك.



ص ١٨٢ س١[١]: هذا كلام عدوٍّ، والأمر واضح في نظر الشيعة.

ص١٨٣ س١[٢]: ليس الوجه في التقيّة منحصراً بما ذكروه، بل هناك وجوه أُخرى:

منها: احتمال أن ينقل السائل ما سمعه إلى شخصٍ آخر يكون مورداً للتقيّة على السائل أو على غيره.

ومنها: جعل السائل مورداً للامتحان والتمحيص، فإذا شكّ في كلام الإمام كما قد حصل لهذا المجرم فقد رسب في الامتحان.

ص١٨٣ س١٦[٣]: هذه من الروايات الدالّة على مصلحةٍ من مصالح التقيّة، وهي إلقاء الخلاف في الرأي بين الشيعة عمداً من قبل الأئمّة عليهم السلام؛ لكي لا يكون هناك رأيٌ شيعيٌّ معيّنٌ يمكن أن يكون مورداً للتعصّب أو ليُعرف به الفرد عن غيره، فيكون في ذلك سلامة الشيعة عامّة.

---

(١) قال هناك: واحتاجوا أيضاً إلى التقيّة، والتجأوا إليها حينما عرفوا من أئمّتهم أقوالاً متضاربةً وآراءً متناقضةً، فلمّا اعترض عليهم أنَّ أئمّتهم الذين يزعمون أنّهم معصومون عن الخطأ والنسيان كيف اختلفوا في شيءٍ واحدٍ، فجوّزوه مرّة وحرّموه تارةً أُخرى.

(٢) ذكر هناك: فقال له محمّد بن قيس: فلعلّه حضرك من اتّقاه، فقال: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري، ولكنّ جوابيه جميعاً خرجا على وجه التبخيت. فرق الشيعة (للنوبختي): ٦١.

(٣) ذكر هناك: وروى الكليني عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر (الباقر): قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثُمَّ جاءه رجل ... ثُمَّ قلت لأبي عبد الله: شيعتكم لو حملتموهم على الأسنّة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين. الكافي في الأُصول (للكليني) ١: ٦٥، باب اختلاف الحديث، الحديث ٥.

ص١٨٤ س٩[1]: هذا الكلام من زرارة له عدّة توجيهات:

الأوّل: أنّه صادرٌ على وجه التقيّة في حضور أحد العامّة.

الثاني: أنّه حديثٌ مكذوبٌ على زرارة، ولو من المؤلّف نفسه.

الثالث: أنَّ قوله: (أمّا أنّه قد أعطاني)، لا يُريد بـه الإمـام الـصادقعليه السلام بل غيره، وتفسير المؤلّف غير حجّة.

ص١٨٤ س١٦[2]: هذه الرواية واضـحة في أنَّ راويهـا مـن المـشكّكين بفضل الأئمّةعليهم السلام وعلمهم، فكيف تكون حجّة؟!

ص١٨٥ س٥[3]: هذا السؤال مبحـوث في المـصادر الـشيعيّة كثـيراً[4]، وأنَّ تصرّف كلا الإمامين صحيحٌ في وقته وزمانه، ولا حاجـة بنـا إلى الإطالـة

---

(١) ذكر هناك: فقال: أما أنّه (أي أبي عبد الله الجعفر) قد أعطاني الاستطاعة من حيـث لا يعلم، وصاحبكم هذا ليس له بصرٌ بكلام الرجـال. رجـال الكـشي (اختيـار معرفـة الرجال) ١: ٣٦١، ترجمة زرارة بن أعين.

(٢) ذكر هناك: قال (يعني أبا بصير) قال لي: والله جعفر ترجم المرأة ويجلـد الحـدّ، قـال: فضرب بيده على صدره يحكها: أظن صاحبنا ما تكامل علمه. رجال الكشي (اختيـار معرفة الرجال) ١: ٤٠٢، ترجمة أبي بصير ليث بن البختري المرادي.

(٣) قال هناك: فيذكر النوبختي ويقول: فلـمّا قُتـل الحـسين جـاءت فرقـةٌ مـن أصـحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين؛ لأنّه إن كان الذي فعلـه الحـسن حقّاً واجباً صواباً من موادعته معاوية وتسليمه له عن عجزه عن القيام بمحاربته مـع كثرة أنصار الحسن وقوّتهم، فما فعله الحسين من محاربة يزيد بن معاوية مع قلّة أنـصار الحسين وضعفهم وكثرة أصحاب يزيد حتّى قُتل وقُتـل أصـحابه جميعـاً باطـلٌ غـير واجبٍ .... فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٥.

(٤) أُنظر: تنزيه الأنبياء (للشريف المرتضى): ٢٢٧.

بذلك الآن.

ص١٨٥ س٨[١]: قوله: (مع كثرة أنصار الحسن)، هذا باطلٌ؛ فإنَّ المعلوم تاريخيّاً هو تفرّق جيش الحسن عليه السلام عنه والتحاقهم بمعاوية؛ نتيجة للأموال التي فرّقها فيهم[٢].

ص١٨٥ س١١[٣]: هذا بحسب الظاهر صحيحٌ، إلّا أنَّ المطلب أعلى من ذلك بكثير، إذا لاحظنا المصالح التي أرادها الحسين عليه السلام في ثورته، منها:

أوّلاً: إجابة طلبات أهل الكوفة له بالقدوم لنصرته.

ثانياً: طلب الإصلاح في أُمّة جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثالثاً: إظهار أنَّ الدين يستحقّ التضحية مهما كانت عظيمة.

رابعاً: أن ينال المقامات العليا التي لا ينالها إلّا بالشهادة.

إلى غير ذلك، ولم يكن الحكم الشرعي مطابقاً بين زمن الإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام ليشتركا في التكليف.

نعم، قد يخطر في البال: أنّه كما قام الحسين عليه السلام بالعدد القليل كذلك كان يجب على الإمام الحسن عليه السلام القيام مع العدد القليل؛ لينال نفس ما نال أخوه من الأهداف والفضيلة.

وجواب ذلك من ناحيتين:

أوّلاً: أنَّ الإمام المعصوم أعلم بتكليفه وتشخصيه لواقعه الذي يعيشه،

---

(١) ذكر هناك: مع كثرة أنصار الحسن. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٥.

(٢) انظر: مقاتل الطالبيّين (أبي فرج الأصفهاني): ٤٢، الإرشاد (للمفيد) ٢: ١٣.

(٣) ذكر هناك: لأنّ الحسين كان أعذر في القعود عن محاربة يزيد وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية. فرق الشيعة (للنوبختي): ٢٦.

والمثل يقول: يرى الحاضر ما لا يرى الغائب. فكيف نحكم على الشيء ونحن بعيدون عنه زماناً ومكاناً؟!

على أنّهما عليهما السلام عاصرا النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، فلو لم نعتقد بإمامتهما فلا أقلّ من الاعتقاد بعلوّ شأنهما في الإيمان وفي العلم المأخوذ عن النبيّ صلى الله عليه وآله. والنبيّ صلى الله عليه وآله كان يبشّر بفعل الإمامين عليهما السلام، كما في قوله: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**»[1].

وقوله: «قاما» إشارة إلى الحسين، و«قعدا» إشارة إلى الحسن، فقد فعلا ذلك كلٌّ من حيث تكليفه المأخوذ من رسول الله صلى الله عليه وآله.

ثانياً: أنّه لم يكن يتسنّى للإمام الحسن عليه السلام ثورة حتّى بمقدار ثورة الحسين عليه السلام؛ لأنَّ أصحابه المخلصين كانوا أقلّ بكثيرٍ من أصحاب الحسين، بل لم يكن لديه أحدٌ يذكر إلّا القليل، والباقون خونة وعملاء. حتّى بعض مَن اشتهر من الشيعة. كما هو معروفٌ في التاريخ[2]. إذن، فقد كانت ثورة الحسن عليه السلام - لو حصلت - لأدّت إلى فناء المذهب الحقّ. ونوكل باقي الفكرة إلى فطنة القارئ.

ص١٨٨ س١٧[3]: هذه الرواية واردة في وصف مَن اتّصف بهذه

---

(١) علل الشرائع (الصدوق) ١: ٢١١، الإرشاد (للمفيد) ٢: ٣٠، مناقب آل أبي طالب (ابن شهر آشوب) ٣: ١٦٣.

(٢) انظر: مقاتل الطالبيّين (أبي فرج الأصفهاني): ٤٢، الإرشاد (للمفيد) ٢: ١٣.

(٣) قال هناك: فهذا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمير المؤمنين، وخليفة المسلمين الراشد الرابع، والإمام الأوّل عندهم، يمدح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: لقد رأيت أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله، فما أرى أحداً يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٤٣، من خطبة له في أصحابه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

الأوصاف، وليس كلّهم كذلك، بل إنَّ كلمة «أصحاب محمّد» دالّ على ذلك؛ فإنَّ المنافقين وأضرابهم ليسوا من أصحابه وإن كانوا معه في الزمان والمكان. يكفينا مثلاً على ذلك أنَّ الولد قد ينتفي من أبيه إذا عمل عملاً غير صالح، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1]، فكيف بغير الولد.

ص١٨٩ س٧[2]: هذه الرواية ضعيفةٌ جدّاً، بل واضحة الوضع؛ فإنَّ لفظ الصدّيق والفاروق لم تكن معروفةً يومئذٍ على هذين الرجلين، وإنّما هي من صفات أمير المؤمنينعليه السلام نفسه[3].

ولو تنزّلنا وقبلناها سنداً، فنلاحظ أنَّ الأسماء غير واردةٍ فيها، بل الألقاب فقط، وهما الصدّيق والفاروق، وهذا يمكن حمله على أشخاصٍ آخرين في التاريخ يتّصفان بهذه الصفة واقعاً، كما يمكن حمله على كلِّ مَن اتّصف بهذه الصفات واقعاً.

---

(١) سورة هود، الآية: ٤٦.

(٢) ذكر هناك: وقال رضي الله تعالى عنه في الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: وكان أفضلهم في الإسلام كما زعمت وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة الصدّيق، والخليفة الفاروق، ولعمري إنَّ مكانهما في الإسلام لعظيم، وإنَّ المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد، رحمهما الله وجزاهما بأحسن ما عملا. نهج البلاغة (البحراني) ٤: ٣٦٢.

(٣) قال رسول اللهصلى الله عليه وآله: خذوا بحجزة هذا الأنزع يعني علياً فإنّه الصديق الأكبر وهو الفاروق الذي يفرّق بين الحق والباطل. انظر: بصائر الدرجات (للصفار) ١: ٥٣، تفسير العيّاشي ١: ٤، ٢: ٤١، الهداية الكبرى (للخصيبي): ٩٣، الأمالي (للصدوق): ٢٧٤، المجلس السابع والثلاثون، ٢٨٥، المجلس الثامن والثلاثون، ٧٧٢، المجلس السادس والتسعون، الإرشاد (للمفيد) ١: ٣٢، الأمالي (للطوسي) ٢٥٠، المجلس التاسع، وغيرها الكثير.

ص١٨٩ س١٢[(١)]: هذه الرواية واضحة التقيّة؛ فإنّنا لا نعلم حال وعلاقات هذه المرأة المشار إليها: أُمّ خالد.

مضافاً إلى أجوبةٍ أُخرى ممكنة:

منها: أنَّ الضمير في قوله: (عنهما) لا يعود إلى الشيخين، بل إلى غيرهما كائناً مَن كان.

ومنها: أنَّ قوله: «تولّيهما» ليس بمعنى الولاية وإن فهمت المرأة ذلك، بل بمعنى الذهاب والابتعاد عنهما.

ص١٩٠ س١[(٢)]: هذه الرواية أيضاً واضحة التقيّة، إلّا أن تكون مجعولةً كاذبةً؛ فإنّها ضعيفة السند على أيّ حال[(٣)]. مضافاً إلى اشتمالها على

---

(١) قال هناك: وروي أيضاً عن إمامهم السادس أبي عبد الله أنّه كان يأمر بولاية أبي بكر وعمر، فيروي الكليني عن أبي بصير: قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله؛ إذ دخلت علينا أم خالد تستأذن عليه (أي أبي عبد الله) فقال أبو عبد الله: أيسرّك أن تسمع كلامها؟ قال: قلت: نعم، فأَذِنَ لها، قال: فأجلسني معه على الطنفسة، قال: ثمّ دخلت فتكلّمت فإذا امرأةٌ بليغةٌ، فسألته عنهما (أبي بكر وعمر) فقال لها: تولّيهما. قالت: فأقول لربّي إذا لقيته إنّك أمرتني بولايتهما؟ قال: نعم. الكافي (للكليني) ٨: ١٠١، حديث أبي بصير مع المرأة، الحديث ٧١، وكذلك ٨: ٢٣٧، حديث القباب، الحديث ٣١٩.

(٢) قال هناك: وقد ورد المدح للصدّيق الأكبر عن أبيه محمّد الباقر أيضاً كما رواه عليّ بن عيسى الأردبيليّ الشيعيّ المشهور في كتابه (كشف الغمّة في معرفة الأئمّة): أنّه سئل الإمام أبو جعفر عن حلية السيف هل تجوز؟ فقال: نعم، قد حلّى أبو بكر الصدّيق سيفه بالفضّة، فقال (السائل): أتقول هذا؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم، الصديق، نعم الصدّيق، فمن لم يقل له الصدّيق، فلا صدّق الله قوله في الدنيا والآخرة. كشفة الغمة في معرفة الأئمّة (للأربلي) ٢: ١٤٧.

(٣) ضعف هذه الرواية سنداً لأنّها عاميّة فقد نقلها عن كتاب صفوة الصفوة لابن الجوزي، وقد رويت عن عروة بن عبد الله وهو مهملٌ لم يُذكر بشيءٍ في الرجال.

معنىً غير مناسب، وهو قوله:(فوثب الإمام عن مكانه)[١].

ص١٩٠ س٨[٢]: مرتبة الصدّيق عالية عند الله- أعني: ممَّن يتّصف بهذه الصفة واقعاً- ولكن هل هي بعد النبوّة بلا فصل أو لا؟

هذا لا يهمُّ الآن، ولكن هل هي منطبقةٌ على ذلك الرجل أم لا؟ هذا كلّ شخصٍ ووجدانه.

ص١٩١ س١[٣]: «فلان» المذكور في الخطبة لا دليل على أنَّه أبو بكر،

---

(١) لا يتردّد السيّد الشهيد قُدِّسَ سِرُّه في رفض الرواية التي تنسب أموراً تخالف شأن النبيّ أو الإمام المعصوم، وإن كانت صحيحة السند، لأنَّ الاعتقاد قائمٌ على عصمة النبيّ وأئمّة أهل البيت عليهم السلام وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم، وعليه فكلّ روايةٍ تنسب أيّ محرّمٍ لهؤلاء الأجلّاء أو تطعن فيهم أو ما يخالف شأنهم، تسقط عن الحجّية.

قال قُدِّسَ سِرُّه معلّقاً على رواية حمّاد بن عيسى: ورد في رواية حمّاد بن عيسى: وَلِلْإِمَامِ صَفْوُ المَالِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ صَفْوَهَا الْجَارِيَةَ الْفَارِهَةَ وَالدَّابَّةَ الْفَارِهَةَ وَالثَّوْبَ وَالمَتَاعَ بِمَا يُحِبُّ أَوْ يَشْتَهِي.

وهذا الحبّ والاشتهاء مما يجلّ عنه الإمام عليه السلام المعصوم عن العمد والخطأ وعن كلّ شهوةٍ دنيويّةٍ، ولعلّ العبارة نقلٌ بالمعنى أو أنَّ الإمام قالها تواضعاً. انظر: ما وراء الفقه ٢ق١: ١٠٠.

(٢) قال هناك: ومن المعلوم أنّ مرتبة الصدّيق بعد النبوّة ويشهد لها القرآن والآيات الكثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء/ ٦٩).

(٣) قال هناك: واعترف عليّ رضي الله تعالى عنه وأولاده بخلافة هؤلاء، أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وأقرّوها لهم، وكان عليّ وزيراً ومشيراً لهم، كما ثبت عنه وعن أولاده مدحٌ لهؤلاء الأعاظم. فقد قال رضي الله عنه: لله بلاء فلان (أبي بكر)... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٥٠، ومن كلام له يريد به بعض أصحابه.

وإن فسّره الكثيرون بذلك[١]، وخاصّة إذا كان قد قال الإمامعليه السلام **«فلان»** ولم يورد اسمه واقعاً، مع العلم كان المناسب إيراده لو كان قد قصده.

ص١٩١ س٤[٢]: هذا الكلام واردٌ لحفظ المجتمع المسلم وموجّه إلى عمر بصفته حاكماً أعلى فيه، وهذا يومئذٍ كان هو الواقع الذي لا محيص عنه. وقوله: **«مثابة للمسلمين»** ليس معناه ثواباً للمسلمين، بل هو من ثاب يثوب إذا رجع[٣]. ومن المعلوم أنَّ كلّ مجتمعٍ يرجع إلى حاكمه في حلِّ مشاكله.

ص١٩٢ س١[٤]: هذه الخطبة واردةٌ أيضاً لحفظ المجتمع المسلم؛ فقد كان الإمامعليه السلام ناصحاً للإسلام والمسلمين دائماً، وقوله: **«ومكان القيّم بالأمر مكان النظام من الخرز»**[٥]، لا يعني مدح ذاك الرجل، بل يعني كونه حاكماً من

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٢: ٣، شرح نهج البلاغة (ابن ميثم البحراني) ٤: ٩٧، في ظلال نهج البلاغة (مغنية) ٣: ٣٣٠.

(٢) ذكر هناك: وقال لعمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه حين شاوره في الخرج إلى غزو الروم: إنّك متى تسر إلى هذا العدوّ بنفسك فتلقهم فتنكب، لا تكن للمسلمين كانفة ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٩٣، ومن كلام له وقد شاوره عمر بن الخطّاب في الخروج لغزو الروم.

(٣) انظر: كتاب العين (للفراهيدي) ٨: ٢٤٦، مادة ثوب، معجم مقاييس اللغة (ابن فارس) ١: ٣٩٣، مادة ثوب، لسان العرب (ابن منظور) ١: ٢٤٣، مادة ثوب.

(٤) ذكر هناك: والعرب اليوم وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قطباً، واستدر الرحا بالعرب ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٠٣، ومن له كلام له وقد استشاره عمر بن الخطّاب في الشخوص لقتال الفرس.

(٥) نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٠٣، ومن له كلام له وقد استشاره عمر بن الخطّاب في الشخوص لقتال الفرس.

الناحية العمليّة، ولا شكّ أنَّ الحاكم قائمٌ بالأمر على أيّ حال.

ص١٩٢ س١١[1]: هذا الكلام يقوله الإمام مقدّمة لنصيحة عثمان ووعظه، والخطبة كلّها لم تُنقل في الكتاب، ومعلومٌ أنَّ النصيحة تحتاج إلى تشجيع لفتح قلب السامع. وهي على أيّ حالٍ محتويةٌ على صفاتٍ ثابتةٍ ظاهراً، وإنَّما العمدة في التفضيل هو الصفات الواقعيّة. على أنَّ الخطبة تحتوي على تفضيل عثمان على مَن سبقه، وهو ما لا يقوله العامّة ولا يرضونه.

ص١٩٣ س١[2]: هذه الخطبة لا تحتوي على أيّ مدحٍ للثلاثة أصلاً كما هو واضح. وأمّا قوله: «وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضا»[3]، فلعلّه من التقيّة أو من الدسّ على الإمام عليه السلام. وهو على أيّ مضمونٍ أو معنىً مخالفٌ لضرورة مذهبنا، بل مخالفٌ لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً، إلَّا إذا قلنا بتأويله، كما لو حملناه على قاضي التحكيم مثلاً إذا اجتمع المتخاصمين عليه، أو غير ذلك.

---

(١) قال هناك: قد قال لعثمان بن عفّان رضي الله عنه لمّا اجتمع الناس إليه وشكوا على عثمان، فدخل عليه وقال: إنّ الناس ورائي وقد استفسروني بينك وبينهم، ووالله ما أدري ما أقول لك، ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلّك على أمرٍ لا تعرفه... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٢٣٤، ومن كلام له عليه السلام لمّا اجتمع الناس إليه وشكوا ما نقموه على عثمان.

(٢) قال هناك: وقال مثنياً على خلافتهم الثلاثة: إنَّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضى ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٦٦-٣٦٧، ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية.

(٣) نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٣٦٦-٣٦٧، ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية.

ص١٩٣ س٨[1]: هذه الرواية أيضاً لا تحتوي على أيّ مدح، وإنّما هي إخبار عن الأمر الواقع الذي يعلمه النبيّ صلى الله عليه وآله.

ص١٩٣ س١٤[2]: هذه الخطبة محمولةٌ على محامل، منها:

أوّلاً: أنّ المجتمع المسلم لم يكن أهلاً لتولّي الإمام عليه السلام الولاية الظاهريّة أو السلطة، وهذا أمرٌ صحيح ثبت في التاريخ؛ إذ قضى الإمام عليه السلام فترة حكمه محارباً[3].

ثانياً: أنّه كلام لأجل امتحان الناس؛ ليراهم هل يدعونه أو لا. مثاله: كلام الحسين عليه السلام وأمره لأصحابه بالتفرّق عنه؛ لأنّهم لا يريدون سواه[4].

---

(١) قال هناك: وقد صرّح وأوضح بوضاحة لا غموض فيها مفسّر الشيعة وكبيرهم عليّ بن إبراهيم القمّي حيث ذكر قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ﴾ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لحفصة يوماً: أنا أفضي إليك سرّاً ... فقالت: نعم، ما هو؟ فقال: إنّ أبا بكر يلي الخلافة بعدي ثُمَّ من بعده أبوك ... تفسير القمّي ٢: ٣٧٦.

(٢) قال هناك: ونقل عن عليّ رضي الله عنه أنّه قال لمّا أراد الناس على بيعته بعد عثمان رضي الله عنه: دعوني والتمسوا غيري ... إلى أن قال: وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٣٦، ومن كلام له عليه السلام لمّا أراده الناس على البيعة بعد قتل عثمان.

(٣) وقعت في أيام حكومته عليه السلام ثلاثة حروب هي الجمل وصفّين والنهروان.

(٤) قام الحسين عليه السلام في أصحابه خطيباً، فقال: اللهم إنّي لا أعرف أهل بيت أبرّ ولا أزكى ولا أطهر من أهل بيتي، ولا أصحاباً هم خير من أصحابي، وقد نزل بي ما قد ترون، وأنتم في حلٍّ من بيعتي، ليست لي في أعناقكم بيعةٌ، ولا لي عليكم ذمّةٌ، وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً، وتفرّقوا في سواده، فإنّ القوم إنّما يطلبونني، ولو ظفروا بي لذهلوا عن طلب غيري. انظر: الأمالي (للصدوق): ٢٢٠، المجلس الثلاثون، الإرشاد (للمفيد) ٢: ٩١.

ثالثاً: أنَّ ذلك هو وجه المصلحة في المجتمع المعاش يومئذٍ من حيث كونه ذا صفاتٍ معيّنةٍ ينتج قسمٌ منها مَن سبق خلافة المشايخ الثلاثة وما حدث فيها من سوابق.

وأمّا ما قد يُستشعر منها بالإذن بالانتخاب، فهو ممّا لا حجّيّة فيه؛ لأنّه على خلاف ضرورة المذهب.

ص١٩٥ س٢[1]: هذا معنىً صحيحٌ، إلّا أنّه لا ينافي صحّة النكاح؛ لأنَّ المراد بالغصب: أنّها زوّجت للتقيّة، وقد قال المثل: المأخوذ حياءً كالمأخوذ غصباً. فهنا: المأخوذ تقيّة كالمأخوذ غصباً، بل ذلك أولى من حالة الحياء؛ لأنَّ التقيّة إنّما تنتج من عوامل شاذّة، كالإكراه والخوف ونحوه.

ص١٩٥ س١٦[2]: هذه الخطبة ونحوها واردةٌ في مورد المجتمع الفاسد العاصي، وليس للشيعة بعنوانهم، وكيف يكون ذلك مع أنَّ الشيعة ممدوحون في الأخبار عندنا كثيراً[3]، غير أنَّ الأخبار نفسها تنصّ أنَّ الشيعة ليسوا إلّا الخالصين والمخلصين وليس كلّ الناس[4]، وهذه الخطب واردةٌ لمخاطبة

---

(١) ذكر هناك: وبوّب الكليني باباً باسم (باب في تزويج أمّ كلثوم). وروى تحت ذلك حديثاً عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أمّ كلثوم، فقال: إنَّ ذلك فرج غُصبناه. الكافي (للكليني) ٥: ٣٤٦، باب تزويج أمّ كلثوم، الحديث ١.

(٢) قال هناك: فهذا عليّ رضي الله تعالى عنه - الإمام المعصوم الأوّل كما يزعمون- يذمّ شيعته ورفاقه، ويدعو عليهم فيقول: وإنّي والله لأظنّ أنَّ هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٦٧، ومن خطبة له عليه السلام وقد تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية على البلاد.

(٣) أُنظر: كتاب صفات الشيعة (للصدوق).

(٤) المصدر السابق.

المجموع وليس للخالصين المخلصين. فهؤلاء الناس ظاهرهم شيعيّ وباطنهم خبيثٌ. فيكونون أهلاً للاعتراض عليهم. والخطب صريحةٌ في ذلك فراجع[1].

ص١٩٧ س١٠[2]: ليس في الخطبة أيّ مدحٍ لمعاوية ولا لأنصاره، بل هي نصٌّ بأنّهم على باطل، كلّما في الأمر أنّهم قد اجتمعوا على باطلهم، وهذا الاجتماع يزيدهم ضلالاً؛ لأنَّ الاجتماع يجب أن يكون على الحقِّ لا على الباطل، والتفرّق يجب أن يكون عن الباطل لا عن الحقّ.

ص٢٠٢[3]: هذا الكلام من المؤلِّف كلام عدوٍّ ناصبٍ للعداء لأهل البيت وشيعتهم، فعليه ما يستحقّ!!

ص٢٠٢ س٢[4]: هذا وما بعده كلّه كلام عدوٍّ لا حجّيّة فيه.

---

(١) أُنظر: نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٥٣ خطبته في ذمّ أتباع الشيطان: ص٥٥، خطبته في ذمّ أهل البصرة: ص٦٢، خطبته حين بلغه خبر الناكثين ببيعته: ص٩٨، في توبيخ بعض أصحابه، وغيرها الكثير.

(٢) ذكر هناك: ويمدح رضي الله عنه أنصار معاوية ويذمّ شيعته (أما والذي نفسي بيده، ليظهرنّ هؤلاء القوم عليكم، ليس لأنّهم أولى بالحقّ منكم، ولكن لإسراعهم إلى باطل صاحبهم ... نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ١٤١، ومن خطبة له في أصحابه وأصحاب رسول الله ﷺ.

(٣) قال هناك: ثُمَّ نقضتموها سفهاً وضلّةً فبعداً وسحقاً لطواغيت هذه الأمّة. ومثل هذا كثير. فهذه هي الأسباب التي جعلتهم يلجؤون إلى القول بالتقيّة.
(ملاحظة: لم يحدّد السيّد المؤلِّف رقم السطر في الهامش).

(٤) قال هناك: ومثل هذا كثيرٌ. فهذه هي الأسباب التي جعلتهم يلجؤون إلى القول بالتقيّة؛ لأنّه لا يمكن الجمع بين مدح الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وبين قدحهم.

ص٢٠٣ س١[(١)]: ظهر الحقّ من الباطل ممّا سبق أن قلناه، وماذا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنّى تصرفون.

ص٢٠٣ س١٤[(٢)]: عرفنا الوجه في ذلك وأنّه إنّما كان ذلك للمصلحة العامّة، وهي مصلحة المجتمع المسلم الحديث التأسيس، وليس لمصلحة عمر نفسه.

ص٢٠٦ س٥[(٣)]: أوّلاً: أنّ الكتاب هنا ناقص صفحتان [أي: ٢٠٤-٢٠٥].

وثانياً: أنّه ليس معنى الآية ما يقوله المكلّف، بل التقيّة بالمعنى الحقّ والصحيح.

ص٢٠٧ س٢[(٤)]: ولكنّه لماذا لم يصرّح باسمه ليس ذلك إلّا للتقيّة.

ص٢٠٧ س٥[(٥)]: هذا صحيحٌ إلى حدٍّ كبير؛ فإنّهم (سلام الله عليهم) كانوا يتّقون لأجل أصحابهم ومواليهم وليس خوفاً على أنفسهم، وإن خافوا

---

(١) قال هناك: وأين الحقّ وأين الباطل؟ فماذا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنّى تصرفون.

(٢) قال هناك: فمن أجبرهم على ذلك؟! وأيّ خوف كان عليهم بتركهم هذه الأعمال والأقوال، فإن كان عليّ يبغض عمر فكان عليه أن يشيره حينما استشاره في الشخوص لقتال الأعاجم والروم.

(٣) ذكر هناك: وليس معنى قوله: (إلّا من أُكره) أن يعلم الناس الكفر، ويفتيهم بالحرام، ويحرّضهم على خلاف الحقّ.

(٤) قال هناك: وقول أبي للكفّار حينما سألوه من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فقال: رجل يهديني السبيل، فلا علاقة له بالتقيّة، أما كان رسول الله يهديه إلى سبيل الخير، سبيل الجنة؟

(٥) قال هناك: إنّ التقيّة لا تكون إلّا لخوف، والخوف قسمان: الأوّل: الخوف على النفس، وهو منتفٍ في حقّ حضرات الأئمّة بوجهين: أحدهما أنّ موتهم الطبيعي باختيارهم (حسب زعم الشيعة).

على أنفسهم فهو من أجل أصحابهم أيضاً؛ لأنَّهم لهم قادةٌ، والتقيّة حكمٌ شرعيٌّ لابدَّ من إجرائه، ولا ربط له بالموت، فإنَّ كلَّ شخصٍ يعلم أنَّ لكلِّ واحدٍ منّا ساعةً لا يستأخرون عنها ولا يستقدمون، إلَّا أنَّ هذا لا يستدعي ترك التقيّة؛ لأنَّ فيها تكليفاً شرعيّاً، والخوف لا ينحصر بالموت، بل بأُمورٍ أُخرى كثيرة، كالتعذيب والضرب والإهانة وحدوث الشكّ أو الارتداد عند السامع أو غيره، أو الشتم ضدّ الشيعة إلى غير ذلك كثير.

ص٢٠٧ س١٤[1]: قوله: (والصبر عليها ... الخ)، ليس الأمر كذلك دائماً، بل قد يكون كذلك أحياناً وقد لا يكون، ومن الأكيد أنَّ هذا الصبر إذا كان منتجاً لمفاسد ومضاعفات غير محمودة، كان حراماً أو مرجوحاً حسب أهمّيّته الشرعيّة، وتكون مجاملة الظالم والتقيّة منه أمراً راجحاً.

ص٢٠٨ س١[2]: يُريد المؤلِّف أن يقول: إنَّ موقف أمير المؤمنين عليه السلام مخالفٌ للتقيّة. إذن، فالتقيّة غير واجبة؛ لأنَّ فعل الإمام حجّةٌ عند الشيعة، وجواب ذلك من عدّة وجوه:

أوّلاً: أنَّ الإمام عليه السلام كان قويّاً في المجتمع ولا يخاف الضرر من الشيخين أو غيرهما، فلا مورد للتقيّة له.

ثانياً: أنّه لو كان هناك ضررٌ- جدلاً- فإظهار الحكم الشرعي أولى؛ لأنّه

---

(١) قال هناك: القسم الثاني: خوف المشقّة والإيذاء البدني والسبّ والشتم وهتك الحرمة، ولا شكّ أنّ تحمّل هذه الأمور والصبر عليها وظيفة العلماء.

(٢) قال هناك: لو كانت التقيّة واجبةً فلم توقّف إمام الأئمّة (عليّ) كرّم الله تعالى وجهه عن بيعة خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله ستّة أشهر؟ وماذا منعه من أداء الواجب أوّل وهلة. مختصر التحفة الاثني عشرية (الآلوسي): ٢٩٥.

الأُسلوب الوحيد يومئذٍ لبيان فساد ما يسمّى بالخلافة الراشدة وبطلانها، فلو كان قد اتّقى الإمام وبايع من أوّل الأمر لما ظهر ذلك.

وإنّما بايع بعد ذلك حفظاً لوحدة المجتمع المسلم الجديد؛ لكي لا يضرب بعضه بعضاً، كما قاله عليه السلام في بعض خطبه، وليس خوفاً من الخلفاء ولا حبّاً لهم، وإنّما كما قلنا فيما سبق من أنّ الأئمّة عليهم السلام إنّما يتّقون لأجل غيرهم لا لأنفسهم.

ثالثاً: مع التنزّل عن كلا الجوابين السابقين، يبقى المورد محكوماً لأدلّة التقيّة الصحيحة الصريحة، ويكون فعل الإمام خاصّاً به، وهو أعلم بتكليفه، ولا يكون له شمول لغيره.

ص٢٠٨ س٥[١]: القوّة المشار إليها، إن أراد بها القوّة الظاهريّة، فهي كانت مفقودة عندهم، كما قال الإمام الصادق عليه السلام - ما مضمونه -: «**لو كان عندي بمقدار هذه الغنيمات لقمت بالأمر**»[٢].

---

(١) قال هناك: إنّ التقيّة لا تكون إلّا عند الخوف على النفس ووقايةً للشرّ، وأئمّة الشيعة حسب زعمهم كانوا يملكون من القوّة ما لا يملكها الآخرون.

(٢) انظر: الكافي (للكليني) ٢: ٢٤٢-٢٤٣، باب في قلّة عدد المؤمنين، الحديث ٤. والرواية هي: محمّد بن الحسن وعليّ بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حماد الأنصاري، عن سدير الصيرفي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: والله ما يسعك القعود؟ فقال: ولم يا سدير؟ قلت: لكثرة مواليك وشيعتك وأنصارك. والله لو كان لأمير المؤمنين عليه السلام ما لك من الشيعة والأنصار والموالي ما طمع فيه تيم ولا عديّ، فقال: يا سدير وكم عسى أن يكونوا؟ قلت: مائة ألف، قال: مائة ألف؟ قلت: نعم، ومائتا ألف قال: مائتا ألف؟ قلت: نعم ونصف الدنيا. قال: فسكت عنّي ثُمَّ قال: يخفّ عليك أن تبلغ معنا إلى ينبع؟ قلت: نعم فأمر بحمار وبغل

وإن قصد القوّة الواقعيّة أو التكوينيّة فهي متوفّرةٌ، إلّا أنّها لا تكون سبباً لتشريع الأحكام؛ فإنَّ الأحكام منوطةٌ بالظاهر ومجعولةٌ لحفظ الظاهر، وليس المفروض تطبيقها بالمعاجز.

على أنّه يمكن القول: إنَّ تطبيق المعاجز هنا ليس فيه مصلحةٌ لعدّة أسباب:

منها: مخالفته لقانون الابتلاء والتمحيص الساري المفعول في الحياة الدنيا.

ومنها: أنّه لو أهلك الأئمّة عليهم السلام أعداءهم بالمعجزة لكان ذلك سبباً لانقطاع نسلهم، وبذلك ينسدّ طريق حصول كثير من المؤمنين في الدنيا الذين هم من نسلهم في القدر الإلهيّ. فيجب أن يبقى الأب المنحرف ليولد الولد المؤمن، ويراد بالولد هنا مطلق الذريّة، ولو بعد عدّة أجيال.

والنتيجة: أنَّ كلتا القوّتين- الظاهريّة والباطنيّة- لا يمكن استعمالها، فيتعيّن طريق التقيّة.

ص٢٠٨ س١٠[1]: مثل هذه الحادثة تنشأ من أمرين:

أن يسرجا، فبادرت فركبت الحمار، فقال: يا سدير أترى أن تؤثرني بالحمار؟ قلت: البغل أزين وأنبل. قال: الحمار أرفق بي. فنزلت فركب الحمار وركبت البغل، فمضينا فحانت الصلاة، فقال: يا سدير انزل بنا نصلّي، ثُمَّ قال: هذه أرضٌ سبخةٌ لا تجوز الصلاة فيها، فسرنا حتّى صرنا إلى أرضٍ حمراء ونظر إلى غلامٍ يرعى جداء فقال: والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود، ونزلنا وصلّينا فلما فرغنا من الصلاة عطفت على الجداء فعددتها فإذا هي سبعة عشر.

(١) قال هناك: وذكر الراوندي: أنّ عليّاً بلغه عن عمر ذكرٌ لشيعته، فاستقبله في بعض طرق بساتين المدينة وفي يد عليّ عليه السلام قوسٌ عربيّة، فقال: يا عمر بلغني ذكرٌ لشيعتي،

أحدهما: القدرة التكوينيّة للأئمّة عليهم السلام.

وثانيهما: إقامة الحجّة على الآخرين، حين ينحصر الأمر بإقامة الحجّة بالمعجزة، أو لتكرار الحجّة وتأكيدها رحمة بالعالمين؛ لعلّهم يتذكّرون، ولكنهم مع ذلك لا يتذكّرون.

ص٢٠٩ س٦[1]: هذا صحيحٌ، ولكنّه لا ربط له بالتقيّة كما عرفنا.

ص٢١٠ س١[2]: لا يخفى أنَّ هذا أمرٌ للشيعة لا للأئمّة أنفسهم، وهم أعلم بتكليفهم، إلَّا أنّنا مع ذلك نقول: إنَّهم كانوا يعملون بها لأسباب عرفناها.

ص٢١٠ س٥[3]: قوله عليه السلام: «لا يخرج واحد منّا»، أفهم منه ما هو الأعمّ والأوسع من أشخاص الأئمّة عليهم السلام، وعلى أيّ حالٍ فقد طبّقه الأئمّة على أنفسهم فتركوا الثورة بعد الحسين عليه السلام. وكلّ مَن قام أو ثار من أصحابهم

عنك ذكرك شيعتي، فقال: إربع على ظلعك، قال عليّ: إنّك لهاهنا، ثمَّ رمى بالقوس إلى الأرض فإذا هي ثعبانٌ كالبعير ... كتاب الخرائج والجرائح (قطب الدين الراواندي) ١: ٢٣٢، الباب الثاني في معجزات أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(١) قال هناك: ونُسب إلى عليّ أنّه قال: إنّي والله لو لقيتهم واحداً وهم طلاع الأرض كلّها ما باليت ولا استوحشت. نهج البلاغة (ت: صبحي الصالح): ٤٥٢، ومن كتاب له عليه السلام إلى أهل مصر مع مالك الأشتر.

(٢) ذكر هناك: فيروي الأردبيلي [الأربلي] عن الحسين بن خالد أنّه قال: قال الرضا عليه السلام: لا دين لمن لا ورع له، ولا إيمان لمن لا تقيّة له، وإنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم. كشف الغمّة (للاربلّي) ٢: ٥٢٤.

(٣) ذكر هناك: وروى الكليني عن عليّ بن الحسين أنّه قال: «**والله لا يخرج واحد منّا قبل خروج القائم عليه السلام إلَّا كان مَثَله مثل فرخ طار من وكره قبل أن يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به**». راجع الحديث في الكافي (للكليني) ٨: ٢٦٤، الأمر بإلزام البيت قبل خروج السفياني، الحديث ٣٨٢.

كانت نتيجته القتل. وقد أسّس بعضهم دولةً فعلاً، كالدولة في طبرستان[١]، وغيرها[٢]، إلّا أنّها لم تكن قابلةً للبقاء كثيراً لتكالب الأعداء وتآمرهم ضدّها باستمرار ما لم تكن خاضعةً لهم.

ص٢١١ س٧[٣]: هذا من التأويل المقلوب والباطل للقرآن الكريم مع شديد الأسف، جزاه الله بما يستحقّ لا نقول أكثر من ذلك.

الحمد لله ربِّ العالمين على حسن توفيقه في الإتمام[٤].

---

(١) ظهرت دولة العلويّين في طبرستان سنة ٢٥٠هـ بقيادة الحسن بن زيد بن محمّد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، واستمرّ في الحكم ١٩ سنة، وقام من بعده أخوه محمّد وبقي في الحكم ١٧ سنة وبضعة شهور. انظر: الشيعة في الميزان (مغنية): ١٣٥.

(٢) مثل دولة الأدارسة في المغرب، ودولة البويهيّين وبدء سلطانهم في شيراز سنة ٣٢١هـ، ودولة الفاطميّين والدولة الحمدانيّة، والدولة الصفويّة. انظر: الشيعة في الميزان (مغنية): ١٢٨ وما بعدها، دول الشيعة.

(٣) قال هناك: وقد ذكّر الله عزّ وجلّ في كتابه إيّانا وإيّاهم وقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ اللهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (سورة الزمر، الآيات:٣٢- ٣٧).

(٤) هذه تعليقات على كتاب الشيعة والسنّة، تأليف: إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدارة ترجمان السنّة، لاهور، باكستان. نسخة مصوّرة ناقصة في بعض صفحاتها (منه قدس سره).



فهرس مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح.

١. أحاديث أمّ المؤمنين عائشة، للعلّامة السيّد مرتضى العسكري، الطبعة الخامسة: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الناشر: التوحيد للنشر.

٢. الاحتجاج، للطبرسي، تعليق: السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، محمّد بن عبد الله الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، انتشارات الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤. الاختصاص، للمفيد، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري والسيّد محمود الزرندي، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسيّ، تصحيح: الداماد، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، تاريخ الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، قم- إيران.

٦. الإرشاد، للشيخ المفيد، تحقيق: مؤسّسة آل البيت ع لتحقيق التراث،

الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧. الاستيعاب، لابن عبد البر، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨. الإصابة في تميز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد- الشيخ عليّ محمّد، الطبعة الأُولى: ١٤١٥هـ، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

٩. أصل الشيعة وأُصولها، للشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأُولى: ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسّسة الإمام عليّ عليه السلام، قم- إيران.

١٠. اعتقادات الإمامية، للصدوق، الناشر: مؤتمر الشيخ المفيد، إيران – قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١١. الاعتقادات في دين الإماميّة، للشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيّد، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.

١٢. الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة: ١٩٨٠م، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.

١٣. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٤. الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.

١٥. الأمالي للطوسيّ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٦. الأمالي، للصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية – مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧. الإمامة والسياسة، لابن قتيبة، تحقيق: عليّ شيري، انتشارات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٨. أمل الآمل، محمّد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامي، قم، ١٣٦٢ش. بدون طبعة.

١٩. الأنوار النعمانية، السيّد نعمة الله الجزائري، تعليق وتقديم: السيّد محمّد عليّ القاضي الطباطبائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٠. بحار الأنوار، للعلّامة المجلسي، تحقيق: محمّد باقر البهبودي، وعبد الرحيم الربّاني الشيرازي، الطبعة الثالثة المصحّحة: ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

٢١. بحر الفوائد في شرح الفرائد، ميرزا محمّد حسن الآشتياني، الناشر: كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي، قم، ١٤٠٢هـ.

٢٢. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: عليّ شيري، الطبعة الأُولى: ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

٢٣. بصائر الدرجات، محمّد بن الحسن الفروخ الصفّار، تحقيق: الحاج ميرزا كوجه باغى، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة

الأولى، ١٤٠٤ش.

٢٤. تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٥. تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، تحقيق: نخبة من العلماء، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، بلا ط وتاريخ.

٢٦. تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.

٢٧. تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق: عليّ شيري، سنة الطبع: ١٤١٥هـ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

٢٨. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسيّ، تحقيق: تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩. التفسير الصافي، للفيض الكاشاني، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الهادي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٣٠. تفسير العياشي، تحقيق: هاشم رسول المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقّق: أسعد محمّد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ.

٣٢. تفسير القمي، لعلي بن إبراهيم القمي، تحقيق: الطيب الموسوي

الجزائري، الناشر: دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ. جامع الأحاديث.

٣٣. تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، الناشر: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ – ١٩٩٥ م.

٣٤. تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقّق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٣ هـ.

٣٥. تنزيه الأنبياء، الشريف المرتضى، الناشر: دار الأضواء، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣٦. تهذيب الأحكام، محمّد بن الحسن الطوسي، تحيقيق: حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلاميهة، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٣٧. الثقات، لابن حبان، مؤسّسة الكتب الثقافية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٨. جامع الأخبار،الشعيري، محمّد بن محمّد، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٩. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلّف: محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقّق: أحمد محمّد شاكر، الناشر: مؤسّسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٠. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

٤١. جواهر الكلام، الشيخ الجواهري، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني، الناشر: دار الكتب الإسلامية – طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٥ش.

٤٢. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، الناشر: مؤسّسة الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٣. الخصال، للصدوق، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ.

٤٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (العلّامة الحلّي)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، الطبعة الأُولى: ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة.

٤٥. سنن ابن ماجة، محمّد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.

٤٦. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق: سعيد محمّد اللّحام، الطبعة الأُولى: ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان.

٤٧. سنن الترمذي، محمّد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن

محمّد عثمان، الطبعة الثانية: ١٤٠٣- ١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان.

٤٨. السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

٤٩. السيرة النبوية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.

٥٠. شرح المواقف، للقاضي الجرجاني، شرح: عليّ بن محمّد الجرجاني، الطبعة الأُولى: ١٣٢٥-١٩٠٧م، الناشر: مطبعة السعادة، مصر.

٥١. شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ش.

٥٢. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٥٣. الشفاء (المنطق) الشيخ الرئيس ابن سينا، تحقيق: سعيد زايد، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٤هـ.

٥٤. صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٥٥. صحيح مسلم، مسلم النيسابوري، المحقّق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

٥٦. صفات الشيعة، الصدوق، الناشر: الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٧. الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، لأحمد بن حجر الهيتمي المكّي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، الطبعة الثانية: ١٣٨٥- ١٩٦٥م، الناشر: مكتبة القاهرة، القاهرة- مصر.

٥٨. علل الشرائع، ابن بابويه، محمّد بن عليّ الصدوق، الناشر: مكتبة الداوري، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٩. عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، المؤلّف: ابن أبي جمهور، محمّد بن زين الدين، تحقيق وتصحيح: مجتبى العراقي، الناشر: دار سيد الشهداء للنشر، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٠. الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، الطبعة الرابعة: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

٦١. الفتاوى الواضحة، السيّد محمّد باقر الصدر، الناشر: مطبعة الآداب، النجف الأشرف. بدون تاريخ.

٦٢. الفتوحات المكية، لابن عربي، دار صادر، بيروت - لبنان. بدون تاريخ.

٦٣. فرق الشيعة، لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي، صحّحه وعلّق عليه: العلّامة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٦٤. فضائل الشيعة، لابن بابويه، الناشر: الأعلمي، طهران، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٦٥. الفضائل، لأبي الفضل سديد الدين شاذان (ابن شاذان)، سنة الطبع:

١٣٨١هـ-١٩٦٢م، الناشر: منشورات المطبعة الحيدريّة ومكتبتها، النجف الأشرف- العراق.

٦٦. فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، مؤسّسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

٦٧. في ظلال نهج البلاغة، محمّد جواد مغنية، الناشر: أنتشارات كلمة الحق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٦٨. الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني، صحّحه وعلّق عليه: عليّ أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.

٦٩. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، سنة الطبع: ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، الناشر: دار صادر- ودار بيروت، بيروت- لبنان.

٧٠. كتاب العين، الفراهيدي، خليل بن أحمد، الناشر: نشر الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٧١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٧٢. كشف الأسرار، للسيد الخميني، الناشر: مكتبة الفقيه – الكويت، ودار المحجة البيضاء: بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، عام ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

٧٣. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الإربلي، عليّ بن عيسى، تحقيق: هاشم رسول محلاتي، الناشر: بني هاشمي، تبريز، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧٤. كنز العمال، المتقي الهندي، مؤسّسة الرسالة، بيروت: ١٤٠٩ هـ-

١٩٨٩م.

٧٥. لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم، تحقيق: جمال الدين الميردامادي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٧٦. مجمع الزوائد، للهيثمي، سنة الطبع: ١٤٠٨-١٩٨٨م، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

٧٧. مختصر البصائر، الحسن بن سليمان بن محمّد الحلي، تحقيق: مشتاق المظفر، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٨. مختصر التحفة الاثني عشرية، ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة ١٢٢٧ هـ) الشيخ الحافظ غلام محمّد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة ١٣٠١ هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ.

٧٩. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، للمجلسي، تصحيح وتعليق: الشيخ عليّ الآخوندي والسيّد جعفر الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٨٠. المراجعات، للسيد شرف الدين، تحقيق: حسين الراضي، الناشر: الجمعية الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨١. مروج الذهب ومعدن الجواهر، للمسعودي، منشورات دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٨٣. المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوريّ، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبيّ، طبعة مزيدة بفهرس الأحاديث الشريفة، بإشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان، من دون تاريخ وط.

٨٤. مسند أحمد، لأحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، من دون تاريخ وط.

٨٥. مشارق أنوار اليقين في اسرار أمير المؤمنين ع، للحافظ البرسي، المحقّق: عليّ عاشور، الناشر: الأعلمي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٦. المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلّف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقّق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة، أبو محمّد الحسين بن مسعود بن محمّد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقّق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي

-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٨٨. معالم العلماء، لابن شهر آشوب، قم، بدون طبعة وتاريخ.

٨٩. معجم المؤلّفين، لرضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت - لبنان، ودار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ.

٩٠. معجم رجال الحديث، للخوئي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.

٩١. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: هارون عبد السلام محمّد، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٢. المغازي، محمّد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/ ١٩٨٩.

٩٣. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٩٤. مقاتل الطالبيين، أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف، لطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٨٥ - ١٩٦٥ م.

٩٥. مقالات الأصول، ضياء الدين العراقي، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٩٦. من لا يحضره الفقيه، للصدوق، محمّد بن عليّ ابن بابويه، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين

بقم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٩٧. مناقب آل أبي طالب، للحافظ أبي عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م، الناشر: منشورات المطبعة الحيدريّة ومكتبتها، النجف الأشرف- العراق.

٩٨. مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عليّ بن محمّد بن محمّد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي، أبو الحسن الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، المحقّق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، الناشر: دار الآثار – صنعاء، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٩. منتهى المقال في أحوال الرجال للمازندراني، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الناشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٠٠. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للخوئي حبيب الله الهاشمي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، الناشر: بنياد فرهنك إمام مهدي، طهران، الطبعة الرابعة.

١٠١. منهج الصالحين، السيّد محمّد صادق الصدر، الناشر: دار الأضواء، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٠٢. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.

١٠٣. موسوعة طبقات الفقهاء، المؤلّف: اللجنة العلمية في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، تحقيق: اشراف: جعفر السبحاني، الناشر: مؤسّسة الإمام

الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمّد الذهبي، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، الطبعة الأُولى: ١٣٨٢-١٩٦٣م، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان.

١٠٥. الميزان في تفسير القرآن، للعلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، إيران.

١٠٦. نوادر المعجزات في مناقب الأئمّة الهداة عليهم السلام، لمحمّد بن جرير الطبري (الشيعي)، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، الطبعة الأُولى: ١٤١٠هـ، الناشر: مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام، قم المقدّسة- إيران.

١٠٧. الهداية الكبرى، الخصيبي حسين بن حمدان، الناشر: البلاغ، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ.

١٠٨. الوافي، للفيض الكاشاني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٩. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تأليف: الفقيه المحدّث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ قم.

١١٠. ينابيع المودة لذوي القربى، للقندوزي، تحقيق: سيد عليّ جمال أشرف الحسينيّ، الناشر: دار الأسوة للطباعة والنشر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.